

حول الناصرية والشيوعية المصرية

سمير أمين

حول الناصرية والشيوعية المصرية

حول الناصرية والشيوعية المصرية

سمير أمين

الطبعة الأولى/ ١٤٣٤هـ، ٢٠١٣م



دار العين للنشر

٩٧ كورنيش النيل، روض الفرج، القاهرة

تليفون: ٢٤٥٨٠٣٦٠، فاكس: ٢٤٥٨٠٩٥٥

www·elainpublishing·com

الغلاف: بسمة صلاح

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية: ٢٠١٢/١٣٧٣٢

I.S.B.N: 978 - 977 - 490 - 181 - 2

حول الناصرية والشيوعية المصرية

سمير أمين

دار العين للنشر



بطاقة فهرسة

فهرسة أثناء النشر إعداد إدارة الشئون الفنية

أمين، سمير.

حول الناصرية والشيوعية المصرية/ سمير أمين.

دار العين للنشر: الإسكندرية، ٢٠١٣

ص؛ سم.

تدمك: ٩٧٨ ٩٧٧ ٤٩٠ ١٨١ ٢

١ – الناصرية.

٢– الشيوعية.

أ– العنوان

٩٢٣،١٦٢

رقم الإيداع/ ٢٠١٢/١٣٧٣٢

المحتويات

مقدمة: حول الناصرية والشيوعية المصرية 7

القسم الأول: مصر الناصرية 17

مقدمة 19

الباب الأول: الترتيب الطبقى الاجتماعى فى الريف 21

الباب الثاني: المجتمع الحضرى والدخل غير الزراعى 53

الباب الثالث: هياكل البورجوازية الحضرية (1882-1963) 97

القسم الثانى: حول التجربة الناصرية 159

الكتابة الأولى: المؤسسة الاقتصادية 161

الكتابة الثانية: التخطيط في عصر ناصر 168

الكتابة الثالثة: الشيوعية المصرية 190

القسم الثالث: الإطار العالمى 203

الكتابة الرابعة: (1945-1957): قيام النظام العالمي الجديد 205

الكتابة الخامسة: في أصول مشروع باندونج نشأة المبادرات المستقلة في آسيا وأفريقيا 212

الكتابة السادسة: انتشار وتدهور مشروع باندونج 218

الكتابة السابعة: الأسباب الموضوعية لفشل الثورات الاشتراكية الأولى........ 231

مقدمة
حول الناصرية والشيوعية المصرية

أنشر هنا نصا كُتب عام 1960، ونُشر بالفرنسية عام 1963 تحت عنوان "مصر الناصرية" بقلم حسن رياض، اسمي الحزبي فى تلك الأيام. وقامت المخابرات المصرية بترجمته للتوزيع المحفوظ على كوادر النظام. وراجع الأستاذ سعد الطويل هذه الترجمة السيئة، ناتج مجهود ضباط يجهلون تماما دقة المفاهيم! أنشر هنا فقط الجزء الأول للكتاب الذى نُشر بالفرنسية، وهو الجزء المترجم.

أما النصوص التالية فهي مستخرجة من مذكرات كُتبت فيما بعد، ساعيا إلى إحاطة الأجيال الجديدة علما بما كنا "نحن" (أقصد الشيوعيون بصفة عامة وأنا خاصة) نقدمه من آراء وأطروحات فى الفترة ما بين عام 1947 وعام 1967، وهى تخص تحاليلنا للنظام الناصري وكيف كنا نرى اندماجه فى المنظومة العالمية لتلك الأيام.

وقد بذلت المجهود المطلوب من أجل التأكد من صحة هذه المذكرات، من خلال مقارنتها بشهادات شفهية ومكتوبة أخرى. وأعتقد أن الناتج خالي عن أخطاء هامة.

انطلقت فى العرض من الأعم، أقصد نظراتنا حول منظومة الرأسمالية العالمية السائدة عندئذ، وسمات الموجة الأولى من "صحوة الجنوب" التى تجلت فى مشروع باندونج (1955–1980).

وأعتبر أن للنص المعنون "فى أصول مشروع باندونج" أهمية مركزية. فأسعدني الحظ، بالرغم من صغري فى العمر (أنا من مواليد عام 1931)، بالمشاركة مع عدد من المسئولين الشيوعيين أكبر مني سنا من آسيا والشرق الأوسط فى حوارات هيأت تبلور المشروع. وأعتقد أن شهادتي تضيف إلى ما ورد فى "النصوص الكبرى" حول الموضوع (وهى تكوّن مكتبة فى حد ذاتها!)، فهى للأسف لا تعد كونها فى معظم الأحيان وصفية، بل سطحية. وكان هدفى فى هذه الكتابة سد ثلمه.

ثم تأتي نصوص متعلقة بتجربتي الخاصة التى عشتها من الداخل فى النظام الناصري بين 1957 و1960. فبصفتي موظف مسئول فى المؤسسة الاقتصادية كنت على علم بواقع الممارسات المثبتة فى إدارة الاقتصاد. كما أن بصفتي عضوًا فى الحركة الشيوعية (تيار "رأيه الشعب") أغرقت فى الحوارات حول الناصرية الدائرة فى صفوف الشيوعية المصرية.

ولن أقدم هنا تلخيصا للنصوص المنشورة فى الكتاب. وسوف أكتفي بإظهار ما يبدو لى من أهم الدروس التى استخرجت من إعادة قراءة هذه النصوص فى الظروف الراهنة.

وقد تجاوزت باكرا – أظن– من المقولات المبسطة الدجماتيكية الملازمة للسن الصغير. وبالتالى أعتقد إنني شاركت فى طرح الأسئلة المطلوبة للتساؤل فيها، ولو إنني لا أزعم أن إجاباتي كانت مقنعة بالضرورة. ولقارئ هذه النصوص أن يطوّر بدوره قراءته النقدية لها. أما أنا، فأعتقد، بدون تعاظم، أن هذه الأسئلة لا تزال حاضرة.

كان حكمي فى الناصرية قاسيا من الوهلة الأولى. ولا يزال. بيد أن نقدي لم يدفعني أبدا إلى الانزلاق اليميني. فتجنبت ما لم يتفاداه آخرون الذين فى نهاية المطاف ذهبوا إلى إصدار حكم نهائي بـ"فشل" الناصرية؛ فارتكبوا أخطاء الخلط والجمع بينها وبين النظام الذى تلى مع رئاسة السادات ثم مبارك. وذلك بعذره أنها شاركت فى ممارسات غير ديموقراطية.

هذا و لم تأت التطورات اللاحقة بتكذيب ما كنت أخشاه، إلا وهو أن الناصرية لم تهيئ الشروط اللازمة من أجل تطويرها، وبالتالى فإن سقوطها فتح باب الردة والعودة إلى حظيرة الخضوع لتحكم قوى الاستعمار السائد.

من بين أهم ما رأيته من نواقص الناصرية هو ممارساتها الساعية إلى إزاحة تسييس الشعب المصرى؛ الأمر الذى أنتج فراغا اختلجه مد الإسلام السياسى. وإلى يومنا هذا لم نقترب من الخروج من هذا المأزق التاريخي المخيف.

وعلى خلاف القول السائد حاليا، فإن الشيوعيين المصريين والعرب لم ينحازوا انحيازات خاطئة فى معظم الأحيان.

فلنعود فى النظر إلى موقف الشيوعيين فى مسألة فلسطين.

لقد ذكرت فى الفصل من هذا الكتاب المعنون "الشيوعية المصرية" الموقف الذى اقترحتُ

العمل به بهذا الصدد. وذلك منذ عام 1950 أن لم يكن 1948. و لم أنفرد فى هذا الموقف. فكنا – عدد لا ياستهان به من الشيوعيين المصريين – نرى من الأفضل أن يعلن الفلسطينيون الدولة الفلسطينية على الأراضى المتاحة لهم وأن ينضموا فى الأمم المتحدة يوم 15 مايو 1948. وأرجو أن يرجع القارئ إلى التفاصيل التى تناولت عرضها فى هذا المضمار فى الفصل المذكور. علما بأننا لم نرفع هذا "الاقتراح" إلى مستوى "النصيحة". فكنا نحترم تماما حق الفلسطينيين فى الانفراد بأخذ القرار الذى اعتبروه الأفضل. فظل الاقتراح "رأيا" فقط.

واليوم، أعتقد أن التطورات اللاحقة التى آلت إلى النكبة الأولى ثم الثانية قد أكدّت سداد نظرنا.

وكذلك فإن الخلط الذى يرتكبه القوميون العرب الذين يجمعون بين الوحدة العربية بصفتها هدف العمل السياسى المعنى من جانب وبين القول أن القومية العربية هى أمر واقع، وذلك منذ أمد بعيدة، وبالتالى أن القطرية اصطناعية وفعل مناورات القوى الامبريالية من الجانب الآخر، عز الخلط لم يرتكبه العديد من شيوعي المنطقة. هل نحن كنا خاطئين فى هذا الحكم؟ كتابات القوميين في هذا المضمار لم ولا تقنعني. وينبع جوهر نقطة الضعف فى نظرات أغلبية الشيوعيين المصريين والعرب من تجاهلهم لما أضفته المأوية، وبالتالى انحيازهم لأطروحات موسكو دون تحفظ. علما بأن هذا النقص يمثل فى رأيى عيبا صارما. لأن هذا النقص قد آل إلى غياب القدرة على إدراك طابع المشاكل التى تصدى الاتحاد السوفيتى لها. وبالتالى ظلوا الشيوعيون غير مدركين مغزى تحديات الجيو سياسية النابعة عن ازدواجية القطبية السائدة عندئذ. ولذلك فإنني وجدت نفسى فى مركز مرتبك مع "الأقلية" المرفوضة من "الأغلبية".

هذا وتبقى تلك الأسئلة التى كنا نطرحها – ربما الأقلية فى تعبيرات أوضح من الأغلبية– حاضرة؛ فتظل مطروحة فى أيامنا.

يدور المحور الأساسى لهذه الأسئلة حول ما يترتب عليه من نتائج للطابع الإمبريالى للتوسع الرأسمالي على صعيد عالمي.

ومن هنا فإن "الثورة المطلوبة" –المسجلة فى جدول التاريخ– ليست بالضرورة تلك

التى تصورتها الماركسيات التاريخية، وهى تصورات عانت من سوء تقدير، بل اتسهتار، لما أنتجته الإمبريالية من نتائج حاسمة فى هذا المضمار. إذ أن أهم الصراعات الاجتماعية والخلافات السياسية الداخلية لمعظم الأمم، وكذلك النزاعات الدولية الطابع، تلك الصراعات التى أثرت بالفعل فى تغيير العالم، هى بالأساس نبعت عن رفض دول وشعوب تخوم المنظومة العالمية للتكيف لما يقتضيه تواصل هيمنة مراكز الاستعمار. وأقول أن هذه الصراعات المعادية للاستعمار بشكل مباشر تحمل فى طياتها احتمال التطور حتى تصبح معادية للرأسمالية، وقادرة على أن تنخرط فى سبيل تجاوز النظام نحو الاشتراكية.

أقول أن هذا الاحتمال قائم طالما أن سبيل "اللحاق" بالاعتماد على وسائل رأسمالية الطابع وفى إطار الاندماج فى العولمة الرأسمالية إنما هو سبيل مغلق. وإن العمل بهذا المنهج لا يؤدى إلا إلى الانغلاق فى مأزق. على أن الإنجازات الجزئية التى قد تتحقق فى هذا الإطار من شأنها أن تغذى تواصل الأوهام حول "لحاق" يبدو ممكنا. وبالتالى من شأنها أن تشجع هيمنة البورجوازيات الوطنية المشتركة مع قوى اجتماعية أخرى فى النضال ضد الاستعمار.

وقد شاهد تاريخنا المعاصر تتابع مراحل تطور هذه الصراعات قبل ثم فى خلال مرحلة باندونج فبعدها. وبناءً لقد ذكرتُ فى النصوص المنشورة هنا كيف فهم الشيوعيون مغزى هذه الصراعات ورهانها، وكذلك كيف تناولوا التحدى الذى مثلته، وكيف أدركوا أسباب فقدان زخمها حتى انتهت هذه الموجة الأولى من صحوة الجنوب.

علما أيضا بأن الموجة الثانية لهذه الصحوة التى دشنت القرن الحادي والعشرين انطلقت من تفجر صراعات ذات الطابع المماثل، ولو فى ظروف مجددة. أى، بمعنى آخر، لا تزال الشعوب تواجه نفس الأزمة المزدوجة. هى من جانب أزمة الرأسمالية المتهالكة للاحتكارات المعممة والمعمولة والمألومة، وهى إذن جديرة بأن تُعتبر "خريف الرأسمالية". ولكنها هى أيضا وفى الوقت نفسه أزمة الاشتراكية التى تتصدى لمطلب معقد وعسير إلا وهو كيف يمكن رفع انتفاضات شعوب التخوم ونضال الدول البازغة إلى مستوى يجعلها "ربيع الشعوب". وهو تلاقى لم يحدث الآن.

فلا توجد إذن إجابة جاهزة لهذه الأزمة يمكن صيغها من قبل تجعل خريف الرأسمالية وربيع الشعوب يلتقيان ويصيران وجها وظهرا لنفس العملة. إنما هو هدف نضال ذو

معنى فى نهاية المطاف وليس واقعا معطيا سابقا. وهناك احتمال التوفيق فى تطور الصراع واختراعه الإجابات المطلوبة. بيد أن هناك أيضا إمكان فشله فى هذا المسعى. فليس التاريخ مكتوبا سابقا، ولا توجد "قوانين" تحكم مسيرته قبل أن تنجز نتائجها.

أما فيما يخصنا نحن المصريون بشكل مباشر، فهناك مشكلة مركزية أخرى تتمفصل بالمشكلة المعنية فيما سبق، إلا وهى إشكالية صعود ومستقبل الإسلام السياسى.

ماذا يمكن توقعه من إنجازات الإسلام السياسى وتأصله فى الجماهير وصعود صدى شعار "أسلمة المجتمع"، وبالتالى انتصاراته الانتخابية؟ تفترض الإجابة العودة إلى كشف أسباب هذا النجاح.

سبق قولي أن إزاحة تسييس المجتمع النابعة عن أسلوب عمل النظام الناصري تقوم خلف هذه الانجازات. علما بأن الناصرية لم تنفرد من هذه الزاوية. فمعظم النظم الوطنية الشعبية للموجه الأولى من صحوة الجنوب قد مارست منهجا مماثلا فى إدارة السياسة. علما أيضا بأن نظم الاشتراكية القائمة بالفعل قد شاركتها فى اتباع هذا المنهج، على الأقل بعد خروجها من مرحلة الثورة – الديموقراطية الطابع – وتكريس نظام حكمها.

فالقاسم المشترك هو إلغاء منهج العمل الديموقراطى. ولا أقصد هنا وضع علامة تساو بين الديموقراطية وبين إدارة انتخابات تعددية الأحزاب.

أقصد ممارسة الديموقراطية بالمعنى الصحيح للكلمة، أى احترام تعدد الآراء والاقتراحات السياسية واحترام تنظيمها – فالتسييس يفترض الديموقراطية والديموقراطية لا توجد إلا إذا كان هؤلاء الذين يختلفون فى الرأى مع السلطة يتمتعون بحرية التعبير. فإلغاء هذا الحق يحذف التسييس، وهو فى نهاية المطاف سبب الكارثة التالية.

وقد تجلت هذه الكارثة فى العودة إلى نظرات ماضوية (ذات الطابع الدينى أو غيره) كما أنها تجلت فى قبول مشروع "مجتمع الاستهلاك" القائم على تكريس النزعة "الفردية" المزعومة، وهى نزعة انتشرت فى صفوف الفئات الوسطى المستفيدة من التنمية، بل فى صفوف الجماهير الفقيرة التي تطالب هى الأخرى المشاركة فى الرفاهية – ولو بقدر أقصى من البساطة – وذلك فى غياب مصداقية بديل حقيقي آخر. وبالتالى فلابد من اعتبار هذا الانحياز طبعيا، بله شرعيا.

لقد اتخذت إزاحة التسييسس فى المجتمعات الإسلامية شكلا سائدا تجلى فى "العودة" –الظاهرية– إلى "الإسلام". فأصبح خطاب الجوامع – إلى جانب خطاب السلطة – الوحيد المسموح له فى زمن الناصرية، بالأولى فى زمن السادات ومبارك. فأستغل هذا الخطاب من أجل إيقاف ظهور بديل قائم على التجذير فى تطلع اشتراكى، ثم شجع نظام السادات ومبارك هذا الخطاب "الدينى" ليصاحب و يساير تدهور ظروف المعيشة الناتج عن خضوع مصر لمقتضيات النمط الامبريالى للعولمة السائدة لذلك لقد قلت أن الإسلام السياسى لم ينتم إلى كتلة المعارضة –كما يزعم الإخوان المسلمون– بل كان عضوا أساسيا فى نظام السلطة.

يتطلب تحديد أسباب نجاح الإسلام السياسى مزيدا من التوضيح فيما يتعلق ببيان العلاقة بين نجاح سيادة العولمة الامبريالية من جانب وصعود شعارات الإخوان الجانب الآخر.

فالتدهور الذى صاحب العولمة المذكورة أنتج تضخما فى أنشطة القطاع "العشوائى" ("غير المنظم") فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وهى تمثل فى ظروف مصر أهم المصادر لبقاء على قيد الحياة بالنسبة إلى أغلبية الشعب (الاحصاء يقول 60 %).

وتتمتع أجهزة الإسلام السياسى بقدرة حقيقية للعمل فى هذه الظروف، بحيث أن نجاح الإخوان المسلمين فى هذه المجالات قد أنتج بدوره مزيدا من التضخم فى هذه الأنشطة وبالتالى ضمان إعادة إنتاجها على صعيد أوسع.

فالثقافة السياسية التى يقدمها الإخوان تتسم بأقصى البساطة. إذ أن هذه الثقافة تكتفى بإضفاء "شرعية إسلامية" لمبدأ الملكية الخاصة وعلاقات السوق "الحرة"، وذلك دون النظر فى طابع الأنشطة المعنية، وهى أنشطة بدائية ("البازار") غير قادرة على دفع الاقتصاد الوطنى وتطويره.

فتوفير الأموال على نطاق واسع الذى يقوم به الخليج يتيح ازدهار هذه الأنشطة إذ أنها يضيفها بالأموال اللازمة للإنشاء فى شكل قروض بسيطة أو منح. هذا بالإضافة إلى أعمال الإحسان التى تصاحب تضخم القطاع (مراكز علاج.. إلخ)، بفضل دعمها بالتمويل الخليجى. فالخليج لا ينوى المساهمة فى تطوير القدرة الإنتاجية فى مصر (بناء مصانع... بل فقط تطوير هذا الشكل المنحط من "النمو". فانعاش مصر قائمة من شأنه أن ينهى هيمنة الخليج (القائمة على قبول شعار اسلمة المجتمع) وهيمنة الولايات المتحدة (التى تفترض

مصر كومبرادورية مصابة بالفقر المتفاقم) وهيمنة إسرائيل (التى تفترض مصر عاجزة فى مواجهة التوسع الصهيونى).

ليس هذا التمفصل بين سلطة تختفى خلف شعارات "إسلامية" والخضوع لرأسمالية الامبريالية السائدة وما يترتب عليه من افقار الشعب، أمرا خاصا بمصر. فهو سمة مشتركة لمعظم المجتمعات العربية والإسلامية. ويعمل هذا التمفصل فعله فى إيران حيث ضمنت الخمينية تغلب "اقتصاد البازار" من الأصل.

وهو أيضا السبب فى نكبة الصومال وهى دولة حُذفت من قائمة الدول المشكلة للعالم المعاصر.

ماذا إذن نستطيع أن ننتظره فى فرضية تولى الإسلام السياسى الحكم فى مصر (وفى بلدان أخرى)؟

هناك خطاب يغزو الإعلام السائد؛ وهو خطاب ساذج أقصى السذاجة ويقول: "أصبح انتصار الإسلام السياسى أمرا محتوما بسبب تغلب الهوية الذاتية الإسلامية التى يتسم بها واقع مجتمعاتنا، وهو واقع رفض البعض الاعتراف به، ففرض نفسه عليهم". بيد أن هذا القول يتجاهل تماما واقعا آخر ألا وهو عملية إزاحة التسييس مقصودة التى بدونها لم يكن الإسلام السياسى قد أصبح قادرا على فرض نفسه. ويضاف إلى هذه المقولة ما يمكن تلخيصه كالآتى: "لا خطر من هذا الانتصار، لأنه موقت؛ فالسلطة التى ستنبع منه محكومة بالفشل وبالتالى سوف يفترق الرأى العام عنها." كأن الإخوان من هؤلاء الذين يقبلون تنفيذ مبادئ الديموقراطية إذا عملت ضد مصلحتهم!

بيد أن نظام الحكم فى واشنطن يقتنع –ظاهريا– بصحة هذه المقولة، وكذلك الرأى العام الذى يصنعه الإعلام السائد وهناك زمرة من المثقفين المصريين والعرب الذين اقتنعوا أيضا –ظاهريا– ربما من باب الانتهازية أو بسبب غياب الوضوح فى الفكر.

لا. فلنعلم أن الإسلام السياسى، فى فرضية توليه الحكم – سوف يستمر بفرض نفسه أن لم يكن "للأبد"، على الأقل لفترة زمن طويلة (50 عاما؟ وانظر إلى قصة إيران). وخلال هذه المرحلة "الانتقالية" سوف تواصل الأمم الأخرى مسيرة تطورها، بحيث إننا سوف نجد أنفسنا فى نهاية المطاف فى أسفل قائمة الأمم.

لذلك لا انظر إلى الإخوان على أنهم "حزب إسلامى" بصفة أساسية، بل على أنهم أولا حزب رجعى منحط. إنما تولى الإخوان الحكم يمثل أفضل ضمان بالنسبة إلى النظام الامبريالى.

هذا هو السبب الذى دفعنى إلى وضع هذا الخطر القاتل فى إطار قراءة طويلة الأمد للتاريخ.

مصر أول الدول التى بذلت مجهودا بشكل تنظيمي للخروج من وضع انتماءها إلى تخوم المنظومة العالمية الحديثة الناشئة؛ أى بمعنى آخر مصر أولى "الدول البازغة" إذا استخدمنا هذا التعبير الحديث. فترجع هذه المحاولة إلى عصر محمد على باشا، أى قبل نهوض اليابان والصين. فظهر المشروع باكرا فى زمن كانت رأسمالية المراكز فى سبيل التبلور فقط، فى أوائل القرن التاسع عشر، أى خلال العقود الأولى للثورة الصناعية.

وشمل المشروع مصر والمنطقة المجاورة للمشرق العربى –سوريا الكبرى– واستمر فى الانتشار خلال ثلثي القرن إذ أنه بدا يفقد زخمه فى منتصف عصر الخديوي إسماعيل، فى سبعينات القرن فقط.

ولا يصح تجاهل عنف التدخل الأجنبى فى إسقاط المشروع.. فقد عبأت بريطانيا أقصى قواها لإفشال انتصار محمد على قوات السلطان العثماني عام 1840، ثم استغلت تراكم الديون فى عصر إسماعيل لفرض حماية مالية على مصر، فاتحا بذلك باب الاحتلال انطلاقا من عام 1882.

قطعا، وبطبيعة الأحوال، اتسم المشروع بمفاهيم العصر الذى لم يتح تصور الخروج من منطق الانضمام فى العولمة الرأسمالية الناشئة، على خلاف مشروع المد الثاني لصحوة مصر الذى دشنته ثورة 1919 والذى امتد لعصر الناصرية. فلا ريب أن هذه الحدود الموضوعية فى التطلع قد لعبت دورها فى تآكل المشروع التدريجى ثم انهياره. على أن الاعتداء الأجنبى السافر هو فى نهاية المطاف الوسيلة الرئيسية التى تحقق بها إجهاض المشروع.

ما تلى هذه الموجة الأولى من الصحوة هو غياب مصر عن خريطة الأمم الفاعلة لمدة 40 عاما، من 1880 إلى 1920. ففرض على مصر التكيف لمقتضيات التراكم فى ظل سيادة نمط امبريالية القرن التاسع عشر. فالردة فككت منظومة الإنتاج المستقلة وعوضتها بمنظومة

تابعة. وكذلك ضُربت أنماط الإدارة السياسية والاجتماعية المستقلة. بل شجعت صعود مفاهيم أيديولوجية وثقافية رجعية وماضوية تدعم قبول مصر لوضعها الخاضع.

بيد أن مصر –شعبها وطلائعها من المفكرين، الأمة التى تمثلت فى حركة وطنية– لم ترض هذا الوضع. هكذا انفتحت مرحلة ثانية من المد التحررى ملأت نصف القرن انطلاقا من ثورة 1919 إلى سقوط الناصرية عام 1967. شكل الوفد المرحلة الأولى فى هذا المد وكانت الفترة من 1920 إلى 1924 المرحلة الأكثر تقدمية وديمقراطية فى تاريخ مصر المعاصر. وحدثت بعدها ردة نتيجة خيانة جزء من القيادة الوفدية فى عام 1924 انطلاقا من سعد زغلول نفسه بضربة الحزب الشيوعى الأول والتيار اليسارى داخل حزب الوفد. ولحقه بعد ذلك فى هذا الطريق السعديون وغيرهم وتبعتها ردة ديكتاتورية صدقى وإنشاء منظمة الإخوان المسلمين، ليعود بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، انطلاقا من 21 فبراير 1946. فاتخذ المد الثورى شكلا متجددا يتمثل فى التحالف بين الطلبة كممثلين للفئات الوسطى الديمقراطية والمعادية للاستعمار، والطبقة العاملة والشيوعيين. بدأت الردة بخيانة الإخوان المسلمين للحركة لصالح صدقى باشا ثم عادت الحركة لتستمر بعودة الوفد للحكم ثم الردة أيضا التى تمثلت فى حريق القاهرة الذى لعب الإخوان المسلمون دورا فيه ثم الإنقلاب العسكرى.

فالانقلاب الأول لعام 1952 ثم الانقلاب الثانى لعام 1954 لم يمثلا "نشأة الثورة" (ثورة يوليو كما يقال) بل مثلا الفصل الأخير للمد الثورى. ثم أنتج النظام الجديد ما أنتجه وتبلور فى الناصرية بين عام 1954 وعام 1956، فى أعقاب مؤتمر باندونج وإظهار النظام لمواقف معادية للاستعمار للمرة الأولى منذ 1952م. كانت الناصرية فى واقع الأمر محصلة لفترة وليست انطلاقة لمرحلة جديدة كما حاول عبد الناصر أن يعطى لنفسه صورة مزيفة كمجدد فى الحياة المصرية بينما الواقع أنه أنهى الموجة الثورية. فأنتج النظام بما كان المجتمع المصرى قادرا على إنتاجه من نظام معادى للاستعمار كما حقق إصلاحات اجتماعية (وليست اشتراكية) بمعنى تحقيق بعض المكاسب والإصلاحات فى صالح الطبقات الشعبية ولكن بشكل فوقى وغير ديمقراطى. فأنتج النظام ما كان يستطيع أن ينتجه فى ظرف 10 سنوات لا أكثر ثم دخل فى أزمة بعد ما بلغ حدوده وفقد نفسه. وانتهز الاستعمار الأمريكى عن طريق الصهاينة هذا الضعف وضربه فى عام 1967م.

ما حدث بعد ذلك أن بدأ جمال عبد الناصر نفسه الانفتاح عبر تفضيله خيار تقديم تنازلات لليمين عن طريق فتح باب انفتاح اقتصادى على خيار تجذير النظام. ثم عمق السادات الانفتاح وربطه بالتحيز والخضوع للولايات المتحدة والصهاينة واستمر مبارك فى نفس الطريق. إذن جاءت بعد المد الثورى الأول الذى استمر 40 عاما، فترة من أربعين سنة أخرى تمتد من 1970 وحتى 2011، استغرق فيها المجتمع المصرى فى النوم، دون أن يكون له وزن فى المنطقة ولا فى العالم.

إننا ندخل اليوم فى مد ثورى جديد، يمكن أن تكون حدوده أفضل من المد الثورى الطويل السابق. وأعتقد أن التوعية فى ظل الظروف العالمية والمحلية المختلفة يمكن أن يكون لها دور فى تحقيق ذلك. والعلة الأساسية التى تتيح الحديث عن "مد ثورى" هى أن الجماهير المصرية استيقظت وأظهرت شجاعة مجددة أمام العنف المتصاعد لوسائل القمع. فالخوف هجر من صفوفها وحل محله الحزم. على أن -مرة أخرى- تتصدى فى ساحة المعارك، وذلك منذ الوهلة الأولى، قوى ديموقراطية حامل أمل إنماء قدرة اختراع الإجابات الصحيحة للتحدى، وهى منوطة برفع مستوى الوعى بما هى تلك التحديات والرهانات من جانب، وقوى رجعية تعتمد على الالتباس فى الأهداف والأوهام الماضوية من الجانب الأخر. فإذا تغلب التيار التحديثى التقدمى سيكون لمصر مستقبلا لامعا. أما إذا سادت المفاهيم الرجعية والملتبسة فإن إجهاض ثورة مصر سيصبح أمرا محتوما. علما بأن العودة إلى غياب مصر عن مسرح التحول التقدمى فى اللحظة التاريخية التى يمر بها العالم المعاصر يفوق من حيث درجة قسوة النتائج المترتبة عليه ما تصدى وطننا عليه فى الماضى.

أنهى المقدمة بهذه الملاحظات التى تتعلق بالحاضر والمستقبل وبالتالى تخرج عن إطار هذا الكتاب المخصص للماضى. وذلك بالرغم من المشابهة فى طابع المشاكل المطروحة فأشير فقط إلى كتابى الحديث ("ثورة مصر") والتى قد تدشن مرحلة مد تحررى جديد لدولة وشعب مصر.

القسم الأول

مصر الناصرية

(حسن رياض)

مقدمة

هذه دراسة عن مصر الناصرية جاءت ثمرة لتفكيري، وهو تفكير رجل ماركسي مصري، عن تاريخ بلدي المعاصر، وعن أصل الأحداث وتفسيرها التاريخي واحتمالات المستقبل فيما يتصل بالناصرية.

على أن الهزائم المتكررة التى صادفتها الحركة الشيوعية المصرية والتصفية الحقيقية لهذه الحركة التى جاءت عقب الاعتقالات التى تمت جملة فى بداية سنه 1959 دفعتنى إلى إعادة النظر فى مجموع المفاهيم السياسية التى أعتنقها وكان على فى بداية تفكيري ولكي استوضح الأمور أن أخرج من نطاق تلك الشعارات المألوفة: "الامبريالية والبرولتاريا" و"البرجوازية القومية" الخ.. التى تقدم كل مضمون علمى محدد وأن أتساءل عن ماهية التكوين الحقيقى للمجتمع المصرى وعن كيفية تطور الطبقات الاجتماعية التى تكون هذا المجتمع وعن أمانيها السياسية وأيديولوجيتها.. وحين شعرت بأنى تخلصت حقيقة من كل حكم أو تفكير سابق أخذت فى دراسة التطور الذى تحققه مصر المعاصرة فى مختلف الميادين الاقتصادية والسياسية والأيدلوجية والاجتماعية.

ويتضمن هذا الكتاب خمسة أبواب(*): أولها وعنوانه "الترتيب الطبقى الاجتماعى فى الريف" وهو يقوم على النتائج المحددة بأرقام للتحليل الاجتماعى والاقتصادى وتوزيع الدخل الزراعى ليتسنى لنا أن نفهم الهيكل الحالى والتطور التاريخى للمجتمع الريفى المصرى، ولكى ندرس المدى الحقيقى للتغيرات التى أحدثها الإصلاح الزراعى.

والباب الثانى وعنوانه: "المجتمع الحضرى" يطبق الطريقة الاجتماعية والاقتصادية نفسها فى تحليل ما يجرى فى المدن.

وقد قدمت فى الباب الثالث تحت عنوان "هياكل البرجوازية الحضرية من سنة 1882 إلى

(*) أنشر هنا فقط الجزء الأول من الكتاب، وهو الجزء المترجم من اللغة الفرنسية، بما يتضمن الفصول الثلاثة فقط من الكتاب.

سنة 1963". وصفا منظما لمختلف الجماعات التى تتكون منها البرجوازية الحضرية ووصفا آخر لتطورها الأخير.

والباب الرابع وعنوانه "التطور الاقتصادى من سنة 1880 إلى سنة 1960 واحتمالات المستقبل" عبارة عن تاريخ مدعوم بالأرقام لتكون رأس المال وتطور البلد. ثم يأتى – فى ضوء هذا التاريخ – تحليل مصحوب بنقد لاحتمالات الخطة الخمسية الأولى من سنة 1960 إلى سنة 1965. وأنى لأعتقد أننا لا نستطيع أن نقيم التطور السياسى الذى حدث منذ القرن التاسع عشر حتى "عبد الناصر" وهو موضوع الباب الخامس إلا بعد تحديد وتوضيح نتائج هذه التحليلات الاجتماعية الاقتصادية.

وبالنسبة لهذا الموضوع الذى يعالج المشكلة نفسها بمختلف صورها يعتمد فى خطة بحثه، على الترتيب التاريخى. لأن هذه الخطة تراعى الجديد فى البحوث الاجتماعية – الاقتصادية، والسياسية – الأيدلوجية التى نقدمها بنظام تتابع بشكل متكامل. وقد يؤدى ذلك إلى بعض التكرار لأننا نقوم بتحليل الحادث نفسه والتاريخ نفسه أيضا مرات كثيرة ومتوالية تتناول مختلف صوره، ويعتبر هذا التكرار نتيجة لسوء مهارتى، وأنى لأعتذر إلى قرائى عن ذلك.

أن هذا الكتاب فى مجموعه يجيب على ذلك السؤال الوحيد وهو: الأصول العميقة، والمعنى التاريخى، ثم احتمالات النظام الحالى. والفكرة العامة التى نستخلصها من هذا التحليل هى: أن ما يميز تاريخ مصر المعاصر هو بروز البورجوازية الصغيرة بحيث أن بعض جماعاتها المنبثقة أصبحت تكون الطبقة الحاكمة منذ انقلاب سنة 1952 العسكرى وتحولت رويدًا إلى بورجوازية جديدة من طراز جديد إلى بورجوازية حكومية حلت محل الطبقة الحاكمة القديمة وهى الارستقراطية البورجوازية.

الباب الأول

الترتيب الطبقى الاجتماعى فى الريف

أولا- إطار التحليل

كان الريف المصرى موضوعا غنيًا لدراسات كثيرة جدية عن النواحى الفنية فى الزراعة[1]. أما تحليل الترتيب الطبقى للريف لا نجد فيه إلا قليلا من الدراسات المنظمة[2]. والصعوبات التى تواجه مثل هذا التحليل معروفة، فهى صعوبات مادية مترتبة على عدم وجود الإحصاءات اللازمة بل إنها إذا وجدت فهى ضعيفة المستوى، ثم هناك صعوبات من ناحية الإدارة أيضا إذ يجب أن تفسر بعض الفئات الاجتماعية تفسيرا مفيدا ويجب ألا تقوم الأسس الاقتصادية للترتيب الطبقى على صفة الملكية بأى حال من الأحوال بل يجب على هذه الأسس الاقتصادية أن تقسم المجتمع الريفى إلى طبقات متميزة ليس فقط بالنسبة لمركزها الاقتصادى بل أيضا بالنسبة لسلوكها الاجتماعى.

هذا هو الإطار المعرفى الذى سنحاول أن ندخل فيه الحقيقة الريفية المصرية.

أما تعريف المجتمع الريفى المصرى فهو مجموع السكان الذين يقوم دخلهم على الاستغلال الزراعى والذين يعيشون فى الريف. ومن ثم فإننا سنستبعد من المجتمع الذى سنقوم بتحليله ونبحث تكوينه هؤلاء الملاك غير المقيمين فى الريف والذين سنتناولهم بالدراسة فى باب آخر مع سكان الحضر.

---

(1) لقد جمعت بعض هذه الدراسات الزراعية بوساطة وزارة الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة: وزارة الزراعة: مصر الزراعية، القاهرة سنة 1937، منظمة الأغذية والزراعة: حالة الأغذية والزراعة فى الشرق الأوسط، القاهرة سنة 1941، منظمة الأغذية والزراعة: المؤتمر الإقليمى الثالث لمنظمة الأغذية والزراعة، القاهرة سنة 1953. ويمكن الرجوع أيضا إلى: ب: بيسو الزراعة والاقتصاد الريفى المصرى (وزارة الزراعة، باريس، ديسمبر سنة 1953، النشرة الفنية للإعلام). وب. فرومون: الزراعة المصرية ومشاكلها. (محاضرات فى القانون سنة 53 وسنة 54).

(2) اقرأ: لا مبير: "العمال فى المؤسسة الزراعية المصرية" مصر المعاصرة مجلد 36). و"وسائل استصلاح الأراضى فى مصر" (مصر المعاصرة مجلد 29).

سمير صفا: الاستقلال الاقتصادى والزراعى لعزبة ريفية مصرية (مصر المعاصرة مجلد 40).

ومما يؤسف له أن هذه المعلومات التى كررها. فرومون. قديمة ومشكوك فى صحتها. وقد انتشرت هذه النتائج المتواضعة لهذه الدراسات النادرة بسرعة كبيرة وإن لم تتفق النتائج المتواضعة لهذه الدراسات النادرة مع الحقيقة فهى تتفق مع الصورة التقليدية للريف المصرى. (ولاسيما فى التحقيق الصحفى الذى قام به ج. لاكوتير: مصر المتحركة باريس سنة 1957).

أقرأ أيضا: دورين داريز: الأرض والفقر فى الشرق الأوسط، لندن سنة 56: ويعالج الباب الخاص بمصر وبصفة خاصة الآثار المترتبة على الإصلاح الزراعى.

وسينقسم المجتمع الريفى وفق هذا التفسير إلى عدد من الفئات الأساسية وهى:

1- الكتل الشعبية، وسوف تميز منها مجموعتين هما:

أ) "منعدمو الملكية" وهم الذين لا يستغلون الأرض وقد يكون مستغل الأرض- أى المرتبط بالأرض- أما مالكا أو مستغلا لها. وهذه الفئة هى التى تجمع العمال الزراعيين.

ب) "الفلاحون الفقراء" ("أشباه البروليتارية" بالمعنى الماركس)، وهم الملاك الذين يستغلون قطعا صغيرة من الأرض (أقل من فدان) وهى غير كافية لتعطى لصاحبها الفرصة لاستغلال كل وقته للعمل فيها.

2- "الطبقات المتوسطة": وهؤلاء هم الذين يستغلون مساحة من الأرض تتراوح بين فدان واحد وخمسة أفدنة أى مساحة تكفى لشغل أوقات العائلة شغلا كاملا، ولا تدعو إلى الالتجاء لليد العاملة الأجيرة إلا فى ظروف استثنائية وهذه الطبقة غير متجانسة من ناحية الصفة القانونية للأرض التى تستغلها. فهى تضم فى الوقت نفسه صغار الملاك المستقلين (وهى فى التعريف الماركسى تسمى "بالطبقة الفلاحية الصغيرة الحرة") وصغار المستأجرين (وهم - كما تبين لنا - يمثلون الوسيلة التقليدية لاستغلال الممتلكات الكبيرة).

3- كتلة "الميسورين" التى تضم مستغلى أكثر من خمسة أفدنة سواء أكانوا مالكين لها أم مستأجرين وقد يدهش المرء حين تصف "الميسورين" بمجموعة المستغلين ومن بينهم أصغرهم وهم الذين يعيشون فى مستوى فقير جدًا إذا ما قارناهم بأى مقياس من الرفاهية الغربية، ولكن يجب علينا أن تتجنب مثل هذه المقارنات الخالية من أى معنى. أنهم ميسورون لان لديهم فى الواقع ما يكفى لغذائهم، كما أن عددهم ليس بالكبير، وهم يستخدمون العمال الزراعيين بصفة دائمة وسنرى فيما بعد أن هؤلاء "الميسورين" يشتركون فى مجموعهم فى الإدارة السياسية فى الريف وأنهم متضامنون بعضهم مع البعض على الرغم من عدم - المساواة فى توزيع الأرض إذ أننا ننتقل بالتدريج من مستويات متواضعة جدا إلى دخول مرتفعة للغاية (بالنسبة لمصر).

وسنميز هنا ثلاث مجموعات:

أ) "الميسورون الأغنياء الذين يستغلون بالإيجار قطعا من الأرض تتراوح بين خمسة أفدنة وعشرين فدانا".

ب) "رأسماليو الريف" الذين يستغلون بالايجار مساحات تزيد على عشرين فدانا.

جـ) "الارستقراطية وهم كبار الملاك المستغلين" وقد قضى الإصلاح الزراعى[1] على "الارستقراطية العظيمة" القديمة (وهم الذين كانوا يملكون أكثر من ثلاثمائة فدان)

وسنشرح فيما بعد هذا التقسيم والتسميات التى اخترناها لكل مجموعة.

ويجب علينا فى هذه الدراسة أن تبين قيمة هذه المفاهيم التى فسرناها. ويقتضى هذا أن تكون المجموعات التى أوضحناها متجانسة وأن تسمح التقديرات الكمية الخاصة بهذه المجموعات (عدد الأسر، والدخل بالنسبة للفرد. الخ..) بفهم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية فى الريف. وأن نتمكن أخيرا من متابعة التطور الاقتصادى. الاجتماعى للريف داخل الإطارات التى أوضحناها.

وسنقوم أولا بدراسة المجتمع الريفى الحالى وذلك بأن نحاول قياس الكميات المميزة لكل مجموعة. وسنحاول بعد ذلك إعادة تكوين التطور الذى أدى إلى النسب الحالية من ناحيتها الكمية والكيفية. أى أننا سنحاول بمعنى أدق أن نتبين كيف اتحدت مختلف القوى الاقتصادية – الاجتماعية العظيمة (الضغط السكانى من ناحية وتحول الاقتصاد الريفى القديم إلى اقتصاد تجارى مصدر من ناحية أخرى) لتحويل المجتمع القديم فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر إلى حالته الراهنة.

ثانيا– حركة تأجير الأراضى

لا تحمل احصاءات الملكية معنى كبيرا لأنها قديمة نسبيا (وهى لم تنتظم الا منذ سنة 1896) وهى لا تفرق بين الملاك البعيدين عن أملاكهم وبين غيرهم، بل انها تهمل نمو نظام استثمار

(1) أول قانون للاصلاح الزراعى (صدر فى سبتمبر 1952) حدد الملكية بمائتى فدان وسنة 1961 تحددت الملكية بخمسين فدانا. والتحليل الاتى بخص الفترة من 1958 إلى 1959 أى الفترة التى تسبق قانون الإصلاح الزراعى الثانى.

الزارعين الأغنياء لمساحات كبيرة من الأرض الخ.. ومن ناحية أخرى فإن المقارنة المستمرة بينها وبين المساحات المستغلة تجعلنا نلمس الحقيقة الريفية عن قرب. ولدينا أرقام مأخوذة من بحث حديث (سنة 1957) عن الاستغلالات الزراعية السابقة للإصلاح الزراعى الصادر سنة 1952.

وهذه هى تفاصيل هذه المقارنة:

الطبقات التى تستغل أو تملك الأراضى الزراعية	الرقع الزراعية المستغلة					الملكيات الزراعية	
	المساحة						
	العدد	مجموع المساحة	الرقع الزراعية المملوكة	الرقع الزراعية المستأجرة	الرقع المختلطة	العدد	مجموع المساحة
1) أقل من فدان	215	0.1	0.1	–	–	.... ..	0.1
2) من فدان إلى خمسة أفدنة	570	1.3	0.8	0.3	0.2	660	1.2
3) من خمسة أفدنة إلى عشرين فدانا	175	1.5	0.8	0.3	0.4	130	1.2
4) أكثر من عشرين فدان	42	2.0	2.0	0.6	0.5	35	2.5
المجموع	1.002						

وتسمح هذه الأرقام بإعادة تشكيل حركة استئجار الأراضى والإجابة عن سؤالين أساسيين هما:

1) ما هى طبقات الملاك التى تمتلك الأراضى المستأجرة؟

2) ما هى طبقات المستغلين التى تستأجر هذه الأراضى؟

ولتبسيط الأمور سنفرض أن "الاستغلالات المختلطة" لكل طبقة تتكون من أراضى مستأجرة ومن أخرى يمتلكها المستغل، وذلك بنسبة متساوية للتوزيع القائم بين مساحة الأراضى المستغلة المستأجرة ومساحة الأراضى المستغلة المملوكة للطبقة نفسها وقد لا يغير هذا الفرض النسب بشكل كبير بحيث أننا سيكون لدينا المساحات الآتية لكل طبقة من مستغلى الأرض.

	المساحة المملوكة	المساحة المستأجرة
1) أقل من فدان	0.1	
2) من فدان إلى خمسة أفدنة	0.9	0.4
3) من خمسة أفدنة إلى عشرين فدانا	1.1	0.4
4) أكثر من عشرين فدانا	2.3	0.8
المجموع	4.4	1.6

ونستطيع على أساس هذه الأرقام أن تجيب عن السؤالين السابقين ونستنتج فى الواقع هذين الجدولين الإضافيين:

1 – طبقات الملاك الذين يؤجرون أرضهم

طبقات الملاك	المساحة المؤجرة	النسبة المئوية للمساحة الزراعية التى تمتلكها هذه الكبقة
1) أقل من فدان	0.8 + 0.1 = 0.9	% 88
2) من فدران إلى خسمة أفدنة	0.5 + 0.9 = 1.4	% 35
3) من خمسة أفدنة إلى عشرين فدانا	0.1 + 1.1 =1.2	% 8
4) أكثر من عشرين فدانا	0.2 + 2.3 = 2.5	% 8
المجموع	1.6	% 27

2- طبقات مستأجرى الأراضى الزراعية

طبقات مستأجرى الأراضى الزراعية	المساحة المستأجرة	النسبة المئوية للمساحة الزراعية التى تستأجرها هذه الطبقة
1) أقل من فدان		
2) من فدان إلى خمسة أفدنة	0.4	% 30
3) من خمسة أفدنة إلى عشرين فدانا	0.4	% 26
4) أكثر من عشرين فدانا	0.8	% 26
المجموع	1.6	% 27

وتستطيع أن تفترض أن معظم صغار الملاك (ممن يمتلكون أقل من خمسة أفدنة) الذين يؤجرون أرضهم من البعيدين عن الريف، لأنه من النادر جدا أن نرى المالك الصغير الذى يعيش فى الريف (الفلاح) لا يستغل أرضه بنفسه ففى أى شئ يستغل وقته إذا أجر أرضه وما الفائدة التى يحصل عليها من هذه العملية وهذه الحالة لا نراها من غير شك إلا بين العجزة وذوى العاهات. ولكن العجزة بصفة عامة يعطون أرضهم لأعضاء عائلاتهم لكى يستغلوها نظير توفير جميع احتياجاتهم وذلك من غير عقد إيجار وهذه هى أيضا حالة النساء اللاتى إذا ما أضفن ما يمتلكن من أرض لأزواجهن فإنها تشكل استغلالا واحدا تقوم الأسرة بزراعته. ولذلك لن نخطئ كثيرا إذا ما قلنا أن الأرض التى يؤجرها الملاك الذين لا يملكون أكثر من خمسة أفدنة (1,3 مليون فدان) يمتلكها أبناء المدن.

أما بالنسبة للملاك الذين يمتلكون أكثر من خمسة أفدنة فالمسألة أقل وضوحا لأن الطريقة التقليدية لاستغلال الممتلكات الكبيرة هى تأجير الأرض لصغار الفلاحين بمساحات تتراوح بين فدانين وخمسة أفدنة. فإذا كانت الملكية كلها موزعة بهذه الكيفية نستطيع أن تعتبر المالك من "البعيد عن املاكهم". ولكن المالك يحتفظ- بصفة عامة- بجزء من ملكيته يستغله مباشرة بوساطة يد عاملة أجيره وكثيرا ما تكون تحت إشراف مدير أعمال.

ويلاحظ على كل حال تناقص الطريقة التقليدية فى استغلال الممتلكات الكبيرة والتفضيل المتزايد فى تأجير الأراضى أكبر (من 10 أفدنة إلى خمسين فدانا بصفة عامة) ويستعين المستأجر الغنى الذى يؤجر مثل هذه المساحات بيد عاملة أجيرة وهكذا نلاحظ

أن المساحات المؤجرة قطعا صغيرة تتراوح بين فدان وخمسة أفدنة (وفقا للطريقة التقليدية) تشكل فقط 0.4 مليون فدان أى 11 % من المساحة الشاملة للملكيات التى تزيد مساحتها على خمسة أفدنة فى حين أن تلك الملكيات المؤجرة على شكل مساحات أكبر من ذلك يبلغ مجموعها 1.3 مليون فدان (أى 33 %).

وسنلاحظ فى النهاية أن الاستغلال المباشر للملكيات الكبيرة ينمو بشكل مطرد فإذا كان 11 % من مساحة الملكيات الكبيرة تؤجر وفقا للطريقة التقليدية (قطع صغيرة) و33 % تؤجر وفقا للطريقة الجديدة (مساحات أكبر) يتضح أن الباقى أى 56 % من مساحة الملكيات التى تزيد على خمسة أفدنة، يستغلها مالكوها بصفة مباشرة.

ويبدو أن الرقم المرتفع لهذه النسب المئوية يناقض الصورة التقليدية للريف المصرى، ومع ذلك فأننا حين نفكر فى الأمر نجد أن هذا يؤكد احتمال صحته ويلزم عامل لكل فدان ونصف فدان تستغله يد عاملة أجيرة بصفقة مباشرة[1]. وتبلغ المساحة الشاملة للأراضى المستغلة التى تزيد على خمسة أفدنة (تلك التى يجب أن تستعين بيد عاملة من غير أفراد عائلة المستغلين) 4.60 مليون فدان. ويتطلب استغلالها إذن نحو ثلاثة ملايين من العمال الأجراء. ومن ناحية أخرى فإن عدد العمال الزراعيين الأجراء الذين تم إحصاؤهم هو هذا العدد. ففى حالة ما إذا كانت الوسائل الحديثة للاستغلال أقل انتشارا، وإذا كان الاستغلال التقليدى عن طريق إيجار "مساحات صغيرة" أكثر من ذلك لنقص عدد اليد العاملة الأجيرة عن ثلاثة ملايين.

هل نستطيع إدماج الجدولين الإضافيين وتوزيع الممتلكات المؤجرة بالنسبة لفئات الملكية التى تملك هذه الأراضى المؤجرة؟

أن الأمر يبدو صعبا فى الموقف الراهن نظرا للمعلومات الضئيلة التى بين أيدينا. وقد يكون هذا الإدماج قليل الفائدة. ومن المحتمل أن المزارعين الأغنياء الذين يستأجرون مساحات كبيرة يفضلون استغلال أراض تكون قطعة واحدة يملكها مالك واحد كبير،

(1) أن تفكيرنا هذا لا يكون بالطبع صحيحا إلا إذا كانت الطرق الفنية الزراعية متجانسة وكذلك نوع الأرض. وهذه الصفات موجودة فى مصر: أن العمل الزراعى يدوى حتى الآن و لم تدخل الوسائل الآلية فى أى مكان (لا يوجد إلا بضع مئات من الجرارات) ولا تستخدم الزراعة فى مساحات شاسعة إلا بالنسبة للحدائق والبساتين. وسنرى فيما بعد إلى أى حد يستطيع السد العالى أن يعدل هذه الظروف.

ولكن هذا الأمر غير مؤكد. وعلى العكس من ذلك ربما يفضلون التعامل مع البعيدين عن ملكيتهم والذين يستطيعون أن يحصلوا منهم على شروط أفضل. أما بالنسبة للمستأجرين فهم يستأجرون بصفة عامة أرضهم من كبار الملاك فى إطار وسيلة الاستغلال التقليدية. ولكن من الممكن أن بعض صغار المستأجرين يستأجرون أيضا الأرض من صغار الملاك الذين يعيشون بعيدا عن أملاكهم.

ثالثا- التوزيع العددى الحالى للطبقات الريفية

نستطيع الآن محاولة ترقيم مختلف الطبقات التى قمنا بوصفها.

1- المنعدمو الملكية

يبلغ عدد سكان الريف 19 مليون نسمة بالنسبة للتعداد السكانى العام الذى يبلغ نحو 27 مليون نسمة. ويوجد مليون قطعة أرض مستغلة سواء الصغيرة منها والكبيرة. ونظرا لأن هناك عائلة مرتبطة بكل قطعة أرض مستغلة وأن متوسط أفراد كل عائلة هو خمسة أفراد فيتبقى إذن 14 مليون نسمة يمثلون كتلة المنعدمى الملكية" أى بنسبة 74 % من المجموع الكامل لسكان الريف.

ونستطيع حقا توزيع هذا العدد وهو 14 مليونا من الأفراد على 2.800.000 أسرة. ولن يكون فى الواقع لهذا التوزيع أى مدلول اجتماعى أو اقتصادى. ففى حالة المستغلين تشكل الأسرة وحدة اجتماعية أما بالنسبة للآخرين فهى غير موجودة، أو أنها كذلك من حيث المستوى الاقتصادى. أن قوة العمل التى يقوم المستغل بشرائها هى قوة العمل الخاصة بالعامل الزراعى وليس بالأسرة.

والـ 14 مليون من الريفيين "العديمى الملكية" يوجد منهم نحو 10 ملايين صالحين للعمل. ولكن عدد العمال" بحساب السنة" الذين يستخدمون لا يزيد على ثلاثة ملاين. ولذلك نستطيع أن تقول أن كتلة "العديمى الملكية" مستخدمة بنسبة 33 % فقط. وهذا لا يعنى طبعا أن الثلث يعمل بصفة مستمرة طول الوقت وأن الثلثين لا يعملون قط. وسنعود لشرح هذه المسألة فى باب آخر.

2- ملاك المساحات الصغيرة من الأرض (فدان على الأكثر)

تستغل 215.000 عائلة ريفية (نحو مليون نسمة) أى 5 % من مجموع سكان الريف) ما تمتلكه من مساحات زراعية لا تزيد على فدان واحد (100.000 فدان فى مجموعها، أى بمتوسط تقريبى قدره نصف فدان لكل أسرة.

وحيث أنه يلزم رجل واحد لزراعة فدان ونصف فدان نستطيع أن نقدر نسبة التعطل فى هذه العائلات (لأنه يوجد فى المتوسط أربعة أفراد عاملين فى كل أسرة) ويمكن مقارنة نسبة التعطل هنا بتلك التى تميز كتلة "المنعدمى الملكية" وربما كانت أفدح منها. وعلى كل فان هؤلاء "الفلاحين الفقراء" يحاولون دائما أن يعملوا كعال زراعيين حينما تسمح لهم الظروف بذلك.

3 - صغار المستغلين (من فدان إلى خمسة أفدنة)

تستطيع أسرة ريفية متوسطة (رجل وزوجته وولدان فى سن يؤهلهم للعمل وثالث لا يستطيع أن يعمل بعد) أن تقوم بزراعة فدان ونسف فدان من غير الالتجاء إلى معاونة خارجية. وهذا هو تقريبا ما يقوم بزراعته عدد 570.000 أسرة من صغار المستغلين (1.3 مليون فدان فى مجموعها أى 3.3 فدان لكل أسرة).

فدرجة العمل إذن جيدة فى مجموعها بالنسبة لهذه الفئة من الفلاحين ويستعين الميسرون منهم (أى الذين يستغلون من 4 إلى 5 أفدنة) بيد عاملة أجيرة موسمية. أما هؤلاء الذين لا يملكون أكثر (من فدان إلى فدانين) فنسبة التعطل بينهم كبيرة بصفة عامة.

ويبلغ العدد الإجمالى لهذه الفئة المتوسطة نحو 2.850.000 نسمة (15 % من سكان الريف).

ويبلغ عدد أسر هذه الفئة نحو 400.000 أسرة من الملاك المستغلين (وقد ظل هذا الرقم ثابتا منذ خمسين سنة) ونحو 170.000 أسرة من المستغلين الذين لا يملكون أرضا زراعية (والين يستغلون أراضى الممتلكات الكبيرة) وعدد هؤلاء فى تناقص مستمر.

4- الميسرون (أكثر من خمسة أفدنة)

تتكون هذه الطبقة من المستغلين الممتازين سواء أكانوا ملاك أراض زراعية تزيد على

خمسة أفدنة أم غير ملاك وعددهم 217.000 أسرة (نحو 1.085.000 أى 5 % من سكان الريف) وتزرع أراضيهم (76 % من مجموع مساحة الأراضى الزراعية) بوساطة اليد العاملة الأجيرة المستخدمة على نطاق واسع".

وسنبحث فيما بعد فى مسألة ما إذا كان الالتجاء إلى اليد العاملة الأجيرة على نطاق وأسع بشكل تقدما بالنسبة للزراعة المصرية فى اتجاه الرأسمالية أو أنه لا يشكل هذا التقدم كما سنبحث مسألة ما إذا كانت هذه الفئة متجانسة من الناحية الاجتماعية أو غير متجانسة.

ولنلاحظ فقط الآن أن التوزيع العددى للطبقات فى حد ذاته يكشف النقاب عن حالة الأزمة القائمة: (80 % من سكان الريف المنعدمي الملكية والذين يعملون بنسبة 30 % فقط من قدراتهم العملية). ثم هناك طبقات متوسطة محدودة (15 % فقط من سكان الريف) تقل إلى درجة كبيرة نسبة استخدامها بصفة عامة. وأخيرا هناك أيضا كتلة من "الممتازين" الذين يكادون أن يسدوا رمقهم وطبقاتهم الدنيا فقيرة إذا ما نظرنا إلى مقياس الرفاهية الغربى ونسبة هؤلاء على كل حال ضعيفة جدا بالنسبة لسكان الريف.

وسيثبت هذا الانطباع حين نحاول إعادة تكوين توزيع الدخل الزراعى بين الطبقات الريفية.

رابعا– توزيع الدخل الزراعى

يبلغ مجموع الدخل الزراعي السنوى نحو 400 مليون من الجنيهات المصرية وذلك بالنسبة للدخل القومى الذى يبلغ نحو 1.000 مليون (سنة 1958 – 1959) [1] فلا يزيد إذن متوسط الإنتاج للفرد بالنسبة لسكان الريف على 21 جنيها سنويا. ويبلغ الرقم المقابل بالنسبة للسكان غير الريفيين نحو 75 جنيها. ويتكون الدخل الزراعى من أجور مدفوعة إلى العمال الزراعيين (50 مليونا)، ورواتب مدفوعة أو إيرادات خاصة (150 مليونا) ومن الدخل المختلط للمستغلين (200 مليون جنيه).

(1) يساوى الجنيه المصرى رسميا سنة 1963 مبلغ 2.80 دولار أمريكى بيساوى فى السوق الحرة نحو 3 دولار أمريكى.

أن الزراعة المصرية متجانسة جدا من ناحية الوسائل الفنية المستخدمة فى الزراعة ولا تختلف الأرض كثيرا فى جودتها وإنما تختلف فقط بالنسبة لبعدها عن الترع الرئيسية ولا يختلف توزيع الملكية ولا وسائل استغلال الأرض الزراعية بالنسبة للأراضى الجيدة القريبة من الترع الرئيسية أو الأراضى التى تقل عنها فى الجودة والبعيدة عنه ففى جميع الحالات يستخدم العمال الزراعيين أو صغار المستغلين الآلات الزراعية نفسها كما يستخدمون السماد نفسه والبذور المنتقاة نفسها. والجميع يستغلون الأرض الزراعية بالوسائل "التقليدية" أو "الحديثة" سواء أكانت الرقعة الزراعية كبيرة أم صغيرة ومحصول الأرض متكافئ إلى درجة ملموسة ولا يختلف بالنسبة لجودة الأرض (لدرجة قربها من الترع الرئيسية أو بعدها عنها). وهنا تصلح فروض التجانس التى نستخدمها لإعادة تكوين توزيع الدخل.

ونستطيع أن نعتبر أن الكتلة التى تكون الدخل المختلط للمستغلين (200 مليون) والدخل من الأجور (50 مليونا) تشكل دخل رأس المال والعمل. ويتناسب هذا الدخل مع مساحة الأرض المستغلة. فإذا كانت الرقعة المستغلة لا تستخدم إجراء فيكون هذا الدخل من نصيب المستغل وحده. أما إذا كان غير ذلك فيقسم هذا الدخل بين المستغل وبين العمال الأجراء. ونستطيع أن تفترض أن العمال الزراعيين موزعون على مجموع الرقع المستغلة التى تزيد على خمسة أفدنة بالنسبة لمساحة كل منها.. وبذلك نستطيع أن نحصل على توزيع الدخل المختلط بين مختلف الفئات المذكورة.

وتشكل الأجور المدفوعة بالطبع الدخل الوحيد لكتل "العديمى الملكية"

أما بالنسبة للدخل العقارى فسنقسمها بين الإيراد الخاص (لمستغلى أراض زراعية يملكونها) وبين الدخل المدفوع (لمجموع الاراضى المستأجرة التى تبلغ مساحتها 1.6 مليون فدان). وهذا الدخل يدفع للملاك البعيدين عن أملاكهم ويبلغ 32.5 مليون جنيه (وهؤلاء يؤجرون 1.3 مليون فدان) ويبلغ أيضا هذا الدخل 2.5 مليون جنيه وهو من نصيب هؤلاء الذين يملكون مساحة أرض زراعية تتراوح بين خمسة أفدنة وعشرين فدانا وأيضا هؤلاء الذين سنفترض أنهم من فئة مستغلى مساحة زراعية تبلغ مساحتها من خمسة أفدنة إلى عشرين فدانا (وذلك بالنسبة لمساحة 0.1 مليون فدان مؤجرة منهم) كما يبلغ هذا الدخل خمسة ملايين جنيه للملاك الذين يملكون أكثر من 20 فدانا وهم الذين نضمهم أيضا للمستغلين من الفئة نفسها (وهم يؤجرون 0.2 مليون فدان. وهذه هى عناصر توزيع الدخل

الزراعى (بملايين الجنيهات المصرية):

أجور	الدخل المختلط للمستغلين	الإيراد الخاص	الإيراد المدفوع	المجموع مليون جنيه
أ) البعيدون عن أملاكهم الزراعية			32.5	32.5
ب) سكان الريف				
أ) المنعدمو الملكية 50.0				50.0
ب) المستغلون	4.1	2.5		6.6
1) أقل من فدان	4.1	2.5		6.6
2) من فدان إلى خمسة أفدنة	54.0	22.5		76.5
3) من خمسة أفدنة إلى عشرين فدانا	46.5	27.5	2.5	76.5
4) أكثر من عشرين فدانا	95.4	57.5	5.0	127.9
المجموع 50.0	200.0	110.0	40.0	400.0

وقد جمعنا فى هذا الجدول المعلومات الكمية الخاصة بمجموع السكان بالنسبة لمختلف الفئات وبالنسبة لدخل كل فرد.

	السكان بالالاف	الإيراد الإجمالى بملايين الجنيهات	إيراد الفرد بالجنيه المصرى
أ) المنعدمو الملكية	14.000	50.0	3.5
ب) المستغلون			
1) أقل من فدان	1.075	6.6	6.1
2) من فدان إلى خمسة أفدنة	2.850	76.5	26.8
3) من خمسة أفدنة إلى عشرين فدانا	875	76.5	87.4
4) أكثر من عشرين فدانا	200	157.9	789.5
المجموع	19.000	267.5	المتوسط 19.3

وهذه الصورة تؤكد التى سبقتها. ويتبين من التوزيع العددى للطبقات أن الحالة غير مرضية كما يتبين أن حالة توزيع الدخل أكثر سوءً إذ نحو 80 % من سكان الريف أصحاب دخل ضئيل يعتبر من أقل الدخول فى العالم (3.5 جنيه فى العام فى المتوسط). أما الطبقات المتوسطة فهى بائسة (27 جنيها فى العام).

وقد تبدو هذه الأرقام غير قابلة للتصديق ويرجع ذلك إلى أن الوسيلة المستخدمة تخصص لكل فرد ما يعود عليه من دخل بالنسبة للإنتاج. ولا تأخذ المحاسبة القومية فى اعتبارها عمليات نقل الإيرادات إلا إذا كانت مدرجة فى الحسابات (ضرائب وأداء مدفوع فى إطار تامين اجتماعى الخ..). وبالنسبة للزراعة المصرية يهمل تسجيل عمليات نقل هذه الإيرادات من الناحية الحسابية. وتشكل الضريبة على ملكية الأراضى الزراعية نحو 5 % من الدخل الزراعى. وهناك من ناحية أخرى عدد كبير من عمليات نقل الإيرادات لا تدخل فى نطاق المحاسبة الاجتماعية: مثل الإيرادات التى يرسلها العاملون فى الحضر إلى أفراد عائلاتهم المقيمين فى الريف، أو أداء الخدمات المختلفة (رواتب الخدم الريفيين الين يخدمون الموظفين أو الملاك، ورواتب الخفراء فى الحقول، وهؤلاء عددهم كبير) هذا علاوة على ما يحصلون عليه من الشحاذة والسرقة. فإذا أخذنا فى اعتبارنا عمليات النقل هذه نجد أن دخل الفئات الفقيرة الذى لا يبلغ سوى 3.5 جنيه بالنسبة للإنتاج، قد يرتفع فى النهاية فى المتوسط إلى خمسة أو ستة جنيهات للفرد الواحد. وهذا يتفق مع ما نعلمه جميعا بالنسبة لمستوى معيشة الكتل السكانية الريفية.

خامسا- التجانس الاجتماعى للطبقات الريفية

لا تشكل كل من الطبقات المذكورة كتلة متجانسة بحيث يتمتع أعضاؤها بمصالح اقتصادية مشتركة ومحددة بحيث تتعارض مع مصالح الآخرين، أو بحيث يعى أعضاؤها مصالحهم ويعتنقون الأيديولوجية نفسها ويتمتعوا بالفكر الثقافى نفسه بحيث أن مجموع الأمانى التى تحرك كلا منها تتركز حول حزب معين أو تيار سياسى معين. أما الحقيقة المصرية فلا تتفق وتلك الصورة التى تصور سكانا ريفيين موزعين طبقات اجتماعية واعية وقائمة على أسس اقتصادية محدودة وتتميز بأيديولوجيات "طبقية" تتفق مع "مصالح موضوعية".

ومع ذلك فهذا لا يدعونا إلى أن نستنتج أن سكان الريف يشكلون مجموعة متجانسة ومتناسقة وأنه لا يوجد "نزاع بين الطبقات" فى الريف المصرى وأن الريفيين فى مجموعهم يعتنقون الأيديولوجية التقليدية ونظام القيم نفسه والفكر الثقافي نفسه. أن الترتيب الطبقى الاجتماعى فى الريف المصرى أمر واضح كل الوضوح.

إن التوزيع الاجتماعى الذى يبدو أنه يلائم جميع الأحداث التى لاحظناها هو الترتيب الذى سرنا بموجبه والذى يقسم سكان الريف إلى ثلاث مجموعات متباينة هى:

1- الكتل الشعبية ("العديمو الملكية)" و"الفلاحون الفقراء) وهذه الكتل تمثل 80 % من عدد السكان و15 % من قيمة الدخل "بالنسبة للإنتاج).

2- الطبقات المتوسطة (صغار المستغلين من فدان إلى خمسة أفدنة) وهذه الطبقات تمثل 15 % من عدد السكان و20 % من قيمة الدخل.

3- الممتازون: وهم يمثلون 5 % من عدد السكان و65 % من قيمة الدخل.

وهناك عدد من الأحداث الاجتماعية المذهلة التى تدهش الذين يريدون ملاحظة الريف المصرى ملاحظة علمية وليس الذين يريدون أن يدخلوا بعض الملاحظات على صورة مرسومة سواء أكانت هذه الصورة مأخوذة من مجموعة العموميات الحقيقية والتصريحات الخاطئة المنبثقة من حقيقة خاصة (الحقيقة الصينية) والتى يعممونها بشكل تعسفى على العالم الأفريقى الآسيوى فى مجموع، أم كانت هذه الصورة مأخوذة من إحدى صور "المجتمع الإسلامى" الكثيرة، وجميعها عقائدية لانها تدعى شرح حقيقة اليوم المفتوحة بتاريخ الأمس باعتبار أن هذا التاريخ هو الذى يحددها وبوحدها ومعنى هذا إنها تستخدم طريقة خاطئة.

1- يوجد حد فاصل واضح جدا بين "الكتل الشعبية" و"الكتل الأخرى" وتعى المجموعتان كل الوعى عدم تجانسها. ففى نظر "الكتل الأخرى" لا تمت "الكتل الشعبية" للجنس البشرى بأى صلة من الناحية العملية. وشعور الاحتقار هذا قوى جدا سواء أكان عند المستغل الصغير الذى يزرع خمسة أفدنة (والذى يصادف كما يقولون ألوانا كثيرة من القمع من جانب "السيد الاقطاعى") أم عند الرجل الأرستقراطى. والواقع أن "الكتل الشعبية" هذه لا تمت للجنس البشرى بصلة إذا وافقنا على أن الإنسان لا يعتبر إنسانا إلا إذا كانت تحدده الرغبة والعقيدة فى أن

يصنع تاريخه بنفسه ذلك أن هذه الكتل الشعبية العديمة الحس والحركة لا تشترك بأى صورة من الصور فى حياة البلد العامة كما أنها لا ترغب فى صنع تاريخها ولا تعتقد فى أنها تصنع تاريخها بنفسها.[1]

إننا لا نقول فقط أن حدا فاصلا بفصل بين هذا العالم وذاك بل أنها لهوة عميقة هى التى تفصل بينهما. وتجد أن هنا تكمن أسباب فشل المفكرين "البرجوازيين" (حتى أن كانوا من البورجوازية الصغيرة جدا، من وسط صغار المستغلين الذين يزرعون مساحة تتراوح بين فدان وخمسة أفدنة مثلا) الذين حاولوا فى كتاباتهم إعادة بناء العالم "الفقير". وتشكل تجربة" دعاء الكروان" لطه حسين مثلا صورة من هذا الفشل: لقد أفلت العالم "الفقير" الذى أراد المؤلف أن يراه وأن يصفه بعطف أبوى، من يد المحقق الذى أعاد البنا صورة من الصور المألوفة. وقد كانت هناك بعض التجارب الأدبية التى صادفت نجاحا أكبر (مثل قصص توفيق الحكيم) ومن بين الجيل الصاعد للكتاب الشعبيين نجح بعضهم – مثل يوسف إدريس (أرخص الليالى)، وعبد الرحمن الشرقاوى (الأرض) وسعد مكاوى (الماء الأخير) ومصطفى محمود(أكل عيش) – فى إعادة جو القرية ولكن الشخصيات الموصوفة بدقة كبيرة هى دائما التى تصور "صغار الفلاحين". وإذا كانت الكتل الفقيرة تشكل أرض اللوحة الملونة فى بعض الأحيان إلا أن الأفراد الذين يشكلون هذه اللوحة يظلون فى عالم المجهول.

و لم تستطع أية حركة سياسية أن تجتاز هذه الهوة سواء أكانت الحركة القومية البورجوازية (الوفدية أو الناصرية) أم الحركة البورجوازية الصغيرة للإخوان المسلمين بل حتى الحركة الشيوعية. لقد ظلت الحياة السياسية من اختصاص "الكتل الأخرى". ولم تهتم الكتل الفلاحية قط بمعرفة من الذى يحكم فى القاهرة: هل هم الانجليز أو الوفد أو الملك أو عبد الناصر. ولذلك فإن هذه الكتل "غير الموجودة من الناحية السياسية" والتى لا تدرك ولا تعى مصلحتها والتى لا تعتقد حتى فى اى نظام خرافى قد يكون لهم بعض الفائدة للدفاع عن مصالحهم عن طريقة لا تستحق أن تسميها "بروليتاريا" ريفية أو "نصف بروليتاريا" ريفية.

والسؤال الذى من حقنا أن نسأله بالنسبة لهم هو" هل كانت الهوة التى تعزل 80 % من

(1) ومع ذلك فقد خلقت عددا من القيم الثقافية وأكثر مثل تتميز به هو بدون شك الموسيقى، عبارة عن انشودة حادة، ورخيمة يمتزج فيها العنف والتواضع. الثورة والامتثال، تلك هى الانشودة التى تنطلق من حنجرة البحارة الذين يجرون مراكبهم بالحبال فى الطرق المعدة لذلك أو تنطلق من حناجر عمال البناء الذين لم بعض وقت طويل على مغادرتهم الريف.

أبناء الريف عن بقية البلد قائمة منذ قديم العصور أو أنها ظهرت أخيرا حينما حول الضغط السكانى النسب العددية ورسم صورة المجتمع؟ وهل كانت هذه الهوة موجودة بالأمس، فى القرن التاسع عشر حينما كان الفلاحون الفقراء لا يشكلون إلا الحد النهائى (10 % أو 20 % على أكثر تقدير)، أو أن الفلاحين الفقراء كانوا داخل إطار مجتمع ذى نظام خاص له قيمه الخاصة؟ وقد نستطيع أن نشرح الانتشار المتزايد لتعاطى الحشيش وهو الذى لم يكن معروفا قبل سنة 1914 وذلك نتيجه لهذا الانفصال الذى سببه الضغط السكانى. وتثير هذه المسأله مسأله أخرى ثانويه هى: ال أى حد كانت الهوة الحاليه نتيجه لتدهور ظروف حياه الفلاحين الماديه هؤلاء الذين فقدوا جميع مشاعرهم الانسانيه؟ والى اى حد كانت نتيجه للتباين الأساسى للمصالح والذى يتضح بشكل أكبر عند "الكتل الأخرى" أكثر ممايتضح عند الكتل الشعبيه.

2- تشكل الطبقات المتوسطه مجموعه متجانسه تنطبق عليها الصور الثقافيه "الكلاسيكيه" وانه يبدو حقا أن من الجراه أن تتكلم عن التجانس بالنسبه لفئه تضم فى الوقت نفسه ملاكا مستأجرين. أليس "المالك الصغير" بقيه لعصر الفلاحين الذهبى الحقيقى أو الخيالى؟ أليست أمنيه المزارع الصغير الذى يعذبه "السيد الاقطاعى" أن يصبح هو نفسه مالكا للأرض التى يقوم بزراعتها؟ فكيف اذن نخلط بين فئه من "الراضين" وفئه أخرى من "غير الراضين"؟ والاعتراض هنا لا يخلو من الأهميه والقيمه. ولكن مادام الفلاح الصغير لايدرك الوعى الطبقى ومادام لايتمنى أن يصبح مالكا للأرض التى يقوم بزراعتها ومادام لاتختلف حالته عن حاله جاره المالك ومادامت حالته هذه أفضل بكثير من حاله "منعدمى الملكيه" ومن حاله الكتل من "الفقراء" فكل ذلك يساهم فى اعاده التجانس الاجتماعى الحقيقى الى هذه "الطبقات المتوسطه".

إن معظم ماكتب فى مصلحه "الفلاح" المصرى بصفه عامه؛ والتحريات الاجتماعيه التى تتسم بالجديه والكتب التى نشرت عن هذا الموضوع؛ كل ذلك يعيد صوره سلوك هذه "الفئات المتوسطه" حتى اذا ماوسعنا بشكل تعسفى ميدان صلاحيه هذه الملاحظات لتشمل سكان الريف فى مجموعهم[1]. وستخرج بتعاليم قيمه اذا ما قارنا هذه المؤلفات بتلك التى

(1) اقرأ عن هذا الموضوع دراسه جاك برك القيمه: التاريخ الاجتماعى لقريه مصريه فى القرن العشرين. باريس سنه 1975 والأب حبيب عيروط أخلاق وعادات الفلاحين؛ باريس سنه 1938؛ ومجموعه الادب الشعبى التى نشرها فى القاهره سنه 1954 أحمد رشدى صالح.

تتكلم عن الفلاح فى العصر العربى (فى مؤلفات المقريزى الكلاسيكيه) والفلاح فى العصر القديم ولاسيما فى كتاب "ولكنسون" القديم الكلاسيكى وتاريخه سنه 1878 وعنوانه: "أخلاق وعادات قدماء المصريين".

ومن المحقق أن هذا السلوك تقليدى؛ إن الموقف بالنسبه للدين والمرأه موقف مساير بصفه خاصه "فالفلاح المتوسط" غير ثورى وهو لم يظهر حتى الان على مسرح السياسه الا على شكل "معتدل" و"حكومى" (مهما يكن لون الحكومه)؛ و"مناهض للمغامره"؛ ومتحمس "ضد الامبرياليه" حينما تنهج حكومه القاهرة هذا النهج أو المالك الكبير الجار كما أنه يظل غير مكترس حينما لا يتحمس هؤلاء لأحد. وقد تستطيع أن نناقش طويلا مسأله تتلخص فى هذا السؤال: الى أى مدى يترتب هذا الموقف على الايديولوجيه الاسلاميه الرجعيه للفلاح المتوسط والى أى مدى يترتب على الرعب الذى يملأ قلوب الكتل البائسه؟

وقد نستطيع أيضا أن نتساءل: هل كان الفلاح المتوسط يمثل النموزج السائد فى نهايه القرن التاسع عشر قبل أن يؤدى الضغط السكانى الى اضطراب نسب القوه العدديه؟ هذا هو الانطباع الذى نخرج به حين يقرأ الكتب القديمه[1].

3- لا يشكل الممتازون كتله متجانسه فى منهج حياتها وفى سلوكها الاجتماعى. ومع ذلك فهى تشكل مع الطبقات المتوسطه فى مجموعها كتله تفسر سلبيا بالنسبه "للفقراء". وفى تقديرنا المبدئى نستطيع أن نميز من بين " الممتازين " الفئات الاتيه:

المستغلون لأرض زراعيه تتراوح مساحتها بين خمسه أفدنه وعشرين فدانا سواء أكانوا مالكين لها أو غير مالكين. هل نستطيع أن نصف الذين لايملكون أرضا زراعيه بأنهم "كولاك" لأنهم قد يمثلون وسيله استغلال "حديثه" "رأسماليه" – وأن نصف الملاك بأنهم "أسياد صغار أقطاعيون"؟ أننا سنرى فيما بعد مافى هذه التأكيدات من صحه وماقد يبدو

(1) اقرأ: وصف لمصر (مجموعه الملاحظات والابحاث التى عملت فى مصر فى اثناء حمله الجيش الفرنسى) باريس 1821 – 1829؛ شابرول دى فولفيك؛ مقال عن أخلاق سكان مصر المحدثين (باريس سنه 1830)؛ لأن أخلاق وعادات المصريين المحدثين (كتب فى مصر فى خلال 1833 – 1835) لندن سنه 1895؛ بلك حديث عن الفلاح من ناحيه العلوم الانسانيه: القاهره سنه 1899؛ يوسف نحاس بك: الموقف الاقتصادى والاجتماعى للفلاح المصرى: باريس سنه 1901؛ بوجران فلاح من الكرنك؛ باريس 1902؛ بوجيه: مذكرات عن مصر؛ باريس 1906؛ مصطفى صديق النجار: مقال عن فاح المنوفيه؛ باريس سنه 1913؛ بلاكمان: فلاحو الصعيد؛ لندن سنه 1927.

أنها تعميمات سريعه. أما من ناحيه التجانس فهذه الفئه سواء أكانوا ملاكا أم غير ملاك. متجانسه بقدر ما اذا كانوا جميعهم "فلاحين" حقيقيين؛ نشأوا في القريه؛ وذوى عقليه رجعيه وسلوك تقليدى.

كبار المستغلين (لأكثر من عشرين فدانا) من غير الملاك هل هم مقاولون حقيقيون رأسماليون في الريف؟ لا؛ وذلك بقدر ما -كما سنرى يستخدم هؤلاء المستغلون رءوس الأموال بقدر محدود. نعم انهم كذلك بقدر اتساع أفقهم نسبيا. أنهم بصفه عامه من المدينه- وكثيرا ماقد يكونوا قد عملوا من قبل كمديرين للملكيات الكبيره قبل أن يعملوا لحسابهم الخاص. ويعمل هؤلاء المستغلون الكبار مثل "المقاولين" ولو أن "اتجاهم في التجديد "محدود إلى حد كبير بسبب ظروف الريف الموضوعيه. ونظرا لعلاقتهم بالسوق؛ إنهم يتصرفون مثل "التجار" وكثيرا مايزاولون مهنا تجاريه -جمع القطن مثلا لحساب مؤسسه كبيره للتصدير- ومهنًا مصرفيه بأرباح باهظه. أن هذه التصرفات تناقض مناقضه تامه صوره "الفلاح" التى نرى عليها مستغلى الفئه الأقل. وكثيرا ماتسكن عائلاتهم في القاهره.

4- كبار الملاك (أكثر من عشرين فدانا) الذين يستغلون على الأقل جزءا من املاكهم انهم يقتربون من الفئه السابقه بقدر ما يعملون في الاستغلال الزراعى. ولكن من ناحيه "الملكيه" تتغلب عندهم بصفه عامه على ناحيه المستغل الكبير "فهل هذا ميراث من الماضى القريب حيث كانت المكانه والأهميه السياسيه وثيقه الارتباط بملكيه الأرض؟ أن هذا هو الذى دفع البعض الى وصف كبار الملاك المصريين بالإقطاعيين اننا نفضل تجنب هذه التسميات والاكتفاء بهذه التسميه العامه: "الارستقراطيه". وقد كانت الطبقات العليا لهذه الارستقراطيه (أكثر من مائتى فدان وأحيانا الاف الافدنه) وكثيرا ماكانوا متطبعين بالطباع الأوربيه - هى التى تقدم بصفه تقليديه كبار موظفى الدوله؛ وقد قصد الاصلاح الزراعى الصادر سنه 1952 وسنه 1961 حرمان هؤلاء الارستقراطين الكبار المرتبطين بالنظام الملكى من مصدر ثروتهم وذلك لأسباب سياسيه.

وبرغم عدم تجانس هذه الطبقات الممتازه تجدها متضامنه في الميدان السياسى. ففى جميع العهود كانت الاداره تعين العمد في القرى من بين ملاك الأراضى الزراعيه التى تتراوح مساحتها بين خمسه أفدنه وعشرين فدانا ونظرا لعدم وجود أكثر من عائله أو عائلتين

من هذه الفئه فى كل قريه؛ ان تكامل هذه الفئه الثانويه فى النظام السياسى كامل تقريبا. وقد برهن هؤلاء العمد دائما على اخلاصهم وخضوعهم التام للعاصمة التى كان الملك والارستقراطيه ميدان سياستها[1]. ولكن حينما انتقلت سلطه الارستقراطيه الى البورجوازيه بعد سنه 1952 أصبحوا خداما امناء للنظام الجديد.

سادسا – الماضى وتطور النظام

أن الهيكل الحالى الذى يتميز بالزياده المطلقه والنسبية فى عدد "منعدمى الملكيه" وتعطلهم المتزايد وبؤسهم الذى يزداد خطوره بصفه منتظمه منذ خمسين سنه؛ وانخفاض العدد المطلق والنسبى للفئات المتوسطة التى تزداد ظروف معيشتها صعوبة كل ذلك كان نتيجه للتطور الذى يبدو أنه بدأ فى خلال 1870 – 1880.

ومن الصعب اعاده رسم صوره حقيقيه للمجتمع الريفى المصرى فى نهايه القرن التاسع عشر. ان الدراسات الجديه تنقصنا فى حين أن التفاسير كثيره وهى تفاسير مادحة من جانب الملاك العقاريين والقوميين البورجوازيين وتفاسير قاسيه من الماركسيين[2]. وبدلا من ان تنتهى الى تسميه من نوع: "النظام الاقطاعى" سنكتفى هنا بابراز الصفات العامه للنظام فى خلال السنوات بين 1870 – 1880 أى قبل الاحتلال البريطانى سنه 1882 وقبل النمو الكبير فى زراعة القطن:

1– لا تزال كثافه الريف معقوله وبرغم أن رقعه الأراضى المزروعه تقل عن مساحتها الان (4.7 مليون فدان تقريبا سنه 1870 بدلا من 6 ملايين اليوم: (يرجع تاريخ بناء خزان أسوان الى سنه 1898 فقط) "فان كثافه سكان الريف تتراوح بين 0.14 و0.17 للفدان فى حين أن هذه الكثافه تبلغ اليوم 3.6 فرد للفدان وذلك لأن عدد سكان الريف كان يتراوح بين 5.4 ملايين نسمه فى نهايه القرن الماضى وقد أصبح

(1) مشروع اللورد كرومر فى "مصر الحديثه" فى بدايه القرن العشرين كيف نظم بكل اخلاص وذمه الاداره الريفيه المصريه لكى يحقق هدف التكامل بين صغار الملاك.

(2) تفاسير مادحه: اقرأ مقالات ونشرات وكتيبات الخ. الازهريين الاصلاحيين فى القرن التاسع عشر (محمد عبده وجمال الدين الأفغانى) ومصطفى كامل ومحمد فريد الخ... (قاده الحركه الوطنيه قبل سنه 1914 وتفاسير قاسيه: أقرأ الكتيبات الشيوعيه التى نجد انعكاسا لها (محرفا قليلا حقا) فى كتاب ج. لاكوتير المذكور من قبل وكتاب روجيه فايان (أشياء رأيتها فى مصر باريس 1952).

اليوم 19 مليونا. حقيقه أن الوسائل المتبعه فى الزراعه كانت أقل منها اليوم؛ فلم يكن نظام الرى الدائم قد عمم؛ وكان استخدام الاسمده الكيمياويه يكاد يكون غير معروف. وبصفه عامه؛ مع ملاحظه الدوره البطيئه فى الزراعه (زادت مساحه "المحاصيل" [1] من 4.8 مليون فدان فى سنه 1870 الى 10.3 مليون فدان سنه 1950) ويبدو ان الانتاج المتوسط للفدان لم يكن يقل عن 50 % من انتاجيه اليوم وذلك ان الانتاج الحالى للفرد الواحد لا يزيد نسبته عن 60 % أو 70 % من الانتاج للفرد فى ذلك العصر.

2- يبدو أن نظام استغلال الأراضى الزراعيه لا يلجأ الى العامل الزراعى الا فى الظروف الاستثنائيه. وبصفه عامه تقسم الممتلكات الكبيره الى قطع صغيره تعطى بالايجار للمزارعين. وتأخذ كل عائله من الفلاحين (مكونه من نحو خمسه أفراد) نحو خمسه أفدنه وهذه الطريقه فى الاستغلال الزراعى تعطى لسكان الريف عملا يشغلهم طوال الوقت بشروط تحقق لهم المساواه.

3- وبالعكس نجد أن توزيع الملكيه غير متكافىء. وهو على كل حال يشبه التوزيع الحالى الا بالنسبه للذين يملكون فدانا على الأكثر اذ أن عدد هؤلاء قد تضاعف فى خلال اربعين عاما.

جدول يوضح تطوير الملكية

عدد ملاك الاراضى الزراعيه (بالالاف)

الفئات	1906	1916	1956
1) نقل من فدان واحد	1084	1006	2123
2) من فدان إلى خمسة أفدنة		472	660
3) من خمسة أفدنة إلى عشرين فدانا	113	113	129
4) أكثر من عشرين فدانا	32	32	35
المجموع	1229	1623	2947

(1) نحصل على مساحه "مساحه المحاصيل" اذا ماضربنا المساحه المزروعه بالرقم الذى يمثل متوسط عدد المحاصيل فى السنه الواحده على أرض واحدة. وقد زاد هذا الرقم من 1 الى 1.7 فى خلال خمسين سنه وذلك بفضل انتشار الرى الدائم وانتشار استخدام الأسمده الكيمياويه.

كان هناك عدد كبير من أسر الفلاحين تمتلك الأرض التى تقوم بزراعتها وكانت حاله هذه العائلات أفضل بكثير من حاله مستأجرى الأراض من الملكيات الكبيره وذلك لأن صغار الملاك لا يدفعون ضريبه عقاريه نظير زراعه أرضهم.

وقد كان هذا الفارق يتضح من غير شك بشكل أكبر فى نفوس الفلاحين ولو أن هذا الفارق قد خفت حدته نوعا ما؛ وذلك من جراء الهوة العميقة التى أصبحت تفصل بين صغار المستغلين سواء أكانوا ملاكا أم غير ملاك وبين كتل منعدمى الملكية. ولا يوجد للأسف أى دليل على هذه الحالات كما أن البيانات الخاصه بأصل تكوين هؤلاء الملاك الصغار ضئيله للغايه. وأقرب فرض يمكن أن يقبله العقل هو: كان من اثار تحطيم "اقطاعيه" المماليك (فى سنه 1811) فى عهد محمد على (1800 – 1848) قيام نظام استغلال الدوله للأرض الزراعيه. فأصبحت الأرض بذلك ملكا للأمير كما أصبح الفلاحون مستأجرين.

وكان سكان الريف يدفعون الربع العقارى (يدفع عينا فى معظم الأحيان) بطريقة متساوية نسبيا باعتبار هؤلاء السكان مقسمين إلى مزارعين صغار (وكانت الأسر فى هذا العصر تستغل من غير شك من خمسة إلى عشرة أفدنة). وكان هذا الدخل العقارى يسمح للأمير بالصرف على جميع مطالب الدولة ومطالب المدينة. ويبدو أن هذا النظام المركزى، المتساوى، الذى لم يكن فيه وسيط بين الأمير والفلاح، كان المثل الأعلى للعالم المصرى، كما أن هذا المثل الأعلى قد تحقق فى خلال تاريخ مصر الذى يعد بآلاف السنين. وقد تدهور هذا النظام مرة أخرى فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر. فلقد نشأت طبقة من الوسطاء بين الأمير والفلاح وهؤلاء هم أجداد كبار الملاك الحاليين. أما صغار الملاك فقد نشأوا من مصدرين هامين هما: تدهور الملكية الكبيرة (بطرق الميراث) وارتقاء عدد كبير من الفلاحين المستأجرين إلى الملكية وذلك حين استتب مبدأ الملكية الزراعية الخاصة، وألغيت سنة 1854 ملكية الأمير للأرض الزراعية.

وهكذا يبدو أن الهيكل السكانى الريفى كان يختلف جذريا عما هو عليه الآن. ففى أيامنا هذه نجد أن الهيكل الاجتماعى الريفى يتكون من ثلاث فئات هى: الكتل الشعبية الفقيرة "العديمو الملكية الزراعية" و(عمال الزراعة الموسميون) ثم الطبقات الوسطى (المالكون والمستأجرون) ثم الممتازون – ويبدو أن هذا الهيكل كان ثنائيا فقط فى البداية، أى كتلة من المستأجرين يتمتعون بظروف حياة متساوية، وأقلية ممتازة من كبار الملاك (ومعهم وفى

ركابهم نسبة كبيرة من صغار الملاك). فإذا أردنا استخلاص موقف صغار الملاك ومواجهة حالتهم بحالة المزارعين المستأجرين (وإذا كان لهذه المواجهة تفسير معين) فإننا نحصل على التوزيع الثلاثي الآتي: كتلة المزارعين ذوى الظروف المتساوية، ثم الطبقات الوسطى المكونة من صغار الملاك، ثم أقلية ممتازة من كبار الملاك. ويبدو- في ضوء هذا التقسيم الجدولي- أن النسب العددية لم تتغير كثيرا- فالكتل السكانية الريفية التي كانت تتكون بالأمس من مزارعين مستأجرين والتي تتكون اليوم من "منعدمي الملكية" تشكل من 75 إلى 80 % من عدد السكان، ثم أن الطبقات الوسطى التي كانت تتكون بالأمس من صغار الملاك والتي تتكون اليوم من صغار الملاك ومن المزارعين تبلغ نسبة عددها من 15 إلى 20 % من مجموع السكان وأخيرا فإن الأقلية الممتازة لا تضم أكثر من 5 % من المجموع الكلي للسكان ولكن هذا الاستقرار الظاهرى يخفى بطريقة سيئة انقلابًا عميقا، هو تحول المزارعين المستأجرين إلى عمال زراعيين وانفصالهم عن الأرض الزراعية.

4- إن الجانب الأكبر من الإنتاج الزراعي لا يتاجر به. ففي عصر محمد على كان الجزء الذى يقدمه الفلاحون المستأجرون إلى الدولة عينيا هو فقط الذى كانت الدولة تتاجر به على مستوى المدينة (ما تقوم الدولة ببيعه للبرجوازيين التجار) وعلى مستوى التصدير. ففي هذا العصر كان تداول النقد إذن مقصورا على المدينة و لم يتسرب إلى الريف. وقد اتسعت هذه النسبة المتاجر بها حينما تكونت ابتداء من سنة 1850 طبقة وسطى من كبار الملاك. ولكن مادامت الكتل السكانية الريفية مكونة من صغار المستأجرين الذين يتقاضون مكافآتهم عينا فإن التداول النقدى لم يدخل كثيرا الحياة الريفية. و لم تتسع حركات مداولات النقد في الاقتصاد التجارى إلا بعد عام 1880 مع التوسع في زراعة القطن وازدياد استخدام العمال الأجراء لزراعة الأراضي الزراعية.

كيف سنسمى هذا النظام العام؟ سنطلق عليه بكل تأكيد اسم النظام السابق للرأسمالية. لأن الرأسمالية هى ملكية رأس المال (واستعماله المكثف)، وهذا يتطلب أيضا استخداما مكثفاً لليد العاملة الأجيرة. لأن في مثل هذه الظروف كان استخدام رأس المال ضعيفا و لم تكن هناك يد عاملة أجيرة، وكانت كل أسرة ريفية من المستأجرين تحضر معها آلالات البدائية والماشية اللازمة لاستغلال الأرض الزراعية. وهذه التسمية أيضا، أى النظام السابق

للرأسمالية، صحيحة أيضا باعتبار أن الاقتصاد الريفى للرقع الزراعية المؤجرة وللممتلكات نظام يكاد يكون مغلقا على الرغم من أن جزءًا من الإنتاج يسلم للدولة (ثم كان يسلم بعد ذلك لكبار الملاك) ويغذى بذلك المدن. أما إذا أطلقنا على هذا النظام السابق للرأسمالية اسم "إقطاعى" فهذا يبدو نوعا من المخاطرة وذلك إذا أردنا أن نحتفظ لفكرة "الاقطاعية" بمعناها المحدد.

كيف إذن تحول هذا النظام وانتهى به الأمر إلى هذا الهيكل الحالى؟ وما هى القوى المحركة التى أدت به إلى هذا التطور؟ ونستطيع باختصار أن تقول إن هذا التطور كان نتيجة لتفاعل قوتين مهمتين معا هما الضغط السكانى من ناحية والتسويق الزراعى المتزايد فى إطار التبادل الخارجى الذى ينمو بصفة مستمرة من ناحية أخرى. ولنذكر هنا أن الهيكل الحالى يتميز بما يأتى:

1- الكثافة الكبيرة لسكان الريف وبالتالى البطالة الكبيرة المتفشية بينهم.

2- التوسع الكبير فى نظام الاستغلال "المباشر" الذى يحتاج إلى يد عاملة أجيرة ويقابل انخفاض تأجير الرقع الزراعية الصغيرة.

3- الانخفاض المنتظم فى "الطبقات الوسطى" المكونة من صغار مستغلى الأرض الزراعية سواء أكانوا ملاكا أم غير ملاك.

4- الاستقرار الكبير فى توزيع الملكية بين "الممتازين" لأن عدم المساواة كان كبيرا منذ البداية.

5- التسويق الزراعى الكبير بحيث أن درجة هذا التسويق تعادل، أو حتى تفوق، مثيلتها فى أوروبا الغربية (فرنسا – إيطاليا – ألمانيا). وقد نتج هذا من الالتجاء إلى الأيدى العاملة الأجيرة على نطاق واسع، ومن التوسع فى زراعة القطن على حساب الزراعات الاستهلاكية.

6- الاستمرار فى استخدام وسائل الإنتاج نفسها برغم تطور الوسائل الفنية الزراعية التى لا تحتاج إلى استخدام رأس المال إلا فى أضيق الحدود نظرا لأن الدولة التى تمول أعمال الرى الكبيرة من غير أن يتكبد الملاك أو المستغلون ولو نسبة ضئيلة من هذه المصروفات.

وتشير هذه الصفات المميزة إلى أنه يبدو أن الضغط السكانى هو الذى حدد طريق هذا التطور. وقد دفع هذا الضغط الملاك إلى أن يستبدلوا بنظام تأجير الأراضى الزراعية قطعا صغيرة واستخدام الأيدى العاملة الأجيرة على أوسع نطاق لأن الأجر الذى كان يمكن دفعه لها يقل بكثير عما يتكلف المستأجر. فقد كانت نسبة الأيجار لا تقل بأى حال من الاحوال عن جزء معين من المحصول (يساوى الثلث على الأقل). أما أجور العمال الزراعيين الضئيلة فكانت تسمح للمالك المستغل بالحصول على أكثر من ثلثى المحصول. وقد أدى هذا الضغط السكانى أيضا إلى الابقاء على استخدام الوسائل البدائية فى الزراعة نظرا لأن استخدام رأس المال على نطاق واسع كان يدر أرباحا أقل من استخدام الأيدى العاملة الأجيرة. وقد أدى هذا التطور من ناحية أخرى إلى التسويق المتزايد.

أما بالنسبة لتوسع مصر المتزايد فى المبادلات الدولية فيبدو أننا يجب ألا نعتبرها أهم قوة محركة. لقد أدى هذا التطور إلى التوجيه إلى زراعة القطن باعتبار أنها زراعة يمكن تسويقها على نطاق واسع. وكانت تتم مبادلة هذا القطن المصدر إلى الخارج بمنتجات استهلاكية للمدينة والريف. وحتى فى حالة عدم الدخول فى التسويق الدولى فنستطيع أن نتصور أنه كان يمكن أن تحل المنتجات الاستهلاكية محل القطن، وأنه كان يمكن أن تسوق وقد يستطيع المستغل أن يبيع فى المدينة الجزء الذى يحصل عليه فى حين ببيع المستغلون الجزء، الذى من حق العمال الريفيين للأيدى العاملة الزراعية الأجيرة.

ولسنا تدرى كيف نسمى النظام الجديد الحالى فى مثل هذه الظروف؟ هل نحن بصدد نظام رأسمالى؟ نعم أنه كذلك باعتبار أن هناك استخداما للأيدى العاملة الأجيرة على نطاق واسع. كما أن الأمر ليس كذلك باعتبار أن الكثرة الوفيرة لليد العاملة قد أدت إلى الابقاء على الوسائل العتيقة فى الزراعة، إذ أن عامل الإنتاج الأساسى هو الأرض وليس رأس المال الذى نجد استخدامه ضئيلاً للغاية. ولذلك فمن الصعب أن نسمى مستغلى الأراضى الزراعية من غير الملاك "كولاك" أو "رأسماليين الأرياف".

سابعا– بعض وسائل العلاج المؤقت

وفى ختام هذا الباب سنقتصر على ذكر النقاط الآتية:

1– كان لا يمكن استمرار موقف المجتمع الريفى المصرى طويلا بهذه الصورة وقد يؤدى هذا الموقف إلى الانفجار نظرا للسرعة المتزايدة فى زيادة عدد السكان (2.5 % فى السنة).

وتبذل الدولة منذ سنة 1952 جهودًا كبيرة لزيادة المساحة المزروعة ولتحسين غلة الأرض. ومن وجهة النظر الأخيرة هذه تحاول الدولة أن تتجنب تدهور جودة الأرض التى قد تترتب على تعميم الرى الدائم وعلى التوسع فى الزراعة أكثر مما تؤدى إلى رفع الكفاية الإنتاجية للأراضى الزراعية. ويجب استخدام بعض الأسمدة بكثرة للمحافظة على نسبة إنتاج الفدان. ولكن مما يؤسف له أنه يبدو أن مشكلة تمويل هذه العملية الصعبة لم تحل بعد، أما بالنسبة للجهود التى تبذلها بعض المراكز الريفية لإدخال زراعة بعض المنتجات الاقتصادية فلم تؤد بعد إلى أية نتائج.ويبدو على كل حال أنه من الصعب زيادة الانتاج الزراعى لأنه مرتفع جدا: فالزراعة المصرية من النوع المرتفع جدا فى الإنتاج. ولن تؤدى ميكنه الزراعة إلى نتائج ذات مغزى ومن غير المعقول أن نفكر فى ذلك بالنسبة للحالة الراهنة للوسائل الزراعية وكذلك مادامت الصناعة تستطيع أن تكفى احتياجاتها بأن تستوعب الفائض فى المدن والأرياف.

ومن ناحية التوسع فى المساحات المزروعة تمت تجربة واحدة حتى الآن وكانت فاشلة جدا– فبناء على نصيحة النقطة الرابعة خصصت الحكومة فى المدة بين عام 1953 و1956 أموالا كبيرة لاستصلاح الأراضى الصحراوية الواقعة غرب الدلتا بين القاهرة والإسكندرية. وقد تم ذلك من غير أية دراسات فنية سابقة. و لم تكن وسائل تهجير يد عاملة زراعية قد درست ولاسيما أنه أريد عزل هذه اليد الزراعية عن جميع تقاليدها الزراعية (استخدام الجرارات الزراعية) والثقافية (تنظيم القرى بطريقة شبه عسكرية). وقد اعترفت الحكومة أخيرا سنة 1957. بفشل هذه التجربة وتركت "مديرية التحرير" وقراها وطرقها وقنواتها ومخازن الغلال وطواحينها للرمال تأكلها وتعبث بها.

وعلى العكس من ذلك فإن تنفيذ السد العالى سيكون له نتائج مهمة إذ أنه سيسمح

بتعميم نظام الرى الدائم فى مصر العليا وسيسمح أيضا بتجفيف أراضى المستنقعات وصرف مياهها وهى الأراضى الموجودة شمال الدلتا والخالية من السكان وبصفة عامة ستزداد قيمة الانتاج الزراعى بنسبة الثلث. وإذا قدرنا تكاليف العملية وقارنا إنتاجها بانتاج بعض العمليات الاخرى الممكن القيام بها مع ملاحظة مدة إتمامها فإن مثل هذا البحث يبعدنا كثيرا عن الموضوع الذى تبحث فيه الآن. فلنكتف بأن نقول فقط أن هذا البناء لا يحل جميع المشكلات. ويجب بعد ذلك إسكان شمال الدلتا. و لم تحدد بعد تكاليف هذا التهجير البشرى. والعمليات الكبيرة اللازمة لذلك (نماذج الهيكل الداخلى، ومميزات المجتمع الذى سينشأ، وطرق التمويل). ويبدو أنه لم تعد أية دراسة فى هذا الصدد برغم تجربة مديرية التحرير. وعل كل حال فحتى فى حالة تفضيل الحل "التقليدى" أى الزراعة اليدوية على نطاق واسع (من غير المحقق أن يكون الحل الآخر الذى يقضى باستخدام الميكنة فى استصلاح الأراضى الجديدة أقل اقتصادا من سابقه) لن يمكن أقامة أكثر من 400.000 عائلة أى مليونين من السكان على هذه المساحات (التى تبلغ نحو مليون فدان) فى حين يبلغ الزائد فى عدد سكان الريف عشرة ملايين نسمة. فعلاوة على ذلك إذا ما أخذنا فى اعتبارنا مدة تنفيذ ذلك (من عشر سنوات إلى خمس عشرة سنة) نخلص بنتيجة متشائمة هى أنه على الرغم من تكاليف السد العالى الباهظة (400 مليون جنيه للمشروع فى حد ذاته) فإن هذا الحل يعد وسيلة مؤقتة للعلاج وهى - على أحسن الفروض - ستسمح فقط بتجنب تدهور مستوى حياة الريفيين.

وهناك بعض الاحتمالات الأخرى مثل استصلاح أراضى الشاطئ الواقع غرب الإسكندرية وشرق بورسعيد ومثل تحويل منخفض القطارة فى شمال الصحراء الغربية، إلى بحيرة أو إلى بحر داخلى، ومثل استخدام الآبار الارتوازية فى منطقة الواحات. ولكن يبدو أنه لم تتم أية دراسة مبدئية لهذه الاحتمالات.

2- لم يقم الإصلاح الذى تقرر عام 1952 بحل مشكلة ملكية الأراضى الزراعية، وقد حدد الإصلاح الزراعى الملكية بمائتى فدان (وهى ثلاثمائة فى الواقع باعتبار إضافة مائة فدان الملاك الذين لهم أكثر من ابن). وقد أشرنا إلى أنه بالنسبة لمصر يعتبر المالك "ممتازا" إذا كان يملك أكثر من خمسة أفدنة وفى النهاية نجد أن هذا القانون لم يمس إلا 6.5 % تقريبا من الأراضى الزراعية.

وعلى كل حال فلم توزع الدولة بعد هذه الأراضى فى مجموعها وذلك إلى حد ما لعدم وجود مشترين لها. وقد نص هذا القانون فى الواقع على أنه يجب بيع هذه الأراضى لصغار الفلاحين الذين يملكون أقل من خمسة أفدنة وكان الهدف الأصلى هو ضرب الارستقراطية العقارية الكبيرة باعتبار أنها كانت السند التقليدى السراى وللانجليز. وقد أحرز الإصلاح من وجهة النظر هذه نجاحا كبيرا من غير شك. ولكن كان الهدف الآخر من هذا القانون تحويل كتلة كبيرة من صغار مستأجرى الأراضى الزراعية إلى ملاك صغار. ويجب أن نعترف بأنه من وجهة النظر هذه باءت المسألة بالفشل الذريع. وذلك أولا لقلة عدد المزارعين المستأجرين كما رأينا من قبل. وعلاوة على ذلك لم يتقدم عدد كبير بطلب الشراء نظرا للشروط المنصوص عليها للبيع. فإن الأقساط السنوية وفوائدها تعادل إلى حد كبير قيمة الايجار الذى كان المستأجرون يدفعونه. وأخيرا يجب أن نضيف هنا أنه قد تم – بفضل الرشوة – بيع نسبة كبيرة من الأراضى (ولاسيما فى خلال السنة الأولى من تطبيق هذا القانون) إلى تجار أغنياء وموظفين وضباط، أى إلى البعيدين عن الأرض.

وأخيرا وبعد ثمان سنوات من صدور هذا القانون يجب أن نعترف أنه لم يغير شيئا من شكل المجتمع الريفى المصرى. وعلى أى حال فلم يكن يستطيع التوزيع الكلى للأراضى التى يتم شراؤها على أجزاء تبلغ مساحة كل منها خمسة أفدنة إلا لإقامة 78.000 أسرة ريفية غير أنه يوجد 170.000 أسرة من صغار المستغلين من غير الملاك. هذا علاوة على 2.800.000 أسرة من "العديمى الملكية و215.000 أسرة من أصحاب الملكيات الصغيرة جدا".

وقد حدد القانون منذ عام 1961 الملكية العقارية بحيث لا تزيد على خمسين فدانا. وقد يرهن التحليل السابق على أن ذلك لا يغير من قيمة النتائج وسيؤدى تطبيق القانون الجديد إلى تمليك 20.000 أسرة لقطع زراعية لا تزيد على خمسة أفدنة.

3– أما الحل الجديد، وهو تنظيم الحياة الريفية على أسس "تعاونية" فلن يساعد كثيرا على حل مشكلة ملكية الأراضى الزراعية.

وتضم "الجمعيات التعاونيـة" بشكل الزامى جميع الزراعيين سواء أكانوا ملاكا أم يستأجرون، صغارا أم كبارا أى نحو مليون أسرة. وهذه الجمعيات لا تهتم بالإنتاج الذى يظل على مستوى الفرد. أنها وسيط إجبارى لتوزيع القروض وشراء الأسمدة والبذور وهى

ستقوم من غير شك ببيع المحاصيل فيما بعد. ولا يقوم إنشاء هذه الجمعيات التعاونية على وجهات نظر اشتراكية بالنسبة لمستقبل الريف المصرى بل أنه يدخل ضمن التقاليد المصرية التى ترجع لآلاف السنين: وهى المثل الأعلى للدولة التى تتمتع باحتكار العلاقات بين المدينة والريف وهذا هو المثل الأعلى الذى يتفق مع المحاولة التى قام بها محمد على. ويقوم بإدارة هذه الجمعيات التعاونية هيئة من الموظفين تشترك معها مجالس إدارة "منتخبة" فالذى يقوم بالفعل بإدارتها هم أكثر المستغلين ثراء وهم أيضا الذين يتولون الإدارة السياسية فى الأرياف كما رأينا من قبل.

إننا نرى إذن – فى مثل هذه الظروف– أن الجمعيات التعاونية لم تأت بشئ جديد بالنسبة لصغار ولمتوسطى المستغلين بل أن الأمر على عكس ذلك أن صغار المستغلين الذين كانوا – فيما مضى– يطلبون القروض الزراعية والبذور والأسمدة من البنك الزراعى مباشرة (وقد كان البنك الزراعى يقوم بعمله المصرفى وبمندوب حكومى لتوريد البذور والأسمدة) يجب عليهم اليوم أن يقوموا بذلك عن طريق الوسيط الاجبارى وهو الجمعية التعاونية. وتحصل هذه على القروض وتشترى البذور والأسمدة ثم تعيد توزيع كل ذلك على أعضائها. أما مجلس إدارتها. أى أغنى مستغل فى المنطقة من الناحية العملية. فهو بصفة عامة ينتهز الفرصة ليحصل على "عمولته" بالتواطؤ مع "الموظفين" المكلفين برقابته وهم غالبا من أفراد أسرته.

4– بقى أن تعلم الآن إذا كان الإصلاح الزراعى الجذرى يستطيع أن يحل المشكلة – ولو بصفة مؤقتة؟ قد يستطيع التقسيم الكامل لجميع الأراضى أن يعطى لكل أسرة ريفية مساحة قدرها 1.6 من فدان أى أقل بكثير مما يكفى لاعطاء عمل كامل لكل فرد، وقد تكون النتيجة الأولى لذلك تجويع جميع المدن.

وقد لا يستطيع أصلاح جذرى أقل من ذلك أن يرضى الكتل الريفية وأن يحسن مصيرهم المادى ولذلك فلن يمكنه الحصول على مساندتهم الفعالة.

وفى الواقع لا يوجد حل لمشكلة المجتمع الريفى المصرى فى إطار الملكية الزراعية ففى كل مكان أثيرت فيه مشكلة الملكية الزراعية لم يتم حلها فى النهاية إلا عن طريق التصنيع وهجرة العدد الزائد من سكان الريف نحو المدن. ولكن فى أماكن أخرى (مثل سوريا وإيران) توجد

إمكانية للعمل على مراحل ويقدم الإصلاح الزراعى فى هذه الحالة حلا وسطا معقولا. أما فى مصر فقد بلغت الأمور حدا يجعل تطبيق هذا الحل غير ممكن إذن يجب التصنيع بسرعة فائقة وعلى نطاق واسع جدا.

الباب الثاني

المجتمع الحضرى والدخل غير الزراعى

ستكون مهمة وصف الفئات الاجتماعية الحضرية أصعب من غير شك من وصف الفئات الريفية لأن هيكل المدينة أكثر تعقيدا. ومما لا شك فيه أيضا أنه من الصعوبة أن نسجل الأعداد بالأرقام. ومن المخاطرة أن نقيم توزيع الدخل.

فلنذكر أولا أن سكان الحضر الذين يبلغ عددهم ثمانية ملايين فرد يتكون من صغار الملاك العقاريين البعيدين عن أرضهم ومن كبار المستغلين المقيمين فى المدينة، وبذلك فإن جزءًا من الدخل الناتج من الزراعيين يعود إليهم ويضاف إلى إيراد أوجه النشاط غير الزراعية، فضلا عن أن نسبة من إيراد أوجه النشاط غير الزراعية لا تعود على سكان الحضر بل على الدولة باعتبارها مديرة أعمال ومشروعات ولنذكر فى النهاية أننا فى الباب السابق قد خلطنا بين الدخل الزراعى والإيراد الريفى أى إننا أهملنا ذكر الإيرادات التى يحصل عليها سكان الريف من نشاطهم غير الزراعى الإضافى و لم يكن للتصحيح الضئيل الذى كان علينا أن ندخله أن يغير كثيرا من النسب ولا من الكميات المطلقة لأن الاقتصاد المصرى اقتصاد تجارى ولأن تقسيم العمل مبالغ فيه جدا. إن المناطق الآهلة بالسكان فى البلد صغيرة وبها وسائل مواصلات جيدة نسبيا. وقد سهل ذلك إلى حد كبير دخول البضائع المصنوعة فى الخارج ثم تبعتها البضائع المصنوعة محليا فى المدن بشكل متزايد. وقد أدى هذا إلى هدم الحرف المحلية الصغيرة مما اضطر أبناء القرى أن يقتصروا على الزراعة. وهكذا نرى أن الهيكل الخاص للبلد يسمح لنا بأن ندمج سكان التجمعات الحضرية مع السكان الذين يحصلون على دخلهم من أوجه النشاط غير الزراعية وذلك من غير أن نتعرض للوقوع فى خطأ كبير. حقا يبقى أمامنا المعلم والبقال وبعض أصحاب الحرف فى القرية ولكن نستطيع أن نقول مع ذلك أنه بالنسبة لمجموع تعداد السكان البالغ 27 مليون نسمة يوجد 19 مليونا يعيشون من الزراعة – بعد خصم إيرادات صغار الملاك البعيدين عن أرضهم، وكبار الملاك – المستغلين المقيمين فى المدينة و 8 ملايين من أبناء المدن الذين يعيشون على دخل أوجه نشاطهم غير الزراعية. ويخصم منها دخل مشروعات الدولة كما تضاف إليها الإيرادات المتحصلة من الزراعة المنصوص عليها قبل ذلك.

أولا- التوزيع الجغرافي لسكان الحضر

إذا بحثنا التوزيع الجغرافى لأبناء المدن البالغ عددهم ثمانية ملايين نسمة نجد أن الظاهرة الأولى هى من غير شك تركيزهم غير العادى فى العاصمتين نحو ثلاثة ملايين فى القاهرة وأكثر من مليون بقليل فى الإسكندرية وثلاثة ملايين فقط فى مدن الأقاليم وأقل من مليون فى التجمعات السكنية الصغيرة. إلا أن هذا التوزيع لا يغطى قط التوزيع الصناعى فثلث السكان العاملين مركز فى "المدن الجديدة" وثلثهم فى المدن ذات الحجم المتوسط (من 100.000 إلى 200.000 نسمة) مثل المحلة الكبرى وكفر الدوار وثلثهم فى منطقة الإسكندرية والثلث فقط فى منطقة القاهرة.

وليست هذه الظاهرة مقصورة على مصر وحدها. ذلك أن الأسباب التى دعت الناس إلى الإقامة فى المراكز الأوروبية والأمريكية الكبيرة (تركيز إدارى أو تجارى). هى الأسباب نفسها التى ساعدت على اتساع القاهرة ومع ذلك يبدو أن التناقض بين حجم هذه العاصمة وهى أكبر مدينة فى أفريقيا وبين أهميتها الاقتصادية والإدارية يشكل خطورة كبيرة. أن الإسكندرية ومدن الأقاليم بصفة خاصة ليست مختلة التوازن بشكل خطير مثلها. ويجب من غير شك أن ننسب هذه الظاهرة إلى حد كبير إلى الضغط السكانى. ويحاول سكان الحضر من غير العاملين والذين يزداد عددهم بسرعة فائقة أن يخلقوا لأنفسهم وسائل طفيلية للمعيشة، إلا أن فرص الحياة بهذه الوسيلة تزداد فى المدن الكبيرة ذلك أن السكان يجلبون سكانا آخرين. وتنشأ دوائر طفيلية معقدة، وسنستعرض فيما بعد أهميتها المتزايدة فى الاقتصاد الحضرى المصرى[1].

ثانيا- المميزات العامة للمجتمع الحضرى الحالى

لقد قمنا فى الباب السابق بوصف ثلاث فئات اجتماعية ريفية متجانسة وحاولنا فى هذا الصدد أن نقدر متوسط دخل الفرد فيها وهذه الكتل هى:

---

(1) هناك ظاهرة تتضح فى أفريقيا السوداء وآثارها الاقتصادية شبيهة بما هو قائم فى مصر ولو أن الأسباب السكانية والاجتماعية لنمو البلاد السوداء تختلف عن مثيلاتها فى مصر كما تختلف أشكال الطفيلية، وتجد موقفا شبيها بالحالة فى مصر فى بعض مناطق آسيا ولاسيما فى الهند وفى الصين القديمة حيث أن روح تضامن الجماعات- مثل ما هو قائم فى مصر- أقل مما هو فى أفريقيا السوداء التى لا تزال تعيش فى هياكلها الأسرية أى حياة القبائل.

(1) الكتل الشعبية: الفلاحون المنعدمو الملكية وهم الفلاحون الفقراء.

(2) الطبقات الوسطى (الفلاحون المتوسطون).

(3) الممتازون وهم الفلاحون الأغنياء (رأسماليو الأرياف والارستقراطيون من الملاك العقاريين).

وسنقسم سكان الحضر إلى أربع طبقات متجانسة هى:

1) الكتل الشعبية.

2) البروليتاريا (العمال)

3) البورجوازية الصغيرة.

4) الطبقات البورجوازية والارستقراطية.

وتضم كل طبقة من هذه الطبقات فئة أو أكثر من الفئات الاجتماعية والمهنية. وذلك لأننا فى الواقع ونحن بصدد توزيع الدخل بين مختلف الطبقات التى تكون المجتمع الحضرى كان علينا أن نبدأ بالإحصاءات الخاصة بمختلف فروع النشاط الاقتصادى. و لم تكن لدينا معلومات مباشرة فى هذا الشأن كما هو موجود فى البلاد المتقدمة حيث أعدت فيها بانتظام الاحصاءات المالية. وقد كان لدينا كشوف تبين توزيع الأجور وإيرادات المشروعات وهى كشوف مأخوذة عن الإيرادات الناتجة عن نشاط كل فرع من فروع الاقتصاد. وكان لدينا من جهة أخرى توزيع لأصحاب الأجور مقسم إلى ثلاث مجموعات مبدئية (أ) عمال أو موظفون ثانويون، وكادرات متوسطة، وكادرات عالية) وقد اتضح لنا أخيرا توزيع إيرادات المشروعات من إيرادات المشروعات الفردية – وهى ذاتها مقسمة وفق أهميتها – ومن إيرادات الشركات – وهى نفسها موزعة على إيرادات تصرف للمساهمين وإيرادات تحجز لدى الشركة – وقد توصلنا بوساطة هذه المعلومات بالإضافة إلى بعض الفروض السكانية إلى تقدير الإيرادات الكلية ومتوسط الإيراد للفرد الواحد بالنسبة لكل فئة من الفئات الاجتماعية المهنية الثمانى الآتية:

1) الخدم.

2) "البروليتاريا الدنيا" ونقصد بهذه التسمية مجموع العمال اليدويين غير المؤهلين وغير المستقرين والذين يتقاضون أجرهم يوما بيوم.

3) العمال التقليديون. أى عمال المشروعات من النوع الحرفى.

4) البروليتاريا بمعناها الصحيح أى عمال المصانع ومشروعات النقل من الطراز الحديث.

5) صغار الموظفين: وهم صغار موظفى المحال التجارية و"الخدمات" وصغار موظفى الدولة.

6) أصحاب المشروعات "التقليديون" أى أصحاب المشروعات الحرفية.

7) الكادرات المتوسطة للاقتصاد وللدولة والتى أضفنا إليها طبقات المهن الحرة الأقل حظا وإيرادا.

8) الطبقات البورجوازية والارستقراطية والتى نظمنا بداخلها طبقات المهن الحرة المرتفعة الإيراد، والكادرات العليا للاقتصاد وللدولة، ورؤساء المشروعات من الطراز الحديث، وملاك العقارات وأصحاب الإيرادات مع تجنب حساب الأفراد أنفسهم أكثر من مرة وذلك فى حالة المراكز الاجتماعية المتعددة.

على أننا لا نخفى ما تحجبه مثل هذه الطريقة من شكوك. بل الأكثر من ذلك فإن البيانات التى أمكن جمعها من واقع إحصائيات الانتاج لكل فرع من الفروع لا تغطى فى النهاية إلا 63 % من عدد سكان الحضر مع ملاحظة تلك الفروض السكانية التى وضعناها والتى سمحت لنا بتخصيص عدد معين من الأشخاص غير العاملين (زوجة – أطفال – متقدمون فى السن – مرضى وأصحاب عاهات) الذين يعيشون على حساب الأفراد الذين أحصيت وظائفهم. وبمعنى آخر فإن 37 % من سكان الحضر قد أفلتوا من التصنيف. ولذلك فقد أدى ذلك إلى تحديد فئة ثانوية أعطيت رقم (صفر) وتضم الأفراد "الذين لا يقومون بالأعمال المحصورة" وتشمل هذه الفئة نفس نسبة الرجال البالغين الصالحين للعمل والأشخاص الذين يعيشون على حساب غيرهم وفقا للفروض السكانية التى وضعناها.

أما إذا أدمجنا الأشخاص الصالحين للعمل، والذين ليس لديهم عمل من الأعمال المحصورة، إلى فئة العاطلين فإننا بذلك نرتكب خطأ فاحشا: إن الجزء الأكبر من هذا النوع من السكان يكسب عيشة من استغلال "المهن الصغيرة".

وقد أدت الزيادة فى عدد السكان فى المدن وفى الريف بدرجة أكبر إلى ظهور عشرات من المهن الصغيرة الطفيلية إلى حد ما مثل بيع الكوكاكولا والفول السودانى وأمواس الحلاقة الخ.. وهى مهن يقوم بها باعة متجولون يلجأون مع ذلك إلى السرقة والشحاذة سواء أكانت واضحة أم مستترة: فمثلا "المنادى" يفرض على أصحاب السيارات "إتاوة" إجبارية وإلا أعطى "السارقين" حق الاستيلاء بكل حرية على منظف الزجاج ويغذون بذلك نوعا من التجارة يقوم فيه أصحاب السيارات الذين يرفضون دفع الإتاوة بشراء القطع المسروقة بصفة منتظمة. إلا أن حصر الإنتاج قد أهمل إدراج هذه الحرف الصغيرة و لم يذكر إلا المشروعات التى لها بعض الأسس مثل مكان العمل مهما يكن صغيرا والتى اعتبرها مشروعات حرفية.

ورغبة منا فى الإبقاء على فئات اجتماعية متجانسة فقد أعطينا "للكتل الشعبية" وصفا يقيدها. وفيما يلى نرى أن "الكتل الشعبية" لا تغطى إذن إلا الفئات التى تحمل الأرقام الآتية: صفر، 1، 2، 3: من غير عمل من الأعمال المحصورة (أصحاب مهن صغيرة وعاطلون وخدم والبروليتاريا الدنيا والعمال بالأجر "التقليديون") وتشكل البروليتاريا (فئة 4) فى الواقع فى الظروف التى تعيشها مصر، طبقة اجتماعية بمفردها وهى تختلف فى سلوكها السياسى والاجتماعى عن باقى الطبقات الأقل حظا من سكان الحضر. وقد جمعنا تحت اسم البرجوازية الصغيرة الفئات التى تحمل رقم 5، 6، 7 (وهم صغار الموظفين وأصحاب المشروعات الحرفيين والكادرات المتوسطة وما فى مستواها).

وتؤكد النتائج التى توصلنا إليها الصورة المعروفة عن المجتمع المصرى الحضرى. وسنقدم فى الجزء الثالث من هذا الباب تفاصيل عن الفروض والآراء والأرقام التى ساعدتنا على الوصول لمثل هذه الأرقام.

وهذه هى النتائج التى تسمح لنا بمقارنة إيرادات الفئات الحضرية كما وصناها مع إيرادات الفئات الريفية كما وصناها فى الباب الأول.

	العدد الكلى للسكان		إجمالى الإيرادات	متوسط إيراد الفرد
	بالألاف	%	بملايين الجنيهات	ج.م
أ- الفئات الحضرية:				
صفر: بدون عمل من الأعمال المحصورة	2983	37		
1) خدم	934	12	20	21.4
2) بروليتاريا دنيا	186	2	5	26.8
3) عمال بأجر تقليديون	400	5	16	40.0
4) البروليتاريا	790	10	48	60.8
5) صغار الموظفين	1117	14	118	105.6
6) أصحاب المشروعات التقليديون	736	9	94	127.7
7) الكادرات المتوسطة... الخ	614	8	83	133.5
8) البورجوازية الأرستقراطية	240	3	203	845.8
مجموع الفئات الحضرية	8000	100	587	73.4
ب- الفئات الريفية:				
أ) الكتل الشعبية:				
1) العديمو الملكية	14.000	73	50	3.5
2) الفلاحون الفقراء	1.075	6	7	6.1
ب) الطبقات الوسطى	2.850	15	76	26.8
جـ) الممتازون:				
1) الفلاحون الأغنياء	875	5	76	87.4
2) الرأسماليون الريفيون	150	1	116	773.3
مجموع الفئات الريفية	19.000	100	325	17.1

علينا أن نلاحظ أننا أدمجنا كبار الملاك المستغلين ضمن سكان الحضر، ولذلك فإن مجموع سكان ممتازى الريف لا يبلغ عددهم إلا 1.025.000 نسبة بدلا من 1.075.000 وهو الرقم الذى سجلناه فى الباب السابق، إذ أدمجنا الارستقراطية ضمن سكان الريف. والواقع أن الارستقراطيين وعددهم 10.000 (أى 50.000 نسمة) من سكان الريف كما أنهم من سكان الحضر: أنهم يقيمون فى المدينة ولكنهم ليسوا بعيدين عن أرضهم لانهم يعملون بها بكل نشاط.

ولا يمكن مقارنة أرقام الإيرادات الحضرية بأرقام الإيرادات الريفية. لقد حسبت الإيرادات الريفية قبل خصم الضريبة المباشرة. حقيقة أن الضريبة الوحيدة التى تدفع بالنسبة للزراعة يتحملها المالك العقارى ولا يتحملها المستغل. والقيمة الإجمالية لهذه الضريبة جديرة بالإهمال (17 مليون جنيه أى نحو 5 % من قيمة الدخل الزراعى) ويتحمل صغار الملاك المستغلين المقيمين فى الريف 12 مليون جنيه فى حين يتحمل الباقى أى 5 ملايين صغار الملاك الغائبين عن أرضهم وكبار الملاك المستغلين المقيمين فى المدينة. وعلى العكس من ذلك لقد حسبت الإيرادات الحضرية بعد خصم الضريبة المباشرة منها. وعلى كل حال فهذه الضرائب هى أيضا جديرة بالإهمال: فهى تبلغ 30 مليونا من الجنيهات أى 5 % من الإيراد غير الزراعى. ويجب أن نضيف أن مجموع الضرائب المباشرة تقريبا متناسب مع الإيرادات لأن الضرائب التصاعدية تكاد لا تغطى إلا 4 ملايين من الجنيهات.

كما يجب علينا أن نلاحظ أن الإيرادات تحسب على أساس الإنتاج المحلى. فهى تشمل إذن الإيرادات المتحققة فى مصر والتى تدفع إلى أشخاص غير مقيمين بها ولكنها لا تشمل الإيرادات المحققة فى الخارج والتى يحصل عليها المقيمون فى مصر. وقد كانت الإيرادات التى تدفع لأشخاص مقيمين فى الخارج كبيرة جدا قبل عام 1956(تعادل تقريبا 25 مليونا من الجنيهات). وقد انكمشت هذه الإيرادات بعد قوانين التأميم التى صدرت سنة 56 – 57 إلى مليونين فقط وهى لا تكاد تمثل إلا القيمة المساوية لإيرادات رؤوس الأموال المصرية المستثمرة فى البلاد العربية (مليونان من الجنيهات). ونستطيع إذن إهمال التصحيح الذى كان علينا أن نقوم بعمله للانتقال من الإيراد الإجمالى الداخلى إلى إيراد المقيمين.

1 – الكتل الشعبية

تضم الكتل الشعبية بالتفسير الذى عرفناها به 4.5 مليون من سكان المدن أى 56 % من

مجموع سكان المدن ويبلغ مجموع الإيرادات التى تحصل عليها نحو 41 مليونا من الجنيهات، أى بمعدل تسعة جنيهات فى السنة لكل فرد. فإذا أخذنا فى اعتبارنا مستوى الأسعار المرتفع جدا فى المدن عنه فى الأرياف يكون معنى هذا الرقم أن مستوى معيشة معظم سكان التجمعات الحضرية غير مرتفع عن مستوى الكتل الريفية الفقيرة.

وهنا أيضا -كما هو الحال بالنسبة للعمال الزراعيين- يجب أن نأخذ فى اعتبارنا عدم الاستقرار الكبير فى الوظائف. ومن غير شك دورتها السريعة تسمح لعدد كبير من سكان المدن "الذين لا يزاولون عملا من الأعمال المحصورة" من العمل بضعة أسابيع فى السنة كخدم أو كأجراء "لاى عمل كان" من غير أى مؤهل أو كعمال يدويين. فإذا أخذنا فى اعتبارنا هذه الدورة تكون نسبة العمل بواقع 33 % من كفاءة العمل الذى تمثله أى أنها نسبة تعادل نسبة الكتل الشعبية الريفية سوءا.

وليس الخدم. وعددهم كبير. من طبقات الكتل الحضرية الفقيرة للغاية، لأنه يوجد من غير شك أقلية صغيرة من الخدم (بعض عشرات الآلاف) يتمتعون بإيراد يفوق المعدل ولاسيما من كان منهم قد اكتسب خبرة مهنية وهم يتمتعون أيضا باستقرار نسبى فى وظائفهم.

وكذلك فمن بين 170.000 عامل أجير فى المشروعات الحرفية توجد أقلية قوامها عشرات الآلاف من الأفراد، تتمتع باستقرار نسبى فى الوظيفة نظرا لخبرتها المهنية المكتسبة ولاسيما من بين عمال رصف الطرق وعمال الميكانيكا وتزيين وتصفيف الشعر وتفصيل الملابس. الخ. ولكن معظم هؤلاء العمال الأجراء فى هذه المشروعات الحرفية "يعملون فى أى شئ" ومن غير أن مؤهل.

يجب علينا أيضا أن نأخذ فى اعتبارنا "الإيرادات" التى تحققها المهن الصغيرة. ومن المستحيل طبعا أن نكون فكرة محددة عن انتقال هذه الإيرادات وهى على صغر قيمتها تتحقق على مدى واسع بحيث تحمل الكثير فى نتائجها الشاملة. ونستطيع بعد أخذ هذا التصحيح فى اعتبارنا. إن نقول أن الكتل الفقيرة جدا تضم نحو 50 % من عدد سكان المدن وأن معدل الإيراد للفرد الواحد هو من 10 إلى 12 جنيها.

ونجد فى الكتل الحضرية هذه أهم المميزات الأساسية التى كشفنا عنها بصدد تحليلنا للكتل الريفية الصغيرة وهى القلة الشديدة فى نسبة العمل والتدهور المستمر فى مستوى المعيشة

والتزايد العددى المطلق فى الأفراد وهو تزايد سريع جدا نسبيا. وفقدان الشعور بالآدمية وعدم الاهتمام بحياة البلد من ناحيتها السياسية والاجتماعية.

إننا نعلم جيدا ما تحمله هذه التأكيدات من ألم وذلك لدرجة أن اليسار المصرى قد حاول حتى الآن أن يخفى من أمام وجهة ما تعنيه هذه الحقيقة المريرة القاسية. ولا شك فى أنه قد تم فى هذا الشأن بطريقة تعسفية وغير إرادية إدماج الجانب الأكبر من المهن الصغيرة ضمن المشروعات الحرفية وجمهرة الباعة المتجولين ضمن صغار البورجوازيين. أليس هؤلاء فى الواقع أصحاب عمل صغارا ومستغلين ولديهم "رأس مال" مهما يكن صغيرا. يقدر بضعة جنيهات أى القدر الكافى لشراء عربة اليد أو السلة وكمية البضاعة الأساسية التى يعرضونها للبيع؟ وكانت هناك أسباب "نظرية" أدت إلى هذا الاندماج بحيث يجب أن نعيد ذكرها: لقد كان اليسار المصرى سواء أكان ماركسيا أم كانت ميوله ماركسية. يرفض أن يأخذ فى اعتباره ظاهرة تزايد عدد السكان [1] نتيجة لما رسمه من صورة توضح مفاهيمه الاجتماعية ولانه كان يخشى بذلك تأبيد "أصحاب النظريات" الاستعمارية. إلا أن تعدد وتفتت المهن الصغيرة جاء نتيجة مباشرة لزيادة عدد السكان وضغطهم. إن هذه المهن الصغيرة ليست موروثة قط من الماضى السابق للرأسمالية أن أصلها حديث: فأننا نرتكب خطا لغويا إذا أدمجنا هؤلاء الذين يعيشون من هذه المهن الصغيرة مع أصحاب المهن التقليدية. فلا توجد الحرفة من غير تأهيل غير أن هؤلاء الرجال الذى يعيشون من هذه المهن الصغيرة ليس لديهم مؤهل مهنى. وهم- إلى حد ما يشعرون بما للمهن التى يمارسونها من طابع طفيلى.

حقا أن هناك أيضا بعض الظواهر التى تجعلنا نفهم هذا الخطأ بل تبرره أيضا: أن جانبا كبيرا من الأفراد الذين يعيشون من "المهن الصغيرة" كانوا فى الأصل من الفلاحين الذين أفلسوا وحضروا إل المدينة ومعهم آخر مبلغ من المال يملكونه وهم بهذا يتعلقون بالوهم بأنهم من صغار البرجوازية ويحلمون "بالأثراء" وبالتوسع فى أعمالهم. ولكن هذه الأوهام لا تتعدى جيلا واحدا. وكذلك كيف نؤكد بطريقة مطلقة أن هؤلاء الرجال لم يعنوا بحياة البلد السياسية فى حين أنهم قد اندفعوا فى مظاهرات موجهة ضد المحتل؟ ومع ذلك فلم

(1) ليس فى اعطاء هذه الظاهرة المكانة التى تستحقها تبريرا للاستعمار لأنه هو المسئول عن البؤس الذى خلفه المجتمع المصرى الحالى ولأنه لم يات فى عهده باى عمل من شأنه أن تستوعب التنمية الاقتصادية الزيادة السكانية مثل ما حدث فى أوروبا.

يتوصل أى تشكيل سياسى إلى جرهم فى حركة منتظمة هل هو عدم الرغبة فى الامتثال للنظام الذى تتميز به البورجوازية الصغيرة؟ هذا هو ما قيل. ولكن يقبل العمال المستقلون الآخرون -وهم أصحاب الحرف الحقيقية- وبرغم الفوضى التى يتميزون بها - أن ينضموا بالمئات للإخوان المسلمين بصفة خاصة؟.

2 - البروليتاريا

لقد احتفظنا بهذه التسمية "البروليتاريا" لعمال المشروعات من الطراز الحديث (صناعة ونقل، بما فيها السكك الحديدية والقناة) أى الذين يبلغ عددهم 340.000 عامل وقد يمكن أيضا إضافة 20.000 أو 30.000 عامل أجير فى المشروعات الصغيرة وهم الذين يتمتعون بتأهيل مهنى. وقد بنينه ذا التفسير التحديدى، الذى يستبعد العمال الأجراء فى قطاعى التجارة والخدمات، على عدم التجانس فى السلوك، وعدم التجانس هذا هو الذى سنجده أيضا فى الشركات الرأسمالية المتقدمة.

ومما يميز البروليتاريا المصرية من غير شك هو مركزها باعتبارها أقلية بين الطبقات الشعبية لسكان الحضر وبالنسبة أيضا لمستوى معيشتها المرتفع نسبيا وتكاد البروليتاريا تشكل 10 % من مجموع سكان المدن وليس مقدرًا لهذه النسبة أن تتحسن قبل مضى وقت طويل حتى فى حالة التصنيع السريع للبلد وذلك بسبب الزيادة فى عدد سكان الكتل الفقيرة جدا. ويبلغ دخل العامل (البروليتارى) ستة أمثال على الأقل من دخل الفئة الاجتماعية الأدنى منه. أن مثل هذا الدخل فى قيمته (ستون جنيها للفرد) يسمح لصاحبه بأن يتغذى غذاء جيدا فى مثل الظروف التى تعيشها مصر ولكن يجب ألا ينسينا مظهر العوز الذى يظهر به فى نظر المراقب الأجنبى، منظر الفقر الشديد الذى لا يقارن والذى تعيش فيه الكتل السكانية الفقيرة.

3 - البورجوازية الصغيرة

يشكل صغار الموظفين وأصحاب الحرف التقليدية وكادرات الدولة والاقتصاد المتوسطة والطبقات الدنيا للمهن الحرة نحو 30 % من سكان المدن ويبلغ متوسط دخل الفرد هنا نحو 120 جنيها، فحتى إذا أخذنا فى اعتبارنا اختلاف مستوى الأسعار بين المدينة والريف فإن هذا الدخل يبدو كبيرا جدا بالنسبة لدخل الطبقات الريفية الوسطى (الذى يقدر بنحو 27 جنيها) فإذا أخذنا هذا الاختلاف الأخير إلى نسبة عدد الفقراء جدا - وهى أكثر ارتفاعا فى

الريف (80 %) عنها فى المدن (50 %)- وإلى انتقال الإيرادات الزراعية إلى الملاك المقيمين فى المدن لوضح لنا التباين الكبير بين دخل الفرد بين سكان الحضر (73 جنيها) ودخل الفرد بين سكان الريف (17 جنيها).

4 - الطبقات البورجوازية والارستقراطية

إن الطبقات البورجوازية والارستقراطية عددها قليل للغاية (3 % تقريبا من سكان المدن) إلا أنها تستحق منا انتباها كبيرا. فدخل الفرد هنا (805 جنيها) يفوق بكثير دخل الفرد للممتازين فى الأرياف الذين تزيد نسبة عددهم (أذ تبلغ 6 % من سكان الريف): ويمثل هذا الدخل عشرة أمثال دخل الفلاحين الأغنياء وهو يساوى إلى حد كبير دخل "رأسماليين الأرياف" وقد يبدو مثل هذا الدخل الكبير، الذى يقدر بمعدل 3400 جنيه للأسرة ضعيفا فى نظر الأجانب. ولكن يجب مراعاة هذه الحقيقة وهى أنه يشكل معدلا من بين معدلات الدخول الموزعة بطريقة غير عادلة على الإطلاق لسلم المرتبات فى مصر (أن مبلغ 3.400 جنيه يمثل مرة ونصف مرة مرتب وزير دولة) وبالنسبة لمستوى الأسعار وبالنسبة للمواد الاستهلاكية "الموجودة" فى المجتمع المصرى.

ثالثا- توزيع الدخل غير الزراعى

أ- توزيع الدخل غير الزراعى لكل قطاع من قطاعات النشاط

لا تشمل الأرقام الآتية الخاصة بسنة 1958 إلا نسبا فى الحجم. وسنعيد تجميع مختلف فروع النشاط الاقتصادى إلى أربع مجموعات- وفقا لما هو متبع: الإدارة، والاقتصاد الإنتاجى الحديث والتقليدى، وأوجه النشاط الفردية، والملكية العقارية الحضرية [1].

1 - الدولة

تستخدم الدولة نحو 380.000 موظف مدنى وقد قدر نصيب الدخل القومى "من قطاع الدولة" بمبلغ 148.000 مليون من الجنيهات تفصيلها كالآتى:

(1) لا مجال هنا لوصف طرق المحاسبات القومية. يجب إذن على القارئ الذى ليست مهنته المحاسبة أن يثق فيما نقدمه له. وقد حاولنا استخدام لغة سهلة ومفهومة لغير المتخصصين.

1)	مرتبات وأجور			98	مليونا
2)	صافى إيرادات المشروعات[1]			50	مليونا
3)	أ) قناة السويس	25			مليونا
	ب) وسائل نقل والمواصلات السلكية واللاسلكية	7			ملايين
	ج) أرباح تجارية	18			مليونا

أ- قناة السويس

تستخدم إدارة القناة 10.000 عامل وموظف ويشكل موظفو القناة. وكان جميعهم أجانب فيما مضى، ارستقراطية تفوق مرتباتها تلك المرتبات المدفوعة عادة فى البلد، وهذا كما يوضحه توزيع الأجور على الفئات وذلك سنة 1958.

الفئات	عدد الموظفين والعمال	إجمالى الأجور والمرتبات (بملايين الجنيهات)	متوسط الأجر للفرد الواحد (بالجنية المصرى)
العمال	6.000	1.1	180
الكادرات المتوسطة	3.000	1.6	530
الكادرات العليا	1.000	2.3	2.300
المجموع	10.000	5.00	500

وقد بلغ صافى أرباح قناة السويس سنة 1958 مبلغ 25 مليونا من الجنيهات.

ب- وسائل النقل والمواصلات السلكية واللاسلكية:

تستخدم مصالح السكك الحديدية والبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية 65 ألف عامل وموظف. والكشف التالى يوضح توزيع الأجور والمرتبات:

(1) نقصد بذلك صافى جزء القيمة المضافة (أى بعد خصم الاستهلاكات) إلى نفقة العوامل التى لا تدفع على شكل أجور وتشمل إذن إيرادات المشروعات هذه صافى المبالغ المستلمة (أى المبالغ المستلمة بعد خصم المبالغ المدفوعة) وهى لا تذكر فى الحقيقة بالنسبة للظروف الهيكلية الخاصة بمصر "أما للشخص غير المختص فيكفى أن تقول أنه يمكن مقارنة هذا الدخل بالربح أى بالعائد الذى يحققه المشروع الرأسمالى.

الفئات	عدد الموظفين والعمال	اجمالى الأجور والمرتبات بملايين الجنيهات	متوسط الأجر للفرد الواحد بالجنيه المصرى
العمال	30.000	3.7	125
صغار الموظفين	20.000	4.6	230
الكادرات المتوسطة	13.000	4.6	350
الكادرات العليا	2.000	3.1	1550
المجموع	65.000	16.0	250

وقد بلغ صافى أربح هذه المصالح سنة 1958 مبلغ 7 ملايين من الجنيهات يضاف إليها مليونا للاستهلاكات.

جـ- المصالح المدنية

هذا هو بيان تفصيلى للمرتبات التى دفعتها المصالح العامة وفقا للميزانيات:

مصالح مدنية	77.1	مليون
خدمات بلدية صناعية	3.0	مليون
عسكرية	30.2	مليون
المجموع	110.3	مليون

ونجد فى "مجموعة" لجنة الاحصاء نتائج حصر وتعداد الوظيفة العامة وهى 174483 موظفا داخل الهيئة (87.2 % من مجموع شاغلى الوظائف العامة وذلك وفق العقد نفسه) تبلغ مرتباتهم 3.103.692 جنيها شهريا. فإذا افترضنا أن عدد الموظفين الذين لم يتم حصرهم يبلغ 26.000 موظف (وجميعهم من الفئات الدنيا) يحصلون على أجر إجمالى يبلغ 330.000 جنيه شهريا. وإذا أضفنا إلى ذلك أن مختلف المزايا والمكافآت لم تدخل ضمن قيمة المرتبات وهى تمثل 20 % ممن قيمتها استطيع ا، نقول أن اجمالى قيمة مكافآت وظائف

المصالح المدنية تبلغ 92 مليونا بما فيها المكافآت. تدفع لعدد 375.000 موظف تقريبا يخص 20 % منهم من المقيمين فى الأرياف مكافآت إجمالية تبلغ 15 مليونا من الجنيهات.

وتستخدم إذن المصالح المدنية الحضرية 305.000 موظف تقريبا وتتكون أكبر هيئات الموظفين من رجال التعليم (120.000 تقريبا) وموظفى الداخلية (100.000 تقريبا) والمالية (30.000 تقريبا). ويوضح الكشف التالى توزيع المرتبات:

الفئات	عدد الموظفين والعمال	اجمالى المرتبات والأجور بملايين الجنيهات	متوسط الأجر للفرد الواحد بالجنيه المصرى
العمال	25.000	3	120
صغار الموظفين	240.000	54	230
الكادرات المتوسطة	34.000	12	350
الكادرات العليا	6.000	8	1350
المجموع	305.000	77	250

د- الأرباح التجارية التى تحققها الدولة:

لقد نشأت مؤسسات الدولة التجارية فى أثناء الحرب العالمية الثانية لكى تتجنب الدولة المصاعب المؤقتة الناجمة عن الحالة القائمة ومع ذلك فقد استمرت هذه المؤسسات بظروفها الخاصة التى دعت إلى إنشائها حتى بعد انتهاء الحرب. وقد تزايدت رويدا رويدا أهمية هذه المؤسسات ولاسيما ابتداء من سنة 1952ففى حين تلعب لجنة القطن دورا توجيهيا فى التجارة الخارجية وفى حين تتمتع مؤسسة البترول باحتكار استيراد المنتجات البترولية أصبحت وزارة التموين أضخم مؤسسة تجارية فى البلد. فهى تتمتع باحتكار الاستيراد والتجارة بالجملة لعدد كبير من المنتجات الغذائية الأساسية (مثل القمح والشاى والسكر. الخ).. والمنتجات الخاصة بالزراعة (مثل الجوت والمبيدات الحشرية والأسمدة الخ). وتعمل وزارة التموين فى السوق عن طريق البنك الزراعى (الذى يملك شبكة واسعة من المخازن فى أنحاء البلد) وعن طريق كبار التجار. وللقدر الكبير من الأرباح التى تحققها الدولة من تجارتها – 18 مليونا من الجنيهات فى سنة 1958 أى 45 % تقريبا من مجموع قيمة الأرباح

التى تتحقق من تجارة الدولة والتجارة الخاصة معا (40 مليونا) – معنى خاص سنتناوله بالبحث فى الباب القادم.

وتستخدم هذه المؤسسات بضعة آلاف من الموظفين وقد أدمجناهم جميعا ضمن موظفى المصالح لعدم وجود بيانات لدينا.

ثانيا– المشروعات التى على الطراز الحديث

ونقصد بذلك المشروعات غير الحرفية أى تلك التى تدار وفقا لقواعد الاقتصاد الرأسمالى:

أ– الصناعة والبناء والاشغال العامة ووسائل النقل (بخلاف السكك الحديدية وقناة السويس): أن الأسس التى ميزنا على أساسها المشروعات "الحديثة" من هذه القطاعات هى الآتية:

بالنسبة للصناعة الاستخراجية وصناعات التحويل وإنتاج القوى وتوزيع المياه فإننا نعتبر أن جميع المشروعات التى تستخدم عشرة عمال على الأقل "حديثة" أما بالنسبة لمشروعات البناء والمشروعات المدنية فإن كثيرا من المشروعات الجديدة "الحديثة" لا تستخدم بصفة دائمة إلا بعض العمال الأجراء (ولو أنه من النادر أن يقل عددهم عن عشرة) ثم تلجأ إلى فرق من العمال غير الثابتين والذين ينخفض مستوى أجورهم جدا فى تنفيذ المشروعات والأعمال التى تعهد إليهم بها. ويجب أن نعتبر هذه "البروليتاريا الدنيا" (التى قوامها 80.000 عامل من مجموع عمال هذا الفرع البالغ 90.000) فئة اجتماعية – مهنية مستقلة تتميز عن البروليتارية الحقيقية. ولذلك فقد اعتمدنا هنا على رقم الاعمال وذلك لتمييز "المشروعات الحديثة" وقد اعتبرنا جميع المؤسسات التى تحقق رقما لأعمالها لا يقل سنويا من 10.000 جنيه "مشروعات حديثة" أما بالنسبة لوسائل النقل "الحديثة" (بخلاف السكك الحديدية وقناة السويس التى قمنا بتحليلها من قبل) فهى تشمل الملاحة البحرية والجوية ومشروعات النقل الحضرى والبرى التى تستخدم أكثر من سيارتين ومشروعات النقل النهرى التى تستخدم مركبين على الأقل.

وفيما يلى بيان تفصيلى عن عدد اليد العاملة الأجيرة وجملة الأجور وإيرادات المشروع

فى هذه القطاعات الثلاثة:

	عدد الموظفين والعمال	مرتبات وأجور	إيرادات المشروع بملايين الجنيهات	القيمة المضافة
الصناعة	280.000	47	40	87
مبان وأشغال	90.000	8	10	18
وسائل نقل	30.000	5	10	15
المجموع	400.000	60	60	120

إن متوسط الأجر فى قطاع المبانى والأشغال العامة منخفض بصفة خاصة (90 جنيها للفرد فى حين يبلغ 150 فى قطاع الصناعة ووسائل النقل) وذلك لأنه يضم نسبة مرتفعة جدا من العمال غير الثابتين.

وفيما يلى بيان تفصيلى عن توزيع الأجور والمرتبات بالنسبة لكل فئة على حدة:

الفئات	عدد الموظفين والعمال	مجموع الأجور بملايين الجنيهات	متوسط أجر الفرد بالجنيه المصرى
البروليتاريا الدنيا	80.000	5	60
البروليتاريا	280.000	40	145
الكادرات المتوسطة	37.000	11	290
الكادرات العليا	3.000	4	1330
المجموع	400.000	60	150

أما عن إيرادات المشروع فقد بلغت عام 1958،60 مليونا من الجنيهات موزعة على 200 شركة و3.800 مشروع "فردى" بالكيفية الآتية:

شركات: أرباح مدفوعة للمساهمين	30	مليونا
صافى أرباح مستقطعة	18	مليونا
مشروعات فردية	12	مليونا

1- الصناعات الاستخراجية، صناعات التحويل، والقوى المحركة وتوزيع المياه: لقد عمل بحث صناعى على المشروعات القائمة عام 1957 والتى بها أكثر من عشرة عمال أجراء وكانت نتائجها كما يلى[1]:

عدد المشروعات	3.557	وحدة
عدد العمال الأجراء	283.485	فردا
صافى قيمة الأجور المدفوعة	68.000	39.9 جنيه

وسنقدر قيمة الأجور الحقيقية بمبلغ 47 مليونا من الجنيهات وذلك لكى نأخذ فى اعتبارنا مختلف المزايا الاجتماعية التى يتمتع بها العاملون. وعلى العكس من ذلك سينقص صافى إيراد المشروع – وهو الفرق بين صافى القيمة المضافة ومكافآت العمال الأجراء – بمقدار 7 ملايين من ناحية و14 مليونا من ناحية أخرى وهى تمثل قيمة الضرائب المباشرة التى تدفعها الصناعة: وستوزع الضرائب المباشرة المقيدة فى ميزانية الدولة على مختلف القطاعات بنسبة إيرادات المشروع قبل دفع الضريبة.

وقد كان إيراد المشروع موزعًا بين هذه المشروعات بالكيفية الآتية:

	عدد المشروعات بالوحدة	اليد العاملة الأجيرة بالوحدة	الأجور بملايين الجنيهات	إيرادات المشروع بملايين الجنيهات	القيمة المضافة بملايين الجنيهات
رأسمال الدولة	60	90.000	16	18	34
رأس المال الخاص الكبير	40	70.000	12	15	27
رأس المال الصغير	3.400	120.000	19	7	26
المجموع	3.500	280.000	47	40	87

(1) أنظر "المجموعة" المذكورة جدول 43 والجداول التالية. اقرأ أيضا "الصناعة المصرية" للدكتور عبد المنعم القيسونى والمنشور فى "مصر المعاصرة L'Egypte Contemporaine" عام 1947 اقرأ أيضا باللغة العربية فى مجموعة "رسائل فى التخطيط" التى تنشرها الخطة أعداد 15، 16، 22، 25، 28، 39، 40، 41، 43، 50، ودراسات سمير أمين فى "Les finances et l'économie de la Syrie et des pays arab" أعداد 24، 28، 31، 34 (1959 – 1960) وعيسوى فى المجلدات من صفحة 155 إلى صفحة 162.

ونلاحظ فى سنة 1958 المكانة المهمة التى يتمتع بها رأسمال الدولة. وقد كان جزء مهم جدا من الصناعة قد تم تأميمه منذ 1956 – 1957 أو على الأقل فرضت عليه رقابة من رؤوس الأموال العامة ولاسيما بالنسبة للصناعة الاستخراجية والقوى المحركة والصناعة الثقيلة والمنسوجات وبعض الصناعات الغذائية (السكر والدخان)،. وقد كانت مؤسسة التنمية الاقتصادية وبنك مصر بعد تأميمه فى فبراير سنة 1960 وبعض المؤسسات العامة الأخرى (مثل المصانع الحربية ومؤسسة البترول والمؤسسة البحرية وإدارة الغاز والكهرباء الخ..) تراقب نحو ستين مشروعا صناعيا تقدر بنسبة 45 % من صافى الأرباح التى تحققها الصناعة.

وكان كبار الرأسماليين (عبود، وعلى يحيى، وفؤاد سراج الدين، والشوربجى. إلخ). يديرون نحو أربعين مشروعا تقدر بنسبة 37 % من الأرباح.

أما عن المشروعات الصغيرة وهى قليلة العدد – فقد كانت فى موقف صعب كما يبين ذلك النسبة بين إيراد المشروعات وقيمة الأجور وهى 36 % للمشروعات الصغيرة فى حين تبلغ هذه النسبة 60 % فى المشروعات الكبيرة. والحقيقة أن جزءا من هذا الفرق كان ناتجا من أن المشروعات الكبيرة تستخدم الالات أكثر من المشروعات الصغيرة ولكنه كان ناتجا أيضا من أن معظم هذه المشروعات الصغيرة كان يديرها أجانب وهؤلاء قد غادروا البلد سنة 1956 – 1957 وكانت هذه المشروعات سنة 1958 فى دور التصفية وقد تخصص البنك الصناعى فى شرائها.

2–**المبانى والاشغال العامة:** وهنا أيضا تجد أن التركيز شديد جدا إذ أن نحو ثلاثين من المشروعات الكبيرة – وهى جميعها قد قام بإنشائها مقاولون أجانب – التى تم تمصيرها اعتبارا من سنة 1942 ولاسيما من سنة 1952– كانت تحقق سنة 1958 أكثر من نصف رقم الأعمال. أما المشروعات الأخرى وعددها 270 فقد وجدت نفسها فى موقف صعب وذلك للأسباب نفسها التى أوجدت المشروعات الصناعية المتوسطة الأهمية فى مثل هذا الموقف وذلك كما توضحه الأرقام الآتية:

	عدد المشروعات بالوحدة	اليد العاملة الأجيرة بالوحدة	قيمة الأجور بملايين الجنيهات	إيرادات المشروع بملايين الجنيهات	القيمة المضافة بملايين الجنيهات
المشروعات الكبيرة	30	55.000	5	8	13
المشروعات الصغيرة	270	35.000	3	2	5
المجموع	300	90.000	8	10	18

وكان هذا التركيز يخدم رأس المال الخاص الكبير.

وتوضح إحصائية المشروعات لسنة 1957 أن هناك 1852 منطقة عمليات لتنفيذ مشروعات تستخدم 15.189 من العاملين الدائمين. وسنفرض نحن أن هناك 300 مشروع أى بمعدل ست عمليات لكل مشروع وسنفرض أيضا أنها تستخدم 10.000 عامل من العمال الدائمين ونحو 80.000 من العمال المؤقتين وذلك للعمليات الحضرية فقط. فإذا فرضنا أن العمليات الخاصة بالأرياف تستخدم نحو 60.000 من العاملين الدائمين والمؤقتين وذلك حتى تحافظ على نسبة اليد العاملة التى تعمل فى العمليات الحضرية والريفية كما هو مسجل فى البحث التعدادى الذى أجرى سنة 1957، فإن قيمة أجور العاملين الريفيين فى المبانى والاشغال العامة قد تبلغ نحو خمسة ملايين وأن صافى إيراد القطاع الحديث "مبانى- واشغال عامة" قد يبلغ 23 مليونا (18 للعمليات الحضرية وخمسة للعمليات الريفية). فإذا أخذنا فى اعتبارنا القيمة المضافة لأصحاب الحرف (50 % من القطاع: الحرف المتعلقة بالسكن، الخ.. أى ما قيمته ثلاثة ملايين) نجد أن صافى إيراد قطاع المبانى والاشغال العامة قد بلغ 26 مليونا (30 مليونا قبل حساب الضريبة). ويبدو هذا الرقم معقولا إذا ما قارناه بالرقم الذى حددته لجنة الخطة سنة 1954 (وهو 32 مليونا) وهى السنة الذهبية للمبانى (بسبب الإصلاح الزراعى) وقد كانت سنة 1957 على العكس من ذلك ضعيفة النشاط (نظرا للصعوبات الناتجة عن أحداث نهاية سنة 1956).

3- وسائل النقل: كان رأسمال الدولة (خمس شركات تابعة للمؤسسة الاقتصادية ولمجموعة بنك مصر) تشرف على الملاحة البحرية والملاحة الجوية وجزء ليس بالضئيل من

الملاحة النهرية وعلى وسائل النقل الحضرية. وكان رجال المال الخاص يشرفون على وسائل نقل المسافرين بين المدن. وقد كان هناك علاوة على ذلك عدد كبير من مشروعات النقل البرى الصغيرة والمتوسطة (عربات النقل) والنقل النهرى (مراكب أو صنادل مجهزة بآلة بخارية).

	عدد المشروعات بالوحدة	اليد العاملة الأجيرة بالوحدة	قيمة الأجور بملايين الجنيهات	إيرادات المشروع بملايين الجنيهات	القيمة المضافة بملايين الجنيهات
رأسمال الدولة	5	10.000	1.6	4.0	5.6
رأس المال الخاص الكبير	15	10.000	1.6	4.0	5.6
رأس المال الصغير	180	10.000	1.6	2.0	3.6
المجموع	200	30.000	5.0	10.0	15.0

ب- التجارة، الخدمات وأوجه النشاط المالى:

وهنا أيضا أطلقنا كلمة "الحديثة" على جميع المشروعات التى يزيد رقم أعمالها السنوى على 10.000 جنيه وفيما يلى بيان تفصيلى عن الموظفين والعمال وعن قيمة الأجور وإيرادات المشروع بالنسبة لهذه القطاعات:

	موظفين وعمال بالوحدة	قيمة الأجور بملايين الجنيهات	إيرادات المشروع بملايين الجنيهات	القيمة المضافة بملايين الجنيهات
التجارة	150.000	23	22	45
الخدمات	60.000	10	5	15
النشاط المالى	40.000	7	23	30
المجموع	250.000	40	50	90

وفيما يلى بيان تفصيلى عن توزيع الأجور على فئات الموظفين

الفئات	موظفون وعمال بالوحدة	اجمالى الأجور والمرتبات بملايين الجنيهات	اجر الفرد بالجنيه
صغار الموظفين	220.000	25	113
كادرات متوسطة	25.000	9	360
كادرات عليا	5.000	6	1200
المجموع	250.000	40	160

وقد كانت إيرادات المشروع – البالغ قدرها 50 مليونا من الجنيهات موزعة على 300 شركة و5.700 مشروع فردى بالكيفية الآتية:

شركات: أرباح مدفوعة للمساهمين	12	مليونا
صافى الأرباح المستقطعة	8	ملايين
مشروعات فردية	30	مليونا

وهنا أيضا كان التركيز شديدا جدا كما سيتبين لنا الآن:

1– التجارة: كان نحو 130 مشروعا من بينها نحو 50 فى تجارة القطن ومثلها فى الاستيراد والتصدير ونحو 30 فى تجارة الجملة فى الداخل تحقق 55 % بالتقريب من أرباح هذا القطاع. ومن بين 5.000 مشروع أخرى كان عشرها يحقق نصف الأرباح وأهمها المحلات الكبرى ومحلات البيع بالقطاعى الموجودة فى الأحياء الفنية فى القاهرة والإسكندرية.

وفيما يلى توزيع إيرادات المشروعات بين 5.130 مؤسسة تجارية "حديثة" فى البلد:

	عدد المشروعات بالوحدة	اليد العاملة الأجيرة....	قيمة الأجور بملايين الجنيهات	إيرادات المشروع بملايين الجنيهات	القيمة المضافة بملايين الجنيهات
المجموعة الأولى					
تجارة القطن	50	7.000	1	4	5
تصدير واستيراد	50	7.000	1	4	5
تجارة الجملة	30	6.000	1	4	5
المجموع	130	20.000	3	12	15
المجموعة الثانية					
المحلات الكبرى والمؤسسات التجارية الغنية	500	30.000	5	5	10
أنواع أخرى من التجارة	4.500	100.000	15	5	20
المجموع	5.000	130.000	20	10	30
المجموع العام	5.130	150.000	23	22	45

كانت تجارة القطن فيما مضى مركزة ومحتكرة بدرجة شديدة جدا فى أيدى جماعات مالية أجنبية قوية وقد مصرت هذه رويدا رويدا ابتداء من سنة 1945 ولاسيما بعد أحداث 1956–1957 وكانت شركة مصر تحقق وحدها 25 % من رقم الأعمال فى حين تحقق بعض البيوت الأخرى (على يحيى، وفرغلى، ولطفى منصور، سلفاجو الخ) مجموع الباقى.

لقد كانت تجارة الماكينات والأدوية مركزة لدرجة شديدة فى أيد كلها أجنبية على وجه التقريب وقد اجتاحتها أيضا موجة شديدة من التمصير والتركيز.. وقد اكتسبت خمسون مؤسسة تقريبا احتكار هذه التجارة وكانت تتقاسمها مع وزارة التموين. ومن ناحية أخرى كان استيراد المؤسسات للماكينات يتم بشكل متزايد عن طريق الدولة (إدارة الخطة الخمسية). وكان من أثر ذلك أن فقدت مكاتب توكيلات الماكينات الأجنبية جانبا كبيرا من أهميتها. أما بالنسبة لبعض المنتجات الاستهلاكية ولاسيما المنتجات الصيدلية فقد كانت

بعض الشركات التابعة لرأسمال الدولة (شركات مؤسسة التنمية الاقتصادية ومجموعة بنك مصر) تلعب دورا مهما فى هذا المجال.

وقد تم تمصير المحلات الكبرى سنة 1956 فى حين ظلت تجارة التجزئة فى الأحياء الغنية إلى حد كبير فى أيدى الأجانب المقيمين.

2- الخدمات: وهنا أيضا نجد أن التركيز شديد جدا. فقد كانت ثلاثون مؤسسة بالتقريب (شركات فنادق الخ). تابعة لرأس المال الكبير، والتى تم تمصيرها بشكل مطرد منذ سنة 1945 ولاسيما منذ سنة 1956، تحقق 25 % من الأرباح. وقد يتقاسم باقى الأرباح 750 من المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ولكن كانت مجموع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالتقريب فى أيدى بعض الأجانب الذين كانوا حتى ذلك الوقت يقيمون فى البلد.

	عدد المشروعات بالوحدة	اليد العاملة الأجيرة بالوحدة	قيمة الأجور بملايين الجنيهات	إيرادات المشروع بملايين الجنيهات	القيمة المضافة بملايين الجنيهات
رأس المال الكبير	30	15.000	2.6	1.3	3.9
رأس المال الصغير	750	45.000	7.4	3.7	11.1
المجموع	780	60.000	10.0	5.0	15.0

3- النشاط المالى: لقد نقلت قوانين تمصير البنوك وشركات التأمين الإشراف على هذا النوع من النشاط والتى كانت رؤوس الأموال الفرنسية والبريطانية تسيطر فيما قبل عليه إلى مؤسسة التنمية الاقتصادية. وقد انتهت حركة التأميم بتأميم بنك مصر سنة 1960.

	عدد البيوت المالية بالوحدة	اليد العاملة بالوحدة	قيمة الأجور بملايين الجنيهات	إيرادات المشروع بملايين الجنيهات	القيمة المضافة بملايين الجنيهات
رأس المال الكبير	12	34.000	6	20	26
رأس المال الصغير	78	6.000	1	3	4
المجموع	90	40.000	7	23	30

(وتشمل إيرادات المشروع هذه زيادة احتياطات التأمينات الخاصة والمنظمات العامة للتأمين والمعاش).

ثالثا- المشروعات من الطراز التقليدى

من المفهوم طبعا أن الأرقام الخاصة بهذه المشروعات تقريبية أكثر من الخاصة بالمشروعات "الحديثة" فقد يكون هناك نحو 230.000 مشروع حرفى يستخدم 170.000 عامل أجير. وقد تكون القيمة المضافة فى حدود 85 مليونا. فإذا فرضنا أن معدل المرتب أو الأجر هو فى حدود 90 جنيها فقد يكون معدل إيراد أصحاب المشروعات الفردية 300 جنيه.

وعلى أساس هذه الفروض تقدم فيما يلى بيانا تفصيليا عن صافى القيمة المضافة للقطاع الحرفى:

	العاملون بالوحدة	اجمالى الإيرادات بملايين الجنيهات	إيراد الفرد بالجنيه
موظفون وعمال	170.000	16	90
أصحاب المشروعات الفردية	230.000	69	300
المجموع	400.000	85	210 (المتوسط)

وفيما يلى توزيع المشروعات على مختلف فروع النشاط الاقتصادى:

	عدد المشروعات بالوحدة	اجمالى اليد العاملة بالوحدة	القيمة المضافة بملايين الجنيهات
1) الحرف التقليدية	13.000	30.000	5
2) المهن الحرفية المتصلة بالمسكن الخ	14.000	40.000	6
3) الحرف الحديثة	28.000	65.000	12
4) وسائل النقل الحرفية	25.000	65.000	12
5) البيوت التجارية الصغيرة	100.000	135.000	35
6) الخدمات الحرفية	50.000	65.000	15
المجموع	230.000	400.000	85

أن الحرف التقليدية (مثل المصنوعات الجلدية والنحاسية والمعادن الثمينة والمنسوجات) فى طريقها إلى الزوال. وهى لم تكن تشغل إلا 7.5 % من مجموع اليد العاملة المستخدمة فى الاقتصاد "التقليدى" بأكملة.

وتمر المهن الحرفية المتصلة بالمسكن والملبس والمفروشات (مثل تجارة الأثاث وتجارة المبانى وسباكة المواسير الرصاص وصانعى الملابس الخ). بأزمة من جراء هجرة جانب كبير من عملائهم الأجانب الأغنياء ومن جراء نمو المشروعات "الحديثة" التى من شأنها أن تتزايد منافستها لهم فى المستقبل ولاسيما فى الملابس والمفروشات والأثاث.

أما الحرف الحديثة وأهمها مكون من أصحاب الجراجات والورش فهى على العكس من ذلك فى ازدهار مستمر منذ بضع عشرات السنين.

ويجب أن نلاحظ الأهمية الكبيرة لوسائل النقل الحرفية (أقل من ثلاث سيارات أو مراكب). ولكن ما نتوقعه من إنشاء أسطول نهرى حديث سيصيب المشروعات التقليدية التى تستخدم المراكب الشراعية بضربة قوية.

كما يجب أن نلاحظ فى النهاية أن متوسط الكفاية الإنتاجية فى التجارة والخدمات الحرفية (250 جنيه) كانت تفوق مثيلها فى الصناعة ووسائل النقل الحرفية (175 جنيه) وقد نفسر هذه الظاهرة بضعف انتشار إيرادات المشروعات الحرفية فى الصناعة ووسائل النقل، وهى فى مجموعها متجانسة وفقيرة. وقد يكون هذا الانتشار أوسع من ذلك فى ميدانى التجارة والخدمات الحرفية لوجود 200.000 مشروع بالتقريب ومنتشرة فى أحياء القاهرة والإسكندرية الغنية والتى يبلغ معدل دخلها 600 جنيه مقابل 250 لمجموع المشروعات الفقيرة والتى يبلغ عددها 130.000.

رابعا- مصادر الدخل الأخرى

الخدمات الفردية والملكية العقارية الحضرية

أ-الخدم:

قد يكون هناك نحو 400.000 خادم يخصصهم دخل اجمالى قدره 20 مليونا (علاوة على مبلغ 9 ملايين للخدم الريفيين) أى بمعدل 50 جنيها للفرد.

ب- المهن الحرة:

هناك 100.000 شخص تقريبا يزاولون مهنا حرة 10.000 للمهن الطبية (ولكن نصف عدد الأطباء تقريبا موظفون فى الدولة) و20.000 من رجال القانون و30.000 يعملون فى المحاسبات والتأمين.. الخ. و20.000 من المعماريين ونقدر اجمالى دخل المهن الحرة بمبلغ 40 مليونا موزعة بطريقة غير عادلة إذ أن 20.000 فرد وهم الأكثر ثراء يخصهم ما قيمته الاجمالية 20 مليونا أى بمعدل 1.000 جنيه للفرد الواحد فى حين لا يكسب الآخرون وعددهم 80.000 إلا 20 مليونا أى بمعدل 250 جنيها للفرد الواحد.

جـ- الملكية العقارية الحضرية:

لقد بلغ مجموع القيمة الايجارية للعقارات الحضرية سنة 1958 مبلغا إجماليا قدره 100 مليون الجنيهات.

ب- توزيع أجور وإيرادات المشروعات الفردية الحضرية

وفقا لفئات اجتماعية مهنية

كان مجموع الإيرادات الزراعية وغير الزراعية وقوامها 1.003 مليونا سنة 1958 موزعة بالكيفية الآتية:

البند		
1) إيرادات زراعية	400	
2) إيرادات غير زراعية	603	
أ) أجور ومرتبات أصحاب المشروعات الفردية		385 (1)
ب) صافى إيرادات الشركات		68
أرباح مدفوعة للمساهمين		42
صافى الأرباح المستقطعة		26
جـ) إيراد المشروع للدولة		50
د) إيجارات عقارية حضرية		100

(1) لقد فسرنا الأجر تفسيرا واسعا يشمل المزايا الاجتماعية والمزايا العينية (وهى لها أهمية خاصة بالنسبة للخدم).

ولا تمثل هذه القيمة الاجمالية وقدرها 1.003 مليون قيمة الدخل القومى بسبب بعض العمليات المزدوجة ولاسيما بالنسبة لأرباح المساهمين المدفوعة من شركات إلى شركات أخرى وبعض الضرائب المباشرة.

أما بالنسبة لدخل سكان الحضر فقد كان يتكون من العناصر الآتية:

1) أجور وإيرادات المشروعات الفردية الحضرية أى ما قيمته 385 مليونا.

2) أرباح الأسهم المدفوعة من الشركات إلى أشخاص طبيعيين مقيمين فى المدن المصرية، أى جزء من مبلغ 42 مليونا الواردة فى بند "أرباح الأسهم المدفوعة".

3) الايجارات العقارية الحضرية المدفوعة إلى أشخاص مقيمين فى المدن أى إلى جزء معين (وهو من الناحية العملية اجمالى القيمة) من مبلغ 100 مليون التى تمثل مجموع الإيجارات المدفوعة.

4) الايرادات المدفوعة من الزراعة إلى صغار الملاك البعيدين عن أملاكهم الزراعية وإلى كبار الملاك الزراعيين المقيمين فى المدن، وهذه الإيرادات داخلة ضمن مبلغ 400 مليون الواردة فى حساب الإيرادات الزراعية.

وتسمح لنا البيانات الخاصة بترتيب فروع النشاط بتحليل اجمالى أجور وإيرادات أصحاب المشروعات الفردية، أى مبلغ 385 مليونا، بالكيفية التالية:

فئات اجتماعية مهنية	العاملون بالوحدة	اجمالى الإيرادات بملايين الجنيهات	إيراد الفرد بالجنيه
1) الخدم	400.000	20	50
2) البروليتاريا الدنيا	80.000	5	60
3) عمال القطاعات التقليدية	170.000	16	90
4) البروليتاريا	341.000	48	140
5) صغار الموظفين والمستخدمين	480.000	84	175
6) أصحاب المشروعات الفردية التقليدية	230.000	69	300
7) كادرات متوسطة ومهن فقيرة	192.000	58	290
8) كادرات عليا، مهن غنية وأصحاب مشروعات رأسمالية	46.500	86	1870
المجموع	1.939.500	385	200 (المتوسط)

وتشمل الفئة الاجتماعية – المهنية (4) (البروليتاريا) عمال المصانع الحديثة ووسائل النقل الحديثة بما فيها السكك الحديدية وقناة السويس.

وتشمل الفئة (5) صغار موظفى الأنشطة التجارية والخدمات (220.000) وصغار موظفى الدولة بما فيهم السكك الحديدية وقناة السويس (260.000).

وتشمل الفئة (7) كادرات الدولة المتوسطة بما فيها السكك الحديدية وقناة السويس وكادرات الاقتصاد الحديث (62.000) والطبقات الدنيا للمهن الحرة (80.000) وهى تمثل 9 % من هيئة موظفى الصناعات ووسائل النقل و10 % من هيئة موظفى الأنشطة التجارية والخدمات و11 % من هيئة الموظفين الإداريين و20 % من هيئة موظفى السكك الحديدية والمواصلات السلكية واللاسلكية و30 % من هيئة موظفى قناة السويس. وبالنسبة للوظائف الحكومية فلا يمثل موظفو الدرجتين الثالثة والرابعة (وقد كان عددهم 13.415 سنة 1956) إلا 6.5 % من مجموع موظفى الدولة. وقد هبطت نسبة الكادرات المتوسطة فى قطاع الصناعات ووسائل النقل نظرا لما للبروليتاريا الدنيا فى نشاط المبانى من أهمية نسبية إذ أنها تمثل وحدها 20 % من مجموع العاملين. وهذه الكادرات المتوسطة على العكس من ذلك مرتفعة جدا فى قطاعات السكك الحديدية والمواصلات السلكية واللاسلكية وفى قناة السويس بصفة خاصة.

وتشمل الفئة (8) كادرات الدولة العليا (وعددهم 9000) وكادرات الاقتصاد الحديث (وعددهم 8.000) والطبقات العليا من المهن الحرة (20.000) وأصحاب المشروعات الفردية فى قطاعى الصناعة والتجارة "الحديثة" (وعددهم 9.500). وتمثل الكادرات العليا 2 % من هيئة الموظفين الإداريين ومن هيئة موظفى وعمال قطاعى التجارة والخدمات، و3 % من هيئة موظفى وعمال السكك الحديدية والمواصلات السلكية واللاسلكية و10 % من هيئة موظفى وعمال قناة السويس 0.7 % من هيئة موظفى وعمال قطاع الصناعات بمعناها الواسع (بما فيه قطاع المبانى وقطاع المواصلات. وفى القطاع الإدارى الحكومى لا تزيد نسبة الكادرات العليا (موظفو الدرجة الثانية وما فوقها) وعددهم 3.165 بالنسبة لمجموع موظفى الدولة البالغ عددهم 174.483 موظفا داخل الهيئة و206.000 موظف خارج الهيئة على 1.5 % من مجموع العاملين.

وحتى نحصل على توزيع الدخل بالنسبة للفئات الاجتماعية الحضرية يجب أن نضيف

إلى هذه الارقام تلك التى قد تعطينا توزيعا لأرباح الأسهم والإيجارات والإيرادات الزراعية التى يحصل عليها الأشخاص الطبيعيين المقيمين فى التجمعات الحضرية وذلك وفقا للفئات الاجتماعية نفسها.

ولكن قبل أن نعالج مسألة هذه التوزيعات الحساسة يجب أن نعطى بيانات كمية محددة تتعلق بالبطالة الحضرية وبالترتيب الطبقى الاجتماعى لسكان الحضر.

جـ- توزيع اليد العاملة غير الزراعية على قطاعات النشاط

لقد لخصنا فى الجدول الأتى نتائج البحث الاستقصائى الذى أخرى سنة 1957-1958 توزيع السكان (بالالاف).

	ذكور	إناث
مجموع السكان		
المدن	4.226	4.237
الريف	7.513	7.606
السكان العاملون		
المدن	2.031	216
الريف	4.280	502

وقد كان إذن مجموع سكان الحضر يبلغ 8.5 مليون من السكان سنة 1958 ومن بينهم 227.000 من مزارعى الضواحى أى أن عددهم كان يبلغ ثمانية ملايين من أبناء الحضر الحقيقيين.

وتشير إحصائية السكان الحضرية إلى أن الرقم الإجمالى للسكان العاملين (موظفون وعمال وأصحاب مشروعات فردية وخدم) كان يبلغ 1.9 مليون من الأشخاص.

وفيما يلى توزيع سكان الحضر سواء كانوا عاملين أم غير عاملين مرتبين حسب سنهم وجنسهم (بملايين الأفراد).

1) السكان العاملون		1.9
بالغون: رجال	1.5	
سيدات	0.2	
أحداث [1]	0.2	
2) السكان غير العاملين		6.1
بالغون: رجال[2]	1.0	
سيدات	2.3	
أحداث	2.8	

وفيما يلى بيان بتوزيع اليد العاملة غير الزراعية وفقا للبحث الاستقصائى الذى أجرى سنة 1957-1958:

	المدن الأرياف (بآلاف العاملين)	
الصناعة	400	186
الاشغال العامة	86	40
التجارة	385	269
النقل والمواصلات	173	60
الإدارة والخدمات	827	435
المجموع	1.871	990

إننا نحصل تقريبا على المجموع نفسه بالنسبة للمدن وذلك إذا جمعنا الأرقام التى جمعناها من قبل. ذلك بالطريقة الآتية:

الصناعة:		
الصناعة الكبيرة	280.000	عامل
الحرف التقليدية	30.000	عامل
الحرف الحديثة	65.000	عامل
حرف مختلفة (50 %)	20.000	عامل
المجموع	395.000	

(1) يعتبر أحداث الأطفال والشبان الذين تقل أعمارهم عن خمسة عشر عاما.

(2) سنلاحظ أن 40 % من الرجال الراشدين لا يعملون فور وظائف محصورة.

الأشغال العامة:		
المشروعات الكبيرة	90.000	عامل
حرف مختلفة (50 %)	20.000	عامل
المجموع	110.000	عامل

التجارة:		
المشروعات الكبيرة	150.000	عامل
الحرف	135.000	عامل
المجموع	285.000	عامل

النقل والمواصلات:		
السكك الحديدية والمواصلات السلكية واللاسلكية	65.000	عامل
قناة السويس	10.000	عامل
مشروعات حديثة أخرى	30.000	عامل
مشروعات حرفية	65.000	عامل
المجموع	170.000	عامل

الإدارة والخدمات:		
الإدارات المدنية	305.000	عامل
الخدمات الحديثة	60.000	عامل
المنظمات المالية	40.000	عامل
الخدمات الحرفية	65.000	عامل
الخدم	400.000	عامل
المهن الحرة	100.000	عامل
المجموع	970.000	عامل
المجموع العام	1.930.000	عامل

ويتبين لنا أن أرقامنا لا تختلف عن أرقام البحث الخاص بمصر وتعداد السكان إلا فى نقطة واحدة: هى أن عدد الأشخاص العاملين من أبناء الحضر والمدرجين فى حساب قطاع التجارة يفوق العدد الذى ذكرناه آنفا بمقدار 100.000 فرد وذلك وفقا للبحث الخاص بمصر وتعداد السكان. وقد أدرجنا هذا العدد فى دراستنا هذه ضمن قطاع الخدمات.

ولنفترض الآن أن النساء والصغار العاملين (ويبلغ عددهم 400.000 تقريبا) موزعون بين الفئات الاجتماعية المهنية بنسبة 1 إلى 5 (خدم، بروليتاريا دنيا وعمال تقليديون وبروليتاريا وصغار موظفين) وذلك بالنسبة لمجموع العاملين فى هذه الفئات كما أننا سنفترض أن عدد الأشخاص الذين يعولهم رجل واحد من العاملين هو العدد نفسه و لم يتغير مهما تكن الفئة الاجتماعية التى ينتمى إليها. وسنحصل هكذا على توزيع مجموع السكان على فئات. وفيما على نتائج هذه الفروض (مقدرة بآلاف الأشخاص).

	السكان العاملون			العدد الإجمالى المقابل للسكان
	المجموع	نساء وأحداث	رجال	
العاملون:				
1) الخدم	400	108	292	934.4
2) البروليتاريا الدنيا	80	22	58	185.6
3) العمال التقليديون	170	45	125	400.0
4) البروليتاريا	341	94	247	790.4
5) صغار الموظفين	480	131	349	1116.8
6) أصحاب المشروعات التقليدية	230		230	736.0
7) الكادرات المتوسطة	192		192	614.4
8) الكادرات العليا الخ	46.5		46.5	148.8
المجموع	1.939.5	400	1.539.5	4.926.4
غير العاملين	6.060.5	5.100	960.5	3.073.6
المجموع العام	8.000.0	5.500	2.500.0	8.000.0

ومن المفهوم طبعا أن "غير العاملين" يضمون جمع المعدمين المدفوعين إلى البطالة أو إلى مزاولة الصناعات الصغيرة غير المحصورة وهؤلاء الذين لا يزاولون أى نشاط مهنى من بين

أصحاب الإيرادات (سواء أكانوا ملاكا عقاريين أم أصحاب قيم منقولة) ولكن يتضح كما سنرى فيما بعد– أن عدد هؤلاء قليل للغاية.

د– الطبقات البورجوازية وتوزيع أرباح الأسهم والايجارات والإيرادات:

لقد تم تقدير عدد المدرجين ضمن الطبقات البورجوازية على الأساس الأتى: عدد أفراد الكادرات العليا فى قطاع الاقتصاد وقطاع الدولة وعددهم فى الطبقات العليا للمهن الحرة ثم عدد أصحاب المشروعات الفردية من الطراز الحديث أى ما يكاد يقرب من 46.500 شخص كما يجب أن نضيف إلى هذا عدد أصحاب الايرادات الذين لا يزاولون أى نشاط مهنى.

وقد كانت حوافظ القيم المنقولة مركزة تركيزا شديدا: كان 10.000 شخص بالتقريب يحصلون على معظم إيرادات السندات المنقولة وسنفرض أن 90 % من أرباح الأسهم والسندات التى كانت توزع على أشخاص طبيعيين كانت تذهب لأيدى أفراد يدخلون ضمن الطبقات البورجوازية (فئة/8) وأن 10 % من هذه الأرباح كانت من نصيب الطبقات العليا من البورجوازية الصغيرة (وهى الفئة 7).

كما أن تركيز الملكية العقارية الحضرية كبير: يحصل 20.000 من أكبر أغنياء الملاك على 50 % من قيمة الإيجارات وسنفرض أن هؤلاء الملاك ينتمون إلى الطبقات البورجوازية فى حين أن باقى قيمة الايجارات وهى موزعة على نحو 900 ألف شخص من صغار الملاك سنقوم بتوزيعها بين فئات البورجوازية الصغيرة (5، 6، 7) وذلك بنسبة الإيرادات التى يحصلون عليها من النشاط.

أما بالنسبة للإيراد الذى يحصل عليه الملاك الزراعيون الذين يعيشون بعيدا عن أرضهم وذلك وفق التفسير الذى أوضحناه فى الباب الأول فقد اتضح لنا أن 88 % من مساحة الملكيات التى تقل عن فدان واحد و35 % من تلك التى تتراوح بين فدان وخمسة أفدنة أى أن مساحة 1.3 مليون من الأفدنة يملكها صغار الملاك البعيدين عن أرضهم.وهؤلاء عددهم مرتفع جدا: (1.8 مليون شخص) ويقدر دخل هذه الأراضى.بمبلغ 33 مليونا توزع على مجموع الطبقات البورجوازية والبورجوازية الصغيرة (أى المدرجة ضمن الفئات 5، 6، 7، 8) ويجب أن نلاحظ أن هذه الايرادات لا تضم الدخل الذى يحصل عليه كبار

الملاك المستغلين الذين هم برغم أنهم يعيشون فى المدن فإننا لا نستطيع أن نعتبرهم بعيدين عن أرضهم بالمعنى الحقيقى. ولا تتجاوز هذه الارستقراطية التى تقيم فى المدينة 10.000 شخص[1].

وفى المجموع فقد تضم الطبقات البورجوازية والارستقراطية التى تقيم فى المدينة 46.500 من الكادرات العليا وما فى مستواهم و10.000 من أصحاب الأسهم، و20.000 من كبار ملاك العقارات الحضرية، 10.000 من كبار الملاك الزراعيين المستغلين. ولكن من المفهوم أنه يجب عدم جمع هذه الأرقام إذ أنه يمكن مثلا لشخص واحد أن يكون فى الوقت نفسه موظفا كبيرا ومن كبار الملاك. وفى المجموع لا يزيد عدد العائلات البورجوازية والارستقراطية على 75.000 أسرة بل أنهم أقل من ذلك بكثير.

1 – **توزيع أرباح الأسهم:**

كانت إيرادات القيم المنقولة (وقيمتها 42 مليونا) توزع كما يلي:

أرباح تدفع للدولة			8
أرباح تدفع لشركات أخرى			8
أرباح تدفع لأشخاص طبيعيين	ينتمون إلى الفئة 8	23	26
	ينتمون إلى الفئة 7	3	

وقد كانت الدولة تحصل على 20 % تقريبا من أرباح الأسهم عن رؤوس الأموال العامة المستثمرة فى الشركات المؤممة أو فى تلك التى تقوم بالإشراف عليها. وقد بلغت الاستثمارات المالية للشركات 20 % من القيم الصادرة. وقد قدرت الأرباح التى تسلمها الأشخاص الطبيعيون من الطبقات البورجوازية (بنسبة 90 %) فى حين كانت الطبقات العليا البورجوازية الصغيرة تحصل على 10 % فقط.

(1) وهذا هو عدد الملاك الذين يملكون أكثر من خمسين فدانا.

2 – توزيع الإيجارات الحضرية:

كانت جملة هذه الايرادات تقريبا تؤول إلى أشخاص طبيعيين نظرا لأن قيمة الايرادات التى كانت تؤول إلى الشركات العقارية ضئيلة.

وسنوزع هذه الإيرادات بالطريقة الآتية:

الفئات الاجتماعية	دخل النشاط المهنى بملايين الجنيهات	قيمة الإيجارات المحصلة بملايين الجنيهات
أ) الطبقات البورجوازية الصغيرة (50 %)		
فئة 5	84 (40 %)	20
فئة 6	69 (32 %)	16
فئة 7	58 (28 %)	14
ب) الطبقات البورجوازية (50 %)		50

3 – توزيع إيرادات صغار الملاك البعيدين عن أملاكهم الزراعية:

سنوزعهم بالنسبة للمجاميع العددية الخاصة بالفئات 5، 6، 7، 8

الفئات الاجتماعية	المجاميع العددية		الإيرادات المحصلة بملايين الجنيهات
	بالالاف	النسبة المئوية	
5) صغار موظفين	1.116.8	43	14
6) أصحاب مشروعات تقليديون	736.0	28	9
7) كادرات متوسطة الخ	60.4.4	23	8
8) كادرات عليا الخ	148.4	6	2

4 - توزيع الإيرادات الزراعية الخاصة بالملكيات الكبيرة بين كبار الملاك المستغلين المقيمين فى المدينة والمستغلين المقيمين فى الريف:

لقد تبين لنا فى الباب السابق أن عدد الذين يستغلون أكثر من عشرين فدانا يبلغ 42.000 وأن الدخل الزراعى الذى يؤول إلى هؤلاء المستغلين يبلغ 158 مليونا من الجنيهات.

وتبلغ المساحة التى يملكها هؤلاء الذين يملكون أكثر من خمسين فدانا (والذين سنفترض أن جميعهم يقيم فى المدن ويبلغ عددهم 10.000) مليون فدان تغل لهم إيرادا يبلغ 25 مليونا. وقد لاحظنا من ناحية أخرى أن 50 % من مساحة الملكيات الكبيرة كانت تستغل مباشرة من المالك نفسه. أن الإيراد الإضافى الذى يؤول هكذا إلى كبار الملاك يبلغ 17 مليونا ويكون إذن توزيع إيراد الملكيات الكبيرة بين "رؤوس الأموال الريفية" وكبار الملاك المستغلين المقيمين فى المدينة كالاتى:

	العدد بالوحدة	الإيراد بملايين الجنيهات
رأسماليو الأرياف	32.0000	116
كبار الملاك المستغلين	10.000	42
المجموع	42.000	158

هـ- توزيع الدخل وفقا للفئات الاجتماعية:

ويكون توزيع الأجور وإيرادات أصحاب المشروعات الفرديين وأرباح الأسهم والإيجارات والإيرادات المحصلة من مصدر غير زراعى كالآتى بصفة نهائية:

الفئات الاجتماعية	الإيرادات بالالاف	الإيرادات المهنية	إيرادات أخرى بملايين الجنيهات	مجموع الإيرادات بملايين الجنيهات	الإيراد للفرد الواحد بالجنيه المصرى
1) خدم	400	20		20	50
2) البروليتاريا الدنيا	80	5		5	60
3) أصحاب الأجور التقليديون	170	16		16	90

الفئات الاجتماعية	الإيرادات بالالاف	الإيرادات المهنية	إيرادات أخرى بملايين الجنيهات	مجموع الإيرادات بملايين الجنيهات	الإيراد للفرد الواحد بالجنيه المصرى
4) البروليتارية	341	48		48	140
5) صغار الموظفين	480	84	34	118	230
6) أصحاب المشروعات التقليديون	230	69	25	94	410
7) الكادرات المتوسطة الخ	192	58	25	83	440
8) الطبقات البورجوازية والارستقراطية	75	86	117	203	2710
المجموع	1968	385	201	587	300

و- توزيع الإيراد وفقا لقطاعات النشاط:

لدينا تقديرات بالنسبة لأوجه النشاط غير الزراعى: التقدير الأول خاص بالسنوات الآتية 1954، 1955، 1956 وهو صادر من مصلحة الإحصاء والتقدير الآخر خاص بسنة 1954 فقط وهو صادر من لجنة الخطة. وهذه المعلومات موزعة بين الأجور وإيرادات المشروعات قبل دفع الضرائب المباشرة فى حين أن المعلومات المنشورة آنفا موزعة بين الأجور وإيرادات المشروعات بعد دفع الضرائب المباشرة.

	إيرادات غير زراعيـــة						إيرادات غير زراعية حضرية بعد دفع الضرائب العقارية		
	إحصائية الإيراد القومى			لجنة الخطة (1954)					
	954	955	956	أجـــور	إيرادات المشروعات	المجموع	أجـــور	إيـــرادات المشروعات	المجموع
بملايين الجنيهات المصرية									
... صناعة	105	115	118	72.0	35.3	107.3	61.0	46.0	107.0
... اشغال عامة	25	33	29	14.4	17.3	31.7	9.8	11.2	21.0
أ) نقل				38.9	35.9	74.8	29.6	50.4	80.0
ب) تجارة				39.9	54.1	88.0	26.2	71.8	98.0
جـ) نشاط مالى	208	209	210	7.3	2.9	10.2	70.0	23.0	30.0
د) نشاط مختلف				22.4	37.8	65.2	11.4	58.6	70.0
هـ) خدم	28	28	29	17.0	0.0	17.0	20.0	0.0	20.0
... إيجارات	62	75	81	0.0	70.4	70.4	0.0	100.0	100.0
... إدارة	141	146	152	96.0	0.0	96.0	77.0	0.0	77.0
المجموع	569	606	619	302.0	254.0	561.0	242.0	361.0	603.0

ويكون توزيع الإيرادات غير الزراعية بين سكان الحضر وسكان الريف بالشكل التالى:

	الأعـداد		صافى الإيــرادات	
	مدن بالالاف الوحدات	أرياف بالالاف الوحدات	مدن بملايين الجنيهات	أرياف بملايين الجنيهات
الصناعات	395	186	107	5
الاشغال العامة	110	60	21	5
النقل والمواصلات	170	60	80	10
التجارة	285	110	98	17
المؤسسات المالية	40	–	30	–
خدمات مختلفة	225	40	70	10
خدم	400	200	20	9
إدارات حكومية	305	70	77	15
إيجارات المساكن	–	–	100	–
المجموع	1930	726	603	71

وسنقارن بين رقم العاملين الريفيين غير الزراعيين الذى يتضح من الفروض التى فرضناها (أى 726.000 عامل ومستخدم وطارئ) والرقم الذى قدمه لنا البحث التعدادى (وهى 990.000 عامل) ويبدو لنا أن هذا الرقم الأخير مبالغ فيه ولاسيما بالنسبة لقطاعات التجارة والخدمات. وقد نتج هذا من أن أعدادا كبيرة من العاطلين الريفيين قد وضعوا ضمن العاملين النشطين فى الريف وكما أشرنا إلى ذلك يزاول عدد كبير من أبناء الريف مهنا طفيلية إلى حد كبير أو صغير (مثل الخفراء.. الخ) بحيث تصل إلى شبة الشحاذة. وقد فضلنا اعتبار الدخول المتحصلة من هذه الوظائف كمبالغ منتقلة تفيد التوزيع الثانوى للدخل بدلا من اعتبارها دخولا ابتدائية منتجة فإذا أخذنا فى اعتبارنا الطبع الطارئ الذى تحمله معظم الوظائف الريفية غير الزراعية تجد أن صافى الدخل لهذه الأنواع من النشاط لا تزيد على 71 مليونا من الجنيهات. بحيث إذا أضفنا هذا المبلغ إلى مبلغ 50 مليونا الخاص بالأجور الزراعية نرى أن هذا يسمح لسكان الريف الفقراء بأن يحصلوا على دخل سنوى يبلغ خمسة أو ستة جنيهات للفرد بدلا من 3.5جنيهات فقط. وهذا الرقم الأخير قد نتج من تقسيم الدخل الزراعى.

مذكرة تكميلية

هذا بيان بأهم الوثائق التى استخدمناها فى تحرير هذين البابين (السابقين):

أ- التعداد واليد العاملة

الكتاب الإحصائى السنوى لجمهورية مصر، القاهرة سنة 1957 (صور ولوحات تعدادية، 1882-1957) بحث تعدادى 1957-1958. وقد نشرت نتائج هذا البحث فى "مجموعة الإحصاءات" التى نشرته اللجنة القومية للإحصاء فى الجمهورية العربية المتحدة (القاهرة، 1959- باللغة العربية). ويعتبر هذا البحث أفضل وثيقة تم جمعها فى مصر عن السكان والوظائف. ونجد فيها توزيعا متقابلا بين سكان الحضر وسكان الريف. وبين السكان العاملين وغير العاملين وبين الفئات الاجتماعية- المهنية وقطاعات النشاط والصفات المهنية الخ... (اللوحات 14، 15، 16، 17).

إننا لم نبتعد قط عن نتائج هذا البحث. وعلى كل حال لقد اضطررنا حين تفسير هذه الأرقام إلى مضاهاتها بمعلومات إحصائية أخرى أقل منها ترتيبا ولاسيما بالنسبة لتطور أنماط النشاط الخاصة بالسكان العاملين 1927-1957، بالنسبة لحركة مكافحة الأمية، ونسب المتعلمين فى المدارس وعدد الطلاب والخريجين، وعدد العاملين بالمهن الحرة وعدد النقابات والأجانب الخ.... (الكتاب الإحصائى السنوى والمجموعة المذكورة).

2 - الدخل القومى ومستويات المعيشة

لقد ساعدتنا كثيرا الدراسات التى تعتبر الآن قديمة والتى قام بها محمود أمين أنيس ("الدخل القومى فى مصر 1945-1937 وسنة 1959" والذى نشره فى مجلة مصر المعاصرة 1947-1950) فى تفسير الوثائق الرسمية الحديثة. وتصدر مصلحة الإحصاء نشرة رسمية منتظمة سنة 1950 عن تقدير الدخل القومى.

ومن الصعب استخدام هذه الوثيقة ولاسيما الكتيب المفصل الذى نشرته هذه المصلحة عن الدخل سنة 1954 (القاهرة سنة 1956) نظرا لأن المفاهيم المستخدمة لم تكن مفسرة وكذلك الحال بالنسبة للوثائق الخاصة بالمحاسبة القومية المصرية والتى أعدتها اللجنة القومية للخطة على أساس سنة 1954 (وزارة التخطيط وثيقة 95، القاهرة، ديسمبر 1958).

وقد نشرت نتائج الدراسات المختلفة الخاصة باستهلاك الفرد ولاسيما فى المجموعة المذكورة (لوحات 93، 94، 95، انظر أيضا الدراسات الأقدم من ذلك التى قام بها شارل عيسوى (مصر فى منتصف القرن لندن سنة 1953).

أن أفضل وسيلة قد تسمح لنا بالتأكيد من صحة النتائج التى حصلنا عليها على أساس تحليل الإنتاج والدخل هى حقا القيام ببحث حقيقى عن المنفق على الاستهلاك. فقد يسمح لنا ذلك بصفة خاصة بقياس الآثار المعادلة للمساعدة العائلية والاجتماعية ولكن مما يؤسف له أنه لم يجر مثل هذا البحث بطريقة منتظمة. وتعتبر المحاولات التى قامت بها جامعة القاهرة والجامعة الأمريكية مخيبة للآمال لأنه لم يتم ترتيب السكان بطريقة محددة. ولا تعطى هذه الأبحاث أكثر من استهلاك الفرد "بين الأوساط الشعبية" من غير تحديد أوصاف هذه الأوساط أو توزيعها إلى فئات متجانسة.

3 – الزراعة

نجد منذ سنة 1869 فى الكتب الإحصائية السنوية وبصفة منتظمة تطور المساحات المزرعة والمساحات التى تم جمع حصادها ومساحة الملكية الزراعية.

وقد نشرت نتائج بحث كبير عن استئجار الأراضى (ويرجع تاريخه إلى سنة 1950) فى المجموعة المشار إليها (لوحة 22) وقد أجرى بحث مماثل سنة 1957.

أن أفضل وثيقة عن الإنتاج والاستثمار ودخل الزراعة قد جمعتها إدارة الإحصاء الزراعى (الدخل الزراعى فى مصر، 1950–1957، القاهرة سنة 1959).

4 – الصناعات التجارة النشاط المالى

لقد استخدمنا التعدادات العامة للصناعة والتجارة (1927، 1937، 1947، 1957) وتخص الوثائق التى تم جمعها تحت عنوان "التعداد الصناعى السنوى الجزئى 1952 –1958" (أى المشروعات التى تستخدم أكثر من عشرة عمال) بالعناصر التى تشكل حساب الاستغلال، وأعداد اليد العاملة الخ. وقد وزعت الصناعات وفقا لعدد العمال التى تستخدمه كل منها، ووفقا لشكلها القانونى وأشكال نشاطها. الخ.

وتنشر مصلحة الإحصاء من ناحية أخرى معطيات متجانسة بشأن الإنتاج البشرى والمظاهر الخارجية (المجموعة المشار إليها. لوحات 37، 38، 44، 49).

وتوجد إحصائية عن السيارات والمراكب (الكتب الإحصائية السنوية والمجموعة المشار إليها والدراسة التى قام بها محمد البديوى فؤاد من مطبوعات الخطة، القاهرة سنة 1957 باللغة العربية) عن توزيع ملكية السيارات. وتقدم قناة السويس معلومات حسابية كاملة وبصفة منتظمة.

وقد جمعت الوثائق الخاصة بالميزانيات (ميزانيات الدولة والمؤسسات) وطبعت فى وثيقة كبيرة (العمل التشريعى للثورة 1952-1958، القاهرة 1959). وقد نشرت لجنة الخطة تحليلات منتظمة لوثائق سنة 1958. (وثائق 192-193- القاهرة سنة 1959). وقد وضع بيان عن الوظيفة الحكومية سنة 1952 سنة 1956 (المجموعة المشار إليها لوحة 13).

كما يجب أن نضيف فى النهاية أنه توجد فى مصر دلائل عن أثمان الجملة وأثمان القطاعى وتكاليف المعيشة منذ سنة 1913. وتحسب أيضا هذه الدلائل بالنسبة لمجموعات من المنتجات ذات المغزى.

إن الوثائق المصرية كثيرة نسبيا إلا أنها للأسف ليست متجانسة وتمنعنا التحسينات الهامة التى أدخلت عليها فى هذه السنوات الأخيرة من أن نتتبع تطورها. وحتى نستخلص من هذه الوثائق مجموعة مبسطة ومتجانسة ومعبرة كان ذلك يتطلب منا القيام بنقد إحصائى دقيق للغاية.

وللقيام بهذا العمل قمنا بدراسة أفضل الدراسات المترجمة التى نشرت ولاسيما فى "مصر المعاصرة" و"نشرة البنك الأهلى المصرى" والاقتصاد والشئون المالية فى سوريا والبلاد العربية. و"دراسات لجنة التخطيط" الخ....

الباب الثالث

هياكل البورجوازية الحضرية

(1882-1963)

يبدأ التاريخ الحديث بالنسبة لكثير من البلاد الأفريقية والآسيوية مع بداية تاريخ استعمارها، نظرا للاتصال القاسى الذى تم بين المجتمعات التقليدية والحضارة الأوربية. وعلى العكس من ذلك يبدأ تاريخ مصر الحديث قبل الاحتلال الإنجليزى سنة 1882 بوقت طويل. فقد حاول الحاكم، على بك الكبير، منذ النصف الثانى من القرن الثامن عشر أن يحرر البلاد من نير السيطرة العثمانية وأن يدخل فيها بذور الحضارة الحديثة. وكان على وشك النجاح فى ذلك. وبعد حملة بونابارت اندفعت الملكية المصرية الحديثة نحو تجديد البلاد وكان محمد على– مؤسس الأسرة الملكية التى سقطت سنة 1952 – يملك جيشا قويا استطاع به أن يهزم الجيش العثمانى مرتين ولم يوقفه عن التقدم سنة 1840 وعن اختراق حصون مدينة استنبول إلا التحالف الأوروبى بين انجلترا وروسيا والنمسا. وقد واجه الخديويون المحافظون الذى خلفوا محمد على معارضة داخلية، إذ كان يوجد فى مصر سنة 1879 حزب سياسى من الطراز الحديث. وكانت له الشجاعة فى المطالبة باجتماع الجمعية الوطنية وتحديد سلطات الملكية بواسطة دستور برلمانى وكانت هذه الحركة تستمد الوحى من أبرز مفكرى ذلك العصر ومن كبار وجوه النهضة العربية ومن الفلاسفة ورجال الأدب الذين جددوا الفكر العربى وجددوا بصفة خاصة اللغة العربية.

أن مصر– وريثة الحضارة القديمة التى يرجع تاريخها إلى آلاف السنين– قد نهضت إذن فى القرن التاسع عشر من السبات الطويل الذى استمر فى أثناء العصر التركى. ولم تفشل "ثورتها البورجوازية" إلا بسبب نداء الاستغاثة الذى وجهه الخديوى للجيوش الإنجليزية. وقد ظلت الحركة الوطنية حية ونشطة طول فترة العصر الاستعمارى. وخلف زعماء الثورة التى قامت فى سنوات 1880 وما بعدها ولاسيما حركة عرابى (1879–1882) جيلا جديدا من القادة الذين أعادوا إنشاء الحزب السياسى الوطنى الديمقراطى منذ سنة 1900 [1] وذلك بزعامة مصطفى كامل ومحمد فريد فتكونت بذلك بورجوازية مصرية من طراز حديث. وفى سنة 1920 كانت تمتلك مصرفها الخاص وهو بنك مصر.

(1) نجد تاريخا مفصلا لهذا العصر فى كتاب لورد كرومر "مصر الحديثة" الذى نشر فى لندن سنة 1907. وأفضل كتاب عن التاريخ الحديث لمصر هو كتاب المؤرخ المصرى عبد الرحمن الرافعى وللأسف لم يترجم هذا الكتاب للغات الأوروبية بعد.

إن ما حققته مصر الناصرية فى الميدانين السياسى والاقتصادى والمركز الذى احتلته مصر فى المجال الدولى والمكانة التى تتمتع بها فى العالم الأفريقى الآسيوى والزعامة التى تزاولها فى العالم العربى وأخيرا بداية تحقيق الوحدة العربية التى كانت سباقة إليه كل ذلك يؤكد الانطباع الأتى وهو أن التاريخ الطويل للنهضة التى بدأت فى عهد على بك الكبير هو الذى جعل من هذا البلد قوة تنظيمية حديثة.

وقد اعتنق معظم المؤرخين المصريين الفكرة الماركسية وهى أن هذا التاريخ قد حرك زحف البورجوازية المصرية لمدة قرنين وأن هذه البورجوازية هى التى أيدت على بك ثم أيدت محمد على فى مشروعاتهما التجديدية وبعد أن أصبحت متحررة فى منتصف القرن الماضى أخذت تسعى إلى الحكم، ثم جاء الاحتلال البريطانى ليؤخر لفترة سبعين عاما اندلاع الثورة التى كانت محتمة. ولو أن مصر استطاعت أن تتفادى الاحتلال – كما يعتقدون – لكانت ثورتها الصناعية بدأت منذ القرن التاسع عشرة وذلك كما حدث فى اليابان تقريبا.

ومع ذلك فإذا تركنا جانبا بعض التحاليل الجزئية التى قام بها الماركسيون المصريون نجد أنه لا توجد دراسة إجمالية تتعلق بتاريخ تطور الهياكل الحديثة للمجتمع المصرى المعاصر. وقد اكتفى الماركسيون المصريون – الذين سجلوا بعض البيانات القيمة عن تاريخ الحركة القومية[1] – بتأكيد فكرة أن تطور مصر المعاصرة يدخل ضمن الحركة الواسعة الارجاء الخاصة بتحرر القارات المستعمرة. ولا توجد حركة تحرر قومى– أفريقة– آسيوى "واحدة" بل توجد حركات قومية تتميز كل منها بشكلها الخاص وبتاريخها الخاص حتى إذا كانت جميعها تدخل اليوم ضمن موقف دولى يسمح لنا بأن نتكلم عن هذه الظاهرة كوحدة والظروف التاريخية التى تكونت فيها البورجوازية المصرية هى– فى الواقع– ظروف خاصة ولا تستطيع أية نظرية عامة عن تطور البورجوازية فى إطار استعمارى "أن تجعلنا نفهم حقيقة ما لا يزال يحدث الأن فى هذا البلد.

وفى منتصف القرن الماضى كانت المدن المصرية قد ظلت تتسم بشكلها التقليدى. أن القوة الثالثة التى تتكون من عدد من التجار وأصحاب الحرف وصغار الموظفين هى

(1) ولاسيما كتاب شهدى عطية وعنوانه: "تاريخ الحركة الوطنية المصرية من سنة 1882، الذى طبع فى القاهرة سنة 1956 (باللغة العربية).

التى بدأت الحركة الدولية الإصلاحية وفى رأينا أن لفظ قوة ثالثة ينطبق هنا على التجار وأصحاب الحرف وصغار الموظفين أكثر من كلمة البورجوازية. وكان هؤلاء يشكلون القوة الحية النشيطة لسكان الحضر فى مصر فى ذلك العصر إذ كانوا يحتلون المركز الأوسط بين كتلة الفلاحين المزارعين المحرومين من الحقوق السياسية وبين طبقة الارستقراطية العقارية الحاكمة. وقد نمت هذه القوة الثالثة فى أوروبا وتحولت إلى قوة صناعية أى انها باختصار أصبحت تكون بورجوازية حقيقية. ولكن يبدو أن الظروف المعينة التى سمحت بحدوث هذا التطور لم يحدث مثلها فى أى مكان آخر أنها قد تكون حدثت فى اليابان فقط. أما فى مصر فإن القوة الثالثة التى كانت موجودة فى القرن التاسع عشر تشبه "ما كان سائدا" فى العصرين اليونانى والرومانى ثم فى الامبراطورية العربية. لقد صادفت حقا هذه القوة الثالثة فترات صعود وفترات هبوط إلا أنها ضعفت منذ الفتح التركى وقد تدهورت الحياة الاقتصادية فى المدن وعادت إلى الحالة التى كانت قد بدأت الخروج منها. وقد احتفظت هذه الطبقة بهيكلها المعتدل التقليدى ولا نستطيع اليوم أن نقدم أى تحليل يجعلنا نفترض أن هذه القوة الثالثة كانت على وشك أن تتحول إلى بورجوازية حقيقية متحركة على الطراز الأوروبى. ومن المحقق أن الحركة القومية الإصلاحية قد استوحت أفكارها من الفكرة التحررية الأوروبية كما تبين لنا من الشعارات التى كانوا يتناقلونها. وكانت هذه القوة الثالثة تتسم أيضا بالطابع القومى المتطرف نظرا لأن الارستقراطية الحاكمة لم تكن مصرية بل تركية. ومع ذلك يبدو لنا إننا نغامر إذا ما أكدنا أن الحركة الثورية كانت حركة بورجوازية وإذا فرضنا أن هذه الحركة نجحت فى تحقيق أهدافها فهل كان فى استطاعتها أن تجدد فى أشكال الحياة الاقتصادية وأن تندفع فى طريق حركة التصنيع؟ أن هذا الأمر مشكوك فيه جدا لاسيما أن تاريخ مصر الطويل حافل "بثورات" أخرى كثيرة قامت بها القوة الثالثة و لم ينتج عنها أى تجديد فى النظام الاقتصادى والاجتماعى.

ومهما يكن من أمر فبعد أن فشلت هذه الحركة وبعد أن تبعها الاحتلال الانجليزى سنة 1882 أدى تدفق المهاجرين الأوروبيين بأعداد هائلة إلى تحطيم الأمل فى ان تتلاءم القوة الثالثة المصرية مع التطور الاقتصادى الحديث. و لم تستطع هذه القوة الثالثة أن تتخذ لنفسها طابعا بورجوازيا حقيقيا بل أنها لم تنجح حتى فى البقاء بل اختفت من آثار ضربات المنافسة

التى فرضها عليها هؤلاء القوم النازحين من أوروبا والذين كانت تحميهم "الامتيازات الأجنبية" (1).

ومن ناحية أخرى أخذت الارستقراطية العقارية المصرية تتلاءم بسرعة مع الظروف الجديدة. وقد تطبعت تلك الارستقراطية القليلة العدد والثرية نسبيا بالطابع الأوروبى بشكل سريع.

وأخذت تتكون رويدا رويدا بورجوازية مصرية صميمة بجانب البورجوازية الأجنبية فى مصر، وأخذ كبار الموظفين وكبار الملاك يقلدون الأثرياء الأجانب فى مصر واندفعوا نحو الأعمال مبتدئين بالتجارة وبخاصة المالية منها ثم الأعمال الصناعية. وتعتبر مجموعة "مصر" التعبير التاريخى عن هذه الظاهرة.

ولا تتميز هذه البورجوازية المصرية فى الواقع فى شئ عن الارستقراطية لقد كانت تتكون من العائلات نفسها والرجال أنفسهم ولن تكون هناك طبقة بورجوازية مصرية مستقلة بل طبقة حاكمة ونستطيع أن نسميها أرستقراطية بورجوازية وهى التى حكمت حتى الانقلاب العسكرى الذى وقع سنة 1952.

وقد تشكل جيل بورجوازى جديد منذ هذا التاريخ ويختلف هذا الجيل عن الجيل السابق وهو يتكون هذه المرة من رجال نابين من البورجوازية الصغيرة والشكل التاريخى الذى ستلبسه هذه البورجوازية الجديدة هو رأسمال الدولة الناصرية.

وقد ظلت البورجوازيتان كل على موقفها لمدة سنوات كثيرة من 1952–1957 وكان يبدو عليهما أنهما لا يمكن أن يتفقا من الناحيتين السياسية والأيديولوجية وكانت كل منها منعزلة عن الأخرى نظرا لاختلاف تكوينهما التاريخى والثقافى. ومنذ سنة 1957 بدأت عملية الادماج ترتسم ثم أخذت تتم بسرعة مع تأميم بنك مصر سنة 1960. وفى الوقت نفسه كان من نتيجة إزاحة العناصر الأكثر عددا المكونة للبورجوازية الأجنبية أن استطاع عدد كبير من المحدثين أن يحل محلهم وأن يحقق ثراء كبيرا. وأخيرا منذ سنة 1961 اتجه النظام بكل بساطة نحو نزع ملكية البورجوازية المصرية الكبيرة القديمة وذلك بموجب

(1) أنها امتيازات لامتداد سلطان الدولة خارج حدودها وكان يتمتع بها رعايا الدول العظمى والموضوعون تحت حمايتها وذلك فى عهد الامبراطورية العثمانية.

قوانين التأميم الصادرة فى أغسطس ونوفمبر. و لم تعد هذه البورجوازية تأمل فى شئ إلا فى تمتعها بحق الدخول فى الإطار الوظيفى الجديد للدولة.

وبالنسبة لتاريخ البورجوازية المصرية سنميز ثلاث فترات متبادلة وتنتهى الفترة الاولى سنة 1882 مع بداية الاحتلال الانجليزى وترتبط هذه الفترة بتاريخ مصر التقليدى كما أنها تتميز بالصحوة الثورية لقوة ثالثة من طراز قديم تتنازع السلطة مع الارستقراطية التركية وتمتد الفترة الثانية من سنة 1882 إلى سنة 1952 وهى تتميز باختفاء القوة الثالثة القديمة وصعود سريع لبورجوازية أجنبية وبتكوين بطئ لبورجوازية مصرية نابعة من أصل ارستقراطى. وتبدأ الفترة الثالثة بالإنقلاب العسكرى الذى تم سنة 1952 وهى تتميز بتحول كادرات صغار البورجوازيين فى الدولة الجديدة إلى طبقة بيروقراطية بورجوازية. وقد انضمت فى البداية هذه الطبقة إلى البورجوازية القديمة الأجنبية منها والارستقراطية ثم ما لبثت أن استوعبت البورجوازية الارستقراطية وقضت على رأس المال الأجنبى وأصبحت تشكل الطبقة الحاكمة الجديدة.

وسنذكر فيما بعد الأشكال السياسية والأيديولوجية لهذا التطور. وسنكتفى هنا بذكر الخطوات الأساسية لهذا التطور لكى نبرز أن البورجوازية المصرية كانت دائما مركزة تركيزا شديدًا كما أنها كانت قليلة العدد نظرا لأن الظاهرتين تسيران معا سواء أكان فى شكلها القديم على صورة مجموعة "مصر" أم فى شكلها الجديد على صورة رأسمال الدولة.

وفى الصفحات القادمة سنضطر إلى ذكر عدد كبير من الأسماء وكثيرا ما نقلنا هذه الأسماء إلى الهامش لكى نخفف النص وليغفر لنا القارئ الأخطاء التى تكون قد تسربت: فمثل هذا العمل يتضمن دائما أخطاء. وقد تركنا جانبا الهجاء الصوتى واستخدمنا الهجاء الدارج الموجود فى دليل تليفونات القاهرة.

مجموعة بنك مصر

لمحة تاريخية:

يقترن تاريخ مجموعة "بنك مصر" بتاريخ رأس المال المصرى لمدة ثلاثين عاما فقد كانت رؤوس الأموال الأجنبية والأجانب فى مصر ومجموعة بنك مصر هى التى تشرف على اقتصاد البلاد الحديث.

وقد كانت مجموعة بنك مصر تتكون -من الناحية القانونية- من مجموعة الخمس وعشرين شركة التابعة لبنك مصر. وبجانب الأعمال التى كان يشرف عليها البنك كان هناك فى الواقع رجال أعمال مثل على يحيى وفرغلى وعبود وهم انفسهم ضمن نقابة البورجوازية الارستقراطية التى كانت حتى سنة 1952 تتمثل فى البنك وقد كانوا بصفتهم هذه يحضرون جلسات مجالس إدارة شركات مصر ويشرفون إشرافا مباشرا على عدد من المؤسسات التى كانوا يملكونها ملكية خاصة. وقد كانت هذه المجموعة من الشركات هى التى تشكل مجموعة مصر الحقيقية.

انشأ طلعت حرب بنك مصر سنة 1920 وقد كان هذا البنك المركز الذى تتقابل فيه مصالح جميع الارستقراطيين البورجوازيين. وقد كان مؤسسوه من كبار الملاك العقاريين ومن كبار الموظفين أمثال على يحيى وفرغلى والذين أثروا فى الغالب بفضل تعاونهم السياسى مع بريطانيا العظمى. وحتى صدور قرار التأميم كان هؤلاء المساهمين الوحيدين الذين لهم كلمة مسموعة.

وقد نمت أعمال هذه الجماعة وكان نموها بطيئا فى العشر سنوات الأولى ثم نموا سريعا منذ سنة 1930. وقد كان من أثر نجاحها أن انضمت إليها الارستقراطية العقارية التى كانت قد بدات تتسم "بالبورجوازية". وكان لكل أسرة كبيرة نصيبها فى أسهم شركات مجموعة بنك مصر. وقد أسرع المحدثون الذين كانوا يظهرون بين حين وحين، مثل عبود، ومن بعدهم بمدة طويلة ارستقراطيو الوفد (سراج الدين وبدراوى. الخ) إلى الانضمام بدورهم للبنك. وقد

كان يحتفظ كل منهم فى الحقيقة بأعماله الخاصة التى كان يقوم وحده بالإشراف عليها أو بالاشتراك مع رؤوس الأموال الأجنبية ولكنه كان يهتم بالأعمال التى تقوم بها "المجموعة" فيحضر اجتماعات مجالس إدارة شركات هذه الجماعة سواء أكان بطريق مباشر شخصيا أم بطريق غير مباشر بحضور أحد من كبار موظفيه. وقد أخذت هذه "المجموعة" تختلط اختلاطا تاما مع الطبقة الحاكمة الارستقراطية البرجوازية فى مجموعها. ولذلك انتقلت إدارة البنك إلى الممثلين السياسيين لهذه الطبقة مثلما كانت فى يد أغنى المساهمين. وقد كان هناك مندوب من السراى وأحد رؤساء اليمين أعضاء دائمين فى مجلس الإدارة [1].

عملية التحويل إلى الخدمة العامة سنة 1952:

وهكذا حولت إدارة البنك – منذ سنة 1952 – إلى الخدمة العامة وأسندت إلى ثلاثة رجال هم موضع ثقة العهد الجديد: محمد رشدى، ومحمود العتال، وأحمد فؤاد.

وقد كان رشدى ومحمود العتال من زمرة كبار موظفى البنك منذ مدة طويلة. وعلى كل حال كان رشدى زوج ابنة مؤسس البنك– طلعت حرب– وهو من أصل متواضع وثقافته تقليدية إلا أنه بدا عمله فى البنك موظفا صغيرا وكانت ارستقراطية الجماعة المتشبهة بالأوروبيين تنظر إليه كأنه "حديث النعمة" برغم مركزه المهم. وقد أنضم للعهد الجديد منذ سنة 1952 فى الوقت الذى كان هؤلاء الارستقراطيون البورجوازيون لا يزالوا يعلنون استياءهم من العسكريين وأصبح يحتل المكانة الأولى.

أما أحمد فؤاد فقد كان قبل ذلك مسئولا عن الرجل الذى أصبح فيما بعد الرئيس عبد الناصر وذلك داخل تنظيم شيوعى. وقد اختاره مرؤوسة السابق ليمسك بزمام توجيه "المجموعة" السياسى.

وقد وضعت الدولة هذه "المجموعة" تحت وصايتها منذ هذه اللحظة. فأخذت تعين رجالها وتبعد شخصيات العهد القديم وتفرض على البنك الاكتتاب فى الصناعات التى تقوم بإنشائها. وقد ضاعفت عمليات التأميم التى تمت سنة 1956–1957 من نقط الاتصال بين رأس مال الدولة الجديد وبين "مجموعة بنك مصر" القديمة: ورثت المؤسسة الاقتصادية

(1) وكان آخر ممثل للسراى فى بنك مصر حافظ عفيفى الذى تبع الملك فاروق فى منفاه أما على ماهر الذى تولى رئاسة الوزارة عدة مرات وكان آخرها فى الثلاثة شهور التى تبعت مباشرة الانقلاب العسكرى سنة 52 وأبرز الشخصيات السياسية فى الارستقراطية المصرية– يرأس مجلس إدارة البنك خلال سنوات العهد الملكى الأخير.

الحصص البريطانية فى شركات "المجموعة" وفى سنة 1960 توج تأميم البنك هذا التطور: وصارت مجموعة "بنك مصر" التى كانت فيما مضى نقابة مساهمة للبورجوازية المصرية جزءا أساسيا فى نظام رأسمالية الدولة العام وانتهت قوانين التأميم الصادرة سنة 1961 والتى كانت تخص أساسا البنوك وشركات التأمين وتجار القطن والمشروعات الصناعية الكبيرة (لاسيما صناعات المنسوجات) بإصابة مصالح الأسر الارستقراطية الكبيرة التى كانت تمتلك معظم أسهم "مجموعة بنك مصر" بأضرار بالغة.

كبار رجال المال فى هذه المجموعة:

لقد كان هناك بعض الرجال الذين يمثلون –بثرائهم وسلطتهم– رأس المال الخاص المصرى– وهم على أمين يحيى، وفرغلى، وأحمد عبود.

وقد كان على أمين يحيى عضوا تقليديا فى مجلس إدارة البنك. وهو وريث أسرة ارستقراطية عظيمة مخلصة للسراى وللانجليز كما أنه من أهم مؤسسى ومحركى "مجموعة مصر" ومع ذلك فقد كان يحتفظ باستقلال ذاتى نسبى أذ أنه احتفظ لنفسه بشركة التامين الخاصة به: "شركة الإسكندرية للتأمين" وذلك حتى سنة 1961 ثم احتفظ أيضا حتى سنة 1962 بشركة الملاحة الخاصة به: شركة الإسكندرية للملاحة البحرية "كما احتفظ بمؤسسات الاقطان التى سنتكلم عنها فيما بعد والتى أسسها بالاشتراك مع رجل أعمال من المشرق العربى يدعى روبير خورى. وقد كانت مصالح هذه الشركات متشابكة تشابكا قويا مع شركات بنك مصر ولاسيما فى ميادين الملاحة البحرية وحلج وكبس القطن وتجارته.

وأسرة فرغلى من نفس هذا الطراز. كان أفراد هذه الأسرة أعضاء تقليديين فى مجلس إدارة البنك وكانوا يملكون مصالح كبيرة فى شركات مصر للغزل والنسيج. وكان لها أيضا مصالحها الذاتية ولاسيما فى البنك الأهلى المصرى وكانوا دائما أعضاء فى مجلس إداراته ويربطون بذلك بين بنك مصر والبنك الذى يصدر العملة وكان يشرف على هذا البنك الأخير رؤوس الأموال الأجنبية التى كانت تسيطر على النظام المصرفى بأسره وكانت أسرة فرغلى تعد حتى سنة 1960 من أعظم تجار القطن إذ أنها كانت مشتركة فى هذا الميدان اشتراكا وثيقا مع رؤوس الأموال الأجنبية فى مصر ولاسيما رؤوس أموال بيناكى.

و لم يكن أحمد عبود يحضر بصفة شخصية ومباشرة فى مجلس إدارة أية شركة من شركات

"مجموعة بنك مصر" ونظرا لأنه لم يظهر إلا متأخرا فقد كان يفضل أن يعين أحد كبار موظفيه ممثلا له فيها[1]. وقد كان من ناحية أخرى يتقاسم الإشراف على شركات السكر والتكرير المصرية مع رؤوس أموال فرنسية كما كان يشرف على شركة للملاحة هى "شركة الملاحة الخديوية" وعلى شركة للتأمين هى شركة النيل للتأمين. وقد انشئت هاتان الشركتان بالاشتراك مع رؤوس أموال بريطانية. وقد أممت هاتان الشركتان سنة 1961. وقد كان لأحمد عبود – علاوة على ذلك– مصالح هامة فى شركات الفنادق[2] ومصنع الأسمدة الكيماوية[3].

وكان يوجد رجال مال من الطراز نفسه ولو أنهم لم يكونوا يعملون على نطاق واسع. ويجب علينا هنا أن نذكر على الأقل أسرة أباظة[4] التى كانت مشتركة حتى سنة 1960 مع أصحاب رؤوس الأموال البلجيكيين وأسرة علوبة[5] التى كان لها مصالح فى صناعة المياه الغازية وصناعة منتجات الألبان وتجارة الجملة والنقل البرى والبنوك.

---

(1) وحدد القانون الصادر سنة 60 والذى طبق بدقة بالغة عدد مقاعد مجلس الإدارة التى يستطيع فرد واحد شغلها وأضطر كثير من رجال الأعمال الذين كانت مصالحهم موزعة إن ينيبوا عنهم موظفيهم وكثيرا ما كانوا من أفراد أسرتهم وحتى قبل سنة 60 كان أهم مندوبى عبود من أفراد أسرة العلايلى ومحمود محمد ولطفى ومصطفى عفت. وقد كان لأفراد أسرة العلايلى– الذين كانوا يمثلون عبود فى شركات السكر والتكرير المصرية وفى شركة مصر للملاحة البحرية (وهى اليوم مؤممة) مصالح قطنية هامة ولاسيما فى شركة الاقطان الشرقية وشركة الاقطان التجارية وشركة جلح القطن والثلاث شركات هذه تابعة لشركة أقطان فرغلى (وهى اليوم مؤممة). أما محمود لطفى– الذى كان يدير شركات السكر لحساب عبود– فقد كان– بصفته هذه– عضوا فى مجلس إدارة بنك مصر. أما محمود عفت الذى يمثل عبود فى شركات مصر للغزل والنسيج وفى شركة المقاولات الكهربائية والعامة والتى تصنع المعدات بتصريح خاص من شركة سيمنس فقد كان موظفا كبيرا سابقا فى بنك مصر.

(2) لقد كان شريكا لا ميل توفيق دوس ولبنك موصيرى (بارسيلون) فى شركة فنادق مصر العليا التى تم تأميمها سنة 1961.

(3) الشركة المصرية للأسمدة والصناعات الكيماوية وهى لا تزال حتى اليوم أكبر شركة كيماوية فى مصر وقد حصلت سنة 1959 على قرض كبير من بنك شمال أمريكا للتصدير والاستيراد.

(4) وقد كانوا أعضاء فى مجلس إدارة الشركة المصرية لتكرير وتجارة البترول إذ كانوا يمثلون بتروفينا. وكانوا يتولون إدارة شركة ترام القاهرة لحساب البنك البلجيكى وأيضا شركة بيرة كراون كما أنهم كانوا يدافعون عن مصالح ها البنك الذى كان شريكا مع رجل الصناعة "رباط" من الشرق العربى وقد كان شريكا فى شركتين للتعدين وهما شركة الدلتا التجارية وشركة التعدين المصرية. وقد كانوا يتولون أيضا إدارة شركة مصر للهندسة.

(5) كان أفراد أسرة علوبة يتولون إدارة شركة التعبئة فى أسيوط وشركة التعبئة فى طنطا "كوكاكولا" بالاشتراك مع رجل الأعمال السورى المدعو "تاجر" ورجل المال "باتى" كما اشتركوا مع "رباط" فى شركتين لمنتجات الألبان (المندرة وشركة البحيرة المساهمة) وكانوا يمتلكون بالاشتراك مع "طويل" و"زكار" شركة الإسكندرية للتجارة والشركة المالية المصرية للتجارة والصناعة كما كان آل علوبة يمتلكون شبكة هامة للأوتوبيس تستغلها شركة الشمال للنقل (وقد أممت سنة 1961) كما كانوا يشتركون مع رجل المال اليونانىتباغيوزى فى بنك التجارة الذى تمت تصفيته سنة 1961. وقد كانت لهم مكانة مرموقة أيضا فى بنك القاهرة.

كما يجب علينا أن نذكر أسرة القللى[1] وسيد اللوزى[2] ومصطفى المنزلاوى[3] ومحمد الوكيل[4] وأسرة إسلام طوسون[5].

وقد أصابت قوانين التأميم التى صدرت سنة 1961 معظم هذه الأسرة الكبيرة بأضرار بالغة. ففي حين بقى الثالوث من الفنيين لإدارة مجموعة "بنك مصر" وذلك بعد تأميم بنك مصر استبعد على يحيى وفرغلى وعبود من التأمينات ومن الملاحة البحرية ومن تجارة القطن ومن صناعات النسيج ومن الفنادق. ولقد ظلت معظم الأسر المصرية الكبيرة مساهمة فى الحقيقة فى عدد هام من مشروعات "المجموعة" وكان عليها الآن أن تقتسم الأرباح مع الضباط الذين عينوا فى مجالس الإدارة الذين يديرون هذه المشروعات.

أهم المصالح الجماعية لمجموعة "بنك مصر":

كان يدافع عن المصالح الجماعية للارستقراطية البورجوازية المصرية مجموعة من كبار موظفى بنك مصر[6]. وقد كان عدد كبير من هؤلاء الموظفين من رجال الأعمال الذين يمتلكون مؤسسات صناعية وتجارية ملكية خاصة وهم لا يزالون كذلك. و لم يكن هناك فى الواقع رجل واحد من رجال الصناعة أو رجل وأحد من كبار التجار إلا وكان له مصلحة فى إحدى شركات البنك أو له ارتباط ما مع مجموعة "مصر".

---

(1) وقد كانت مهمته بنك مصر (شركة مصر للحرير الصناعى) والبنك الأهلى المصرى.

(2) أن رجل صناعة النسيج هذا كان شريكا فى بنك مصر فى شركة مصر للحرير الصناعى وكان يتولى بالاشتراك مع الدولة التى حلت محل المساهمات الأجنبية الإشراف على شركتين للنسيج هما شركة النيل للنسيج وشركة النيل للغزل الرفيع.

(3) كان يقتسم مع أمر الله بليغ الذى سنجده ثانية فى بنك الإسكندرية الإشراف على شركة الشيخ فضل العقارية. وقد كان يسيطر مع زهير الفار على شركة فرماج الزراعية كما كانت له مصالح فى شركة مصر للملاحة النهرية.

(4) أحد كبار رجال القطن (شركة أقطان البحيرة) والأرز (شركة البحيرة للأرز والزيوت) وقد كان يدير أيضا شركة مصر لعلف الحيوان.

(5) لقد كانت هذه الأسرة تمتلك مشروعات هامة فى مصر العليا (مصانع إسلام).

(6) طوسون، أولاد إسلام طوسون، وشركة إسلام العقارية والزراعية.. الخ) كما كانت تشترك فى شركات كثيرة من "مجموعة مصر" – وبصفة خاصة محمد على عرفة أستاذ سابق فى الجامعة وعلى بدوى وزير العدل السابق وخليل الجزار من كبار ملاك المنوفية ويوسف مرقص حنا الذى يمثل رأس المال القبطى الكبير فى بنك مصر وبنك الإسكندرية وحسن مختار رسمى وكيل الوزارة السابق ورئيس كارتل (اتفاق المنتجين بقصد الاحتكار) صناعات النسيج ومدير شركات مصر للنسيج وأحمد نجيب المدير السابق للجنة القطن الإنجليزية المصرية والمكلف من "مجموعة مصر" لحماية مصالحهم القطنية.

وقد كانت أهم مصالح مصر مركزة فى صناعة النسيج وهى الصناعة الوحيدة التى نمت حقا نموا تاما فى مصر.. لقد كان البنك يشرف فى الواقع على خمس شركات كبيرة للنسيج تمثل فى مجموعها أكثر من 40 % من رقم أعمال هذه الصناعة.[1]

وقد كان البنك مشتركا وثيقا مع على يحيى فى تجارة القطن وفى الملاحة البحرية. ولا يزال البنك يدير أكبر مؤسسة لحلج القطن كما يدير الآن أكبر مؤسسة لتصدير القطن– وكان يشترك معه فى هذه الإدارة يحيى[2] أما عن شركة مصر للملاحة البحرية[3] فقد انضمت سنة 1958 إلى شركة عامة جديدة للملاحة البحرية من اندماج ثلاث شركات كبيرة هى مصر والإسكندرية للملاحة والشركة العامة القديمة للملاحة.

وقد كان لبنك مصر أيضا مصالح كبيرة فى الملاحة وفى شركات التأمين فقد كان حتى سنة 1960 يشترك فى الإشراف على شركة مصر للطيران (وهى التى أصبحت شركة الطيران العربية) وفى شركة مصر للتأمين مع المؤسسة الاقتصادية التى حلت محل الأنصبة البريطانية

(1) وهى شركة مصر للغزل والنسيج (المحلة الكبرى) وشركة مصر للغزل والنسيج الرفيع (كفر الدوار) وشركة مصر لصباغى البيضا (صباغة وتجهيز) وشركة مصر للحرير الصناعى وشركة مصر للحرير الطبيعى. ولا يزال بعض أهم موظفى البنك يديرون هذه الشركات. وهناك أيضا رجال أعمال كثيرون يشتركون فيها ولاسيما: حسن بدراوى (أسمدة عبود) ووهبة البدوى (بنزايون) وبهجت الدرينى (شريك كفورى فى شركة الفيوم للنسيج) ومحمد العتر (بنزايون) ومصطفى حسنى (الذى يمثل الدولة فى الشركة العامة للتجارة الداخلية) ومحمد على أمام (الذى يمثل الدولة فى بنك القاهرة)، وجمال الدين منصور (الذى يتقاسم مع أسرة حموى الاشراف على الشركة الدولية للتجارة والنصاعة) وحسن مرعى شقيق الوزير (شريك البنك البلجيكى فى شركة أسمنت طرة وشريك فيليبس فى شركة ترانز ستور المصرية) ومحمد محسب (الذى يمتلك المصنع القومى للبطاطين) ومحسن ناجى (شريك بنتو وايكونوميدس فى صناعة الياف النسيج) وفؤاد سعد (شريك باتى فى الشركة التجارية المصرية وعبده سلام (الذى يمثل الدولة فى شركة الأدوية "سيد").. الخ. وقد كانت مؤسسة التنمية الاقتصادية تشترك مع بنك مصر فى مصانع البيضا وذلك نظرا لأنها حلت سنة 1957 محل الحصص البريطانية فيها. ويجب علينا أن نذكر ايضا من بين كبار موظفى بنك مصر فى صناعة النسيج: على أحمد وأحمد عبيد وإسماعيل الدرديرى ومحمد الجمال ومحمد الشافعى– شقيق أحد الوزراء– ومحمد الشيشينى وسعيد حسن وعبد المنعم خليل وعلى محمود وطه مهنا ومحمد عويس وحسين صقر وحسن سعداوى ومحمد شرابى وعبد الحميد سرى وعباس يسرى.

(2) وكان يشترك أيضا مع البنك ومع على يحيى فى شركة مصر لتصدير القطن محمد شديد، الذى يمثل الدولة فى شركات كثيرة كبيرة (الشركة العامة للتجارة الداخلية وبنك الاتحاد التجارى) ومحمد فهمى (الجمعية التعاونية للبترول) وعمر مرعى (شريك باتى فى شركة سيكو للكوكاكولا)، وأحمد شهيب ومختار الجمال الخ.. وقد أممت هذه الشركة سنة 1961.

(3) لقد أممت سنة 1961 وكان يديرها محمد النيازى أحد رجال مجموعة يحيى. ومحمود سامى أحد رجال العهد الجديد والذى عين أيضا فى مؤسسة قناة السويس وكان يشرف على هذه الشركة إشرافا سياسيا وعلى بدير وكان يمثل فيها البنك بصفة مباشرة.

التى تم تأميمها سنة 1957 [1] وتلعب شركة مصر للتأمين دورا هاما فى تمويل الشركات الأخرى "لمجموعة مصر".

أما بالنسبة لفروع النشاط الأخرى فلم يكن نجاح بنك مصر فيها ملحوظا. فالإحدى عشرة شركة[2] التابعة له و لم تكن تستطيع البقاء إلا بفضل مساندته المستمرة وقد كان هناك بعض رجال الأعمال يهتمون بها ويتقاسمون إدراتها مع موظفى أو مندوبى البنك.

المميزات العامة لهذه "المجموعة":

أن أبعد شئ عن الصحة هو الادراك الذى كان يتصوره الجميع فى مصر والذى مؤداه أن "مجموعة بنك مصر" كانت تتعارض مع "البورجوازية القومية المتوسطة فى مجموعها، وأنها كانت مناهضة لنظام رأسمالية الدولة وأنها كانت لا تقبل دخول رأس المال الأجنبى أو رأس مال المشرق العربى. وقد كانت "جماعات مصر" فى الحقيقة – كما قيل – الصورة العامة للبورجوازية المصرية فى مجموعها. ومع ذلك فإن البورجوازية المصرية لم تكن تزيد على بعض

---

(1) يمثل محمود المليجى البنك داخل شركة الطيران العربية ويدير فعلا هذه الشركة نظرا لضعف تمثيل الدولة، وهكذا الحال أيضا بالنسبة لشركة مصر للتأمين التى يديرها بصفة تقليدية بعض الأفراد من أهم موظفى البنك: محمد على عرفة، وعلى بدوى وأحمد البلتاجى وشكرى الحكيم.

(2) وهى شركة مصر للفنادق وشركة مصر لبيع المنتجات المصرية وشركة مصر للملاحة النهرية وشركة مصر للأسمنت والشركة العقارية المصرية وشركة مصر للأدوية وشركة مصر لصناعة وتجارة الزيوت وشركة مصر للتمثيل والسينما وشركة مصر للمناجم والمحاجر وشركة مصر للطباعة وشركة مصر للسفريات. وكان يشترك مع البنك فى هذه الشركات: عبد المجيد بركات (شركة تبييض وكيس القطن المساهمة. سلفاجو– التى أممت سنة 1961) وأحمد بيومى (ممثل البنك فى شركة سيماف التى تشرف عليها الدولة) ومصطفى الجندى (شريك أد موند خورى فى شركة طنطا للكتان والزيوت وهى شركة هامة للزيوت وتخضع اليوم لنظام الاقتصاد المختلط) وعلى الشربينى ممثل البنك فى شركة "راكتا" لصناعة الورق التى قام مجلس الإنتاج بتأسيسها) وأحمد فتح الله (مدير بنك الجمهورية) وعبد الحميد فايق (من مصانع الفيوم للنسيج تحت إدارة كفورى وهى إحدى شركات الاقتصاد المختلط) ومحمد يوسف غراب (شريك ياسمين ودوس فى شركة القاهرة للمنتجات المعدنية التى أممت سنة 1961) وجلال الدين الحمامصى (ممثل الدولة فى وكالة أنباء الشرق الأوسط) وسيد كريم (الشريك مع البنك التجارى الإيطالى فى مبانى ايجيكو وهى اليوم ضمن نظام الاقتصاد المختلط) ومحمد خليل (المندوب السابق للبنك البلجيكى فى شركات الأسمنت) ومحمد رجائى (شريك الممثل فريد الأطرش فى شركة النيل للسينما) وحسين سعيد (الممثل السابق لبنك موصيرى فى شركة سيجورات للأسمنت) وعدد آخر من مندوبى بنك مصر الذين يبدو أنهم ليس لهم مصالح خاصة فى مشروعات أخرى ولاسيما محمد علام ومصطفى على حسن وأحمد عاصم وفؤاد عوض وصلاح عوضين وأحمد بليغ وحلمى بليغ وعبد اللطيف بشارة وإسماعيل شكرى وإبراهيم الارناؤوطى وعبد الحميد الدماطى ومحمد الأهوانى وعلى الكردانى ومحمد المقدم ومحمد الرافعى ومحمد السلاب وعلى الشيشينى وسعد جرجس وحسين حافظ وأمين هندى ومحمد صبرى منصور وحسن مرزوق وأمين محمد وكمال محمد وشكرى نجيب ومصطفى صادق ومحمود طلعت.

عشرات الأسر: بعض كبار رجال المال و"مجموعة صغيرة من "الأقل منهم ثراء". وكانت لهذه الأسر مصالح خاصة، مركزة بصفة عامة في بعض الأعمال التي كانت تحتكرها أو كانت تقتسم الإشراف عليها مع بعض رجال الأعمال من المشرق العربي أو من الأجانب والذين حل محل معظمهم رجال من المؤسسة الاقتصادية وذلك منذ سنة 1957 أما "مجموعة مصر" فقد كانت تضم فقط الجانب المشترك لمصالح هذه العائلات أي مجموع المؤسسات التي أنشئت بطريقة جماعية وتتم إدارتها بشكل جماعي. وقد كان يقوم بهذه الإدارة لمصلحة الجماعة البورجوازية وبطريق مباشر إما أهم الشركاء وإما مندوبوهم الخصوصيون أو مندوبو "مجموعة مصر". التي كانت تبدو كأنها شخصية معنوية مستقلة.

وقد دعمت سياسة التمويل التي اتبعتها مجموعة "مصر" الطابع الجماعي للملكية وكانت أغنى الشركات تملك حوافظ مالية كبيرة وهذا كان يسمح لها بتمويل الشركات التي تقل أهمية عن الأخرى وهذه الأخيرة كانت وحينئذ كأنها نوع من الملكية الجماعية من الدرجة الثانية.

وهذه الناحية الجماعية بالذات هي التي سمحت بتسمية النظام بالبيروقراطي وسهلت التأميم الواقعي الذي سبق التأميم القانوني سنة 1960 وتكامله داخل إطار الهيكل العام لنظام رأسمالية الدولة.

نظام رأسمالية الدولة

لمحة تاريخية:

إن النظام المصرى لرأسمالية الدولة ثمرة من ثمرات ثورة سنة 1952. ولقد بدا بداية متواضعة. فقد أخذت مؤسسة عامة تدعى المجلس الدائم للإنتاج التى أنشئت سنة 1952 فى إقامة بعض الشركات الصناعية (مثل مصانع حلوان للحديد والصلب ومصنع الأسمدة الكيماوية فى أسوان، ومصنع ورق الكرتون فى الإسكندرية.. الخ) وقد أسندت إدارتها للضباط المقربين لناصر.

أما البنك الصناعى الذى أنشأته الدولة سنة 1948 وكان يتعثر حتى سنة 1952 فقد أخذ البنك من جانبه – بعد الانقلاب السياسى – فى إنشاء عدد من الشركات الصناعية التى اسندت إدارتها لبعض الموظفين. وقد تطورت بعض المؤسسات العامة تطورا مشابها للبنك الصناعى. لقد كانت الدولة تمتلك سنة 1952 فى الواقع عددا من المشروعات وكانت تشارك أيضا بعض رؤوس الأموال الأجنبية فى ملكية وإدارة "البنك الأهلى المصرى" كما كانت تشرف على البنك الزراعى وبنك الرهونات العقارية. وكانت تمتلك أيضا معمل تكرير فى السويس وبعض محطات توليد الكهرباء. ولكنها لم تكن تهتم كثيرا بإدارتها التى كانت تهديها إلى بعض كبار الموظفين القريبين من سن المعاش والذين كانت الدولة تريد أن تسند إليهم بعض الوظائف الشرفية.

ومنذ سنة 1952 زاد اهتمام الدولة بهذا التراث الذى خلفه العهد الماضى لقد انشئت مؤسسة البترول وضم إليها معمل تكرير السويس. وقد نظمت هذه المؤسسة– التى زخرت بالعسكريين– لتنمية صناعة البترول: فدخلت المؤسسة شريكا فى شركتين هامتين هما الجمعية التعاونية للبترول والشركة الشرقية للبترول كما قامت ببناء معمل جديد لتكرير البترول ومد خطوط أنابيب وبناء خزانات. الخ.. وقد اكتسب البنك الزراعى– داخل إطار سياسة الجمعيات التعاونية– أهمية متزايدة وأصبح مع وزارة التموين أكبر مؤسسة تجارية فى

البلد. أما البنك العقارى فقد أمده البنك المركزى بسلفيات كبيرة سمحت له بالتوسع فى المساهمة فى ميدان البناء. أما إدارة الكهرباء فقد تم تركيزها وتأميمها ثم أسندت إدارتها إلى مؤسسة للكهرباء.

وقد وجدت الدولة نفسها فجأة بتأميم قناة السويس سنة 1956 وبتأميم المشروعات الفرنسية والإنجليزية سنة 1957 على رأس مجموعة كبيرة جدا من الشركات وقد وقع الاختيار لإدارة القناة على مجموعة من الضباط الملتفين حول محمود يونس كما أسندت إدارة البنوك وشركات التامين والصناعات والمؤسسات التجارية المؤممة إلى المؤسسات الاقتصادية التى كان يرأسها فى ذلك الوقت ضابط من الحاشية المباشرة لعبد لناصر يدعى حسن إبراهيم. وقد ورثت المؤسسة الاقتصادية فى الوقت نفسه شركات مؤسسة قبل إنشاء مجلس الإنتاج الذى ألغى فى هذا التاريخ والذى حصلت المؤسسة الجديدة على ما كان يملكه من استثمارات وموظفين إداريين. وقد اتسع قطاع الدولة بعد ذلك بتأميم رؤوس الاموال البلجيكية والتصفية الودية لبعض الاستثمارات الكبيرة وخاصة فى ميدان التجارة.

وقد بدأت قوانين التأميم الصادرة سنة 1961–1962 مرحلة جديدة فى تنمية نظام رأسمالية الدولة فى مصر: ألا وهى تصفية الارستقراطية البورجوازية القديمة باعتبارها الطبقة التى تتميز عن بيروقراطية الدولة. وقد تركزت هذه القوانين بصفة أساسية على التجارة الخارجية ولاسيما تجارة القطن وأعمال البنوك وشركات التأمين وعدد من المشروعات الصناعية الكبيرة ولاسيما تلك الخاصة "بمجموعة مصر" وقد أكمل تأميم البنك العملية التدريجية التى من شأنها وضع المجموعة الخاصة القديمة لرجال المال تحت إشراف الدولة.

وقد مست قوانين التأميم الصادرة فى أغسطس ونوفمبر 1961 عددا كبيرا من المشروعات التجارية المطوكة لبعض أبناء المشرق العربى وخاصة فى قطاع القطن. وكان قد تم فى سنة 1960 إعادة تنظيم بيوت "التصدير والاستيراد" إذ احتفظت المصلحة لنفسها بحق شطب التجار "غير المصريين أصلا " من قائمة البيوت المعتمدة.

وقد مست إجراءات 1961–1962 معظم مشروعات النسيج (خمس وأربعون مؤسسة). إذ أنه ليس من حق أى شخص طبيعى أو معنوى أن يمتلك حصصا تزيد قيمتها على عشرة آلاف من الجنيهات وكل ما زاد على ذلك يعود للدولة وهكذا كان على كبار الاسر العاملة فى قطاع النسيج وهى بصفة عامة من أبناء المشرق العربى المقيمين فى مصر

أن يقتسموا أرباحهم مع الضباط المعينين فى مجالس الإدارة وينطبق هذا القانون أيضا على عدد كبير من الصناعات الغذائية (معاصر الزيوت، والمطاحن ومضارب الأرز والمأكولات المحفوظة) ومصانع الدخان ومعامل الأدوية والمحلات التجارية الكبرى وهى التى كانت حتى سنة 1961 من اقطاعيات البرجوازية القبطية وبورجوازية أبناء المشرق العربى.

وهناك ما يقرب من عشرين مشروعا من أهم مشروعات الاشغال العمومية وأعمال البناء قد أعيد تنظيمها ثم أممت أخيرا (فى مارس سنة 1964) وهى بصفة عامة بعض المشروعات التى كان البنك البلجيكى يشرف عليها مشتركا فيها مع بعض المقاولين المصريين.

وأخيرا نزع القانون ملكية أغنى رجال الأعمال الاقباط الذين كانت مصالحهم فى قطاعات كثيرة تنافس مصالح القطاع العام لأن هذه الأخيرة كانت تقل عنها فى التنظيم الإدارى.

وقد صورت جميع هذه الإجراءات الخاصة بإشراف الدولة على المشروعات سواء أكان فى مصر أم فى الخارج- على أنها نزع ملكية البورجوازية القديمة لمصلحة الأمة وعلى أنها أيضا خطوة فى طريق التحول الاشتراكى للمجتمع المصرى. وهى بالفعل تؤدى إلى حد كبير إلى نزع ملكية البورجوازية القديمة. ولكن- كما سنرى فيما بعد- يتم كل ذلك لمصلحة فئة الضباط الذين يحتكرون الآن السلطة فى الدولة. وهكذا نرى أن القانون الذى حدد حافظة الأسهم التى يمكن لفرد واحد أن يمتلكها بمبلغ عشرة آلاف من الجنيهات- وهو مبلغ لا يزال يعتبر كبيرا بالنسبة لمصر. قد رفع بشكل جزئى وضع اليد الذى كان يفرضه عدد من أغنى رجال المال المنتمين إلى البورجوازية المصرية القديمة (آل يحيى وفرغلى وعبود... الخ) واضطرهم إلى بيع جزء" من ثروتهم إلى كبار موظفى النظام الجديد الذين أثروا من جراء فساد جهاز الدولة والذين لم يستطيعوا حتى ذلك الوقت أن يسيطروا إلا على المؤسسات المنشأة منذ سنة 1952. وقد تبين أن هذه المنشآت تدر عائدا يقل عن تلك المشروعات الرأسمالية القديمة وخاصة صناعة المنسوجات أو تجارة القطن وقد استطاع الضباط الذين لم يستطيعوا حتى ذلك الوقت الدخول فى النظام إلا تحت ستار الشركات المختلطة التابعة والخاضعة فى الوقت نفسه للنظامين القديم والحديث أن يثبتوا أقدامهم بفضل هذا القانون الجديد- فى الميدان المخصص لأقوى رجال المال الرأسماليين.

ومع ذلك فإن هذه الإجراءات لم تقض قضاء تاما على البورجوازية الارستقراطية

الإسلامية القديمة. فقد ظل معظم رجال الاعمال المسلمين قبل سنة 1952 من المسئولين فى المشروعات.. وقد أصحبوا – مثل محمد رشدى – داخلين فى إطار موظفى الدولة. وقد قامت رويدا رويدا صداقات شخصية وروابط عائلية بين الجزء المسلم من الارستقراطية البورجوازية القديمة والبيروقراطية الناصرية الجديدة. وقليلون هم أفراد البورجوازية المسلمة القديمة الذين استبعدوا نظرا لأنهم رفضوا الانضمام إلى النظام الجديد فى حين أنه على العكس من ذلك جرى استبعاد معظم أبناء المشرق العربى والسوريين واليهود والاقباط.

وقد كان القطاع العام يتسع وفى الوقت نفسه يتجه بشكل مطرد إلى اللامركزية. وفى أبريل سنة 1962 تم إلغاء المؤسسة الاقتصادية وحلت محلها سلسلة من "المؤسسات القطاعية" وعددها خمس عشرة وهى: مؤسسة الإصلاح الزراعى، ومؤسسة مديرية التحرير، ومؤسسة البترول ومؤسسة الاسطول البحرى ومؤسسة الخطة الخمسية ومؤسسة الكهرباء ومؤسسة التخزين ومؤسسة السد العالى، ومؤسسة البنوك ومؤسسة التأمينات.. الخ.

وقد كان هذا التثبيت الإدارى ضرورة من ضرورات النظام الجديد الذى يقضى بالمحافظة على التوازن السياسى بين الجماعات التى تكونت من الضباط الملتفين حول أهم ضباط الانقلاب. كما أنه يتفق مع "الأيديولوجية الفردية لهذا الجزء من البورجوازية الصغيرة الذى استولى على السلطة وبجانب ذلك ظهرت بورجوازية خاصة جديدة: من بعض رجال الأعمال الذين عرفوا كيف يستغلون هجرة اليهود ليستولوا على أهم المشروعات التى لم تكن قد أممت وكان عليهم – لينجحوا فى هذا – أن يدفعوا "العمولة" إلى الضباط وذلك بإشراكهم معهم فى أعمالهم. وهكذا اصبح عدد كبير من أصحاب المراكز العليا، باعتبارهم مديرين لمؤسسات الدولة أصحاب مصلحة فى الاعمال والمشروعات الخاصة.

ويرجع أيضا الفساد السائد فى إدارة الاقتصاد المؤمم إلى القوانين الموضوعية التى تسود سير العمل فيه وسنرى فيما بعد أمثلة لذلك. ويصرح الرئيس عبد الناصر، بين حين وحين بأنه سيقوم بحملة تطهير واسعة. وتنتهز المجموعات الفرصة لتتهم بعضها البعض الآخر وتكشف فى كل مرة عن حالات جديدة من الفساد والرشوة.

فقد قامت مثلا مؤسسة مديرية التحرير– التى اسندت إلى مجدى حسنين أحد أهم أعضاء الانقلاب والتى زخرت بالضباط المتفاوتين فى كفاءتهم– بمشروع كبير لتعمير الصحراء– بناء على رأى الفنيين فى النقطة الرابعة الأمريكية. وقد ابتلعت هذه العملية ملايين من الجنيهات

من غير أية فائدة وأخيرا تركت للرمال تغمرها.. وقد أخمدت الفضيحة بسرعة وبرئ مجدى حسنين ورجاله وأسندت إليهم أعمال أخرى.

وفى سنة 1958 أعلنت الحرب بين المؤسسة الاقتصادية، أى فريق حسن إبراهيم وبين البنك الصناعى المسند منذ سنة 1952 إلى راشد البراوى الذى كان يدعى أنه اقتصادى يسارى. ويعتبر أصدقاء هذا الموظف السابق الصغير فى وزارة التجارة مسئولين عن تفليسة عشرات من المشروعات الصناعية ففى يوم ما سقط سقف مصنع للخزف نتيجة لاختلاسات فى توريد المهمات. وقد أدلت المحاكم راشد البرازى وحكم عليه بالاشغال الشاقة لمدة عشرين سنة بتهمة الرشوة والاختلاس واستغلال النفوذ وتهريب رؤوس الاموال. وقد تم العفو عنه بعد ذلك ببضعة شهور أما المؤسسة الاقتصادية فقد استغلت الصعوبات التى صادفها البنك الصناعى للاستيلاء على المؤسسات التابعة للبنك واسناد إدارتها إلى رجال حسن إبراهيم من غير أن تحقق، برغم ذلك، نتائج أفضل بدليل أن رئيس المؤسسة الاقتصادية قد أجبر بدوره على الاستقالة بعد ذلك ببضعة شهور واتهم بالاختلاس ويبدو أن خلفه– عبد المنعم القيسونى. وزير الاقتصاد وهو استاذ سابق فى الجامعة– اكتفى بأن يخلى المراكز حتى يستطيع أن يعين فيها عملاءه الخصوصيين.

فإذا كان النظام الناصرى ثمرة لثورة حقيقية ضد الارستقراطية وضد الأجنبى وإذا كان يرغب بكل إخلاص – ولا شك فى ذلك – فى تصنيع البلد فهو مع ذلك لا ينجح فى تحقيق أهدافه إلا بشكل محدود جدا نظرا لأن التبذير والفوضى يصحبان باستمرار مصاعبه الموضوعية.

هيكل النظام الرأسمالى المصرى وتطوره

سنتناول الآن دراسة تطور رأس المال المصرى فى كل قطاع. وسنحاول - فى كل فرع من فروع الاقتصاد - أن نستخلص المواقف الخاصة "بمجموعة بنك مصر" وبرجال الأعمال فى العهد القديم وبالمحدثين فى مختلف المجموعات التى تشكل نظام رأسمالية الدولة وذلك فى جميع مراحل تطورها.

1 - البنوك وشركات التأمين والمؤسسات المالية الأخرى

البنوك وشركات التأمين والمؤسسات المالية المتخصصة التى كانت بصفة أساسية تحت إشراف رؤوس الأموال الأجنبية وذلك قبل سنة 1956 (بنسبة 60 % من مجموع ميزانية المؤسسة المالية) وأهمها فرنسية وبريطانية ثم تحت إشراف رؤوس أموال مصرية (بنسبة 23 % وكانت "مجموعة مصر" تمثل 90 % من مجموع هذه النسبة) جميعها الآن تتبع نظام رأسمالية الدولة.

وقد كان هذا النظام - كما رأينا من قبل - لا يزاول وصايته قبل سنة 1956 إلا على بعض المؤسسات المالية المتخصصة (البنك الزراعى والبنك العقارى والبنك الصناعى وصناديق البريد للتوفير وصناديق معاشات الموظفين والعمال والتأمينات الاجتماعية المنشأة حديثا) التى كانت تمثل 17 % من مجموع ميزانية المؤسسات المالية.

البنوك المتخصصة الكبيرة:

قامت مجموعة من الفرنسيين بإنشاء البنك العقارى المصرى سنة 1880 (بنك الهند الصينية والشركة العالمية لقناة السويس) يمثلهم ما شار ومينوست واسكاراه وقد جاءت فترة من الوقت تقع قبل سنة 1918 حيث كانت تتنازع سبعة بنوك عقارية هذه السوق المربحة وهى تقدم سلفيات لكبار الملاك العقاريين. وقد أتاحت أزمة سنة 1930 الفرصة للبنك العقارى للقضاء عمليا على جميع منافسيه. ولكن الدولة سارعت إلى نجدة كبار الملاك

العقاريين الذين كانوا فى حالة عجز عن دفع ديونهم لرجال المال الأجانب ورغبة منها فى انقاذ الارستقراطية المصرية من الكارثة التى كانت تنتظرها من غير أن تمس بذلك مصالح البنوك الاجنبية اتخذت الحكومة المصرية قرارا سنة 1932 بإنشاء البنك العقارى: وخصصت له أرصدة كبيرة فى ميزانيته بحيث كان بقرض كبار الملاك بفوائد بسيطة ويسمح لهم هكذا بتسديد ديونهم للاجانب. ولما اشترته الحراسة على الممتلكات الفرنسية سنة 1956 تولى رئاسة البنك العقارى فى البداية رجل عجوز يدعى العطافى سنبل ولكن كان يتولى الإدارة الفعلية عبد المنعم الطناملى وهو أستاذ سابق بالجامعة وهو الذى كان يحركه بنشاط أيام ملكيته الفرنسيين.

وفى سنة 1962 انتقل العطافى سنبل إلى البنك العقارى وأصبح عبد المنعم الطناملى رئيسا لمجلس الإدارة. ونجد فى مجلسه هذا بعض كبار المساهمين المصريين الذين كانوا فيما مضى يتقاسمون مع شركة قناة السويس الإشراف على البنك وهم: العلايلى، من "مجموعة" عبود، ولبيب عيسى وعلى إسماعيل شريك شهيب فى الشركة العقارية المسجلة شركة أراضى القبارى وعمر طراف الذى له مصالح أيضا فى شركة إدفينا وهو من مجموعة "مصر" ويمثل اليوم الدولة (وقد كان وكيلا للوزارة) فى شركات السكر بالتكرير المصرية ومراد فهمى شريك عبود فى شركة الكهرباء والمقاولات العامة. ويملك البنك العقارى أيضا شركة عقارية كبيرة تدعى شركة "الشمس".

ويعتبر بنك التسليف الزراعى أهم مشروع تجارى فى البلد بالإضافة إلى وزارة التموين. وقد قامت الدولة بإنشائه سنة 1930 ويقوم اليوم بإدارته سامى أبو العز وهو موظف صغير سابق فى البنك وقد وصل إلى هذا المركز الرفيع بفضل شقيقه أحد ضباط البوليس السياسى وصديق الرئيس عبد الناصر.

وقد ورث سامى أبو العز جهازا من الموظفين كثير العدد وفاسدا فى نفس الوقت وقد كان الفلاحون يسمون بنك التسليف الزراعى "بنك التفليس" نظرا للضريبة التى كان يفرضها عليهم موظفوه من مختلف المستويات بحيث كانت ترفع نسبة الفائدة الحقيقية. ويقال إنه كثيرا ما كانت الشخصيات العديدة المحيطة بسامى أبو العز فى مجلس الإدارة وهم من قدامى موظفى الزراعة والمالية، مثل البربرى والصيرفى، تتشاجر وتتضارب أثناء بعض المناقشات الخاصة بالمناقصات المطروحة فى السوق.

لقد انشأت الدولة بنك التسليف العقارى سنة 1932 وقد تولى إدارته لمدة طويلة أحد رجال الأعمال أثناء العهد السابق: وهو شافعى اللبان الذى كان – من ناحية أخرى– له مصالح خاصة فى صناعة المياه الغازية. وقد أمده "البنك المركزى بمبالغ كبيرة بحيث أصبح بنك التسليف العقارى مركزا لتمويل "المساكن الشعبية" والمخصصة أساسا للطبقات الحاكمة الجديدة.

ولقد انشأت الدولة البنك الصناعى سنة 1948 وكان اقطاعا للعصبة التى التفت حول البراوى [1]. ومنذ استبعاد هذا الأخير قام بإدارة البنك فى البداية أحمد نبيه يونس– وكيل وزارة سابق وشخصية مهمة من شخصيات العهد الحالى.ثم عندما اتهم بدوره بالاختلاس وبتهمة خلقية استبعد وحل محله لطفى البنا وكيل وزارة سابق. وكان البنك على رأس مجموعة من المشروعات التى كثيرا ما كانت تثقل كاهل الدولة والتى كان المقصود منها بصفة خاصة خلق المناصب لعملاء راشد البراوى وهى: مصنع "كادر للملابس والنسيج" الذى يقوم بصناعة جميع الأدوات اللازمة لصناعة النسيج، وشركة مصر للهندسة (وهى ورش لتركيب وإصلاح الالات) والشركة العامة للخرسانة[2] والشركة العامة للخزف والصينى. وشركة بناء المساكن الشعبية والشركة المصرية للمواد الغذائية التى تقوم بتوريد هذه المواد إلى كانتينات الجيش والمصالح الحكومية والشركة العامة للأسمدة العضوية وشركة تنمية الصناعات الكيماوية (سيد) وأخيرا شركة سورناجا للخزف وشركة طناش للصفيح وهى مؤسسات عائلية خاصة استطاع البنك الصناعى أن يشتريها من اصحابها الذين كانوا فى أزمة. وقد ورثت كل ذلك المؤسسة الاقتصادية ومن بعدها المؤسسات التى خلفتها.

البنوك التجارية الكبيرة:

أخذت الدولة على عاتقها – فى سنة 1957 أربعة بنوك تجارية كبيرة هى بنك الإسكندرية وبنك القاهرة وبنك الجمهورية وبنك الاتحاد التجارى.

ويدير بنك الإسكندرية (بنك باركليز سابقا) وهو البنك الذى ساهمت الدولة فى رأسماله بالكامل، على الجريتلى، الذى شغل منصب أستاذ فى الجامعة قبل ذلك ثم شغل منصب مدير

(1) وقد بقى منهم بصفة خاصة: رياض تركى، ومحمود بدوى الشيتى، وعبد المنعم البناء، ويحيى الملا وجميعهم من قدامى موظفى التجارة والصناعة.

(2) وقد انشئت بالاشتراك مع شركة مصر للأسمنت المسلح ومع مقاولين للأشغال العمومية ونذكر منهم بصفة خاصة: محمد العبد، وفؤاد شلبى.

البنك المركزى فيما بعد. وهو صديق وزير الاقتصاد عبد المنعم القيسونى وأحد أفراد هذه الفئة من العلماء المصريين الذين يطبقون النظريات العلمية المحضة من غير مراعاة للعوامل الإنسانية (تكنوقرات) والذين تتلمذوا على أيدى البريطانيين. وعلى الجريتلى يهتم أيضا بالمسائل القطنية الذى يقوم بها صديقه لطفى منصور، أحد المحدثين الذى يرجع الفضل فى تكوين ثروته إلى أحداث 1956-1957 والذى هو نفسه عضو فى مجلس إدارة بنك الإسكندرية[1].

قامت مجموعة من الارستقراطيين البورجوازيين الوفدى بإنشاء بنك القاهرة سنة 1950 (أسرتا سراج الدين والبدراوى) واشترك معهما بعض رجال الأعمال (آل دوس وعلوبة. وفى سنة 1957 وبفضل ما أضافته المؤسسة الاقتصادية إلى رأس المال وقد كانت تمتلك 45 % من الأسهم استطاع بنك القاهرة أن يشترى أعمال الكريدى ليونيه وبنك الخصم الباريس. وكان البنك على رأس مجموعة صغيرة من رجال المال الذين يمتلكون شركة للتأمينات وهى شركة القاهرة للتأمين، وشركة كبيرة للأقطان وهى شركة القاهرة للأقطان التى قامت سنة 1956 بشراء العمليات الانجليزية المؤممة. كما تمتلك هذه المجموعة أحد مشروعات النسيج الضخمة وهى المحلات الصناعية للحرير والقطن (اسكو) بالاشتراك مع توتونجى وتاجر وقد كانت هذه المجموعة شريكة أيضا مع رجال المال عبود فى شركة أعمال ومقاولات القوى الكهربائية وفى شركة الإسكندرية للخشب وهى مؤسسة تقوم باستيراد الخشب وقد أممت سنة 1961 ثم شريكة أيضا مع رجل المال وتاجر القطن المدعو موستاكى ومع دوس ومع بنك موصيرى فى إدارة شركة الفنادق المصرية التى أممت سنة 1961. وقد استطاعت الحكومة بفضل قانون التأميم الصادر سنة 1961 أن تقضى على هذه المجموعة المكونة من الأسر الوفدية القديمة ورجال الاعمال الأقباط واليهود. أما مصالح عبود فهى لم تمس وعلى كل حال نجد أن أحد أفراد أسرة علوبة وهو محمد على علوبة - وكيل وزارة سابق - هو الذى يمثل الدولة فى رئاسة مجلس إدارة البنك.

(1) لقد خلف الإنجليز فى الشركة العامة للكبس بالاشتراك مع بنك مصر وكان حينئذ ثالث مصدر للقطن المصرى. وعلى كل حال فإن وهبه البدوى يمثل بنك مصر فى مجلس إدارة بنك الإسكندرية أيضا علاوة على ذلك لوهبة البدوى مصالح هامة فى مؤسسة بنزايون التجارية. وكنا نجد مثل أمر الله بليغ (شريك مصطفى المنزلاوى- أحد رجال بنك مصر- فى شركة الشيخ فضل العقارية) وويصا فهى ويصا الذى خلف يوسف مرقص حنا الذى يمثل رأس المال القبطى الكبير (يرأس ويصا أيضا مضارب الأرز المسماة شركة مضارب- الأرز وهى اليوم تخضع للاقتصاد المختلط) ومحمد كامل بدوى وهى شخصية مهمة جدا فى ميناء الإسكندرية (ممثلا لجماعة رجال المال البريطانيين الذين يحتكرون منشآت التخزين فى الميناء (اليوندد).

انشأ بعض سياسة العهد الحالى بنك الجمهورية وذلك فى سنة 1956 وقد ساهمت فى رأس ماله المنظمات السياسية وكان معروفا أن إدارته فاسدة بصفة خاصة: وقد أصدر بعض أعضاء مجلس الإدارة فى السوق أسهما قاموا هم أنفسهم بتزويرها. وقد اشترى البنك- بفضل تأييد المؤسسة الاقتصادية أعمال البنك العثمانى وأيونيان بنك. وهو يمتلك مؤسسة هامة تابعة له هى شركة الجمهورية للتأمين. ويقوم حاليا بإدارة البنك أحمد كمال نور الدين وأحمد فتح الله. هذا الأخير من أفراد مجموعة "مصر".

وقامت جماعة من كبار التجار بإنشاء بنك الاتحاد التجارى وذلك سنة 1957. وقد اشترى هذا البنك فى هذا التاريخ أعمال بنك الشرق (كريدى دوريان) وهى مؤسسة مصرية تابعة للبنك الفرنسى I.C.N.B وبرغم أن الدولة استعادت سنة 1959 أنصبة الغرف التجارية ووضعت على رأس البنك أحد ممثليها وهو محمد شديد فإنه يبدو أن الإدارة الفعلية ظلت فى أيدى كبار التجار: وهم عبد المجيد الرمالى أكبر تاجر حبوب فى مصر وعدلى أيادير أحد كبار تجار المخلفات الحديدية وكميل مرشاق أحد التجار من أبناء المشرق العربى.

أما البنك الأهلى المصرى وهو بنك إصدار العملة منذ سنة 1898 والذى أصبح سنة 1951 البنك المركزى فقد ظل لمدة طويلة أكبر بنك تجارى فى البلاد. وقد كان سنة 1956 ثالث بنك تجارى فى مصر، أى مباشرة بعد بنك الإسكندرية وقد كان يشرف على البنك الأهلى المصرى رأس المال الفرنسى البريطانى الذى كان يملك 23 % من الأسهم فى ذلك الوقت. أما بقية الأسهم فقد كانت موزعة على حوافظ أهم شركات التأمين والتى كانت تشرف عليها نفس رؤوس الأموال الفرنسية البريطانية هذه. فلم يقم التأميم الصادر سنة 1960 إذا إلا باعطاء الصورة الشرعية لحالة كانت قائمة فعلا إذ أن الدولة كانت منذ سنة 1957 قد خلفت رؤوس الأموال الفرنسية البريطانية. وقد كان يتولى إدارة هذا البنك بصورة تقليدية رجال البنك العثمانى- وبصفة خاصة كبار المندوبين الإنجليز عن لبث روث. وأهم - مؤسسات القطن التى يمثلها اليمان وسلفاجو وفرغلى. وقد كان لعبود كرسى فى مجلس الإدارة- ويمثله فيه حتى الآن مندوبه أمين فكرى - كما كان لبنك مصر كرسى آخر للعضوية. وقد كان كبار شخصيات العهد السابق - على الشمسى وحسين سرى وكبار أصحاب النظريات الاقتصادية المصرية ذى الثقافة الإنجليزية مثل الجريتلى والعمرى والقيسونى الخ... ممثلين أيضا. وعلماء الاقتصاد هؤلاء ومعهم بعض كبار الموظفين هم الذين يقومون وحدهم الآن بإدارة البنك المركزى.

قانون التأميم الصادر سنة 1961:

وأخيرا وضع قانون التأميم الصادر سنة 1961 بنك بورسعيد والبنك المصرى للاستيراد والتصدير وبنك النيل تحت سلطة مؤسسة البنوك وذلك علاوة على التسعة بنوك التى سبق أن ذكرناها. وقد صفيت جميع البنوك الأجنبية (البنك البلجيكى والبنكان الإيطاليان والستة فروع للبنوك الأجنبية والأربعة فروع للبنوك العربية غير المصرية وذلك تطبيقا للقانون الصادر سنة 1957 الذى منحها مهلة خمس سنوات. أما باقى المؤسسات المالية التى كانت لا تزال قائمة سنة 1960 والتى كانت ملكا لأصحاب رؤوس الأموال من أبناء المشرق العربى فقد تجمعت فى بنك الاستيراد والتصدير (الذى كان يديره فيما مضى مجموعة رباط (المصفاة) وبنك النيل (بنك موصيرى سابقا). وقد أسندت إدارة هذه المؤسسات إلى بعض الضباط ورجال الأعمال المسلمين من العهد السابق، مثل طبوزادة ويضم بنك بورسعيد البورجوازية القديمة فى منطقة القناة والمسماة "كومبرادورية"[1] وهى موضوعة تحت إدارة بعض الضباط الآن.

وهكذا نرى أنه بالنسبة لقطاع البنوك التجارية ارتفع نصيب القطاع العام من 78 % سنة 1960 إلى 100 % وهو ما عليه اليوم.

الأنصبة النسبية لمختلف المجموعات المصرفية

بالنسبة لمجموع الودائع المصرفية

	1947	1960	1963
البنوك الأجنبية	% 64	% 14	–
البنوك المصرية الخاصة	% 29	% 2	–
البنوك الأجنبية المحلية	% 6	% 2	–
البنوك العربية	% 1	% 4	–
البنوك العامة	–	% 78	% 100
المجموع	% 100	% 100	% 100

(1) يستخدم الماركسيون الصين هذا اللفظ البورتغالى لوصف البوؤجوازية الوسيطة بين المجتمع التقليدى فى البلد والعالم الرأسمالى.

وفى سنة 1962 كانت الودائع تتوزع على بنوك الدولة التجارية بالنسب الآتية: بنك مصر 30 %، وبنك الإسكندرية 25 % وبنك القاهرة 18 % وبنك الجمهورية 9 % وبنك الاتحاد التجارى 9 % وبنك بورسعيد 3 % وبنك النيل 3 % وبنك الاستيراد والتصدير 3 %.

وعلى حدود القطاع العام كان هناك البنك التجارى المصرى الذى أسسه سنة 1920 أحد رجال المال من أبناء المشرق العربى "سوارس" والذى بيع بعد الحرب العالمية الثانية إلى مجموعة مصرية تضم عبود ووهيب دوس وبعض القادة الوفديين (سراج الدين وزير الداخلية ومحمود أبو الفتح مدير جريدة "المصرى" اليومية) ورجال المال ايلى بولينى. وكان هذا البنك قد انشأ فروعا صورية إلى حد ما وأحيانا إلى حد كبير مثل (شركة الاملاك المربحة والشركة المصرية للأراضى والعقارات وشركة التجهيز الإنشاءات ومجلات الكارنفال دى فنيس) والتى كان نشاطها الحقيقى يتركز فى تصدير رؤوس الأموال خارج مصر" ولما اكتشفت الفضيحة وضع البنك تحت الحراسة سنة 1958. وقد حفظت القضية وقد يكون ذلك نتيجة للعلاقات القائمة بين بعض قادة البنك وبعض الضباط الذين كانوا يستغلون خدماته وبصفة خاصة مع أمين شاكر السكرتير الخاص للرئيس ناصر الذى يقال أنه يدير فى سويسرا الثروة الخاصة لبعض كبار رجال العهد الحالى. وقد صفى هذا البنك سنة 1961 وكان يضم 2 % من الإيداعات.

أما البنك البلجيكى والدولى فى مصر وهو بنك تجارى وبنك أعمال فى الوقت نفسه فقد قام بإنشائه سنة 1929 مجموعة إمبان، لا بيوت وبواتفوازان. وكان هذا البنك على رأس مجموعة من المشروعات الهامة جدا فى ميادين الخدمات العامة والشركات العقارية. وقد جاء وقت كانت فروع هذا البنك تمتلك مدينة مصر الجديدة بأكملها تقريبا. كما كانت تدير شركة ترام القاهرة وشركات الكهرباء. وقد كان هذا البنك- بالاشتراك مع عبود الذى يمثله وكيلاه حسن مظلوم وأمين فكرى، يشرف مع بعض رؤوس الأموال السويسرية والبريطانية على الثلاث المؤسسات الخاصة بصناعة الأسمنت فى البلاد. كما كان البنك شريكا للمدعو لينوس جاش فى شركة الغزل الأهلية. وقد جرت مفاوضات سنة 1958 مع مجموعة من رجال الأعمال الأقباط مثل الكسان، ودوس، وبباوى.. الخ وقد كان هؤلاء قد أبدوا الرغبة فى شراء البنك الذى كان يضم 28 % من الايداعات ولكنهم ذهبوا ضحية التعصب الدينى للضباط وسرعان ما استبعد هؤلاء الاقباط. ثم كانت هناك فكرة بأن يقوم بعض الأمراء

العرب من الكويت بشراء البنك. وقد قضى تأميم الممتلكات البلجيكية سنة 1961 على أمل هؤلاء وهؤلاء وتم تصفية البنك لصالح بنوك الدولة.

كان للمصرفين الايطاليين "البنك التجارى الإيطالى (فى مصر) والبنك الإيطالى المصرى" واللذين كانا يجمعان 4 % من مجموع الإيداعات وكانا يمولان بصفة تقليدية التجارة مع إيطاليا والمؤسسات الإيطالية فى مصر علاقات مع فرغلى وعبود ومجموعة الإسكو (مجموعة القاهرة) وقد تم تصفيتها سنة 1962. كما تم تصفية الفروع الستة للبنوك الاجنبية الأخرى وهى البنك التجارى للشرق الأوسط وبنك أثينا وبنك نيويورك وبنك طوكيو، وبنك تركيا والأميريكان أكسبريس.

وكانت البنوك العربية غير المصرية – قبل تصفيتها سنة 1961– قد حققت بعض التقدم الخفيف. فقد كانت فروع البنوك العربية الأربعة الكبيرة وهى البنك العربى– الذى يملكه بعض رجال المال الفلسطينيين المقيمين فى الأردن والبنك القومى السعودى والبنك التجارى اللبنانى وبنك الأمة العربية (رأس المال السعودى) تجمع معا 4 % من مجموع الإيداعات.

وكان هناك فى سنة 1961 بنكان مصريان خاصان هما البنك المصرى العربى الذى أنشأه سنة 1950 بعض رجال الأعمال المصريين (عمر مرعى– من مجموعة مصر– وسيد ياسين وعبد الرحمن لطفى من بورسعيد) وبنك "الجماعة المالية" وهو أقدم بنك مصرى وقد أسسه طلعت حرب سنة 1910. وهو فرع من بنك مصر وكان محمد رشدى يمثل بنك مصر فى مجلس إدارته وقد اشترى هذا البنك سنة 1956 جميع أعمال بنك (المون دى بيتيه) للتسليف المصرى وهى مؤسسة فرنسية ظل يديرها حتى سنة 1961 محمد السركى ورستم حلبى وحلمى السباعى وعبد العزيز كازرونى وهو تاجر إيرانى كبير فى مصر. وقد تم تصفية هذين المصرفين سنة 1961 وقد كانا يجمعان 2 % من مجموع الإيداعات.

ولقد تأثرت إلى حد كبير المؤسسات المصرفية الأسرية الصغيرة والكثيرة العدد والتى كان رجال المال من أبناء المشرق العربى يشرفون عليها بسبب ما وقع من أحداث 1956 – 1957 وقد كانت سنة 1958 تكاد تجمع كلها 2 % من مجموع الايداعات وكانت قبل تأميمها سنة 1961 بمدة طويلة فى طريقها للتصفية نظرا لأن الأعمال التى كانت هى نفسها مرتبطة بها

قد بيعت إلى بعض المحدثين الذين يتعاونون مع بنوك الدولة الكبيرة تعاونا وثيقا. وقد كان هذا هو الوضع بالنسبة لشبكة التسليفات التجارية[1] وشركة التسليف الفرنسية المصرية[2] وبنك التسليف السكندرى[3] والشركة العامة للاستثمار المالى والصناعى[4] والشركة المتحدة للتجارة والمال التى كانت تديرها بعض رؤوس الأموال اليونانية وشركة الشرق الأوسط للاعمال المالية[5] والشركة المصرية للأعمال المالية وهى فرع من بنك موصيرى.

وقام بإنشاء بنك التجارة (تيمجيوزى) سنة 1920 بعض التجار اليونانيين[6] وقد لعب بنكا موصيرى وأولاد موصيرى[7] وبنك زلخا[8] وبنك سوارس[9] دورا هاما فى تمويل عمليات أسر رجال المال هؤلاء من أبناء المشرق العربى وقد لعب أيضا بنكان آخران دورهما فى تمويل بعض العمليات القطنية والصناعية وهما البنك المصرى للتصدير والاستيراد[10]

(1) كانت تدير أعمال أسرة البير سالم (محلات شملا الكبرى ومنتجات دلمار للأدوية) التى أممت سنة 1956.

(2) كانت هذه الشبكة ترعى شئون استثمارات فيكتور توريل أحد أغنياء القطن فى مصر الذى كان له مصالح فى الشركة العامة لكبس وتخزين القطن، وفى مكابس الإسكندرية والمصانع المتحدة لحلج القطن وشركات القطن المتحدة بالإسكندرية وقد أممت جميع هذه الأعمال سنة 1956. كما كان لتوريل علاوة على ذلك مصالح فى البنك المصرى للاستيراد والتصدير وفى التأمينات التجارية وفى شركة النيل للنسيج وفى شركة أراضى الدقهلية... الخ.

(3) كان هذا البنك يدير أعمال أسر شارل أيوب وهنرى مقصود: وهى مؤسسة لتجارة الحبوب والقطن تسمى الشركة المصرية المتحدة التجارية ومؤسسة لطحن الغلال والشركة المصرية للمطاحن وتخزين الحبوب وشركة للاشغال والشركة المصرية للمبانى المدنية ومحلات بودرو بالإسكندرية.

(4) هذا الفرع من بنك زلخا كان يمول عمليات التصدير والاستيراد الخاصة بأسرة زلخا.

(5) كان يقوم بإدارة هذه الشركة: زنانيرى ومعتوق وكانت الشركة تمول أضخم مؤسسة لاستيراد الأدوية وهى جاك بنيش وشركاه.

(6) كان يشرف عليها أفيريدو صاحب المحلات الكبرى التى تحمل هذا الاسم وهى اليوم ضمن الاقتصاد المختلط وكان يشترك معه أحمد علوبة وعبد الله الكيبانى (شركة الشرق للنسيج وشركة القاهرة للتأمين) ومحمود زكى (بوليتكس).

(7) كانت أسرة موصيرى حتى سنة 1961 تدير – بالاشتراك مع رجل المال اليونانى تيودوراكس – فنادق مصر الكبيرة. وكان بنك موصيرى – وهو اليوم بنك النيل المؤمم – يشرف علاوة على شركة سيجوارت للأسمنت (سيجوارت) والشركة المصرية للنسيج والتريكو (ماكس سلامة).

(8) يبدو أنها بيعت قبل تأميمها إلى عبود الذى قد يكون عين مصطفى مرعى لتمثيله فيها. وهو وكيله فى شركة كوم أمبو.

(9) لم يبق اليوم من مجموع أعمال سوارس إلا مشروعين صغيراين هما: شركة معاصر زيوت نسيم وشركة "جو" لصناعة الأحذية.

(10) انه فرع من شركة التأمينات الأهلية التى أممت سنة 1956. وكان لعزيز دى صعب (الشركة الأهلية لصناعة المعادن وشركة الإعلانات الشرقية) ولرباط وزربينى (شركة أبو زعبل للأسمدة) مصالح هامة فيه. وقد تم تأميم هذا البنك سنة 1961 كما أممت جميع مصالح مجموعة رباط.

وبنك التمويل[1] وقد تجمعت جميع هذه المؤسسات سنة 1961 فى بنك النيل وفى بنك الاستيراد والتصدير.

وانشأ البنك العقارى المصرى سنة 1905 بنك الأراضى المصرى وذلك بالاشتراك مع بعض رجال المال من أبناء المشرق العربى نسيم عدس ورأسمالون[2] وقد وضع هذا البنك سنة 1957 تحت الحراسة. وقد قام البنك العقارى المصرى سنة 1961 بشرائه كما اشترى فى الوقت نفيه البنك العقارى المصرى السويسرى.

أما البنك العقارى العربى الذى أنشأه بعد الحرب بعض رجال المال الفلسطينيين والسوريين فى مصر ومن بينهم الشوربجى فكان الغرض منه تمويل عملية استعمار فلسطين وذلك تحت رعاية الجامعة العربية وقد كان يتعثر منذ سنة 1948 وتمت تصفيته سنة 1961.

شركات التأمين:

لقد صادفت شركات التأمين عملية التطور هذه نفسها وهى: التركيز ثم التمصير وأخيرا التأميم.

أهمية مختلف المجموعات فى استثمارات شركات التأمين

	1948	1956	1958	1962
شركات مصرية خاصة	% 15	% 47	% 12	–
شركات أجنبية	% 85	% 53	% 16	–
شركات مؤممة	–	–	% 72	% 100

كانت رؤوس الأموال الفرنسية تشرف على سبع شركات كبيرة وهى الشرق (86 % من الأسهم) الأنيون والتأمين الأهلية (66 % من الأسهم) ولا ناسيونال دى باريس ولا جنرال دى باريس وفيدكس. ولا باترنيل. كما كانت رؤوس الأموال البريطانية تشرف على ثلاث شركات وهى: جريشام وبرودنشيال وذاشيونال آند كولونيال. كما كان يساهم الانجليز بنسبة 25 % من رأس مال شركة مصر للتأمين.

(1) كان يديره رجل المال اليونانى أيكونوماكس (الشركة المالية المصرية) وكان نقطة التقاء المصالح الأجنبية الهامة (ثمود وراكس وخلاط وجاش).

(2) وكان أيضا لفرغلى وبنك مصر – وكان يمثله فيه عبد المنعم الديب – مصالح فى هذا البنك.

وقد بدأت عملية التمصير منذ سنة 1948 فكانت الشركات البريطانية تصفى أعمالها من ناحية وتبيعها لشركة مصر للتأمين (وهذا يفسر كيف ارتفع نصيب هذه الشركة من 13 % سنة 1948 إلى 25 % سنة 1956) كما كانت تتكون من ناحية أخرى شركات جديدة بدأت أعمالها سنة 1952. فعلاوة على شركة الإسكندرية للتأمين لصاحبها على يحيى (2 % من الاستثمارات سنة 1948 و6 % سنة 1956) ظهرت خميس شركات مصرية جديدة هى: الادخار[1] والتأمينات المصرية[2] والتأمينات التجارية وهى فرع من البنك التجارى المصرى وشركة الاقتصاد الشعبى[3] وشركة بروفدنت للتامين التى أنشأها بنتو وقد كانت هذه الشركات الخمس تمثل معا 7 % من الاستثمارات سنة 1956.

وقد نقلت قوانين التأميم الصادرة سنة 1957 إلى المؤسسة الاقتصادية الإشراف على الاربع الشركات الكبرى وهى: الانيون والشرق والتأمين الأهلية ومصر وذلك علاوة على إشرافها أيضا على البنوك الكبرى.

وقد كان عبد المنعم الطناملى يدير شركة الشرق للتأمين لحساب المؤسسة الاقتصادية وكان يمثل أيضا البنك العقارى. وقد خلفه سنة 1960 محمد الجمال، أحد أصدقاء وزير الاقتصاد القيسونى، وقد عينه هذا الأخير فى هذا المنصب بعد توليه رئاسة المؤسسة الاقتصادية. والذى يتولى الإدارة الفصلية هو رشدى هامانو وممثلو الدولة محيى الدين عابدين ومحمد لطفى وحسين قنديل.

ويدير شركة التأمين الأهلية الاختصاصيون المصريون الموجودون بها قبل التأميم، وهم مظلوم حمدى ومساعده دانش[4]. أما شركة مصر للتأمين فيديرها بعض الضباط بالاشتراك مع بنك مصر الذى يقوم بالادارة الفعلية ويضم مجلسها: على بدوى ومحمد على عرفة

(1) كانت ملكا لفؤاد جرجس رجل الأعمال الذى كان يشرف على "الملاحات" ويمتلك أيضا مصالح كبيرة فى مطاحن المجمودية وشركة ممفيس للنسيج، وشركة تفريغ البواخر بالإسكندرية.

(2) كان يشرف عليها بير طويل أحد شركاء عبود فى شركة فنادق الوجه القبلى وفى شركة كوم امبو وقد كان طويل شريكا هنا لروجيه راكار أحد تجار القطن اللبنانيين وموريس ثابت أحد كبار تجار التصدير والاستيراد وفكتور باسيلى صاحب مؤسسة تجارة الخشب التى تحمل أسمه.

(3) كانت تمتلكها أسر سليم نخله ووليم خياط وشيكوريل.

(4) كان يمثل رأس المال المصرى الخاص فيها الارستقراطيون البورجوازيون من العهد السابق وهم عبد الحميد الشواربى، صاحب الاملاك العقارية الكبيرة ومن أهم مساهمى البنك البلجيكى، ومنير مقار الذى كان يملك مصالح كبيرة فى شركات الأونيبوس، وسيريل سرسق (شركة المياه وشركة اسكندرية للزجاج.. الخ) وكان يمثل الدولة حينئذ فى هذه الشركة بعض الشخصيات الثانوية محمود عبد اللطيف وجمال فؤاد.

ويوسف مرقص حنا وعادل علوبة وأحمد البلتاجى وشكرى الحكيم.

وكان بنك الجمهورية يدير فى ذلك الحين شركة خامسة هى شركة الجمهورية للتأمين كما كان يدير بنك القاهرة شركة سادسة وهى شركة القاهرة للتأمين.

وتملك الدولة أيضا كل رأس مال الشركة المتحدة للتأمينات وهى أحد فروع الأنيون دى باريس وقد عينت لادارتها مصطفى غنيم ثم عينت سنة 1961 أحمد دانش وقد ورثت حافظة كبيرة ولذلك لعبت هذه الشركة دورا مهماً فى تمويل شركات المؤسسة الاقتصادية والمؤسسات التى خلفتها..

وقد وضع قانون التأميم الصادر سنة 1961 تحت وصاية مؤسسة التأمينات هذه. المؤسسات الست التى كانت تجمع معا سنة 1958، 72 % من مجموع أعمال التأمينات كما وضعت تحت وصايتها بعض الشركات المصرية الخاصة مثل: البروفدنت، والتأمينات المصرية والتأمينات التجارية والادخار والاقتصاد الشعبى وشركة الجزيرة للتأمين[1] التى تم تأميمها جميعا سنة 1961 ثم أعيد تجميعها وتوزيعها على ثلاث شركات كبيرة هى: الإسكندرية للتامين حيث كان قد تجمع فيها حول على يحيى مجموعة كبيرة من تجار القطن من أبناء المشرق العربى. أمثال بملافاكى، وعدس وخورى وبنتو وأغيون وأليمان (وقد اسندت إدارة هذه الشركة إلى وهبة بدوى صاحب المصالح الهامة فى بنزايون) — ثم شركة النيل للتأمين (التى حلت ومحل النيل القديمة لعبود) وشركة النصر التى أسندت إدارتها إلى بعض الضباط والتى قامت بأعمال شركة أفريقيا للتأمين. وقد انشأ هذه الشركة سنة 1958 المجموعة القبطية: بباوى وبطرس غالى وبشرى الخ والتى اشترت أعمال شركة هلفسيا. وتدير أيضا مؤسسة التأمينات الشركة المصرية لإعادة التأمين التى أنشأتها الدولة سنة 1958.

وقد استفادت الشركات الأجنبية الأخرى من مهلة الخمس السنوات التى منحتها أيضا الدولة للبنوك. فمنذ سنة 1957–1958 تمت وديا تصفية شركات أجنبية كثيرة أما الشركات الأخرى وهى شركتان كنديتان (ص لايف ومانفكتشررز) وشركتان سويسريتان (لاجنيفواز وهلفسيا) وشركتان إيطاليتان (أدرياتيكاو أسيكورازبولى) فقد تم تصفيتها سنة 1961.

---

(1) وكان يشرف عليها أحمد حلى ومحمود من شركة البلاستيك وأحمد الوكيل من شركة النيل للخليج وفارس صاروفم ممثل شركة الصناعات الكيماوية فى مصر (L.C.L).

المؤسسات العامة للادخار:

وقبل أن نترك ميدان المؤسسة المالية يجب علينا أن نشير إلى الدور المتزايد فى الأهمية الذى تلعبه المؤسسات العامة للادخار. كما قلنا من قبل لقد أضيفت سنة 1952 إلى صناديق الادخار التقليدية، التى تديرها مصلحة البريد صناديق التأمينات والمعاشات للموظفين العموميين، ثم أضيف سنة 1956 صناديق التأمينات العمالية. ويدير الأولى كبار موظفى وزارة الخزانة فى حين يدير الثانية نقابيو الاتحاد الاشتراكى العربى (الاتحاد القومى سابقا) وهو الحزب الواحد. وقد وزعت أسهم بنك الجمهورية المزورة داخل النقابات وذلك بتواطؤ بعض هؤلاء النقابيين.

ثانيا- القطن

نشكل تجارة القطن وحلجه وكبسه مجموعة من أوجه النشاط المربحة للغاية والتى كانت فيما مضى ميدانا لنشاط البورجوازية الأجنبية فقط ثم تم تمصيرها رويدا وبعد ذلك أممت سنة 1961. وقد بدأ التطور فى هذا القطاع منذ سنة 1920 وفى سنة 1952 كانت البورجوازية المصرية تحتل فيه مراكز هامة تتقاسمها مع رأس المال الأجنبى وتجار القطن من أبناء المشرق العربى. وكانت أحداث 1956- 1957 فرصة مواتية لهذه البورجوازية المصرية لكى توسع مجال نشاطها. ففى هذا القطاع لم تتقدم عملية التمصير لنظام رأسمالية الدولة فائدة تذكر. بل إن رجال الأعمال المنتمين للعهد السابق وبعض المحدثين هم الذين كانوا أكبر المستفيدين من هذه العملية. أما فى سنة 1961 فقد اضطر رأس المال الخاص أن يعيد للدولة المكاسب التى حققها، لأن التأميم أصبح عاما وشاملا الآن فى هذا القطاع.

ويوجد نحو خمسين مؤسسة لحلج القطن وهى تمتلك نحو مائة محلج. وأهم هذه المؤسسات هى شركة مصر للحليج وهى من اقدم المحالج فى مصر وهى تحلج ربع محصول القطن تقريبا. ثم يأتى بعد ذلك نحو خمس عشرة مؤسسة كبيرة تحلج معا ما بين 60 و65 % من المحصول. وكانت جميعها ملكا لارستقراطيين القطن هذه التى كنا نجدها فى كل مكان فى النشاط الاقتصادى الحديث فى البلد أهمهم على يحيى وفرغلى. ثم انضم إليهم فيما بعد لطفى منصور وذلك بفضل تأييد بنك الإسكندرية. وكانت مراكز رجال المال من أبناء المشرق العربى قد تزعزعت منذ 1956-1957 أى قبل أن تتم تصفيتها

سنة 1961 [1] ومع ذلك فقد ظلت بعض البيوت الأجنبية تعمل بعد موجة التأميمات والتمصيرات الأولى ولاسيما الشركة الأهلية للحلج وهى فرع لبيت التصدير السويسرى رينهارت وشركاه. وقد استطاعت أيضا بعض البيوت المصرية من الدرجة الثانية أن تستغل أحداث 1956 – 1957 لترتفع فى سلم تجارة القطن وبصفة خاصة بنك القاهرة والكردى (شركة الزقازيقى لزيت القطن) وفيليب ويصا الذى اشترى المؤسسة الأمريكية (اندرسن وشركاه– شركة النيل للحلج) وتادرس عطية (شركة حليج بنى مزار) وقد اشترى بنك مصر بنفس الطريقة شركة حلاجى ومصدرى القطن المصرى وهى مؤسسة يونانية هامة (كومانوس وكوكياس). أما المؤسسات الأخرى الموزعة فى انحاء الريف ولاسيما فى مصر الوسطى فهى تحلج معا ما يوازى من 1 إلى 15 % من المحصول. وقد كانت تملكها كلها تقريبا البورجوازية القبطية فى الأقاليم ولاسيما فى أسيوط والمنيا وجميع هذه المؤسسات مؤممة اليوم.

وكان يحتكر كبس القطن أربع مؤسسات مرتبطة فيما بينها باتفاق كارتل (اتفاق المنتجين بقصد الاحتكار) وهى اليوم مؤممة، وهى الشركة العامة لكبس وتخزين القطن (38 %) وشركة الإسكندرية لكبس القطن (27 %) والشركة الحرة للكبس (23 %) والشركة المساهمة لتنظيف وكبس القطن (12 %) أما الأولى فقد إنشائها البنوك القطنية الانجليزية بالاشتراك مع فكتور طوريل وقد انتقلت سنة 1956 إلى بنك مصر ولطفى منصور مشتركين. أما الثلاث الأخرى فقد كان يشرف عليها على يحيى وفرغلى وشركاؤهم من أبناء المشرق العربى موستاكى وخورى وبناكى وخوريمى وبنتو وسلفاجو ورود وكاناكى). وكانت بيوت تصدير القطن تسيطر على قمة هرم تجارة القطن. فهى التى كانت تحصل من البنوك الكبيرة على القروض اللازمة لتمويل قطن الموسم. ثم كانت توزع بدورها القروض على مختلف الوكلاء التجاريين الذين كانوا فى غالب الأحيان شركاء لهم فى

(1) لقد صفيت سنة 1957 جميع ممتلكات أسرة طوريل ولاسيما مصانع الحليج والمعاصر المتحدة. وكان طوريل يملك أيضا مؤسسة لتصدير القطن وهى التسليف الفرنسية، المصرية. كما كان يملك أنصبة هامة فى شركتين لكبس القطن وهى الشركة العامة لكبس وتخزين القطن وشركة الإسكندرية لكبس القطن. وقد بقى حتى سنة 1963 من بيوت القطن المزدهرة لأبناء المشرق العربى والتى كانت تسيطر على السوق قبل سنة 1956 أى قبل تأميمها بعض المؤسسات الهامة ولاسيما الشركة المتحدة لحلاجى القطن (التى كان يشرف عليها جول خلاط وهو نفسه كانت له مصالح هامة فى الشركة الأهلية للنسيج بالاشتراك مع جاش، ومع رجل المال تيود وراكس ومع كحلا صاحب معاصر الزيوت التى تحمل اسمه) وشركة الغربية لحلج القطن (كازول) وشركة اقطان كفر الزيات (زربينى صاحب شركة أبو زعبل وكفر الزيات للأسمدة).

المحالج. وقد انشأت بيوت التصدير هذه بعض رجال المال اللبنانيين وبعضها أنشأته بصفة مباشرة مجموعات النسيج الأوروبية الأجنبية. وقد تم تمصير هذه البيوت رويدا رويدا. وفى سنة 1945 كانت البيوت الأجنبية (البيوت الانجليزية: رالى أخوان وشركة القطن لما وراء البحار وشركة القطن البريطانية المصرية وشركة كارفر للاقطان وبيل وشركاء والبيوت السويسرية ربنهارت وشركاه وكوبر واشر وهرلنج.. الخ). لا تزال تصدر 50 % من المحصول، وبيوت أبناء المشرق العربى (سلفاجو ورود كاناكى وبيلافاكس وليفى روسانو وطوريل وخوريمى وبيناكى وبنتو وبلانتا وحورى وموستاكى وأسمالون وعاداه وماكس سلامة) 30 % تقريبا ثم المجموعات المصرية الثلاث: (شركة أقطان فرغلى وفروعها الثلاثة وايسترن كوتون وكومرشيال كوتون والاقطان المصرية، وشركة تجارة الإنتاج المصرى لعلى يحيى وشركة مصر لتصدير القطن) 20 % تقريبا وقد انقلب الموقف سنة 1958. ففى هذا التاريخ كانت البيوت المصرية تصدر 60 % من المحصول[1] أما بيوت أبناء المشرق العربى فقد احتفظت بمراكزها: 30 % من المحصول. وقد استطاعت المجموعة اليونانية (موستاكى، ورود كاناكى، وسلفاجو بيلاناكى) –بفضل حركة تركيز– أن تستفيد من الموقف وأن توسع أعمالها فى نفس الوقت الذى وسع فيه أيضا حورى ومورينو أعمالهما. وذلك فى حين تم القضاء على أهم البيوت اليهودية. أما بالنسبة لنصيب البيوت الأجنبية فقد هبط إلى نسبة 10 % وذلك بعد وضع جميع المصالح البيريطانية تحت الحراسة. وجميع هذه البيوت وهذه المؤسسات مؤممة اليوم.

ثالثا– صناعة النسيج

حين اشترت الدولة من الحراسة الأنصبة الفرنسية والانجليزية وجدت نفسها منذ سنة 1957 عن طريق المؤسسة الاقتصادية تتولى إدارة سبع شركات نسيج هى: شركة النيل للغزل الرفيع وشركة النيل للنسيج، وشركة البيضاء وبولتكس والشركة المصرية لمصانع النسيج (T.I.E.S) والشركة المصرية للصباغة والتجهيز (SETA) والشركة العامة للجوت. وقد وضع حسن إبراهيم رجاله فى هذه الشركات وهى مراكز مرموقة نظرا لما تحققه من أرباح

(1) ففى سنة 1958 كانت شركة مصر تصدر وحدها 20 % من محصول القطن وقد أضيف إلى على يحيى وإلى فرغلى فى هذا الميدان: لطفى منصور وبباوى الذى كان سيصبح سيدا لتجارة القطن فى مصر الوسطى، ومجموعة القاهرة، وفيليب ويصا وحمصى الخ.

وبالتالى لما تصرفه من مكافآت مرتفعة إلى أعضاء مجالس إدارتها[1].

وفى سنة 1961، على أثر تأميم بنك مصر وثلاث شركات مصرية (فلتس، بولفارا وبواقيم) ومصانع شوربجى، وجدت الدولة نفسها مالكة لنحو نصف مصانع الغزل وثلاثة أرباع مصانع النسيج ومنذ سنة 1961 كان القانون قد الزم – كما رأينا من قبل – كبار رجال المال السوريين (سباهى والطويل وسماقية والحراكى، وعاشور ومكاوى.. الخ) الذين كانوا من قبل شركاء مع أصحاب رؤوس الاموال اللبنانيين فى تجارة وصناعة القطن– على أقتسام أرباح مشروعاتها مع الضباط وذلك بالتنازل لهم عن حصصهم التى تزيد على عشرة آلاف من الجنيهات.

ولا تزال صناعة النسيج الصناعة الوحيدة المتقدمة حقا فى مصر. فهى تساهم فى تكوين القيمة المضافة فى صناعات التحويل وذلك بنسبة 50 % تقريبا كما أنها تشغل نحو نصف عدد الأيدى العاملة. ومع ذلك فالتركيز فى هذا القطاع– شديد جدا: تحقيق مجموعة "بنك مصر" 40 % من رقم الاعمال وشركات الدولة الأخرى 20 % ونحو خمسة عشر من كبار مشروعات الاقتصاد المختلط 30 % ولا بقى سوى 10 % يتقاسمها بطريقة متساوية بشكل ملموس آلاف العمال الحرفيين. ولا توجد مشروعات متوسطة.

أما بالنسبة لصناعة القطن وهى أكثر الصناعات تقدما فى مصر فإن شركات مصر تغزل 40 % وتنصح 60 % من الإنتاج وتنسج شركات الأخرى 15 % فى حين تغزل المحلات

(1) لرجل صناعة النسيج سيد اللوزى ولرجل المال من اسيوط روبير خياط مصالح فى شركة النيل للنسيج وفى شركة النيل للغزل الرفيع وكان روبير خياط يهتم بالصناعات المعدنية. وكانت له أيضا مصالح فى التامينات الأهلية. التى كانت ممثلة من ناحية أخرى فى شركة النيل للنسيج فى شخص مديرها مظلوم حمدى. أما بالنسبة لشركة صباغى البيضا فإن الدولة تتقاسم مسئوليات إدارتها مع بنك مصر وحسن مرعى وحسين صقر ومحمد عويس وهم الثلاثة من رجال الأعمال فى العهد الماضى. أما إدارة شركة غزل الصوف بوليتكس التى قام بتاسيسها رجل الصناعة روبية فيتقاسم الإدارة فيها ضباط المؤسسة الاقتصادية. وطيوزادة (من شركة الملح والصودا وشركة صابون سان لايت) وهنرى صيدناوى صاحب محلات صيدناوى الكبرى وهى اليوم داخلة ضمن الاقتصاد المشترك ومحمود سالم الذى كان يمثل بنك التجارة (تيميجيوزى) الذى امم سنة 1961 وكانت الشركة المصرية لصناعة النسيج (S.E.I.T) فرعا لشركة الغزل الأهلية التى كان يقوم بالإشراف عليها رجل الأعمال السويسرى لينوس جاش. أما الشركة العامة للجوت فقد انشأها البنك الصناعى بالاشتراك مع رجل المال القبطى الكسان ورجل صناعة النسيج شوربجى (الذى كان يمثله هنا محمود عبد الغفار شريكه فى البنك العربى) (وشركة الشرق لنسيج الصوف (الذى يمثلها محمد شاهين) وبعض رجال الأعمال الباكستانيين وأهم ممثلى الدولة فى هذه الشركات هم عبد الحميد داوود وعلى سعد الله علام وفريد عبد الله وصلاح الدين حتاتة ومحمود الجيار ومحمد عبد العزيز رفاعى وفؤاد جلال ومحمود الدرويش وجمال الدين بدوى وعبد الرحمن سلطان ومحمد الباجورى وحسن الايراشى ومحمد الشال.

الصناعية للحرير والقطن (أسكو) الربع وتنسج خمس الإنتاج وتتقاسم المئة عشر مشروعات الأخرى فى هذا الفرع[1] باقى السوق 35 % من الغزل تقريبا و5 % تقريبا من النسيج. ومنذ سنة 1961 تدخل هذه المشروعات الستة عشر ومعها المحلات الصناعية (اسكو) ضمن الاقتصاد المختلط.

غزل ونسج القطن

أنصبة المجموعات المختلفة فى مجموع الإنتاج غير الحرفى:

	غـزل	نسيج
مجموعة "مصر"	% 40	% 60
مجموعة "المؤسسة الاقتصادية"	–	% 15
مجموعة القاهرة "اسكو"	% 25	% 20
الستة عشر مشروعا الاخرى	% 35	% 5

وبعد نمو صناعات النسيج الأخرى اكثر حداثة واكثر تركيزا. وتتقاسم خمس مؤسسات انتاج الصوف: وهى شركة مصر بالمحلة الكبرى وبوليتكس وهما شركتان أهليتان تنتج كل منها ثلث مجموع الإنتاج. وهناك ثلاثة مصانع أخرى[2] – تدخل اليوم ضمن الاقتصاد المختلط – تتقاسم باقى السوق. وتختص بعض المصانع الصغيرة بإنتاج بعض أنواع الأصواف الخاصة [3].

(1) وهى بترتيب أهميتها: سباهى والطويل والإسكندرية للغزل والنسيج وشوربجى وشركة الغزل الأهلية ومنسوجات سلكند وجولدن ويفرز ونزهة والشركة العربية للغزل وأجيشيان وبفرز والغزالين المتحدة وكابو والحديثة والوادى وحورى وعقيل. وقد أنشأها أما رجال المال من أبناء المشرق العربى الذين يتاجرون فى القطن فى غالب الأحيان (مثل حورى وسلفاجو– شريك جاش، وخلاط وبنك مصر– ويمثله محمد الديب لدى شركة الغزل الأهلية) وأما بعض التجار اليونانيين (مثل ديموبولو صاحب شركة النسيج المتحدة وبيالوبوس صاحب شركة سلكند للنسيج) أو فى غالب الأحيان أيضا بعض الاسر السورية المقيمة فى مصر: شوربجى والطويل وسباهى وسماقية (الشركة الغربية للغزل والنسيج) والحراكى (جولدن ويفرز) وعاشور المكاوى (نزهة) والمهيلمى والشامى تاجر الحبوب الكبير فى الإسكندرية الذى يشرف أيضا على شركة الإسكندرية للنسيج) والقللى (الوادى).

(2) هى شركة نسيج سلكند (بيالوبوس) وشركة الشرق للغزل والنسيج (التى تملها أسرة القبانى السورية والمحلات الصناعية للحرير والقطن (اسكو) (مجموعة القاهرة).

(3) تخصصت شركة فيلاكس (لبنادو وسينيور) فى خيط الصوف للتريكو كما تخصص المصنع الاهلى (محمد محسب) فى صناعة البطاطين للجيش وشركة ممفيس (تيود وراكس وتوبالبان) فى صناعة الخبط الصوف الخاص بصناعة السجاد.

وتعمل شركتا مصر وهى: مصر للحرير الصناعى ومصر للحرير الطبيعى 70 % من رقم أعمال صناعة الحرير وتتقاسم الباقى ثلاث مؤسسات أخرى هى اليوم ضمن الاقتصاد المختلط[1]. وهناك مؤسسة واحدة تحتكر إنتاج هذا النوع من الألياف وهى الشركة العامة للجوت التى أنشأها البنك الصناعى. وتحتكر ثلاث مؤسسات داخلة ضمن الاقتصاد المختلط منذ سنة 1961 اشغال الكتان [2]. أما أشغال التريكو فتقوم بها عشرة مؤسسات تقريبا تدخل جميعها ضمن الاقتصاد المختلط منذ سنة 1961 [3].

رابعا- المرافق العامة والنقل

كان يقوم بتوريد المياه الصالحة للشرب للمدن الكبيرة شركات أجنبية أصحاب امتياز وكانت تجنى منها ارباحا طائلة. ولكنها لم تهتم بالمدن الصغيرة وبالقرى فكان على وزارة البلديات أن تتكفل بهذه الأعمال غير المربحة. ففى القاهرة لم يتجدد عقد الامتياز الممنوح لشركة المياه. وهى فرع من المجموعة البلجيكية حين انتهت مدته فى عام 1948 وتكفلت بلدية القاهرة بهذا المرفق. أما فى الإسكندرية فقد كان حق امتياز شركة مياه الإسكندرية (بناكى. سلفاجو.. الخ) ينتهى سنة 1977 وقد ألغى سنة 1961. وفى منطقة القناة انتقل استغلال هذا المرفق - الذى كانت الشركة العالمية لقناه السويس تديره من قبل- إلى البلديات.

وفى الإسكندرية أخذت البلدية على عاتقها النقل المشترك الذى كانت تقوم به شركة ترام الإسكنرية والرمل وهى فرع من بنك موصيرى الذى تقل مركز أعماله إلى الصناعات التى أقامها فى الأسكندرية حيث يدير مصنعا للطوب ومصنعا للكبريت وثلاجات ومعصرة زيوت. وفى القاهرة أممت شركة ترام القاهرة بمناسبة مشكلة الكونجو وقد كان حق الامتياز

---

(1) هى مصانع لويجى بولفارا والشركة المصرية لصناعة وتجارة المنسوجات (التى تملها أسرة نحاس السورية) والمحلات الصناعية للحرير والقطن (اسكو).

(2) هى شركة أورينت لبنن (خورى) وشركة طنطا فلاكس (اسرة نايف عماد بالاشتراك مع خورى) وصناعة الياف النسيج (ناجى وبنتو).

(3) وأهمها هى: الشوربجى (للجوارب الرجالى والحريمى) وشركة الكرنك (شوربجى بالاشتراك مع حمصى) شركة نسيج سلكتد (بيالوبوس) والشركة المصرية للتريكو (بنك موصيرى: ماكس سلامة) وشركة واتكو (سبيلا بيدس وبيالوبوس) وشركة لا بونتيرى (محمد كامل بدوى وله مصالح أيضا فى شركة اليوندد وهو عضو مجلس إدارة بنك الإسكندرية).

ينتهى سنة 1976 وكانت هذه الشركة تدير الترام والمترو وهى متفرعة من المجموعة البلجيكية.

وبتأميم الست شركات الكبرى للنقل المشترك وهى: أبو رجيلة ومقار والأسيوطى (أوتوبيس نهضة مصر والطرابلسى (الجنينة للاتوبيس) وفؤاد دوريش مجموعة على يحيى- باقى- موصيرى ثم أيضا بتحويل شركات النقل البرى إلى شركات اقتصاد مختلط تنتهى تلك العملية التى بدأت سنة 1960 بتأميم أتوبيسات القاهرة. أما بالنسبة للمدن الاخرى فتمنح البلديات امتياز النقل المشترك- وأهميته ضئيلة- إلى بعض المشروعات المحلية الصغيرة وكان يتقاسم ستة من رجال الأعمال المصريين جميع الخطوط الخاصة بالنقل البرى بالسيارات[1] وقد وضعت تلك التى كان يملكها أبناء المشرق العربى تحت الحراسة فى حين تحولت الأخرى إلى شركات اقتصاد مختلط.

أما عمليات نقل البضائع بالسيارات وعلى النيل فهى قليلة التركيز: يمتلك كل من 7.500 مشروع من عربة نقل إلى خمس عربات و230 مشروعا يمتلك كل منها من ست إلى عشرين عربة ولا يمتلك أكثر من عشرين سوى 38 مشروعا. ومن بين هذه الأخيرة لا يستحق الذكر سوى ثلاث مؤسسات نظرا لأهميتها [2] وكذلك بالنسبة للنقل النهرى سنذكر فقط سبع مؤسسات هامة هى اليوم تتبع نظام الاقتصاد المختلط وهى: لا فلوفيال وملاحة المنزلة ومصر للملاحة النهرية ومجموعة من أربع شركات يونانية [3].

وتحتكر شركة الطيران العربية المتحدة الملاحة الجوية. ويرأسها قائد اللواء الجوى حسن محمود ولكن بنك مصر هو الذى يتولى الإدارة الفعلية عن طريق ممثله صدقى المليجى وذلك

(1) هم: فؤاد درويش (وامنيبوس الشرق وامنيبوس الدقهلية والمتحدة للسيارات وأتوبيس الوجه القبلى مصر العليا: 625 سيارة أوتوبيس الدلتا. وأتوبيس الفيوم والطرق الصحراوية ومجموعها 382 سيارة) وحكيم ومرجان (المنيا والبحيرة: 187 سيارة) ومجموعة على يحيى باتى، وعلوبة ودى شديد (المشتركون فى أوتوبيس الشمال: 56 سيارة) وعلى إسماعيل (خطوط فلسطين: عشر سيارات) وفهمى ميخائيل (خطوط فلسطين: عشر سيارات).

(2) هى شركة نقل الوجه القبلى (أنور الابيارى) والمصرية للنقل البرى (ببرؤوس أموال يونانية) وشركة نقل الزيت (كنورى) وجميعها اليوم ضمن نظام الاقتصاد المختلط.

(3) لا فلوفيال وهى أهم شركة فى هذه المجموعة. كان يقوم بالإشراف عليها بعض رؤوس الأموال السويسرية (بوركهاردت) ورباط وتاجر القطن أرقش، شريك على يحيى، أما المنزلة فكانت انجليزية وكان يدير شركة مصر للملاحة النهرية مصطفى المنزلاوى. من شركة الشيخ فضل الزراعية وعبد الحميد بركات من الشركة المساهمة لتنظيف وكبس القطن وحسين سعيد من سيجوارت كبار تشرف مجموعة يونانية وتشرف أيضا على شركة نيلوس وعلى الشركة المساهمة المصرية للنقل على النيل والشركة التجارية المتحدة.

أكثر مما تقوم الدولة بإدارتها ولو أنها المساهم الأول والأكبر ويمثلها سليمان الحكيم.

وحتى سنة 1961 كان يتقاسم الملاحة البحرية عبود (الخديوية: عشر سفن وحمولتها 45 ألف طن) والعامة للملاحة البحرية[1] وهى التى تكونت من اندماج ثلاث شركات سنة 1958 (مصر وعلى يحيى وبنك مصر) وكانت تملك ثمان سفن مجموع حمولتها 45 ألف طن والأسكندرية: على يحيى وكانت تملك ثلاث سفن مجموع حمولتها 18 ألف طن والعامة التابعة للمؤسسة الاقتصادية وتمتلك خمس سفن حديثة البناء ومجموع حمولتها 27 ألف طن) وتخضع الشركة العامة الجديدة للملاحة التى أنشئت سنة 1961 بعد إقصاء عبود وعلى يحيى، لمؤسسة الملاحة البحرية وهى تحتكر من هذا التاريخ النقل البحرى.

وقد انشأت مجموعة "موصيرى" السكك الحديدية للخطوط الضيقة (فى الوجه البحرى والفيوم والوجه القبلى). وقد تسببت منافسة النقل البرى لها فى إصابتها بخسائر فادحة فى العشرينات الأخيرة. أما سكك الحديد للخطوط العادية فهى مصلحة حكومية عامة منذ إنشائها.

أما المواصلات السلكية واللاسلكية فقد كانت حق امتياز لماركونى (رؤوس أموال بريطانية مشتركة مع فرغلى) وقد تم تأميمها سنة 1957.

خامسا- البترول والصناعات الاستخراجية

إن البترول وكيمائية البترول – فى مصر وفى غيرها من البلاد – فروع يشتد فيها التركيز لدرجة كبيرة.

لقد حصلت أربع شركات على تصاريح للتنقيب. وتستغل ثلاث منها بالفعل حقولا على طول ضفتى البحر الأحمر وأقدمها فى مصر هى شركة آبار الزيوت الانجليزية – المصرية وهى فرع من شركة شل. ويمتلك هذه الشركة "الكارتل" الدولى للبترول وقد كانت حتى سنة 1953 تحتكر استخراج البترول فى مصر وهى المؤسسة البريطانية الوحيدة التى لم تؤمم على أثر أحداث سنة 1956 وهى لم تتحول إلى نظام الاقتصاد المختلط إلا سنة 1961 نظرا لاكتتاب الدولة فى 50 % من رأس المال. ومع ذلك فقد استغلت الحكومة موقفها

---

(1) ويديرها اثنان من ضباط البحرية الحربية وهما يوسف حماد وحنفى محمود.

فى أثناء وضعها تحت الحراسة لسحب معظم تصاريح التنقيب التى كانت تملكها: وكانت الانجليزية – المصرية فى الواقع قد أهملت استغلال الآبار المكتشفة وخالفت بذلك نصوص حق الامتياز وقد منحت الحكومة تصاريح التنقيب المسحوبة من فرع شل إلى الشركة العامة للبترول مباشرة وهى التى أنشأتها المؤسسة الاقتصادية سنة 1957 لهذا الغرض وقد بدأت هذه الشركة – التى اكتتبت الدولة فى كل رأسمالها وهى التى تعتبر أول شركة بترولية فى الشرق الأوسط تمتلكها الدولة – فى استخراج البترول سنة 1959 وقد تأسست الشركة الشرقية للبترول سنة 1957. وقد احتفظت الدولة لنفسها – عن طريق مؤسسة البترول – بنسبة 29 % من رأس المال. إذ قد حلت مجموعة بترولية خارج "الكارتل" وهى شركة الزيوت الدولية فى مصر والمسجلة فى بناما على 51 %، وتضم هذه المجموعة التى يحركها بنشاط المدعو ماتى الشركة الإيطالية P.I.G.A وبتروفينا وبعض البنوك السويسرية (هومان وشركاة) وشركة جنوب كاليفورنيا. وتستغل الشركة الشرقية للبترول حقول سيناء والحقول المشتراه من شركة ستاندرد ومن الأهلية للبترول وهى فرع من شركة أومنيوم الفرنسية البترول. وهى تستطيع إنتاج كميات أكبر من التى كانت الانجليزية المصرية والعامة تنتجها معا. وقد حصلت شركة الصحراء للبترول وهى فرع من شركة كونرادا على شروط جيدة بالنسبة لحق امتياز البترول من الصحراء الغربية. وهى شركة خارجة عن نظام الكارتل الدولى لأنها رفضت الخضوع له.

ويرأس محمود يونس مؤسسة البترول وهى التى أسند إليها إدارة معامل تكرير السويس ومسطرد. كما تملك المؤسسة علاوة على ذلك أنصبة كبيرة فى الشركة الشرقية للبترول وفى الجمعية التعاونية للبترول.

ويدير الشركة العامة للبترول، وهى ملك خاص للدولة، أحمد سليم وهو من أصحاب النظريات الاقتصادية الذى كون نفسه عند عبود ويساعده فى عمله بعض الضباط وأصدقاؤهم: عبد الرحمن الصاوى ومحمود عبد اللطيف وحسن عبد الوهاب وفؤاد جلال أحد رجال العهد الحالى وهو وكيل مجلس الأمة ووزير الإعلام سابقا.

وتتقاسم الدولة ومجموعة "بنك مصر" ورؤوس الأموال الأجنبية: إدارة الشركة المصرية لتكرير وتجارة البترول وهى التى يدخل فى اختصاصها معمل تكرير المكس بالأسكندرية. وأخذت المؤسسة الاقتصادية ومن بعدها مؤسسة البترول الأنصبة الفرنسية (49 % من رأس المال) كما أخذت هيئة القناة أنصبة الشركة العالمية لقناة السويس السابقة ويشترك أيضا فى

هذه الشركة كالتكس وبنك مصر[1]. أن معمل التكرير المصرى - الانجليزى فى السويس الذى يورد حتى الآن ثلثى البترول المكرر فى مصر لن ينتج أكثر من النصف بعدما تستكمل مشروعات توسيع معمل الدولة للتكرير.

ولا تزال عمليات نقل البترول الخام من حقول سيناء والبحر الأحمر إلى معامل تكرير السويس تتم بواسطة السفن ناقلة البترول. ومن المقرر إنشاء خط أنابيب بترول فى هذه المنطقة وقد كانت الشركة الانجليزية - المصرية تستأجر بصفة تقليدية السفن التى تحتاجها من شركة البترول البريطانية كما أن الشركة الشرقية كانت قد تعاقدت مع الشركة الأهلية للبترول. ولما أخذت الشركة العامة للبترول ممتلكات الشركة الأهلية للبترول ورثت هذه السفن التى كانت مؤجرة إلى الشركة الشرقية للبترول. وتزمع الشركة العامة للبترول إنشاء أسطول مصرى لنقل البترول أكبر من ذلك بحيث يستطيع نقل جميع كميات البترول الأجنبى الذى يتم تكريره فى مصر.

وتتم عمليات النقل الداخلى للمنتجات البترولية عن طريق عربات نقل البترول بنسبة 40 % ثم بنسبة 40 % أيضا عن طريق السكك الحديدية عن طريق الملاحة النهرية بنسبة 10 % وعن طريق الأنابيب بنسبة 10 % وتنص الخطة على إقامة شبكة كبيرة من الأنابيب. وهناك حاليا شركات التوزيع بسيارات نقل البترول والسفن النهرية لنقل البترول.

وحاليا تمتلك مؤسسة واحدة وهى الشركة المصرية لتخزين البترول جميع وسائل التخزين تقريبا[2]. أما الدولة فإنها تزمع إنشاء شبكة من وسائل التخزين تزيد طاقتها عشرة أضعاف على الوسائل الحالية التى يقوم القطاع الخاص بإدارتها.

وقد تم إلى حد كبير تمصير توزيع المنتجات البترولية التى كانت تحتكرها من قبل المؤسسات الدولية الكبيرة. وتملك الآن الجمعية التعاونية للبترول -التى قام بتأسيسها بعض رجال الأعمال من العهد السابق- أوسع شبكة لتوزيع البترول. وتقترب منها كثيرا الشركة العامة

(1) ويمثل الدولة رجلان من رجال حسن إبراهيم وهما: صلاح حتاتة ومحمد بيومى ثم أحد أعضاء مجلس الإدارة من رجال محمود يونس وهو مصطفى الحفناوى ويمثل بنك مصر محمد المغربى أما أباظة فقد كان يمثل هنا المجموعة البلجيكية بتروفينا.

(2) أن شركة التخزين المصرية للبترول هى فرع من "البوندد" وقد كانت الوسائل التى تستخدمها شركتا التخزين الأخيرتين وهما: الشركة المستقلة المصرية للبترول (رؤوس أموال يونانية من الأسكندرية) مؤممة سنة 1961 وشركة النيل للبترول تأتى فى مرحلة ثانوية من الأهمية.

للبترول التى اشترت من الحراسة الشبكات التى كانت تمتلكها كل من الشركة الأهلية للبترول والشركة المصرية للبترول وكلاهما فرعان من شركة الأومنيوم الفرنسية التى حاولت أن تقيم أعمالها فى الشرق الاوسط بعدما فقدت حقولها فى رومانيا وقد رأينا من قبل كيف أن حقوق الامتياز التى حصلت هاتان الشركتان عليها فى مصر - بالاشتراك مع كالتكس - قد بيعت فى النهاية إلى الشركة الشرقية. أما بالنسبة لشبكة التوزيع التى كانت تمتلكها المؤسسات الدولية الكبرى (كالتكس. مصر، وستاندرد أويل فى مصر، وشل الانجليزية المصرية) فلم تكن تكاد تمثل أكثر من ثلث الوسائل الموجودة فى البلد.

أما بالنسبة للصناعات الاستخراجية الأخرى فهى تتبع تقريبا القطاع العام.. وقد كانت المؤسسة الاقتصادية تدير - منذ سنة 1957- داخل هذا القطاع ست شركات كبيرة: سينا للمنجنيز وفوسفات سفاجا والمنيت العامة والعامة للثروة المعدنية والمناجم المتحدة والمصرية للرمال السوداء وجميعها مأخوذة من الحراسة على أموال الانجليز والفرنسيين. ومعظم الرجال الذين وضعتهم المؤسسة الاقتصادية من الضباط. بيد أن بنك مصر ومجموعة القاهرة ممثلتان أيضا [1].

وقد ورثت أيضا مؤسسة الصناعات الاستخراجية التى تولت سنة 1961 أعمال المؤسسة الاقتصادية الشركة العامة للملح وشركة ملاحات بورسعيد وقد كانت الأولى فرعا مشتركا لملاحات بورسعيد وملاحات الأسكندرية ورشيد وملاحات مرسى مطروح وكانت خاضعة لإشراف البنك الصناعى الذى كان يملك 51 % من رأس المال والذى كان قد عين فيها رجاله. وقد كانت ملاحات بورسعيد- التى امتصتها فى النهاية الشركة العامة للملح- خاضعة لإشراف رؤوس الأموال الخاصة [2].

(1) إن أهم ممثلى الدولة فى هذا القطاع هم: صلاح الدين غالب وغبريال بطرس، ومحمود إبراهيم عطية وصلاح الدين الموجى ومحمد محمود إبراهيم ومصطفى صادق ونجيب غنيم ورياض حجازى وأحمد رضوان نجا وشكرى مرقص وعماد الدين مرتجى محمد محفوظ. ويمثل حسين خلاف أحد كبار الموظفين وهو أستاذ جامعة سابق، وزارة الصناعة فى بعض هذه الشركات. كما يمثل بنك مصر أحد كبار موظفيه ويدعى البهتيمى لدى شركة الثروة المعدنية. ونجد على رأس المناجم المتحدة أحد أفراد أسرة علوبة. ويدير بنك القاهرة عن طريق مديره حسن زكى "الرمال السوداء" وذلك بالاشتراك مع الدولة ورجال الأعمال من العهد السابق (عثمان راتب ويوسف جعفر وحبيب داغر وكمال أدهم) الذين يمتلكون معا وكالة سياحية هامة تحمل اسم "ايستمار".

(2) كان فؤاد جرجس- أحد رجال الأعمال فى الإسكندرية- هو الذى يسيطر على ملاحات مصر فى مجموعها. وكان هناك ثلاثة رجال من مجموعة البنك الصناعى أعضاء فى مجلس إدارة الشركة العامة للملح هم: حلمى مصطفى وعادل وعبد الحميد داود وقد كانت هناك مؤسسة بريطانية تشرف على ملاحات بورسعيد وكان يمثل شركة الملح والصودا رجل الأعمال المصرى من العهد الماضى طبوزاده. وقد كان يشترك أيضا فيها رجل الأعمال من بورسعيد: عبد الملك حمزة وبنك صباغ من بيروت وفؤاد جرجس.

كما تولت المؤسسة سنة 1962 أعمال جباسات البيلاح (رؤوس أموال فرنسية وبلجيكية) وملاحات البحر الأبيض المتوسط (فؤاد جرجس) المؤممة.

وخلاف هذه الشركات يجب علينا أيضا أن نذكر الشركة الإيطالية للفوسفات التى لا تزال تورد ثلاثة أرباع الفوسفات والشركة المصرية للمناجم والتنقيب وهى فرع البنك البلجيكى - وقد أممت سنة 1961- وعروق الذهب المكتشفة فى طريق النفاذ، وشركة مصر العليا للمناجم (تاجر ووهيب دوس) وهى ضمن شركات الاقتصاد المختلط منذ سنة 1961 وذلك علاوة على بعض المنتجين الفرديين الذين يقلون عنهم أهمية مثل منير الخولى.

وبصفة عامة تقوم مشروعات متوسطة الحجم وكثيرا ما تكون مشروعات للأشغال العامة باستخراج الكاولين والدولوميت وأحجار الجير الصناعية ورمال الزجاج. وباستغلال محاجر البازلت والرخام والألبستر والجرانيت وحجر البناء.

وبالنسبة لإنتاج قوالب الطوب الأحمر فهذه الصناعة أقل تركيزا من غيرها ويقوم أصحاب الحرف بتوريد أكثر من 60 % من هذا الإنتاج. فهم يأخذون طمى النيل ويحولونه باستخدام وسائل تقليدية لا تعطى إلا قوالب طوب أحمر من صنف غير جيد لا يصلح للأغراض الصناعية. أما فى منطقة القاهرة فالإنتاج أحدث من ذلك وغير متفرع. هناك مشروعان- يملكها بعض التجار المشتركين مع بعض مقاولى الاشغال العامة وهما الآن ضمن نظام الاقتصاد المختلط- وهما يوردان 20 % من إنتاج البلد ونصف القوالب الممتازة الصنع. وهما يتقاسمان هذا الاحتكار مع مائة تقريبا من المشروعات المتوسطة التى أدخلت الوسائل الحديثة على منشآتها.

سادسا- الصناعات الأخرى

كان رأس مال الدولة يحتل منذ سنة 1957 مركزا هاما فى عدد كبير من قطاعات الصناعة المصرية الأخرى. وكان سائدا فى صناعات السكر والدخان والصناعات الأساسية التى قام مجلس الإنتاج بإنشائها.

كانت المؤسسة الاقتصادية تدير أربعا وعشرين شركة صناعية خلاف شركات النسيج والبترول والشركات الاستخراجية وهى إما أن تكون قد ورثت هذه الشركات من مجلس

الإنتاج أو أنها اشترتها من الحراسة أو أنها أخذتها من البنك الصناعى.

وتعتبر اليوم الشركات الكبيرة التى قام مجلس الإنتاج بإنشائها اقطاعيات لبعض أهم ضباط العهد الحاضر وهم: سمير حلمى وعمر أبو الدهب ومجدى حسنين وحتى عهد ليس بالبعيد أحمد رزق[1]. ويبدو أن الفساد قد انتشر بصفة عامة ولكن كثيرا ما تدفن الفضائح نظرا لأنها تمس شخصيات كبيرة. أما ممثلو بنك مصر– الذين اشتركوا فى مشروعات مجلس الإنتاج الكبيرة– والمندوبون المكلفون بالدفاع عن مصالح المجموعات الأجنبية[2] فلم يكن لها على كل حال أية سلطة. وقد حدث أخيرا– على أثر بعض الأخطاء الناجمة عن عدم كفاءة الضباط وبرغم تحذيرات الفنيين الأجانب– أن انطفأ فرن من الفرنين الكبيرين فى شركة الحديد والصلب. وقد اضطرت الحكومة إلى استبعاد أحمد رزق. وقد حل مكانه ضابط آخر يدعى عمر أبو الدهب– فى حين أنشئ معهد الإدارة العليا خصيصا لكى يتولى أحمد رزق إدارته.

(1) ومن بين ممثلى الدولة الأقل شهرة والمعنيين فى هذه المشروعات يجب أن نذكر: على نصار، وجمال الدين الطنطاوى، ومحمود مجدى، ومحمد القشيرى، ومحمد البدوى، وشكرى مرقص، وأبو رجب، وعبد الرحمن الصاوى، ومحمود الدرويش، وعزيز يسن، ومحمد شوكت. ويمثل البنك الصناعى أيضا بعض كبار موظفيه مثل عزت سلامة.

(2) تملك شركة ديماج نصيبا صغيرا 25 % فى الشركة المصرية للحديد والصلب وحتى تمصير رؤوس أموالها كانت مؤسسة بلجيكية هى التى تدير شركة سيماف للتعدين بالاشتراك مع الدولة.

صناعات التحويل (بخلاف صناعة النسيج)

من بين صناعات التحويل (بخلاف صناعات النسيج) نجد أن الصناعات الزراعية والغذائية هى النامية حاليا وذلك كما تبين من الجدول الآتى:

	عدد المشروعات بالوحدة	اليد العاملة بالآلاف	القيمة المضافة بملايين الجنيهات
الصناعات الخفيفة:			
النسيج	746	117.1	45.0
الصناعات الزراعية	1411	60.2	24.4
الصناعات الأخرى	767	37.0	9.3
ورش الإصلاح	97	7.1	2.6
الصناعات الأساسية:			
الأسمنت ومواد البناء	213	16.5	3.8
الكيمياء والكاوتوشوك	108	12.3	4.2
الكيمياء والبترولية	3	3.4	5.5
المعادن	41	9.1	3.1
المجموع	3.386	263.2	97.9

أ- الصناعات الزراعية والغذائية:

كانت 110 مؤسسة فقط تستخدم 34.900 عامل (58 % من اليد العاملة المستخدمة فى هذا الفرع) وتحقق فى مجموعها 78 % من القيمة المضافة. أما باقى المؤسسات (وعددها 1.271) فكانت تكاد تستخدم كل منها فى المتوسط 20 عاملا. وكان متوسط القيمة المضافة لكل منها 4.200 جنيه ما يحقق إيرادا شاملا للمشروع بعد دفع الضرائب المستحقة نحو 1.700 جنيه سنويا. ولا يمكننا أن نعتبر مثل هذه المؤسسات العائلية على أنها ملك للطبقة الحاكمة. أن أكثر هذه المؤسسات عبارة عن مطاحن مبعثرة فى أنحاء الريف ويملكها بعض الفلاحين الأثرياء. وهذه الطبقة القليلة العدد التى تشكل البرجوازية الإقليمية المصرية وهى البورجوازية القبطية فى كثير من الأحيان.

أما المائة وأربعون مشروعا كبيرا فكانت الدولة تتقاسمها مع هذه الحفنة من كبار رجال الأعمال التى نجدها فى كل مكان.

كانت شركات السكر والتكرير المصرية تنتج 370.000 طن من السكر سنويا (يبلغ الاستهلاك المحلى السنوى 280.000 طن) وهى مؤسسة فرنسية أممت سنة 1955 وتتولى إدارتها الآن مؤسسة الصناعات الغذائية. وقد احتفظ فيها عبود بمصالح كبيرة بقى فى إدارتها اثنان من وكلاء الوزارة السابقين وهما بدوى الشيتى وصلاح الدين طه الذان عينهما وزير الاقتصاد، وإذ تولى هذا الأخير إدارتها من سنة 1955 إلى سنة 1957 وتعتبر شركات السكر هذه التى تحتكر إنتاج هذه المادة الأساسية فى التغذية الريفية أهم مؤسسة فى ميدان الصناعة الزراعية والغذائية.

يلى ذلك فى الأهمية الدخان وتنتج شركة ايسترن للدخان المؤسسة سنة 1957 والتى كانت الدولة وأسرة ماتوسيان تقومان بإدارتها 80 % من الاستهلاك المحلى وكانت شركة إخوان كوتا ريللى تنتج 15 % أما باقى المنتجين[1] وجميعهم تقريبا من اليونانيين فهم ينتجون النسبة المئوية الباقية. وقد أصبحت جميع هذه المشروعات ضمن الاقتصاد المختلط منذ سنة 1961. وخلاف نحو السبعمائة مطحن تقريبا المبعثرة فى البلد كانت هناك سبع مؤسسات كبيرة تورد الدقيق لأهم المدن وتضرب مجموع محصول الأرز تقريبا وقد أصبحت هذه المؤسسات التى كان يشرف عليها من قبل فى أغلب الأحيان أهم تجار الحبوب[2] ضمن الاقتصاد المختلط.

وكان اثنان من رجال الأعمال اليونانيين: بولاناكى وجياناكليس[3] يحتكرون إنتاج النبيذ والكحول. كما كانت تنتج البيرة وهى ميدان لنشاط البنك البلجيكى. مؤسستان فقط[4]

(1) أنها: سجاير نسطورجيانا كليس (وجيانا كليس هذا هو أهم منتج للنبيذ) وسجاير بابا ستراتوس (وبابا ستراتوس شريك العلايلى أحد رجال أعمال مجموعة عبود وشريك جورج حنين) وشركة سجاير سالونيكا – جراس وبول وسروم الشركاء مع بنك مصر ممثلا فى شخص مصطفى حسنى) وشركة – البستانى الشركة المصرية للدخان والسجاير).

(2) ولاسيما الشامى (مضارب أرز رشيد والإسكندرية والمطاحن والمضارب المصرية ومطاحن الإسكندرية) ورويصا (مضارب الأرز المصرية) وكان رجل الصناعة المصرى فى المنتجات الدوائية دوش يشرف على الصناعة المصرية لمطاحن الحبوب وتخزينها. كما كان رجل الأعمال جمعة مدكور شريك رجال القطن من ابناء المشرق العربى فى الإسكندرية يمتلك مضارب الأرز المصرية الحديثة. وقد وضعت مطاحن المحمودية – وكان يملكها بعض اليهود الذين غادروا البلاد سنة 1956 – تحت الحراسة.

(3) الأول بالاشتراك مع عبود (وكانت مصانع السكر تنتج المولاس لانتاج الروم) ومع بنك موصيرى الذى يدير مؤسسات بولاناكى. أما الثانى فيمتلك شركتين هما شركة الكروم والكحول المصرية. والحدائق والكروم المصرية.

(4) وهى شركة بيرة كراون (البنك البلجيكى بالاشتراك مع بولاناكى) وشركة بيرة الأهرام (البنك البلجيكى بالاشتراك مع فرغلى).

وقد امتا حديثا. أما صناعة المياه الغازية فكان يحتكرها من قبل رجل الأعمال اليونانى الذى كانت مؤسسته سباتيس للمياه الغازية) تنتج 50 % من الإنتاج القومى. والباقى كان موزعا على مئات من صغار المنتجين[1] وقد تأثر بمنافسة الكوكاكولا التى تنتجها بعض المؤسسات المصرية بتصريح أمريكى. وقد صادفت صناعة المشروبات أزمة بصفة عامة. فقد تأثرت إلى حد كبير من هجرة الأوروبيين الذين كانوا يشكلون أهم العملاء. وتستطيع صناعة البيرة – التى زاد نموها أثناء الحرب العالمية الثانية – إنتاج عشرين مليون لتر سنويا فى حين لا يستهلك البلد سوى تسعة ملايين لتر فقط. أما المياه الغازية التى تبلغ قدرة إنتاجها 600 مليون زجاجة فهى لا تنتج سوى 334 مليونا.

كانت المؤسسات المنتجة للزيوت الغذائية والصابون– وهى مرتبطة ارتباطا وثيقا مع شركات حلج القطن– واقعة تحت سيطرة بعض كبار رجال القطن[2] ورغم أن مصر تعد من أكبر منتجى القطن فإن مقدرة إنتاج هذه المعاصر (75.000 طن) تقل عن الاستهلاك السنوى المحلى (120.000 طن) وكان ذلك نتيجة لما يلى: لقد أهمل كبار رجال القطن الأجانب ورجال القطن المصريون الذين كانوا يشرفون على هذا القطاع زيادة قدرة هذه المعاصر على الإنتاج منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وفضل هؤلاء تصفية أعمالهم فى مصر تدريجيا توطئة لاحتمال هجرتهم. وقد كلفت الخطة الخمسية بنك مصر بوضع برنامج واسع لتمويل هذا الميدان[3] وقد تحولت الشركات القديمة إلى شركات اقتصاد مختلط وذلك سنة 1961.

وبخلاف القطن والحبوب والدخان والسكر فان الصناعات الغذائية التى يتم تصنيعها فى مصر قليلة للغاية. فمصانع النشا والجلوكوز يكاد يصل عددها إلى خمسة وتشرف عليها بصفة عامة المطاحن الكبرى كما أن هناك أكثر من 34 مصنعا للمكرونة وثلاثة مصانع لحفظ الخضروات وعصير الفواكة و35 مصنعا للحلوى (الحلويات التقليدية) وهى غير

(1) وبصفة خاصة شركة أسيوط للتعبئة وشركة طنطا للتعبئة (باقى فكتور تاجر ومحمد علوبة) وشركة الإسكندرية القومية للتعبئة (شافعى اللبان) والشركة المصرية للتعبئة (باللى وميلا الخ..) والشركة الصناعية والتجارية فى مصر سيكو (باتى).

(2) وقد كانت شركة البحيرة للأرز والزيوت (الوكيل) وشركة معاصر الزيوت والصابون (التابعة لشركة طنطا للكتان التى كان يشرف عليها حورى بالاشتراك مع نايف عماد) وشركة معاصر الزيوت النباتية وصناعة – الصابون (زنانيرى أحد رجال أعمال مجموعة موصيرى مشتركا مع أسرة حبش) وشركة زيوت كرموز (تميمى) وشركة الصابون والمنتجات الغذائية كحلا (اسرة كحلا) وشركة بورسالى للتجارة والصناعة (التابعة للبنك التجارى المصرى) وأخيرا شركة مصر للزيوت.

(3) وقد فضلوا بنك مصر على شركة كحلا وذلك من غير شك لأن كحلا مسيحى.

مجهزة تجهيزا حسنا وثلاثة مصانع للشيكولاته وخمسة مصانع للكسب وجميعها تعتبر ضمن الاقتصاد المختلط منذ سنة 1961. وتدير المؤسسة الاقتصادية مع بنك مصر مصنعا كبيرا للمنتجات المستخرجة من الحبوب وهى الشركة المصرية للمنتجات الغذائية[1] التى تورد منتجاتها لكانتينات الجيش والمصالح الحكومية. ولتذكر أيضا ثلاث شركات لحفظ المأكولات وهى شركة أدفينا (مجموعة مصر) وشركة الطالبية وشركة قها التى تديرها مؤسسة الصناعات الغذائية – وهى التى تشرف أيضا على مضارب الأرز ومطاحن الحبوب ومعاصر الزيوت – التى كانت حتى هذا التاريخ ملكية خاصة – تقريبا لرأس المال القبطى – وكذلك شركة مصر للعلف وتقل كثيرا هذه المنتجات عن الاستهلاك المحلى الذى يكتفى فى الوقت الراهن بالمنتجات الزراعية غير المصنعة. أما صناعة التبريد وهى الوحيدة النامية نسبيا فى هذا الفرع فتسيطر عليها بعض المؤسسات التى تدخل اليوم ضمن الاقتصاد المختلط[2] أما إنتاج أغذية الترف فهى ولو أنها لا تذكر من ناحية الكمية إلا أنها مربحة تماما. وقد كان يسيطر على هذه الشركات (وهى اليوم ضمن الاقتصاد المختلط) اثنان من رجال الأعمال السويسريين ورجل أعمال يونانى.

ب– باقى الصناعات الخفيفة الأخرى:

كانت الصناعات الخفيفة الأخرى (مثل الصناعات الميكانيكية الخفيفة، وصناعات الورق والكرتون والزجاج والخزف والصينى الخ). لا تزال متواضعة للغاية ولو أنها شديدة التركيز وكان 157 مشروعا تستخدم 22.700 عامل (61 % من اليد العاملة) وتنتج 70 % من القيمة المضافة (6.5 ملايين من الجنيهات). أما باقى المشروعات فعددها 610 وتستخدم كل منها فى المتوسط 15 عاملا. أن متوسط إيراد المشروع لكل من هذه المؤسسات البالغ عددها 610 – بعد دفع الضرائب المستحقة عليها – يبلغ نحو 2000 جنيه. وهى مشروعات صغيرة للأثاث وأشغال الجلود تمتلكها هذه الطبقة الصغيرة من البورجوازية المصرية المتوسطة.

ومن بين المشروعات الكبيرة البالغ عددها 157 يجب أن نذكر أولا بعض مشروعات

(1) ويمثل بنك مصر هنا إبراهيم زكي وهو علاوة على ذلك عضو أيضا فى مجلس إدارة الشركة الشرقية للبترول.
(2) وبصفة خاصة مصانع الثلج المندمجة وشركة التبريدات المصرية (وكان يشرف عليهما رجل القطن أرقش) والشركة العامة للهندسة والتبريد – جركو – (التى يملكها رجل صناعة النسيج سيد اللوزى) وصناعة التبريد (جروبى) وشركة البان المندرة (لندوات بالاشتراك مع علوبة) وشركة الثلاجات والأغذية المثلجة (لا باس). وقد باءت تجربة بنك مصر فى هذا الميدان (شركة مصر للألبان) بالفشل. أما شركة استرا فهى فى طريق التصفية.

الميكانيكا الخفيفة التى سنعود بعد ذلك إلىذكرها، نظرا لأن مصانع الصلب هى التى تشرف على هذه المشروعات. ويجب على كل حال القول بأن عدد ورش التصليح التى لا يستخدم فيها أكثر من خمسين عاملا هو 38 ورشة (ومجموعها الإجمالى 5.700 عامل) وتنتج قيمة مضافة قدرها 2.2 مليون من الجنيهات على مجموعة الميكانيكا الخفيفة.

أما صناعة ورق الكرتون فهى أكثر تركيزا من الميكانيكا. وفى الوقت الراهن، تعتبر الشركة الأهلية للورق[1] وهى شركة من شركات الاقتصاد المختلط، المشروع الوحيد الذى له أهمية كبيرة. أما مصنع "راكتا" العظيم الذى أنشأه مجلس الإنتاج وتقوم الدولة بإدارته فعليه أن يكفى معظم الاحتياجات المحلية وهو سينتج أكثر من عشرة أضعاف شركة الورق الأهلية. وتوجد أيضا بعض المؤسسات الأخرى التى تورد الأوراق الخاصة. ،أخيرا هناك مؤسستان تصنعان وحدهما كرتون التغليف الصناعى.

ويسيطر على صناعة الزجاج والخزف المطلى (القيشانى) والصينى سيد ياسين الذى يمتلك جميع أنواع الزجاج الحديثة فى البلاد تقريبا. وهى اليوم ضمن الاقتصاد المختلط- وهو الذى يدير لحساب الدولة مشروعان للخزف ورثهما البنك الصناعى وهما شركة سورناجا والشركة العامة للخزف والصينى[2]. وخلاف ذلك فالشركة الوحيدة التى تستطيع إنتاج الأصناف الممتازة هى شركة الإسكندرية للزجاج والصينى التى باعها موصيرى إلى زوفوداكى.

وكان التركيز أقل من ذلك بكثير بالنسبة للفروع الأخرى التى لا تزال قليلة النمو. وستذكر فى ميادين الجلود ثلاثة مشروعات فقط وهى اليوم ضمن الاقتصاد المختلط. باتا. والاتحاد التجارى والصناعى (أسرة حداد) ومدابغ الإسكندرية (رؤوس أموال يونانية). وفى صناعة الخشب كان التاجر الكبير المستورد باسيلى يمتلك - بالاشتراك مع خلاط - مصانع الخشب المؤممة سنة 1961 وقد قررت الدولة إنشاء مصنع لصناعة الاقلام. (شركة النصر) فى

(1) رؤوس أموال يونانية فى الإسكندرية مشتركة فيها مع بنك مصر الذى يمثله عبد المنعم الديب وأحمد مرعى. وهذا الأخير شريك زربينى فى مصانع السماد وأهم المؤسسات الأخرى هى الشركة التجارية فى مصر (والترشارف وفؤاد سعد وفؤاد الفرعونى) ومصانع ستيشنرى (خورى) والشركة المصرية للتغليف الاقتصادى (روزيتو ومقصود وفكرى أباظة) وشركة الإسكندرية للعبوات الصناعية (هرارى).

(2) التى أنشأها البنك بالاشتراط مع رجال المال من ابناء المشرق العربى حمصى وملك أوتوبيسات القاهرة السابق أبو رجيله ومالك الزجاج ياسين.

إطار الخطة الخمسية التى يرأسها حسن إبراهيم بنفسه. وقد أممت أيضا مشروعات الصحافة. فقد قامت مجموعة من رجال المال اللبنانيين – منذ القرن التاسع عشر – بإنشاء أهم الجرائد المصرية وكانت تشرف على أهم المشروعات بخلاف مشروعات الوفد الصحفية: دار الهلال (زيدان) ودار الأهرام والمجلات المصورة فى مصر (تقلا) وقد انتقلت المؤسسة التى كان حزب الوفد يمتلكها والتى صودرت سنة 1950 إلى أيدى بعض الضباط واتخذت اسما لها: دار الجمهورية وفى سنة 1952 فرض عبد الناصر بنفسه محمد حسنين هيكل على الصحيفة اليومية المستقلة الكبيرة "الأهرام" وقد توج تأميم مطابع الصحف الكبرى هذا تطورا كان متوقعا. وتوجد علاوة على ذلك مطبعتان خاصتان– هى اليوم ضمن الاقتصاد المختلط – وهى مطابع مصر– أكبر مطبعة عربية بجانب المطابع الأميرية وشركة النشر المصرية التى تمتلكها مجموعة من أبناء المشرق العربى ويمثلها عزيز دى صعب وهو الذى يمتلك بعض الجرائد العربية والأوربية. أما باقى المطابع الأخرى فتتسم بالطابع الحرفى. أما وكالة الأنباء الوحيدة المسموح بها وهى "أبناء الشرق الأوسط التى يرأسها مصطفى أمين والتى كان فاروق قد فرضها من قبل على "الأهرام" فتشرف الدولة عليها بالرغم من أن مجموعة أبناء المشرق العربى هى التى تمولها.

الأسمنت ومواد البناء:

إن الأسمنت ومواد البناء هى الصناعة الأساسية الوحيدة التى نمت فى إطار العهد السابق وتضم خمسين مشروعا تستخدم 13.300 عامل (80 % من اليد العاملة) تقدم 80 % من القيمة المضافة (3.1 ملايين من الجنيهات) أما المشروعات الأخرى وعددها قليل (163 مصنعا) وصغيرة (عشرون عاما لكل مشروع فى المتوسط) فهى جميعها تقريبا مصانع قوالب الطوب الأحمر النصف– حرفية.

حتى تاريخ قريب كان كارتل (اتفاق المنتجين بقصد الاحتكار) الأسمنت ينظم إنتاج الثلاث مؤسسات التى تحتكر الإنتاج: 45.5 % لشركة أسمنت حلوان و45.5 % لشركة أسمنت طره و9 % لشركة الإسكندرية للأسمنت. وكان الملاحظ منذ سنوات عديدة أن الزيادة فى قدرة الإنتاج تبلغ 600.00 طن (إنتاج 1958 كان يبلغ 1.840.000 طن فى حين أن الاستهلاك المحلى يبلغ 1.270.000 طن). ومع ذلك فقد قرر مجلس الإنتاج البدء فى إنشاء مصنع رابع للأسمنت تبلغ قدرة إنتاجه 500.000 طن وذلك فى إطار برنامج

تحسين أوضاع مديرية التحرير المؤلم ذكرها. وكان البنك البلجيكى ويمثله هنا بطرس غالى وإبراهيم خليل يملك حصصا كبيرة فى شركات الكارتل الثلاث مشتركا فيها مع رؤوس أموال سويسرية ورؤوس أموال بريطانية وبعض رجال الأعمال المصريين: يوسف الحلو من شركة فرغلى للأقطان وذلك فى شركة أسمنت الإسكندرية. ثم حسن مرعى وعلى الشمسى فى شركة أسمنت طره. وقد كان من أثر تأميم رؤوس الأموال البلجيكية وتأميم موصيرى (شركة أسمنت سيجوارت) أن أصبحت مؤسسة الصناعات الكيماوية تشرف الآن على مجموع صناعة الأسمنت. وتمتلك شركة أسمنت حلوان من ناحية أخرى المصنع الوحيد لنصاعة أكياس تعبئة الأسمنت.

وهناك ثلاث مؤسسات فقط – هى اليوم ضمن الاقتصاد المختلط – تصنع الأسمنت الخاص وهى شركة مصر للأسمنت المسلح والشركة العامة لمنتجات الأسمنت المسلح التى استعادها البنك الصناعى وشركة سيجوارت[1].

أما أنتاج أحجار البناء وقوالب الطوب فيقوم به – كما نعلم جيدا – عدد كبير من المشروعات الصغيرة. ويجدر بنا هنا أن نذكر مؤسستين فقط هما شركة القاهرة لقوالب الطوب الدولية (طرابلسى من بنك الاتحاد التجارى) والشركة الصناعية والتجارية لمواد البناء النصر (أسرة العسال) وهى اليوم ضمن الاقتصاد المختلط.

الكيمياء (بخلاف الكيمياء البترولية) والمطاط:

41 مؤسسة تستخدم هنا 11.200 عامل (88 % من اليد العاملة) وتنتج قيمة مضافة تبلغ 3.4 ملايين من الجنيهات (81 % من المجموع الكلى). أما المشروعات الأخرى وعددها 67 فتستخدم كل منها فى المتوسط 23 عاملا فقط.

وتحتكر مؤسسة واحدة – تديرها الدولة – وهى شركة النقل والهندسة[2] إنتاج الكاوتشوك

(1) يمثل بنك مصر فى مصر للأسمنت المسلح: الشربينى. وهذه الشركة هى نفسها منضمة إلى شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند. وكان العقيد على نصار يدير الشركة العامة لإنتاج الأسمنت المسلح لحساب الدولة بالاشتراك مع شركة مصر للأسمنت المسلح. أما شركة سيجوارت فكان يمتلكها بنك موصيرى (بارسيلون) وهو اليوم يسمى بنك النيل.

(2) كان شريكا مع توتونجى (مجموعة القاهرة) ومحمد صقر (المصنع الأهلى للمعادن) الرئيس السابق لكارتل المعادن المصرى ممثلا لجماعة رباط وعبود وكان يمثله هنا العلايلى.

والإطارات وهى لا تغطى الاحتياجات المحلية فقط ولكنها تحقق زيادة ذات قيمة للتصدير. ويوجد فى هذا الفرع بعض المشروعات الأخرى مثل المصانع المصرية للكاوتش والأحذية (أفيرينو) وهى اليوم ضمن الاقتصاد المختلط. وهى تكتفى بصنع السلع من الكاوتش ماعدا الإطارات.

وفى صناعة السماد توجد بعض المشروعات الكبيرة التى تتمتع باحتكار هذا الإنتاج ولا يزال عبود حتى الآن المنتج الوحيد للأسمدة الأزوتية (200.000 طن بها 15 % أزوت)[1] وستنتج شركة كيما التى أنشأها مجلس الإنتاج سنة 1954 بعد بضع سنوات 380.000 طن بدرجة أزوت 20 %. وهناك مشروع واحد – تديره أيضا الدولة – ينتج سمادا عضويا[2]. وهناك أيضا مؤسستان قويتان – هما اليوم ضمن الاقتصاد المختلط – وقد أنشأتهما رؤوس أموال أجنبية وبعض رجال الأعمال من العهد الماضى –تنتجان السوبر– فوسفات[3]. أما إنتاج مختلف المنتجات الكيماوية الأخرى فهى لا تزال ضعيفا سواء أكانت المنتجات الأساسية (الحوامض...الخ) أم المنتجات الخالصة (بويات) مطهرات حشرية، منتجات صيدلية...الخ) وقد حولت أهم مؤسسات هذا القطاع إلى شركات للاقتصاد المختلط[4] وذلك سنة 1961.

(1) ويتكون مجلس إدارة شركة الأسمدة والصناعات الكيماوية من موظفين وكلاء لعبود فقط: أحمد سليم الذى يدير الشركة العامة للبترول لحساب الدولة وأمين فكرى الخ.

(2) أنشأ البنك الصناعى الشركة العامة للأسمدة العضوية بالاشتراك مع محمد صقر وأنطون سعد.

(3) كان تاجر القطن بيلافاكى بالاشتراك مع زربينى والكسان يشرف على مصنع أبو زعبل وكفر الزيات للمخصبات حيث كان عبد الخالق حسونة الأمين العام للجامعة العربية يمثل المصانع البريطانية وكانت المجموعة الإنجليزية "الملح والصودا" (بالاشتراك مع البنك البلجيكى: لابيوت وطبوزاده) تدير مع على يحيى الشركة المالية والصناعية وهى التى كانت تصنع أيضا السوبر فوسفات فى حين كان المصنع الرئيسى (الأم) ينتج مواد التنظيف.

(4) كانت شركة الامونياك والمواد الكيماوية (أسرة سلوم من منسوجات ميتاكسا) تصنع الأمونياك. كما كانت شركة جاربا وهى التى يشرف عليها رجال القطن السويسريون: هانس، وكوبر وشركاهم وآليمان (من مصانع النحاس) وعبد الرازق الرافعى (الشركة المصرية للأقطان والتجارة) تصنع ثانى أكسيد الكربون اللازم لصناعة المياه الغازية. وكان يشرف على صناعة المواد الكيماوية (مواد التنظيف والجلوكوز الصناعى) ف. عدس وايلى خلاط. وكان الفرع التابع لها شركة منتجات النشا يصدر أوكسيد الزنك والمينيوم. أما شركة النشا الأهلية تصنع مواد التنظيف والجلوكوز وهى متفرعة من شركة شمال شرق أفريقا للتجارة فكان يقوم بالإشراف عليها أسرة كتانة أما الغازات الصناعية وهى فرع قديم مشترك لشركة ليبون والبنك العقارى المصرى (الذى لا يزال يمثله محمد المغلاوى) فقد أعادت المؤسسة الاقتصادية شراء ها من شركة الأوكسيجين والاستيلين المسماة (شركة الغاز السائل الفرنسية). أما شركة "بويات وزيوت هنشلوود، وهى فرع من الشركة البريطانية التى تحمل نفس هذا الاسم فقد كان بنك موصيرى (سلامة مزراحى) هو الذى يتولى إدارتها وكانت تنتج البويات الصناعية) وكانت الشركة المصرية للبلاستيك والصناعات الكهربائية (رؤوس أموال يونانية مشتركة مع عزيز حسن من شركة شمال شرق =

المعادن:

تحتل صناعة الصلب وصناعة المعادن والميكانيكا مكانا مختارا فى الخطة ولو أن هذه الصناعات كانت ضعيفة النمو.

لا يوجد سوى 17 مشروعا تستخدم 8.500 عامل أى بنسبة 93 % من اليد العاملة فى هذا الفرع وتنتج 95 % من القيمة المضافة أى ما قيمته 2.9 مليون من الجنيهات.

وتتمتع المصانع الحربية (عشرة مصانع تقريبا) وهى المنظمة على شكل "ريجى" وتتبع وزارة الحربية بموقف احتكارى فى ميدان صناعة المعادن غير الجديدية وتجد أيضا فى هذا المجال شركة "مانتج" التى أخذت من الحراسة على أموال الانجليز وشركة "الكتروكابل"[(1)] وكلاهما تديرهما الدولة.

وقد بدأت صناعة الحديد المعدنية أثناء الحرب العالمية الثانية على أساس جمع الحديد الخردة وكانت قدرتها الصناعية تبلغ 200.000 طن تتقاسمها بعض المصانع التى كانت تشرف عليها مجموعة رباط ومجموعة موصيرى سلفاجو آليمان الكسان بالاشتراك مع بعض رؤوس الاموال السويسرية[(2)].

وتدير مؤسسة الصناعات المعدنية والميكانيكية منذ سنة 1961 سبعة مشروعات كبرى مؤممة علاوة على الحديد والصلب وسيماف التى أنشأها مجلس الإنتاج منذ السنوات الأولى

=أفريقا للتجارة وحلمى محمود من شركة تأمين الجزيرة) تصنع بطاريات السيارات ماركة نسر فى حين أن الشركة المحلية التابعة لشركة "بوليدن" السويدية والتى يديرها محمود بهير أنسى (من شركة أفريقيا للتأمين) فكانت تصنع البطاريات بتصريح من الشركة الأم. وقد بدأ البلاستيك بداية سيئة مع شركة البلاستيك الأهلية التى أنشأها دوش. ويتقاسم دوش سوق منتجات الأدوية المحلية (10 % من الاستهلاك المحلى) مع الشركة العامة للأدوية (التى تديرها الدولة وقد ورثت معامل ايكاديل الانجليزية) ومع شركة سيد (التى أسسها البنك الصناعى) وحيث كان لطبوزادة فيها بعض المصالح. وقد أصبحت جميع هذه الشركات منذ سنة 1961 ضمن الاقتصاد المختلط.

(1) كانت الدولة شريكة فى الإلكترو كابل (التى قامت بإنشائها شركة تريفى فيلتر الهافر) مع حنا باخوم (من شركة أفريقيا للتأمين) ومع مجموعة رباط التى استبعدت سنة 1961.

(2) كانت جماعة رباط ورطل ونقاش وخلاط تشرف على مؤسستين كبيرتين تم تأميمها سنة 1961 وهى شركة الدلتا للصلب وشركة التعدين المصرية. كما كانت تمتلك علاوة على ذلك شركة لاستيراد ماكينات وهى شركة الدلتا التجارية. وكانت بعض رؤوس الأموال السويسرية (بالاشتراك مع عزيز دى صعب ومحمد صقر) تشرف على شركة صناعة المعادن الأهلية. وكانت مجموعة الكسان وموصيرى وسلفاجو اليمان" ومصطفى برعى وعبود تدير شركة النحاس المصرية حيث كانت المؤسسة الاقتصادية تمتلك فى ذلك الحين 5 % من رأس المال وكان يمثلها فى مجلس إدارتها شقيق الفريق عامر وكان أمين فكرى يمثل هنا مجموعة رباط.

من العهد الحاضر. وهذه المشروعات هى: الدلتا للصلب والنحاس والتعدين الأهلية والقاهرة للتعدين ومسابك محرم ومسابك طناش وهى التى كانت ملكا للبنك الصناعى والكترو كابل. أما الأفران الحالية فى شركة الحديد والصلب التى قام بإنشائها مجلس الإنتاج بالاشتراك مع ديماج فتبلغ قدرة إنتاجها 200.000 طن إضافى من الصلب.

وقد بدأت الميكانيكا الخفيفة أيضا نشاطها أثناء الحرب العالمية الثانية. وتسيطر أربع مؤسسات أساسية[1] على هذا القطاع وهى تغطى احتياجات الاستهلاك المحلى بالنسبة لبعض المنتجات: الأثاثات المعدنية والثلاجات الكهربائية وبعض نماذج آلالات الخفيفة. وتحتل الميكانيكا الخفيفة مركزا مهما فى الخطة. وتصنع شركة "كارد كلوذينج"[2] وتدخل إدارتها ضمن هذا البرنامج آلالات الخاصة بصناعة النسيج.

أما الميكانيكا الثقيلة وهى غير موجودة حاليا تقريبا فهى تحتل مركزا أكبر أهمية فى الخطة وتصنع شركة سيماف – التى تديرها الدولة – عربات السكة الحديد والإنشاءات الميكانيكية الثقيلة مثل (الأوناش والأبراج والكبارى المعدنية.. الخ).

سابعا– فروع النشاط الاقتصادى الأخرى

نجد فى باقى فروع النشاط الاقتصادى الأخرى نفس الظواهر الهيكلية الأساسية ولو أنها تختلف فى نسبها: التركيز الشديد. والتمصير ثم انتقال الملكية تدريجيا للدولة.

كانت أوجه نشاط مشروعات "الدرجة الثالثة" فى مجموعها تلعب دورا أساسيا فى

(1) وهى: مصانع منتجات القاهرة المعدنية (محمد سيد ياسين ودوس) التى تصنع الاوانى الحديدية والنحاسية. وشركة أيجبت وشركة الدلتا الهندسية (والشركتان يملكهما رباط) – وهى تنتج الأثاثات المعدنية والثلاجات الكهربائية.. الخ وصناعة المنتجات المعدنية (رؤوس أموال سويسرية يمثلها عزيز دى صعب وشديد) التى تصنع الالات الخفيفة. وهناك ثلاث مؤسسات أخرى تكاد تعيش وهى الشركة المصرية للتعدين والمبانى (سيمكا) حنا باخوم. والورش العامة الصناعية والميكانيكية حيمكو. بطرس غالى، وعادل برسوم وإبراهيم جزارين وجميل سعد الله. وشركة مصر للهندسة والسيارات (بنك مصر بالاشتراك مع شافعى اللبان) وقد أصبحت جميع هذه الشركات منذ سنة 1961 ضمن نظام الاقتصاد المختلط. وهناك أيضا فرع من مصانع فورد يقوم ويصا ويصا بإدارته. يجمع ويركب سيارات نقل البضائع، فى الإسكندرية.

(2) شركة كارد للملابس والمنسوجات. قام البنك الصناعى بتأسيسها بالاشتراك مع بعض المؤسسات السويسرية لصناعة آلات النسيج وبالاشتراك أيضا مع أهم المؤسسات المصرية للنسيج (ولاسيما شركة مصر للمنسوجات وشركة إسكو. ومؤسسات سباهى ومصانع عوف.. الخ).

الحياة الاقتصادية حتى عهد قريب جدا. وكانت مصر متداخلة بشدة فى السوق الرأسمالية الدولية حيث كانت البضائع الأجنبية تغمرها ولم تكن تملك المصانع. فكان الاقتصاد الرأسمالى المحلى محصورا فى بعض القطاعات: تجارة القطن (وكل ما يتبعها من حلج وكبس والمصارف التى كانت تمول موسم القطن) وتجارة التصدير والاستيراد ومشروعات الاشغال العامة والمبانى. وكانت تجارة الاستيراد تحتل مركزا هاما للغاية وكانت فى ذلك العهد فى أيدى بورجوازية أبناء المشرق العربى وفى أيدى المكاتب الأجنبية. وكان بعض هذه المكاتب يحتكر تمثيل بعض المؤسسات الأجنبية وتصريف منتجاتها فى السوق المصرية. وكانت مخازن البضائع وتجارة الجملة والمحلات التجارية الكبرى مرتبطة ارتباطا وثيقا بهؤلاء المستوردين. وكانت نفس الأسر هى بصفة عامة التى تشرف على التجارة فى مجموعها. أما مشروعات الاشغال والمبانى التى أنشأها المقاولون الأجانب، فقد قامت ببناء أحدث الاحياء فى المدن الكبيرة والتى يثبت نموها ما كانت تتمتع به الارستقراطية العقارية من ثراء.

أ- شركات المبانى والاشغال العامة:

يوجد الآن – خلاف مشروع "المساكن الشعبية"[1] وهو المشروع الذى أخذته الدولة من البنك الصناعى. ثلاثمائة مؤسسة (شركة) للاشغال ذات القيمة الكبيرة منها 18 مؤسسة كبيرة جدا وهى اليوم ضمن نظام الاقتصاد المختلط وخاضعة لوصاية مؤسسة مشروعات الاشغال العامة وكان لا يزال هناك حتى سنة 1961 آثار كثيرة من العهد "الاستعمارى" ولو أن أهمية هذه المؤسسات التى يملكها أبناء المشرق العربى كانت فى حالة انكماش منذ سنة 1956 [2] ويلاحظ بجانب ذلك الصعود السريع الذى حققته بعض المؤسسات الخاصة

(1) وكان اسم شخص مثل علوبة ضمن مجلس إدارته مع شافعى اللبان أحد رجال الاعمال الذى كانت مصالحه مركزة فى الكوكاكولا والذى كان يمثل هنا البنك العقارى.

(2) وكان ذلك ينطبق بصفة خاصة على أساسات فيرو (ممثل شركة بريتش ستيل بايلنج) وعلى مشروعات رولان (البنك البلجيكى) وعلى الشركة المصرية للأشغال الكبرى (شركة مساهمة) (وهى فرع مشترك بين البنك البلجيكى وبنك مصر) وشركة سنتريلك والشركة المصرية للإنارة والتدفئة (فروع من شركة ليبون) ومكتب المشروعات (فلس ومرتى وديجان وشركاه) سوتراك وفرعية والشركة العامة لحفر الابار والشركة العامة للاشغال العامة والبناء (رؤوس أموال فرنسية بالاشتراك مع فؤاد شحاتة) وشركاة مبانى ايجيكو (زنانيرى) وشركة انجليلى للمشروعات والمبانى (كما يملك انجليلى أيضا مؤسسة تدعى انجليلى للتجارة التى تستورد المواد اللازمة للاشغال) وشركة النيل للاشغال العامة (مرشاق) وشركة المشروعات "كوكينوس ومدكور" وقد اصبحت جميع هذه الشركات ضمن نظام الاقتصاد المختلط منذ سنة 1961.

المصرية الداخلة اليوم ضمن نظام الاقتصاد المختلط وكان بعضها يكاد يتمتع باحتكار الاشغال الكبيرة الحجم[1].

ب- بيوت الاستيراد وتجارة الجملة:

لقد احتكرت الدولة تدريجيا وبطريقة عملية تجارة استيراد عدد كبير من السلع الهامة ولاسيما المنتجات الغذائية الأساسية والمنتجات الخاصة بالزراعة كما احتكرت التجارة الداخلية بالجملة لهذه المنتجات. وقد بدأ هذا التطور أثناء الحرب العالمية الثانية. ومما يقال اليوم أن وزارة التجارة أصبحت اليوم مع البنك الزراعى أهم بيت تجارى فى ابلد. أما الدولة فهى تحتكر تجارة المبيدات الحشرية والبذور وأكياس الجوت،. وقد استبعدت تقريبا من هذه السوق تجار السماد الذين قصرت عمليا دورهم على القيام بالتوكيل للبيع[2] وهذا هو نفس الحال بالنسبة لتجارة المنتجات الغذائية الأساسية (مثل الشاى والبن والزيت والسكر والحبوب) وبالنسبة لهذه المواد فقد استبعدت وزارة التموين والشركة العامة للتجارة الداخلية -التى تديرها الدولة- منافسيها من الناحية العملية.

ومع ذلك يستمر القطاع المختلط فى لعب دوره المهم فى تجارة الاستيراد بالنسبة لبعض المنتجات وبالنسبة لبعض البلاد وهكذا نرى أن التاجر توتونجى يستمر فى احتكار التجارة مع السودان بشكل كامل تقريبا[3] ومن ناحية أخرى لقد تم تأميم تجارة استيراد الخشب وهى السلعة الأساسية فى هذا البلد الذى لا توجد فيه غابات وقد كانت هذه التجارة فى الماضى احتكارا لأسرة باسيلى[4] القبطية أما تجارة استيراد الحديد والخردة والحدايد وهى التى

(1) وهى الشركة الهندسية الصناعية والعامة (عثمان أحمد عثمان) وهى أهمهم بكثير ثم الشركة الهندسية العامة (محمد عويس، جوجانيان وموسى سميكة) وشركة المشروعات الصناعية والهندسية (إدوار بشرى وتوما ميخائيل واسكندر نجيب) والشركة المساهمة للمشروعات وشركة أطلس للاشغال العامة (محمد العبد) والشركة المصرية للمشروعات (مختار وعباس وسعد إبراهيم) والشركة المتحدة للمشروعات (حمصى) وشركة القوة الكهربائية والإنشاءات (نيم وسراج الدين) والشركة المصرية للطرق (الشامى) الخ.. وكان عبود يمتلك ورش الإسكندرية، وعبد الرحمن لطفى يمتلك ورش بورسعيد.

(2) وهذا هو الحال بالنسبة لشركة النهضة للتجارة (البلجيكية سابقا) وشركة المبادلات التجارية (العبد للاشغال العامة) والشركة المصرية المالية للتجارة والصناعة (علوبة وموستاكى) والشركة المصرية والشركة الكيماوية الصناعية التجارية (ثابت) والصناعة والشركة المصرية لحماية المزروعات حجازى وسعيد لطفى.

(3) شركة الصادرات والواردات السودانية: أنها تحتكر عمليا استيراد المواشى وحبوب البطيخ من السودان كما أنها تحتكر تصدير المنسوجات المصرية والأوانى الحديدية والنحاسية إلى تلك البلاد.

(4) كان باسيلى يمتلك مؤسستين: شركة باسيلى باشا للأخشاب والشركة الصناعية والتجارية الأخشاب وكان يكاد ينافسه فى هذا الميدان، مسكاوى الشركة العربية لتجارة الخشب تومائيدس. الشركة المصرية للأخشب والمعدات. وستاتى دى جيوفانى شركة الإسكندرية لتجارة الخشب. وإخوان كرم. (الشركة التجارية).

كان يسودها عدلى ابادير عضو مجلس إدارة بنك الاتحاد التجارى[1] فهى اليوم ضمن نظام الاقتصاد المختلط.

أما بيوت استيراد المنتجات المصنوعة وقد كانت قليلة العدد نسبيا. فاستبعدتهم الدولة تدريجيا من السوق. وكانت بيوت استيراد المنتجات المصنوعة تتمتع فيما قبل كما يحدث فى جميع البلاد النامية باحتكار تمثيل المؤسسات الكبرى من المستوى الدولى التى كانت ترسل لها جميع البضائع. ولكن هذه البيوت كان لديها فى الغالب شبكتها الخاصة من الموزعين أو فروعها المكلفة بالتركيب والإصلاح (إذا كانت المسألة تتعلق بالماكينات). وكان هذا هو الحال بالنسبة لشركة مصر الهندسية التى سحبتها الدولة من البنك الصناعى وهذا الأخير كان سبق أن اشتراها من بنك مصر.

ومنذ سنة 1957 وجدت الدولة نفسها – عن طريق المؤسسة الاقتصادية – على رأس أربعة بيوت تجارية هامة[2] هى: الشركة العامة للتجارة الداخلية[3]، وشركة المحاريث والهندسة[4] التى تستورد الماكينات وتدبر ورش الإصلاح والشركة العامة للأدوية وشركة مصر للتجارة الخارجية[5].

وظل قطاع الأدوية يتميز بطابع خاص لقد كان هذا الميدان من قبل مثل ميادين أخرى مخصصة لبورجوازية أبناء المشرق العربى– وقد ركزت تدريجيا ثم مصرت ثم أخيرا أممت. ففى أعقاب الحرب العالمية الثانية كانت لا تزال تجارة الأدوية بأكملها فى أيدى الأجانب.

(1) أما المؤسسات الأخرى فهى أكثر تخصصا ولاسيما شركة الوادى للمعادن (ليتو ومراد) ومؤسسات هوفاجيميان وشركة الصناعات الحديثة للمبانى فارس والشركة المصرية لتجارة الحديد والمعادن الهوارى. والشركة التجارية المتحدة لأفريقيا (شنودة).

(2) ومن بين أهم وكلائها يجب أن نذكر قشيرى وعلى علام ومنير حماية.

(3) كانت هذه الشركة قد اشترت من الحراسة سنة 1957 مصانع تغليف شاى ليبتون وبروك بوند ومحلات عمر أفندى الكبرى وكان يمثل بنك مصرفى الشركة العامة للتجارة الداخلية مصطفى حلمى أما الإدارة الفعلية فكان يقوم بها ممثل الدولة محمد شديد. أما شركة البوندد القوية جدا فكان يقوم بتمثيلها أحمد محمد إسماعيل.

(4) حتى سنة 1961 كانت الدولة تتقاسم إدارة شركة المحاريث والهندسة مع أحد كبار رجال القطن، نيتو – الذى استبعد منذ هذا التاريخ – ومع بنك مصر.

(5) كان يمثل بنك مصر بعض قادته المهمين للغاية ولاسيما أحمد فؤاد وأنور نيازى وحلمى بليغ وكان بنك مصر هو الذى يتولى الإدارة الفعلية.

كان حوالى ثلاثين من البيوت الأجنبية وبيوت أبناء المشرق العربى[1] تستحوذ على 90 % من رقم الأعمال ومع ذلك فهناك بعض البيوت المصرية الخاصة[2] قد ظهرت أثناء الحرب وأخذت أهميتها تزداد بحيث أنها كانت تبشر بالتطور الذى كان سيحدث فيما بعد. ففى سنة 1958 وقبيل تأميم هذه التجارة كانت هناك شركة تمتلكها الدولة وهى الشركة العامة للأدوية التى ورثت الاعمال الانجليزية والفرنسية التى وضعت سنة 1956 تحت الحراسة تحمل وحدها 30 % من مجموع رقم الأعمال. كما كانت ثلاث مؤسسات مصرية خاصة تمثل 35 % من نفس هذا الرقم[3]. أما المؤسسات الاخرى فكانت فى طريق التمصير[4]. وكان القانون قد منح لذلك مهلة خمس سنوات لجميع البيوت الأجنبية ما عدا الانجليزية والفرنسية منها. وفى خلال 1958–1959 تم تصفية عدد كبير من أعمال أبناء المشرق العربى ومن البيوت الأجنبية أو تم بيعها وتجارتها الداخلية بشكل شامل بعد أن اضطرت قوانين سنة 1961 رجال الأعمال الاقباط الذين كانوا لا يزالون يعملون فى هذا النوع من الصناعة (معامل نصار وألفا وآما والاهرام وسيفارم وهليوبوليس) إلى التنازل للدولة عن حصصها التى تزيد على مبلغ عشرة آلاف من الجنيهات.

وهناك مثل آخر هو تجارة مواد الانشاءات. كان استيراد الماكينات محدودا جدا فيما مضى وكان كله فى أيدى البيوت الأجنبية وبيوت أبناء المشرق العربى التى كانت تمثل أهم المؤسسات الدولية وقد زادت أهمية هذا النوع من الاستيراد نظرا للتوسع فى برامج التنمية وقد احتكرتها اليوم مؤسسة عامة هى مؤسسة خطة السنوات الخمس.

أما استيراد المواد المصنوعة المخصصة للاستهلاك فيشرف عليها بدقة بالغة نظام تصاريح الاستيراد ومع ذلك فقد ظلت من اختصاص القطاع الخاص وحده تقريبا ثم أصبحت ضمن نظام الاقتصاد المختلط بعد أن تم تمصيرها. وهكذا نرى أن تجارة استيراد السيارات تقوم بها كلها تقريبا بعض المؤسسات الكبيرة القديمة فى السوق وكذلك بالنسبة لاستيراد معظم المنتجات المصنوعة الاخرى: الأجهزة الطبية وأجهزة البصريات والتصوير وأدوات المكتب

(1) كان أهمهم جرين ولانكاستر وساندورزوجاك بينين وشركاه فكتور توربيل، وفكتور فيلون وسبينوزا ويديد وفرانسو جورا وروبير جيرو وفولديو سمولانى وشيريدان وزيميكروواميل تبرى وماكس تراد وأرثور سوزان وفيتامايز وسركبس وميشيل ستون والبير ايلا واندرية فلورى وادجار بوركلسى.

(2) فؤاد كالو وثابت وبكتى وخليل وحمصى ودوش وحاس وكامل بن عثمان.

(3) فؤاد كاتو ومعتوق إخوان وعبد الرحيم الدمرداش.

(4) وخاصة شلبى صاروفيم وجان عبد الله غناجة ومخلوف ومخزن أدوية القاهرة وثابت وخليل.

وأدوات الحياكة وآلالات الموسيقة وأجهزة الإذاعة الخ[1] وهنا نرى أن الاتجاه يهدف أيضا إلى التركيز وهناك قانون حديث يلزم المستوردين على التجميع فى إطار اتحادى وتحرم دخول المحدثين ميدان هذه المهنة.

جـ- المحلات العامة مخازن الغلال. المخازن العامة. والثلاجات العامة للتخزين:

كانت هناك مجموعة من رجال المال البريطانيين مركزها الرئيسى فى سويسرا ولكن لها فروع متداخلة فى موانى القارات الخمس وكانت تشرف على شبكة المخازن فى مصر بأسرها وكانت هذه المجموعة تهتم دائما بأن تشرك معها فى مختلف البلاد أهم الاشخاص المعنيين المحليين. وهكذا كانت شركة البوندد المصرية للتخزين التى تمثل هذه المجموعة فى مصر يديرها بعض رجال اعمال الإسكندرية [2] المهمين للغاية. ويهدف نمو شبكة تخزين وزارة التموين والبنك الزراعى التى أضيفت إليها فى هذه السنوات الأخيرة مخازن مؤسسة البترول إلى تخفيض مراكز رأس المال الخاص فى هذا الميدان إلى حد كبير أن التنظيم الجديد لشبكة التخزين التابعة للدولة وإنشاء مؤسسة جديدة للتخزين قد زادت من إشراف الدولة على هذا القطاع بحيث أنها ستقضى من غير شك على القطاع الخاص.

---

(1) أن أهم بيوت استيراد سيارات الركوي هى شركة العالمية (كفورى وزيدان) وشركة السيارات المصرية جنرال موتور (حورى وتامباى) وشركة تاجر للسيارات والنقل وشركة الهندسة والتجارة (عمر سيف الدين) وشركة شمال شرق أفريقيا للتجارة (كريساتى وكتانة) وشركة الشرق الميكانيكية للنقل (دمرداش) وفى ميدان استيراد المنتجات الصناعية. الشركة الأهلية للكهرباء الطبى والكيمائى (جرجس رزق وشفيق اسكندر). أما المحلات العامة للموسيقى (بابازيان) والكاتب المصرى (توما ميخائيل) وجيفارت أورينت (خلاط) وكوداك مصر (صيدناوى) وتيلورز للتجارة حسين حنفى فكل منها تحتكر السوق المصرية كل منها فى ميدانها وهى الأجهزة الطبية وآلات الموسيقة وأدوات المكتب والتصوير والحياكة وهناك بعض المؤسسات التى كانت هامة فيما مضى وهى لا تزال تستورد معدات التصنيع ولا سيما المخازن المصرية للهندسة الشيتى والمغازى والقينى. والديزل والهندسة الميكانيكية. فرغلى ونصرت، وكولدير الطاهرى وبهجت لطفى. والمبانى والتوريدات الهندسية (دياب). وامبريال للتجارة لمواد صناعة النسيج (موصالى) والتوريدات الصناعية والفنية تيمسكو فرانجوليس. والنيل المتحدة للهندسة. رباط. وآلات النسيج. متفرعة من بلات بروذرس الانجليزية. وميتشل كوتس (الفرع المصرى: كرير ايجبت) وتقتسم الدولة مع بنك موصيرى (المؤمم حاليا) الإشراف على شركة المحاريث والهندسة وهى أهم مؤسسة فى هذا النوع.

(2) يقوم بإدارتها جول خلاط ومحمود كامل بدوى عضو مجلس إدارة بنك الإسكندرية ومحمد الديب بنك مصر. وللشركة فروع كثيرة شركة فاروس التى تعمل فى التامينات وفى الشحن والشركة المصرية لتخزين البترول، والشركة المصرية للمخازن المصرية. نظام بوندد وشركة التخزين العامة فى مصر (بإدارة دوش وجلال حسين وميشيل نجار) ومخازن بوندد الشرقية (بإدارة سال وأنس درويش).

د- تجارة التجزئة والمحلات الكبرى والمرافق:

لقد وضعت المحلات الكبرى التى كانت فيما مضى ملكا خاصا لبعض كبار أسر أبناء المشرق العربى فى مصر تحت الحراسة. ثم بيعت بعد ذلك إلى مؤسسات مصرية خاصة أو عامة أو أنها صفيت وديا ثم تحولت جميعها سنة 1961 إلى شركات ضمن نظام الاقتصاد المختلط[1].

وهكذا نرى أنه حتى بالنسبة لتجارة التجزئة كان هناك تركيز ثم تمصير ثم تأميم بشكل واضح. ولا يبقى سوى المحلات الصغيرة. ولكننا لا نصادف كثيرا من البيوت ذات الاهمية المتوسطة. إن جميع البيوت التجارية المتوسطة الاهمية تقريبا هى فى يد الأجانب القلائل المقيمين فى مصر بحيث نرى أن القطاع المصرى هنا يشبه عن قرب الحرفة التجارية التقليدية أكثر مما يشبه التجارة الرأسمالية الحقيقية من الطراز الحديث.

أما أرباح السينما المصرية التى يعتبر إنتاجها عظيما بالنسبة لكميته فيتقاسمها بعض المنتجين القليلى العدد وهم بصفة عامة من الممثلين الناجحين. وبعض المؤسسات التى تكتفى بتأجير استديوهاتها وموظفيها الفنيين للمنتجين ثم بعض شركات التوزيع التى تملك جانبا كبيرا من صالات العرض.

وكانت مكاتب السياحة وحتى الصالات ملكا خاصا تقريبا لنفس الاسر[2].

وكما يحدث فى بلاد كثيرة نامية كان نظام الفنادق محدودا يقتصر على بعض الفنادق

(1) اشترت المؤسسة الاقتصادية محلات عمر أفندى سنة 1957 ثم اشترتها منها الشركة العامة للتجارة الداخلية فى حين اشترى تجار القطاع الخاص الجابرى محلات شملا وشيكوريل. وقد تم تمصير المحلات الكبرى الأخرى وديا وخاصة الملكة الصغيرة (لابتيت رين) (برسوم ورياض). بنزيون (العتر) بامكو (البليدى) أفيرينو، جاتينيو، أوركو. الخ.. وهناك بعض المحلات التى لا تزال تحت الحراسة مثل سيمون آرتزت ومحلات الملابس والتجهيز (وهى فرع من البنك التجارى) أو التى ظلت ملكا للأجانب- وأصبحت اليوم ضمن نظام الاقتصا المختلط) مثل هانو وريفولى (فور ستنبرج) أما البيوت التجارية المصرية الخاصة القديمة فلا يوجد منها الكثير خلاف محلات إسلام وولده وشركة بيع المنتجات المصرية (بنك مصر). أن أغنى الممثلين الذين عملوا فى الإنتاج هم فريد الأطرش (شركة النيل للسينما) وعبد الوهاب وتحية كاريوكا وسامية جمال وماجدة.. الخ.. وأهم مؤسستين تؤجران ستوديوهاتها هى: شركة مصر للسينما وستديوهات الأهرام (التى يملكها رجل المال اليونانى أفراموسى) أما أكبر شركة للتوزيع فهى الشركة الشرقية للسينما (بشير فارس).

(2) مثلا: البير صوصة: (اوبرج مصر) حمصى (شركة الكرنك للسياحة) أو حتى بنك مصر الذى كان يعنى بإنشاء شركة للسياحة: شركة مصر للملاحة والسفريات.

الفخمة وكانت صناعة الفنادق فى مصر يسيطر عليها عدد قليل من مجموعات رجال الأعمال الذين تم تأميمهم[1].

وقد أدى بناء الخزانات فى القرن التاسع عشر وأعمال الرى العظيمة التى قامت بها الدولة إلى استغلال مثمر ومربح جدا للأراضى الزراعية فى ذلك الحين. وقد قامت بعض الشركات بتجويد الأراضى المتسصلحة وبيعها لكبار الأسر الارستقراطية التى كانت تجد فى ذلك وسيلة لاستثمار مدخراتهم. وقد أدى نمو المدن الكبيرة بعد ذلك إلى تشجيع تكوين شركات زراعية تنتج على أرضها سلعا قيمة بكميات كبيرة. وهنا نجد أن مصالح الارستقراطية العقارية الكبيرة تختلط مع مصالح كبار رجال المال من أبناء الشرق العربى[2] ومع ذلك فقد طعن الإصلاح الزراعة الثانى هذه الشركات طعنة قوية.

(1) أن فنادق مصر الكبرى التى كان يشرف عليها موصيرى وتيود وراكس كانت تملك فنادق كونتننتال ومينا هاوس وحلوان بالاس وكانت المجموعة البلجيكية تملك سميراميس وشبرد. وكان عبود ودوس وبنك موصيرى (بارسيلون) يشرفون على لوكاندات مصر العليا. وكانت فنادق مصر تملك هيلتون أحد أفخم قصور العالم الذى تديره الشركة الأمريكية التى تحمل هذا الاسم. وكانت مجموعة يونانية تملك سان ستيفانو بالإسكندرية. (كان لشركة النيل الصناعية والفنادق الأهلية مصالح أخرى فى نواحى نشاط مختلفة خلاف الفنادق وخاصة فى المنسوجات عوف وفى الشركات الزراعية سيدى سالم وفرماج).

(2) أهم هذه الشركات هى: شركة أبى قير (سترافتص وبدراوى) التقسيم الانجليزى المصرى (موصيرى) القاهرة الزراعية (ميشيل لطف الله وسرسق) أراضى الدقهلية واراضى الغربية تامباى وبدراوى) المصرية للمشروعات والتنمية (تامباى) المصرية الجديدة، سيدى سالم (باكوس ليبمان وجاك كساب) الشركة الزراعية والصناعية المساهمة. شركة البحيرة (علوبة ورباط ومندوزا). شركة كوم امبو (فرع لشركة السكر) وشركة املاك الشيخ فضل (المنزلاوى وأمر الله بليغ) والشركة العقارية المصرية (بنك مصر بالاشتراك مع علوبة)، الاتحاد العقارى المصرى (اميل دوس وأميل ليبمان) شركة ادبل إجيريانا، وشركة أراضى الزيات وشركة لاند إجنسى فى مصر وشركة الجمفرية للصناعة والزراعة والشركة الزراعية فرماج والشركة الزراعية للشرق الأوسط وشركة إسلام العقارية وشركة الزقازيق العقارية وشركة الفيوم الزراعية والحضرية.

القسم الثانى

كتابات حول التجربة الناصرية والشيوعية المصرية

الكتابة الأولى

المؤسسة الاقتصادية

كان عام 1957، عام التغيرات الكبرى في مصر، وذلك في أعقاب هزيمة العدوان الثلاثي على مصر. وقد وُضعت رؤوس الأموال البريطانية والفرنسية والبلجيكية، وكانت مسيطرة على القطاعات الصناعية الحديثة من الاقتصاد، تحت الحراسة. وكانت هناك نظريتان بشأن كيفية التصرف حيالها بين مجموعات الضباط الأحرار: والأولى تقول "بتمصيرها" أي تحويل ملكيتها، مع دفع قيمتها الحقيقية أو بدون ذلك، لرأس المال المصري الكبير، والذي كان في واقع الأمر، شريكاً لرأس المال الأجنبي لا منافساً له (ومجموعة بنك مصر بصفة خاصة)، أو تأميمها لخلق قطاع عام يسمح حجمه الكبير ببدء التخطيط لتنمية نشطة. وفي النهاية انحاز عبد الناصر للخيار الثاني، فأممت هذه الشركات فيما عدا بعض الاستثناءات للخيار الأول، مع الربط الهامشي، في بعض المجالات بين القطاع الخاص المصري وقطاع الدولة.

فكيف إذن ستجري إدارة هذه الشركات، وكيف يُخطط لتنميتها؟ وقد كُلف إسماعيل عبد الله بعمل دراسة لهذا الموضوع، وقد كان معروفاً لقادة البلاد بوصفه اقتصادياً ماركسياً بل بالأكثر كشيوعي، فقد أُلقي به في السجن في عام 1954، ولم يخرج منه إلا في 1956 (وتفصيلات ذلك موجودة في ذكريات بولي). وكان معروفاً كذلك، بذكائه وحِسه الوطني.

وكان ما اقترحه إسماعيل هو الحل الأفضل من وجهة نظري، فقد كان الخوف من أن يعهد بإدارة هذه الشركات المؤممة لبعض المحاسيب – من الضباط بشكل خاص – ممن يتبعون شكلياً الوزارات المختلفة، دون أن يكونوا مسؤولين أمامها حقيقة، وهكذا يضاف تفتيت الرقابة إلى انعدام الكفاءة في الإدارة. وقد اقترح إسماعيل إنشاء هيئة حكومية مستقلة

على نمط مؤسسة "إيري" الإيطالية، تكون بمثابة شركة قابضة تابعة للدولة، تختار إدارات الشركات، وترسم السياسات العامة للإدارة والتنمية. وأنشئت هذه الهيئة في عام 1957، وأطلق عليها "المؤسسة الاقتصادية"، وكان من الطبيعي أن يكون رئيسها من الضباط القريبين من عبد الناصر. وكان من حسن الحظ أن اختير لرئاستها ضابط الطيران حسن إبراهيم، الذي كان مهتماً بالنواحي الاحتفالية أكثر من اهتمامه بمتابعة العمل. أما الإدارة الفعلية، فعُهد بها للمدير العام، صدقي سليمان، وهو مهندس بالمهنة، ويتميز بحسن التنظيم والجَلَد في العمل. وقد أثبت جدارته فيما بعد، عندما عين وزيراً للسد العالي، فقاد هذا العمل ذي الأبعاد الفرعونية، بدقة وبعيداً عن الفساد. ولكن صدقي سليمان كانت لقدراته حدود، فقد كان تكنوقراطياً بحق، ومعارفه الاقتصادية لا تتعدى الجوانب العملية، ولا يملك رؤية سياسية، فقد كان شعبوياً ذا حس وطني حقيقي، ولا أكثر.

وعين إسماعيل، الذي وضع التخطيط للمشروع، مديراً بالمؤسسة مسئولاً عن التخطيط الاقتصادي للمؤسسة، وكشيوعي، لم يكن ممكناً وضعه في مركز أعلى. ولكن هذا كان في حد ذاته أمراً طيباً، فبما له من شخصية قوية، وقدرة على الإقناع، تمكن خلال عام 1958، الذي قضاه في المؤسسة، من التأثير على أغلب القرارات الرئيسية. وبحث إسماعيل عن فريق يساعده في أداء مهامه، ولذلك فكر فيّ منذ البداية، وهكذا رتب لمقابلتي مع صدقي سليمان، وتعييني بالمؤسسة.

ولم تكن المؤسسة بالهيئة البيروقراطية الضخمة، فقد كان من الضروري تجنب ذلك العيب الشائع في مصر، ولذلك اكتفت بالدور الأعلى بعمارة بنك الإسكندرية (بنك باركليز السابق) في شارع قصر النيل في وسط المدينة. وكانت المسافة بينها وبين بيتي في باب اللوق قريبة، ويمكن قطعها سيراً على الأقدام، ولكنني حرصت على استخدام سيارتي الفورد السوداء الكبيرة والقديمة.

وكانت المجموعة الصغيرة التي تحتل المكتب التابع لإسماعيل تضم خمسة أفراد، من بينهم، إلى جانبي، صبحي الإتربي (الذي وصل إلى درجة وكيل وزارة)، ويسري على مصطفى، الذي حصل على الدكتوراة في الاقتصاد في الوقت الذي حصلت فيه عليها، والذي صار وزيراً للاقتصاد في وزارة عاطف صدقي (وقد زرته في مكتبه الفخم في شارع عدلي في أعوام الثمانينيات).

وكنا مكلفين معاً بمهمتين، فكان علينا تحضير "نشرة أسبوعية"، كانت تلعب دوراً تعليمياً بالنسبة للكادرات المصريين، عن طريق تحليل المشاكل التي تقابلها الشركات، ومشاكل الإدارة لهذه الشركات، والتطوير المرجو لها، وعرض القرارات ومناقشتها، وهي خبرة جديدة بالنسبة للكثيرين منهم. وكان علينا كذلك، إجراء دراسة عميقة للمشاكل الاقتصادية للقطاعات التي تنتمي إليها شركاتنا. وكنت أنا أركز بصفة خاصة، على هذا النوع الأخير من المهام، في حين كان صبحي يقوم بالعبء الأكبر في تحرير النشرة.

وهكذا تابعت في المؤسسة، بصفتي عضواً في إدارة البحوث، الكثير من الملفات المتعلقة بجميع القطاعات الكبرى من الاقتصاد المصري الحديث - القطن والنسيج، والصناعات الغذائية، ومواد البناء، والكيماويات، والمناجم، والصلب والصناعات الميكانيكية، والبنوك والتأمين، والنقل، الخ - ومتابعة تاريخ كل منها، وتحليل مشاكلها، واستشراف المستقبل لها. وقد تركت هذا الكم من الملفات لمن أراد متابعة تاريخ البلاد، والتجربة الناصرية التي مرت بها. كذلك درست ملف السد العالي، ويمكنني أن اشهد هنا، أن الكثير من المشاكل التي ظهرت بعد دخوله في مجال التشغيل، وتجهيز الحقول الجديدة في الصحراء (ولكن لم تحصل على خدمات الصرف المناسبة لنقص الإمكانيات)، كانت معروفة بدقة لمجموعة الفنيين المصريين الذين حققوا هذا المشروع الضخم، الذي لولاه لما نجحت مصر، بسكانها الستين مليوناً، في مواجهة مشكلة الجفاف التي أصابت القارة الأفريقية بعد ذلك بسنوات. ويتجاهل الخطاب الذي روج له الأمريكيون الذين أغاظهم أن رفض البنك الدولي لتمويل المشروع (كان البنك قد وافق على المشروع، ولكنه حاول أن يفرض شروطاً سياسية مقابل تحقيقه - مثل رفض صفقة السلاح التشيكي!) لم يثمر (تكلف بناء السد بمساعدة السوفييت أقل بكثير من المشروع السابق للبنك)، أن الماء هو الأساس الذي بدونه تستحيل الحياة في مصر. ومع الأسف، يكرر بعض المدافعين عن البيئة في عصرنا، هذا الخطاب الأمريكي دون تمحيص.

وطبقاً لمسئولياتي، كنت أتابع عن قرب مناقشات وقرارات مجالس إدارة الشركات، وتعلمت من ذلك الكثير. فقد رأيت بشكل ملموس كيف تتكون "الطبقة الجديدة"، وكيف تسيطر المصالح الخاصة للكثير من هؤلاء السادة (و لم يكن بينهم إلا القليل من السيدات)،على القرارات، وكيف يجري تهميش ممثلي العمال في مجالس الإدارة (وهو تجديد للناصرية جميل

من ناحية المبدأ)، أو خداعهم، أو شراؤهم.

وطوال عام 1958، أدار إسماعيل جميع هذه الأعمال بمهارة فائقة، كانت ضرورية. فقد كانت البيروقراطية المصرية، ذات التاريخ الفرعوني، تخترقها جميع أنواع التناقضات، والصراعات، بعضها شريف، تعبر عن رؤى سياسية مختلفة، وبعضها لا تعبر إلا عن مصالح فردية وعائلية. وبصفة عامة كانت هناك أربعة مراكز تتصارع على توجيه التنمية في البلاد، بدلاً من المشاركة في ذلك، وهي: المؤسسة، ووزارة التخطيط، ووزارة المالية التي يتبعها البنك المركزي، والبنك الصناعي.

و لم يكن ممكناً في المؤسسة، أن نكتفي بالإدارة اليومية للقطاع العام، بل كان علينا أن نخطط لتنميته، ولكن هذا كان بالضبط الدور المنوط بوزارة التخطيط الجديدة، ولكنها لم تقم به. فقد كان الفنيون بها، والكثير منهم، كأفراد – مثل محاوري نزيه ضيف – ذوي مستوى رفيع، ولكنهم وضعوا أنفسهم على طريق "نمذجة" النمو. ولست ممن يرفضون من الناحية النظرية، استخدام النماذج بالطبع، فهي ضرورية لاختبار تماسك السياسات القطاعية، والجزئية، ولكن النموذج يأتي بعد تحديد المحتوى الاجتماعي والسياسي، لا قبله. والتكنوقراط يظنون أحياناً أنه من الممكن لهم الهروب من المسئولية السياسية عن طريق الوهم بأن النموذج يمكن أن يسمح باختيارات تتجاوز في ترشيدها الضرورات السياسية، والاجتماعية. وقد اتفق مع وجهة نظري شارل برو الذي كان يعمل في إدارة الدراسات الاقتصادية والمالية، المركز الفكري للتخطيط في فرنسا الذي يقوده كلود جريزون، وحاولنا معاً، إقناع ضيف، ولكن بلا جدوى. وعلى ذلك لم نأبه بالخطة، ولكنها كانت مرجعاً لا فائدة منه.

ولكن تنمية القطاع العام، الذي تديره المؤسسة، كانت في حاجة لموارد مالية، وهنا واجهنا ازدواج الرؤية بين وزارة المالية، والبنك الصناعي. وكانت لوزارة المالية، وهي هيئة عمرها من عمر مصر، عادات يستحيل تغييرها، فالخزانة كانت تمول بانتظام نظام الري، ومنذ القرن التاسع عشر، السكك الحديدية، ثم بعد أزمة الثلاثينيات التي هددت بالإفلاس الكثير من كبار الملاك العقاريين، البنك العقاري الذي حل محل البنوك التي استدانوا منها، وأخيراً منذ الحرب، بنك الائتمان الزراعي (الذي يعطي سلف تمويل المحصول لصغار الزراع)، وعدداً من الصناديق المختلفة التي أنشأت خصيصاً لمعالجة بعض الأضرار الناتجة عن التضخم،

والمنفصلة الواحد عن الآخر. وفي جميع هذه المجالات، يستحيل إبعاد الخزانة عن أساليبها المعتادة التي تؤديها إدارات منفصلة لا تواصل بينها، وعملها يتضمن الكثير من تبديد الموارد. وفضلاً عن ذلك فالخزانة لم تفكر أبداً في تمويل الصناعة، التي لم تطلب منها ذلك من قبل، مكتفية بضمان ربحيتها بفضل الحماية الجمركية، وضمان الصفقات الحكومية، التي تدعم الوضع الاحتكاري للشركات.

أما البنك المركزي، الذي كان يقوم بدوره البنك الأهلي الذي أُمم قبلها بقليل، فكان، بالطبع، محافظاً للغاية، فقد كان مكلفاً بالمحافظة على ثبات العملة (وهو أمر حسن، وكان يؤديه جيداً)، ولكنه لا يتجاوز ذلك.

وهكذا دَرَسْت هذه الكومة المرتبكة للمالية المصرية - وهو عمل مثير ساعدني فيما بعد على سرعة الإلمام بالحسابات التي لا تقل إرباكاً لمالية مالي، وغانا (على أيام رولنجز)، والكونغو (على أيام نومازالاي)، ومدغشقر (على أيام راتسيراكا). وقد اكتشفت أن هناك حساباً ضخماً من الموارد غير المستغلة (وهو الأوقاف العامة) جرى تأميمه مؤخراً (وكانت الأوقاف الخاصة قد ألغيت بعد قيام الجمهورية). فلماذا لا تستغل تلك الأموال في توسيع الصناعة؟ ومع ذلك فشلت محاولتنا (وقد دافع إسماعيل عن هذا الملف)، وذلك لسبب بسيط، وهو أن الجيش هو الذي كان يستغل تلك الصناديق، لا فقط من أجل شراء السلاح، وإنما لبناء مساكن للضباط كذلك.

فلم يتبقَ أمامنا سوى البنك الصناعي، الذي أنشأه النظام، والذي تشرف عليه وزارة الصناعة المنشأة حديثاً (المستقلة عن المالية). وكان صديقنا العزيز عبد الرزاق حسن، وهو شيوعي هو الآخر، المسئول الاقتصادي الأول في البنك، فكنا نتناقش حول هذا المشروع أو ذاك، فنتفق - ليس دائماً وهو أمر طبيعي - ثم لا نصل لتنفيذ اقتراحاتنا. ففي وزارة الصناعة، صاحبة القرار الأخير، تحدد "الشلل" (ومن يعرفون العادات الألفية للإدارة المصرية، يعرفون جيداً معنى الكلمة) - من الضباط وغيرهم، الفاسدين بدرجات متفاوتة، وغير الأكفاء، أو المتصلبين لسبب أو لأخر - الجو العام. لقد كانوا هم الذين "يخططون" في نهاية المطاف، في جو من الفوضى العامة، وعلى عكس أبسط مبادئ التخطيط السليم.

إني أحكي إذن بشيء من التفصيل هذا التاريخ لأني لاحظت أن الكتب التي تتحدث عن تلك المرحلة لا تقدم هذه التفاصيل، فهي تتحدث بخطاب عام، ومجرد، عن التخطيط

في المرحلة الناصرية، كما لو كان ذلك يعني التنفيذ العملي المعقول للتصريحات العامة، والنصوص المنشورة. مما يعني أن "فشلها" كان يعود لمبادئها النظرية.

وكان عام 1958، صعباً، و1959، أشد صعوبة، فكما سأوضح فيما يلي، كان شهر العسل بين الشيوعيين والنظام، الذي بدأ بعد تأميم قنال السويس، قصيراً. فالنظام لم يتقبل انتقادات الشيوعيين للنظرة البيروقراطية، المعادية للديمقراطية، للوحدة مع سوريا. وفي أول يناير 1959، قبض على المئات من الشيوعيين، ومن بينهم إسماعيل، وإن كنت قد أفلت من هذه القائمة الأولى. وهكذا صرنا بلا مدير، وبقي المكان شاغراً على الأقل طوال 1959. وفقدت الرغبة في بذل الجهد، ولكنني قررت ألا أتوقف عن العمل، فتابعت بنفس الإصرار دراساتي لأعرف بشكل أفضل الواقع الاقتصادي المصري. وكان كتابي "مصر الناصرية" الذي صدر عام 1963، تحت اسم حسن رياض (وهو اسمي السري)، يعتمد على الكثير من المواد التي جمعتها حينذاك. وقد أصدرت فيه حكماً قاسياً على الناصرية، وسأعود لذلك فيما بعد.

وفي الوقت ذاته، وضعت قدمي في سلك التدريس، فقد طلب مني معهد الدراسات العليا للجامعة العربية أن أعطي برنامجاً دراسياً متخصصاً في الاقتصاد. فاستخدمت المواد التي جمعتها لوضع محتوى الدراسة عن "التدفقات المالية". وهكذا احتوى الكتاب الذي نشره معهد الجامعة العربية، والذي كتبته بناءً على البرنامج الدراسي، على أول "خريطة للعمليات المالية" رسمت في مصر. وكانت التقنية المستخدمة في الكتاب جديدة، وقد تعلمتها من شارل برو أثناء مهمته في مصر، وكانت تسبق الكثيرين، بل إن البنك الدولي لم يكن على علم في تلك الفترة بهذا البعد للتحليل الاقتصادي الكلي! ومع ذلك فلم تكن لهذه الآلية أية فائدة في مصر، مع أسلوب "التخطيط" الذي شرحته فيما سبق، بالطبع.

وكان هذا البرنامج الدراسي صعباً، وجديداً، ولم يكن لدى الطلاب (من حملة الدكتوراة)، أية مراجع له بالعربية، والقليل منها بالإنجليزية، وأكثر قليلاً بالفرنسية، ضمن مطبوعات إدارة الدراسات الاقتصادية والمالية. وعلى أية حال كان الطلبة يجدون صعوبة في قراءة الإنجليزية، ولا يعرفون الفرنسية، فما العمل؟ كنت أملي عليهم المحاضرات، وطبعت بعض المذكرات المنسوخة آلياً، ومنها حررت الكتاب. وعند الامتحان وضعت سؤالين، أحدهما "عادي"، ليكتشف من استطاعوا فهم الموضوع بدرجة أو بأخرى، والثاني، "سؤال

من جسم البرنامج" (عملياً عنوان أحد أقسام البرنامج) ليساعد من بذلوا جهداً ولكنهم لم يستطيعوا الإلمام بالموضوع. وكان أحد الطلبة من خريجي الأزهر،واختار سؤال البرنامج، وكتب النص الحرفي للقسم المختار، مع ترك بعض الأماكن الفارغة (مع وضع بعض النقاط، أو كتابة هنا تنقص بعض الكلمات، أو بعض السطور.."!) وبدلاً من إعطاءه صفراً أعطيته واحدا من عشرين. وجاءني الطالب واتهمني بأني قد ظلمته، وأنه كان يستحق 16,73 من عشرين (لا أذكر الرقم بدقة ولكنه كان بهذا القدر من التدقيق). فسألته كيف وصل لهذه الدرجة من الدقة في تقديره، فأنا لم أصل أبداً لهذه الدرجة من الدقة، فأجاب ببساطة: لقد كتبت 83,65 % من الكلمات الصحيحة وبالترتيب الصحيح! وكان من المستحيل إقناعه بأن ذلك بالضبط، كان الدليل على أنه لم يحاول أبداً فهم الموضوع. ولا أعرف ما حدث لهذا الشخص، ولكنني لن أندهش إذا وجدته من بين المدافعين عن "الخصوصية"، و"الأصالة" التي يتحدث عنها الإسلاميون اليوم. و لم يتغير الأزهر منذ ذلك التاريخ، ولكن هناك من ينظرون له بجدية (الشيء الذي كان يثير سخرية المصريين من جيل والدي). وهو يُخرج "الدكاترة" من جميع الألوان بهذه العقلية، ويؤلفون كتباً تدل على الغباء الكامل، ولكنها تؤخذ على محمل الجد (أو يُدّعى بذلك)، و"تناقش" في منتديات، أو في جامعات أخرى، حيث يصغي الحاضرون، ويعلقون باحترام. هذه هي "الخصوصية" التي يتحدثون عنها! ولعلها كانت كفيلة بوقوف شعر رأس العقلانيين في القرن الثاني عشر!

الكتابة الثانية

التخطيط في عصر ناصر

بالنسبة لتجربة التخطيط فى مصر، أريد أن أوضح أن تجربتى الشخصية فى هذا المجال محدودة جداً ذلك أنها لا تغطى سوى الفترة من عام 1957 إلى 1960 فقط وهى فترة السنوات الأولى للتجربة. فعقب إنشاء المؤسسة الاقتصادية فى مصر فى عام 1957، التحقت بها وكان الراحل د. إسماعيل صبرى عبد الله هو المدير العام للمؤسسة آنذاك. وقد عملت معه وكنت قريباً جداً منه من نواح عديدة، من الناحية السياسية العامة ومن الناحية (التقنية) أيضاً، حيث كان قد نال شهادة الدكتوراه فى الاقتصاد من فرنسا مثلى، وكنا صديقين أيضًا.

على أننى لم أتابع التجربة المصرية عقب عام 1960 إلا من بعيد، واستمرت متابعتى لهذه التجربة فى الفترة بين عامى 1962 و 1965 وخاصة عقب إعلان "الميثاق" فى عام 1962 وكشف النقاب عن التوجهات الاشتراكية الجديدة فى البلاد وتدشين المرحلة الثانية من الإصلاح الزراعى.

وكانت هذه الفترة حاسمة بالنسبة لتجربة التخطيط فى مصر. وربما يمكن لزميل آخر مثل (الدكتور) إبراهيم العيسوى وغيره إلقاء المزيد من الضوء على هذه الفترة. وهم زملاء عملوا فى مجال التخطيط ويمكن أن يكون لهم طول باع ودراية أوسع وأدق بتفاصيل ما حدث فى تلك المرحلة.

وفى حدود تجربتى التى استمرت ثلاث سنوات الأولى أستطيع القول (وقد أشرت إلى ذلك فى مذكراتى) بأنه لم يكن هناك أى تخطيط صحيح فى مصر وإنما كانت هناك محاولة للتخطيط لا أكثر. ربما كانت هناك رغبة لدى جمال عبد الناصر شخصياً لتخطيط عملية التنمية الاقتصادية فى مصر. إلا أن الظروف السياسية آنذاك لم تسمح بالخوض فى هذه

التجربة بالمعنى الصحيح. ذلك أن النظام نفسه كان ينقصه الشروط اللازمة لهذا التخطيط، وبالأساس وجود حزب مقتنع بالاشتراكية والتخطيط مهما كانت نوعية هذا الحزب.

فهذا لم يكن موجوداً. وقيادة ما يسمى بثورة يوليو كانت فى أيدى الضباط الأحرار. وفيما بعد يمكن أن نقول إنها قد وقعت فى أيدى الجيش بشكل عام، حيث اتسع نطاق سلطاته انطلاقاً من، وبناء على، السلطات التى كان هؤلاء الضباط الأحرار الأصليون يتمتعون بها؛ فامتدت إلى العدد الكبير إن لم يكن الجميع من ضباط الجيش. وهؤلاء الضباط (أو تلك القوى السياسية) لم تكن لديهم صورة واضحة عن ماهية الاشتراكية، كما لم يكونوا مقتنعين بها أيضاً. كذلك كان التيار الرجعى موجودًا بينهم، بمعنى أصدقاء للرأسمالية، بل سائداً بدليل وجود السادات وغيره.

وثانياً: لأن هؤلاء الضباط لم يكن لديهم أى تكوين اقتصادى أو تصور فى إدارة الاقتصاد، كما كانت تجربتهم محصورة فى إدارة الجيش، بمعنى أن الإدارة تكون بصدور الأمر والأوامر المباشرة عموماً وهذا شكل من الإدارة مختلف تماماً عن شكل الإدارة المطلوبة فى الأمور الاقتصادية.

وثالثاً: من حيث المضمون الطبقى: فإن معظم هؤلاء الضباط كانوا مرتبطين بالطبقة المتوسطة، ولا أريد القول بالبرجوازية الصغيرة لأن عدداً كبيراً منهم كانوا متصلين من خلال طبقة أغنياء الريف بأجزاء من الرأسمالية المصرية التابعة.

وعندما تم تأميم الشركات الأجنبية، وخاصة البريطانية والفرنسية والبلجيكية منها، فى عام 1957، والشركات المصرية فيما بعد بما فيها مجموعة بنك مصر والشركات الأخرى، فإنه فى معظم الأحيان- إن لم يكن فى جميع الظروف- قامت السلطة المصرية ممثلة فى شخص جمال عبد الناصر بتعيين ضباط من الجيش فى قيادة هذه الشركات. وقام كل واحد منهم من خلال هذا التعيين بالاتصال بنوعين من الشخصيات: أولاً: شخصيات تمثل النظام القديم من أصحاب الأعمال أو المشتركين المصريين من كبار الموظفين المصريين الذين كانوا يعملون بالشركات الأجنبية والذين كانوا على علم بإدارة الشركات. إلا أن تكوينهم وتفكيرهم كان رأسمالياً أيضاً ولا علاقة له بأهداف الاشتراكية. يضاف إلى ذلك أنهم قاموا بالاتصال من خلال هذا التعيين بفئات من الطبقة الجديدة من التكنوقراط أى من الشباب الصغير نسبيًا الذين درسوا فى مصر أو فى الخارج وحصلوا على الدكتوراه فى الاقتصاد وترقوا فى

مناصبهم بفضل التأميم. وهؤلاء الناس كانوا وطنيين بصفة عامة لا أكثر، بمعنى أنه لم يكن لديهم تصور حقيقى لماهية إدارة الاقتصاد الاشتراكى بأدوات التخطيط.

وبالتالى فظل هذا النوع من إدارة الاقتصاد "مفتتاً" بمعنى أن كل شركة كانت تسلك كيفما شاءت أو "على مزاجها". وفى ظروف كهذه لم يكن التخطيط موجوداً لأن المقصود بالتخطيط أنه التنسيق على مستوى مختلف القطاعات من الإنتاج الصناعى وغير الصناعى، كما يفترض أيضاً وجود التنسيق بين سياسات مختلف الشركات وكان هذا ناقصاً أصلاً.

ملك: لم يكن هناك تنسيق إذن.

د.سمير أمين:

لم يكن هناك تنسيق على وجه الإطلاق. وقد أشرت فى مذكراتى إلى أن "مراكز القوة" التى كانت موجودة فى هذه الفترة كانت مستقلة عن بعضها البعض. كانت مراكز صنع القرار عديدة وموروثة من المؤسسات المصرية الموجودة فى الساحة مثل البنك الأهلى (الذى أصبح فيما بعد البنك المركزى)، ووزارة الصناعة (شهادة وزير الصناعة الأسبق المهندس محمد عبد الوهاب)، والوزارات الاقتصادية المختلفة خاصة وزارة الزراعة، واللجنة العليا للجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعى، والبنك الصناعى الذى تمت إقامته تحت إشراف وزارة الصناعة، ووزارة التخطيط نفسها والمؤسسة الاقتصادية التى كان من المفترض أن تقوم بتنسيق قرارات الشركات المختلفة التابعة للقطاع العام، صناعية أو تجارية أو بنوكا وتأمينات وغيرها.

إن كل واحدة من هذه المؤسسات كانت تعمل طبقاً لمعايير مختلفة. على سبيل المثال (وقد ذكرت ذلك فى كتابى الصادر فى عام 1963 باللغة الفرنسية تحت عنوان: "مصر الناصرية") فوزارة الصناعة كان لديها نظرة سطحية لإشكالية التنمية الاقتصادية تختزلها فى إقامة مصانع، باعتبارها نقطة النهاية. وقد تم طبعاً إجراء دراسات لكل مشروع؛ ولا أقول إن جميع هذه المشروعات كانت سيئة، بل لعل معظمها كان سليمًا من حيث المبدأ. على سبيل المثال: صناعة الحديد والصلب وإنشاء صناعة الكيماويات الكبرى والأسمدة وغيرها وتحديث صناعة الغزل والنسيج وتجديد قطاع النقل.. كانت جميعا قرارات مبدئية سليمة فى حد ذاتها.

وبالتالى فمن حيث المبدأ، كانت القرارات مقبولة. إلا أن ما حدث داخل وزارة الصناعة هو أن كل واحد من كبار المسئولين كان يدفع المشروع الخاص به دون أن يأخذ بعين الاعتبار العلاقة بينه وبين المشروعات الأخرى. فحدث بالتالى نوع من التضخم فى إقامة المشروعات، بمعنى أن عدداً كبيراً من المشروعات قد تم إقامتها فى نفس الوقت مما أدى إلى خلق ضغوط فى أسواق مختلفة تسببت فى تأخير تنفيذ كثير من المشروعات كما أدت إلى حدوث اختلال فى التوازنات المالية بشكل عام.

وكانت وزارة الصناعة تلجأ فى تمويل هذه المشروعات إلى البنك الذى قامت هى نفسها بإنشائه، وهو البنك الصناعى. وهكذا فقد استقلت الوزارة إلى حد كبير عن "الخطة".

أما المؤسسة الاقتصادية فى هذه الظروف– وهى المسئولة عن تنسيق القرارات– فلم يكن لديها مصادر التمويل اللازمة عدا فى حدود محدودة، إذ كانت المؤسسة تدير البنوك أيضًا (بنك الإسكندرية وبنك القاهرة ثم بنك مصر فيما بعد). وكانت هذه البنوك تمثل مصدراً للتمويل وتحويل أشكال التمويل من قصير الأجل إلى طويل الأجل أو متوسط الأجل لإقامة الصناعات. إلا أن ذلك كان يتم بشكل جزئى فقط، نظراً لتمسك إدارات البنوك المعنية "بتقاليدها" فى اختياراتها.

وبالتالى أصبحت عملية التنسيق فى مثل هذه الظروف صعبة جداً خاصة أنه مع مرور الوقت –وفى خلال عام أو اثنين لا أكثر– كانت مراكز القوى قد تبلورت فى داخل كل قطاع أو شركة بشكل مستقل تماماً عن الجهات المسئولة عن التنسيق.

بالنسبة لوزارة التخطيط فأنا أوجه هنا نقدًا قاسياً لأنها لم تقم فى تلك الأيام بأى دور. كانت الوزارة تخصص كل مجهودها على "النمذجة"، بمعنى إنتاج "نماذج" لا علاقة لها بإدارة الاقتصاد القائم. وفى معظم الأحيان كانت دراسات ذات قيمة ولكن دون أن يكون لها أى قدرة على التنفيذ.

فلم تطور وزارة التخطيط نظرة عامة للمجتمع وللاقتصاد المصرى تتجاوز تحديد شروط ضمان التوازنات المالية العامة، خاصة التوازن بين الادخار والاستثمار، بين الدخول الموزعة (خاصة الأجور التى أخذت فى الصعود مع توسع الفئات المتوسطة) والطلب على الاستهلاك.

كما كانت تراعى أيضاً التوازن فى ميزان المدفوعات الخارجية بين الإيراد من الصادرات والمعونة من جانب والواردات من جانب آخر.

ولكنها كانت تنظر إلى هذه المشاكل من منطلق كمى بحت، دون طرح خطة متماسكة بديلة وإشهار مضمونها الاجتماعي والسياسي. ولذلك فلم تقم وزارة التخطيط بدور حاسم فى عملية اتخاذ القرار.

وإلى جانب هذه الوزارة كان توجد وزارات "محافظة" بطبيعتها، كوزارة المالية والبنك الأهلي (الذى أصبح فيما بعد البنك المركزى) التابع لوزارة المالية. هذه الوزارة كانت موجودة فى مصر منذ آلاف السنين وتقوم بتحصيل الضرائب ودفع رواتب الموظفين فقط دون أن يكون لديها أى نظرة مسبقة لعملية التنمية الاقتصادية. كان لديها حد أدنى من النظرة إلى التنمية الاجتماعية التى تتجلى فى تحديد المصروف على التعليم وعلى الصحة وعلى الخدمات العامة، دون أن يكون لها نظرة تنموية شاملة. وكان البنك الأهلى محافظاً للغاية حيث كان يكتفى بالحرص على مراعاة التوازنات المالية العامة، فلم توجد فى مصر سلطة تقوم بالدور الذى قام به "الجوسبلان" فى الاتحاد السوفيتى (السابق) وهو -نظرياً على الأقل- ضمان التنسيق بين الجهات المسئولة المختلفة.

وقد شجع هذا الوضع على الاستقلال الذاتى لمراكز القوى المفتتة، ولا يخص هذا القول مراكز القوة فقط بل شمل أيضاً مستوى الشركات، عندما استولى على إداراتها كبار الضباط الذين كان لديهم وسيلة الاتصال المباشر هاتفياً مع الرئيس جمال عبد الناصر. فلم يكن أحد يجرؤ أن يقول لهم "لا"، ولو كان القرار المعنى يتناقض مع قرار شركة أخرى أو قطاع آخر. فتكونت حول هؤلاء الضباط "شلل" من التكنوقراط من زبائنهم الذين قدموا قراراتهم على أنها "أفضل القرارات" دون نقاش! ويتوقف الأمر عند هذا الحد.

وكما ذكرت فى كتاباتى، فلقد قاوم إسماعيل صبرى عبد الله هذه "التوجهات" بمنتهى القوة طوال عام 1958 أى فى مرحلة نشأة العملية (شهادة د.إسماعيل صبرى عبد الله).

إلا أنه وكما هو معروف، فقد جرى إلقاء القبض عليه فى أول يناير 1959 وبعد ذلك أعتقد أن المؤسسة الاقتصادية لم تعد تلعب لها أى دور حاسم.

وقد مكثت أنا سنة إضافية بالمؤسسة الاقتصادية عام 1959 و لم نكن نفعل شيئًا هاماً

يذكر سوى إجراء دراسات فقط لتوضع فى الدرج. فهل تحسنت هذه الظروف فيما بعد انطلاقاً من عام 1961 عندما اتجه النظام اتجاهاً راديكالياً إلى حد ما وقام باستبعاد العناصر الأكثر رجعية داخل المؤسسة العسكرية؟ لا أعلم إلا أننى أشك فى ذلك.

ملك:

عام 1956، عن وجود اتجاهين داخل السلطة اتجاه يشجع على نقل أو بيع الأصول المصرة لكبار رجال الأعمال أو البرجوازية، بينما يؤيد الآخر عملية التأميم وإنشاء قطاع عام، فهل نشأت فكرة التخطيط فى هذه الفترة كنتيجة لحرب السويس بينما لم يكن مخططاً لها فى الأصل؟

د.سمير أمين:

نعم.

ظلت نظرة نظام يوليو منذ عام 1952 وحتى عام 1955 (حيث عقد مؤتمر باندونج) رأسمالية الطابع قائمة على أوهام "التمصير"، بمعنى احتمال إقامة رأسمالية مصرية مستقلة عن الاستعمار. لم يدرك النظام أن البرجوازية المصرية بما فيها مجموعة بنك مصر، كانت قد نمت فى إطار التوسع الرأسمالى العالمى الاستعمارى الطابع وبالتالى فإن البورجوازية المصرية هى "كومبرادورية" الطابع من الأصل.

وقد عاش نظام يوليو على الأوهام قدرة البرجوازية على أن تقوم بدور وطنى. وقد استمر الحال على هذا المنوال إلى أن بدأ الاتجاه الجديد فى التبلور انطلاقاً من مؤتمر باندونج فى أبريل عام 1955 حيث قابل عبد الناصر هناك قادة الهند والصين وإندونسيا آنذاك: نهرو وشو إن لاى وسوكارنو. وكان هؤلاء القادة متقدمين فى فكرهم على جمال عبد الناصر فيما يتعلق بالبعد الاجتماعى ، حيث كانوا اشتراكيين بدرجات أكان ذلك على النمط الهندى أم على النمط الصينى الشيوعى. فكان هذا هو التأثير الأولى الذى ترك أثره على فكر النظام.

التأثير الثانى هو تأميم قناة السويس الذى نتج عن ضغوط واشنطن من خلال البنك الدولى على مصر بمناسبة تمويل مشروع السد العالى (ثم سحبه) ووضعهم شروطاً سياسية بأنهم (الولايات المتحدة، بريطانيا والبنك الدولى) لن يمولوا هذا المشروع إلا إذا امتنعت مصر عن إتمام صفقة الأسلحة التشيكية.

ولكن جمال عبد الناصر رفض هذا التدخل الواضح والمباشر من جانب الولايات المتحدة وأدرك أن هامش التحرك فى إطار وهم الرأسمالية المصرية المستقلة محدود.

وأكثر من ذلك، ففى خلال حرب أكتوبر 1956 اتضح أن البرجوازية المصرية الكبيرة لم تقف مع الشعب المصرى، مع الوطن المصرى، مع النظام المصرى فى المواجهة، كانت هذه الطبقة تتوقع انتصار العدوان وسقوط النظام والعودة للنظام القديم.

ملك:

وبالتالى لم يكن هناك ولاء للنظام فى تلك الفترة.

د.سمير أمين:

نعم، لم يكن هناك ولاء. وأنا متأكد من أن جمال عبد الناصر قد أدرك ذلك، فتحول إلى الاتجاه الآخر، وتبنى المشروع الذى قدمه إسماعيل صبرى عبد الله فى تلك المرحلة بالذات حول التأميم وإقامة تلك المؤسسة التى أصبحت المؤسسة الاقتصادية المسئولة عن التنسيق بين مختلف القطاعات المؤممة.

ملك:

تقدمون فى مذكراتكم تحليلاً نقدياً لمسألة تطبيق النماذج الاقتصادية والرياضية Mo-els من جانب وزارة التخطيط فهل كان ذلك يعنى فى نظركم أن هذا التطبيق لم تسبقه رؤية واضحة للأهداف المطلوب تحقيقها؟

د.سمير أمين

نعم.، فإن النقد الذى وجهته لوزارة التخطيط هو بالتحديد أنها لم تطور النقاش حول تحديد المضمون الاجتماعى والسياسى الذى ينبغى أن يسبق طرح "النموذج" المناسب لإنجاز الهدف.

أنا لست ضد فكرة "النمط" فى حد ذاتها واستخدام هذه الوسيلة الجبارة بما فيها الجانب الرياضى لها (النماذج الرياضية: شهادة د.إبراهيم سعد الدين). إلا أنه يتعين أن يأتى ذلك عقب تحديد المضمون الاجتماعى والهدف. أى ما الذى تريد تحقيقه وما هو شكل المجتمع

الذى تريد إقامته؟ ودون الإجابة على هذا التساؤل يظل تمرين "التنميط modelisation" تمرينا شكليا وفارغاً.

وتلك فى رأيى نقطة أساسية، فلابد من تحديد الأهداف السياسية والاجتماعية ولا يكفى أن تقول "تنمية". فما معنى التنمية ولمصلحة من تكون هذه التنمية: الأغلبية الكبرى أم الأقلية؟ ما هى درجة المساواة الممكنة التى تريد إنجازها؟ والإجابة تفترض إدراك معنى التناقضات الطبقية الفاعلة فى المجتمع. وكان التيار الفكرى الذى ساد فى وزارة التخطيط هو التيار "الغربى" الذى ينظر إلى الأنماط كأنها قوة مستقلة عن المضمون الاجتماعى.

ملك:

وتم الاستعانة أيضاً بعدد من الخبراء الأجانب فى مجال التخطيط مثل الفرنسى شارل بيتلهايم.

د.سمير أمين:

بيتلهايم لم يأت إلى مصر، وإنما شارل برو.

ملك:

نعم، شارل برو إذن وغيره، فماذا كان دورهم أو تأثيرهم على صناع القرار فى مجال التخطيط فى مصر أو تجربة التخطيط المصرية فى عمومها؟

د.سمير أمين:

سوف أدلى هنا بكلام خطير للغاية.

هؤلاء الخبراء الأجانب كانوا مسيسين أكثر من الخبراء المصريين (ابتسامة). فكانوا يدركون أبعاد الموقف بدقة. خاصة شارل برو الذى كنت التقى معه بالعاملين فى مجال التخطيط. فكان برو يطرح عليهم أمامى أسئلة فى الصميم، يسألهم مثلى عن جدوى هذا النموذج الذى يستخدمونه أو ذاك، وما هو مضمونه الاجتماعى، وما هى الفكرة السابقة التى كانت تدور بذهنهم وفكرهم عندما اختاروا هذا النموذج تحديداً؟ فلابد من تحديد المضمون الاجتماعى قبل اختيار النموذج. كنا –برو وأنا– نكرر هذه المقولة. ولكننا أدركنا أن الطرف التكنوقراطى الذى نتعامل معه لم يفهم معنى سؤالنا. وهذا ليس ذنبهم فلم يكونوا

أصلاً مدركين لمعنى الاشتراكية. وبالتالى فقد غلب عندهم الجانب التكنوقراطى على جانب التسييس. وأعود إلى الأصل وهو غياب حزب اشتراكى يحكم. فلم يكن ثورة يوليو إلا انقلاباً فى نهاية الأمر.

ملك:

أنتم تتحدثون أساسًا عن وجود التكنوقراط ومن المؤكد أنه كان يوجد خبراء اقتصاديون قبل الثورة من أصحاب الاتجاهات السياسية المختلفة، ألم يلعب هؤلاء أى دور أو لم يكن لهم وجود على الإطلاق على الساحة فى المؤسسات الاقتصادية؟

د.سمير أمين:

كانوا موجودين. فكان هناك نوعان من كبار الاقتصاديين المصريين فى تلك الأيام: النوع المحافظ الليبرالى مثل وزير المالية الكبير الذائع الصيت الراحل د.عبد المنعم القيسونى، ومثل المسئول عن البنك العقارى واسمه الطناملى وغيره. وكنت أعرفهم فرداً، فرداً. وكانوا شخصيات كبيرة ومحترمة جداً ولكنهم لم يكونوا اشتراكيين على الإطلاق، كانوا وطنيين لا أكثر من ذلك، دون أن يربطوا الأهداف الوطنية بالمضمون الاجتماعى. وكان الكثير منهم من أبناء الباشاوات وأولاد الطبقات المثقفة والغنية، فكان هناك نوع من العلاقة الطبيعية بين نظرتهم وأصولهم الطبقية هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى كان هناك الكثير من الشيوعيين فى تلك الأيام مثلى (د.سمير أمين) ومثل إسماعيل صبرى عبد الله وفوزى منصور (شهادة د.فوزى منصور) وعبد الرازق حسن وإبراهيم سعد الدين وغيرهم.

وكنا مسيسين تماماً، وإن لم تكن لدينا تجربة عملية. بيد أن النظام استبعد تماماً الاعتماد علينا. وكنا مركونين فى الجامعات (إن لم يكن فى السجون!) أما تعيين إسماعيل صبرى عبد الله فى الجهاز فقد كان الاستثناء، لا القاعدة.

ملك:

وإبراهيم سعد الدين؟

د.سمير أمين

نعم، إبراهيم سعد الدين، وعبد الرازق حسن بالبنك الصناعى وكثير غيرهم. إننا جميعاً لم يكن لنا وزن فى مقابل وزن "مراكز القوة" (الضباط).

ملك:

وماذا عن دوركم على وجه الخصوص بالمؤسسة الاقتصادية.

د.سمير أمين :

كان دورى فى غاية التواضع حيث عملت بقسم البحوث. فكنت أدرس وضع كل شركة على حدة. علماً بأن هذه الدراسات لم تنحصر فى النظرة المالية فقط ولكنها شملت نظرة اقتصادية أوسع لتفاعل الشركة مع الاقتصاد الوطنى وطبيعة أسواق إنتاجها وارتباطاتها بالقطاعات الأخرى. ثم كنت أقدم على أساس هذا مشروعات تنمية للشركة مرتبطة بقطاعها. وقد تعاملت مع هذا الأمر بجدية، فكنت أذهب إلى الشركة المعنية وأمضى وقتاً طويلاً فيها وأتعرف على العاملين بها، أى ممثلى العمال وغيرهم وليس فقط أعضاء مجلس الإدارة والقائمين على حسابات الشركة. ثم أتقدم بمقترحات لتحسين الأوضاع.

وخلال عام 1958 عندما كان الدكتور إسماعيل عبد الله مديرا للمؤسسة الاقتصادية، كنت أتقدم بهذه البحوث إليه، وأعتقد أن إسماعيل كان يقدر هذا العمل حيث كان يضع مقترحاتى فى الاعتبار ويقوم باستدعاء ممثلى الدولة فى الشركة ويحاول إقناعهم بصلاحية الاقتراحات. وكانت النتيجة إيجابية إلى حد ما حسب الظروف. على أن التشاؤم أخذ فى التزايد عندى عندما أدركت صعود نفوذ الضباط الذين تم تعيينهم بالمراكز القيادية فى الشركات، أما بعد ذلك فلا أدرى ماذا حدث. وقد تركت صندوقاً شاملاً من هذه البحوث موجودة هنا فى المكتب.

ملك:

وهل كان معنى وجود مراكز قوى داخل الشركات وتزايد قوة الضباط بها فرض ستار على هذه الدراسات فلم يعتد بها؟

د. سمير أمين:

نعم. فعندما تقول أبواق الدعاية الليبرالية اليوم إن التخطيط الاشتراكى فى مصر قد فشل فأشعر بالسخرية فلم يفشل التخطيط –الذى لم يكن وجود له– بل ما فشل هو غياب التخطيط!

ملك:

يثار الحديث دائماً عن فشل تنفيذ الخطة الخمسية الأولى بسبب الجهاز البيروقراطى.

د. سمير أمين:

ليس فى التنفيذ فقط، وإنما أيضاً فى التصور. بمعنى أن الخطة الخمسية لم تكن سوى "مجموعة (shopping) مشروعات" أو "قائمة مشتروات" بدون تساؤل عن المضمون الاجتماعى ولا عن المنطق الإجمالى للخطة والتناقضات الناتجة عن تنفيذ هذه المشروعات المختلفة.

ملك:

وماذا عن عمل لجنة التخطيط القومى فى نهاية الخمسينيات؟

د. سمير أمين:

لجنة التخطيط فى رأيى –وأظن أن هذه نقطة هامة– لم يكن لها دور، على الأقل فى تلك المرحلة الأولى. فقد كانت مجرد لجنة لتسجيل القرارات المفتتة التى تم اتخاذها فى أماكن القوى الأخرى. وبالتالى فلم تكن لجنة تخطيط وإنما لجنة تسجيل (ابتسامة). وأذكر فى هذا المقام أننا كنا نضحك ونراهن أن هذا القرار سوف يؤخذ به أو يتم رفضه على حسب الشخص الذى يقدمه. فإن كان ضابطاً كبيراً له خط مباشر مع جمال عبد الناصر فسوف يتخذ هذا القرار، وهذا مؤكد. أما أن ينفذ أو لا ينفذ فتلك مشكلة أخرى!

ملك:

وهل كان لديكم وعى فى الفترة بالطبيعة الطبقية للنظام؟

د. سمير أمين:

قطعاً كنا مقتنعين بأن هذا النظام لا يمثل بشكل مباشر الطبقات الشعبية.

ملك:

وهل من خلال هذا الوعى المبكر بالأوضاع كنت تتصور منذ البداية أن مصير محاولة التخطيط لن تنجح!

د. سمير أمين:

ربما يبدو كنوع من غياب التواضع أن أقول إنه عندما تركت مصر فى عام 1960، كتبت فوراً عن التجربة. وصدرت هذه المقالات فى شكل كتاب تم نشره فى فرنسا فى عام 1963. وأنا أفتخر بذلك حيث توقعت أن هذه التجربة سوف تنتهى بما يسمى الآن "الانفتاح" وقد تحقق كل ما كتبته فى هذا المضمار حرفياً أى "العودة إلى حظيرة (الرأسمالية الوطنية التابعة)" (وهى ألفاظى فى الكتاب المذكور).

ملك:

بمعنى أن الطبيعة الطبقية للنظام الحاكم كانت تجعل من التخطيط منذ البداية مجرد حبر على ورق.

د. سمير أمين:

نعم كان هناك أمل، خاصة بعد تأميم قناة السويس وفشل العدوان الثلاثى، كان هناك أمل أن يتطور النظام. إلا أن السلطة رفضت تكوين قوى سياسية قادرة على أن تمثل الطبقات الشعبية بشكل مباشر خشية أن تفقد احتكار السلطة.

ملك:

بمعنى أن غياب الديمقراطية فى نظركم كان يمثل عنصراً أساسياً.

د. سمير أمين:

عنصراً أساسياً خالصاً وجوهرياً. على أن غياب الديموقراطية لم يرادف فى ذهنى غياب التعددية الحزبية، إذ إن توسيع الديموقراطية المطلوبة يذهب إلى أبعد من ذلك. وعندما جاء

السوفيت بعد ذلك بنظرية "الطريق غير الرأسمالى" فقد أعطوا مبرراً لعدم تكوين هذه القوى الطبقية الشعبية المطلوبة.

ملك:

فى سياق حديثكم عن فترة باندونج ذكرتم أن قادة العالم الثالث البارزين الذين كانوا أسبق من جمال عبد الناصر فى توجهاتهم الاشتراكية قد أثروا على فكر عبد الناصر فى هذا الاتجاه، فما هو تأثير الهند بالذات على تجربة التخطيط المصرية؟

د. سمير أمين:

قام بعض خبراء التخطيط الهنود بزيارة مصر فى تلك الفترة، أى عقب مؤتمر باندونج مباشرة. وأظن أننى قد قابلتهم عام 1958 فى المؤسسة الاقتصادية، كما زاروا مقر وزارة التخطيط، وكانوا خبراء من الدرجة الأولى من حيث مستوى التفكير والقدرة الفنية. ولكن ظروف الهند طبعاً غير ظروف مصر. فالهند شبه قارة، ثم إن حزب المؤتمر الحاكم كان يمثل قوى أقوى بكثير من القوى الوطنية الموجودة فى مصر لظروف موضوعية مثل وجود طبقة برجوازية صناعية حقيقية أصبحت تلعب الآن دوراً فى المجال الدولى إلى جانب حزب شيوعى كان له شأن أيضاً فى المجتمع.

وبالتالى فإن المضمون الاجتماعى للتخطيط الهندى- وإن لم يكن اشتراكياً- كان يخدم مصالح الطبقات الرأسمالية الهندية بشكل صريح. على أن وزن الطبقات الوسطى وفئات من الطبقات العاملة (التى مثلتها النقابات العمالية والحزب الشيوعى الهندى) قد فرض تنازلات لصالحها، "حلول الوسط" بين مصالح اجتماعية مختلفة. وهذا لم يكن موجوداً بمصر. فالهند تتمتع بقدر من الديموقراطية، ولا ينطبق ذلك فقط على عملية الانتخابات. فتوجد فى الهند قوى مستقلة عن نظام الحكم. أما فى مصر فإن جمال عبد الناصر قد بذل كل جهد ممكن لمنع ذلك. فألغى النظام النقابات المستقلة ومنع تكوين الأحزاب ورمى الشيوعيين فى السجون. وجمال عبد الناصر مسئول عن كل ذلك.

وقد أظهر كل من محمد دويدار ومحمد محمود الإمام فشل التجربة فوراً حيث صدر كتاب لكل منهما عن ذلك فى منتصف الستينيات على ما أعتقد حول تضخم القطاع الثالث، والإنجازات المحدودة فى مجال التصنيع، والردة فى مجالات القطاع الزراعى، والتضخم

الذى نجم بناء على ذلك فى الأسعار، والاختلال المتصاعد فى ميزان المدفوعات.

وكنت قد تنبأت أيضاً بحدوث كل ذلك. فلو عدتم إلى كتابى المنشور بالفرنسية تحت عنوان: مصر الناصرية والذى صدر عام 1963 لوجدتم أننى قد توقعت ذلك.

ملك:

أنت تتحدث عن وجود عدة مؤسسات تتخذ كل منها قراراتها بشكل مستقل عن الأخرى مثل وزارة المالية والبنك الصناعى والبنك الأهلى والمؤسسة الاقتصادية.. فهل كانت هناك خلافات أو صراعات واضحة بين هذه المؤسسات؟

د. سمير أمين:

لا، كانت هذه الخلافات تتخذ شكلاً خلافات متفتتة هى الأخرى، فلم تكن الخلافات مبدئية إلا عند بعض الأشخاص مثل إسماعيل صبرى عبد الله الذى كان له تصور واضح عن المطلوب لأنه كان شخصية مسيسة ويتمتع بحدة الذكاء. ولكن الاختلافات الأخرى- بشكل عام- كانت بين أشخاص لم يكونوا اشتراكيين أصلاً، وبالتالى فقد كانت خلافات شخصية بمعنى أن كل واحد منهم كان يسعى لإعطاء وزن أكبر للمؤسسة التى كان يديرها، فلم تكن خلافات مبدئية.

ملك:

ألم تكن هناك خلافات نظرية أو فى النظرة إلى الأشياء (أيديولوجية أو عقائدية)

د. سمير أمين:

لا، كانت فوضى.

ملك:

من خلال اللقاءات التى أجريتها فى هذه السلسلة حول تجربة التخطيط فى مصر، وجدت أن هناك تركيزاً شديداً على شخصية عبد الناصر، أى دور عبد الناصر المحورى كفرد فى هذه المرحلة!

د. سمير أمين:

قطعاً، ذلك أن مسئوليته الشخصية كبيرة إلى أقصى الدرجات، فكان هناك الجانب السلبي والجانب الإيجابي بالنسبة لتجربته.

الجانب الإيجابي هو أن منظمة الضباط الأحرار كانت بصفة عامة منظمة رجعية بدليل أن جمال عبد الناصر تخلص من معظمهم في نهاية الأمر. وكان وجد بينهم أيضاً بعض العناصر اليسارية مثل خالد محيي الدين ويوسف صديق وأحمد حمروش، بيد أن جمال عبد الناصر لم يعط لهم مسئوليات على قدر شخصيتهم. وفي نهاية المطاف انفرد جمال عبد الناصر بالحكم. فالجانب الإيجابي أنه تخلص من تأثير الأطراف الأكثر رجعية؛ ولكنه لم يتخلص من جميعهم بدليل استمرار مشاركة السادات في السلطة.

ولكن الجانب السلبي أن هذا التركيز في السلطة قد أدى إلى تصوره بأنه لم يكن في حاجة لوجود قوى شعبية منظمة، بل كان يخشى مثل هذا الوجود.

أذكر في هذا السياق أنني كنت أناقش عقب سقوط النظام (الناصري) سياسة الانفتاح في لقاء مع سفير سوفيتي كان يعمل آنذاك خارج مصر، وكانت له علاقات وثيقة بالدول العربية كافة وبدور موسكو في العالم العربي. وكنا نناقش إشكالية الطريق غير الرأسمالي. فقلت له بصراحة إنني لا أعرف على وجه الدقة ما هو المضمون الاجتماعي لهذا المفهوم، ولو أنني مقتنع بصلاحية حلول وسط في التاريخ وعدت بالذاكرة معه إلى قرار حل الحزب الشيوعي المصري في عام 1965. فقد سألني ولماذا لا نقبل- نحن الشيوعيين- الدخول في (التنظيم الطليعي) الذي أقامه جمال عبد الناصر؟ فأفصحت له صراحة عن السبب في ذلك وهو أن هذا التنظيم غير موجود أصلاً وأن جما عبد الناصر لم يكن يريده، لأنه لم يكن يريد أن تكون هناك قوة مستقلة عنه شخصياً وكان يريد تركيز كل السلطات في أيدي مجموعة صغيرة من الأصدقاء يجمعهم حوله و لم يكن يريد حزباً..

ملك:

وبالتالي ففي رأيكم أن التنظيم الطليعي مثلاً والاتحاد الاشتراكي....

د. سمير أمين:

الاتحاد الاشتراكي نفسه لم يكن له وجود أصلاً وبالتالي فالتنظيم الطليعي به لم يكن له

وجود كذلك، فكان ينحصر وجوده فى أن بعض "الناس" يلتقون ويدردشون ويقومون بالنشر دون أن يكون لذلك تأثير أو مردود حقيقى.

ملك:

تتحدث فى مذكراتك عن افتقار من كانوا يعملون بوزارة التخطيط للخبرة الكافية فى مجال التخطيط وأيضاً موضوع الفساد.

د.سمير أمين:

نعم، ولكن الفساد فى تلك الأيام -على الأقل فى المرحلة الأولى- لم يكن فساداً فاحشاً بل كان فساداً سياسياً بمعنى أن الرجل القوى فى مركز مرموق يجلب أصدقاء له وبالتالى فلا تكون هناك مناقشة حقيقية ولا يكون هناك قرار جماعى. وكان طبعاً هناك فساد بمعنى أن أعضاء "الشلة" يتمتعون بمستوى معيشة مرتفع (شهادة د.أحمد شوقى العقباوى حول على صبرى الذى كان معروفاً بأنه الضابط "الأحمر" بالاتحاد الاشتراكى) وفيلا وسيارات ولكن ليس أكثر من ذلك. وهو فساد أيضاً بمعنى أنهم شرعوا فى إفساد القيادات العمالية وممثلى العمال والمستخدمين فى الشركات وإعطائهم مزايا بشكل مباشر أو غير مباشر وأذكر فى هذا المقام أمثلة لأشخاص منهم لازلت أذكرهم شكلاً وإن كنت قد نسيت أسمائهم طبعاً.

ملك:

من القيادات العمالية!

د.سمير أمين:

نعم، من القيادات العمالية وأصبحوا بوقًا للقيادة، وهذا نوع من الفساد. وأيضاً أصبح هناك فساد أوضح وأخطر تجلى فى تعزيز العلاقة بين القطاع المؤمم والقطاع الذى ظل خاصاً فى تلك الأيام. فإن بعض القيادات فى القطاع العام قد شرعوا فى إقامة قطاعات خاصة (حولت القطاع العام إلى قطاع خاص لهم) ودخلوا فى تبادلات غير متوازنة أتاحت للشركات الخاصة التابعة لهم إنجاز "أرباح"، خيالية أحياناً. على أن هذا النمط من الفساد ظل فى أيام عبد الناصر محدوداً ثم اخذ فى التصاعد فيما بعد فى أيام الانفتاح. فهناك الآن وشركات كبيرة معروفة فى قطاع المقاولات تعيش على الفساد من خلال توزيع عمليات من الباطن.

ملك:

لم تتحدث كثيراً عن العمال، فكيف كان رد فعلهم تجاه عملية التخطيط من واقع خبرتكم في هذا المجال فى بداياته عندما كنت تعمل بالمؤسسة الاقتصادية؟

د.سمير أمين:

هذا سؤال صعب، فبعض الرفاق كانوا بالفعل على اتصال بقيادات عمالية. على أننى لست مقتنعاً بأن ما كتبناه فى هذه الأيام كان يمثل رأياً حقيقياً بالنسبة لأغلبية العمال لأننا كنا معزولين بسبب غياب الديموقراطية.

ملك:

وهل كان لذلك أيضاً علاقة بتكوين الحركة الشيوعية نفسها؟

د.سمير أمين:

سوف اضرب لكم مثلاً لكن ربما لا يمكن تعميمه. عندما تم تأميم شركة الشاى "ليبتون" فى بورسعيد، كانت والدتى تعمل طبيبة بالمصنع وتقوم بالكشف على عاملات المصنع اللائى اشتكى معظمهن من أن الإدارة الإنجليزية السابقة للشركة لم تكن تعاملهن بمثل تلك القسوة التى تستخدمها الإدارة المصرية الجديدة معهن. هذا مجرد مثل أسوقه. إلا أننى أتصور أنه لم يكن المثل الوحيد.

ملك:

لدى انطباع من الاستماع لما تقولونه أن النقلة من نظام عبد الناصر للسادات لم تكن نقلة نوعية بالفعل، أليس كذلك؟

د.سمير أمين:

لا، لم تكن كذلك. وكما ذكرت فلم تكن ثورة مضادة ولكنها كانت تعجيلاً بالتطور الطبيعى للنظام نحو الانفتاح. وبالعودة إلى كتابى (مصر الناصرية)، فقد توقعت فيه ذلك وشددت على أن هذا المشروع فاشل أصلاً ولابد أن يؤدى إلى العودة فى نهاية الأمر إلى "حظيرة نظام الرأسمالية التابعة" أى الانفتاح.

ملك:

وهل كنتم تتوقعون أن من مصلحة الطبقات الجديدة المسيطرة العودة فى فترة من الفترات للقطاع الخاص؟

د.سمير أمين:

نعم.

ملك:

وبمعنى أنكم لم تتوقعوا..

د.سمير أمين:

أقول إن الطبقة القائدة الناصرية هيأت التطور اللاحق نحو الخصخصة، إذ إنها كانت تدير القطاع العام وكأنما كانت تدير قطاعاً خاصاً لها. وأعبر عن ذلك فى جملة واحدة بقولى: "التطور من رأسمالية دون وجود رأسماليين إلى رأسمالية مع وجود رأسماليين".

ملك:

وتتحدثون أيضاً عن تأميم الحركة السياسية فى مصر نهاية الخمسينيات وأن السبب فى ذلك يعود إلى أن عبد الناصر لم يسمح بمساحة (هامش كافٍ) من الديموقراطية.

د.سمير أمين:

نعم.

ملك:

عودة مرة أخرى إلى سؤالى السابق. لقد تحدثتم عن تأميم عبد الناصر للحياة السياسية فى مصر، وأن ذلك بالتبعية كان أحد أسباب التطور السلبى الذى حدث فى البلاد خلال الحقبة الناصرية. وكان هذا بالنسبة للسلطة نفسها. ولكن هل ترى أيضاً أن القوى الشعبية نفسها لم تكن منظمة بدرجة كافية لمحاولة كسر ذلك القيد؟

د.سمير أمين:

قطعاً بدليل أنها لم تتمكن من فرض نفسها على الساحة السياسية.

نعم أصبح حكمى على لنظام الناصرى أكثر قسوة مما كان الأمر عليه قبل 30 سنة، فالتطورات اللاحقة أقنعتنى بمسئولية ناصر وبكون نظامه قد مثل ردة من بعض الجوانب بالمقارنة مع احتمالات العهد السابق فى المرحلة ما بين ثورة 1919 و 1952، وبالرغم من حدودها وتناقضاتها وحدود حزب الوفد أصلاً ثم تطور الوفد نفسه، وبالرغم من الطابع الرجعى فإن الصراع السياسى المفتوح الذى اتسمت به هذه الفترة قد أتاح فى عقب الحرب العالمية الثانية لقوتين أن تحتلا المسرح السياسى المصرى: الوفد كممثل للبرجوازية بشكل عام (وليس البرجوازية الصغيرة فقط) بصفته حزباً يفتح باب تطوير محتمل للميول الديمقراطية فى المجتمع، ومعها الميول العلمانية.

والقوة الأخرى كانت الشيوعية. فقد أثبتت الشيوعية قوتها الاحتمالية الكبرى عام 1946 فقادت الحركة الوطنية الشعبية لدرجة أن البرجوازية المصرية بدأت تخاف منها. ولذا فعندما جاء "انقلاب 52" قال بعض الشيوعيين إنها عملية باركها الاستعمار لأنه أوقف تطور الحركة الشعبية، فكانوا على حق بهذا القول.

أما التيارات السلفية الدينية التى كانت موجودة فى الساحة، فكانت تحتل المقاعد الخلفية وكان نفوذها محصوراً. ولا ننسى أن الإنجليز والرجعية المصرية هم الذين ساعدوا الإخوان المسلمين على الظهور لمكافحة الوفد والشيوعيين بصفتهما القوتان الرئيستان. وقد برزت هناك خلافات فى الصفوف الشيوعية بالتحالف أو عدم التحالف معهم فى عام 1946 وكل مرة اتخذ الإخوان موقف الرجعية من ضد الشيوعية وبشكل علنى.

وقد قام جمال عبد الناصر بتصفية القوتين الرئيسيتين على المسرح السياسى المصرى: أى الليبرالية المصرية والشيوعية. وقد قام بتصفية الشيوعيين بوسائل أكثر عنفاً ولا سابق لها فى تاريخ مصر المعاصر. ولم يكتف بتصفية التنظيم السياسى لكل منهما، وبتصفية كافة التنظيمات الشعبية أى النقابات وغيرها، بل ألغى الحوار الفكرى واستبدله بخطاب شعبوى. وقد أدى ذلك إلى خلق فراغ فكرى وأيديولوجى وسياسى. وهذا الفراغ هو مصدر عودة ظهور السلفية الدينية. وخاصة بعد أن تطور النظام نحو الانفتاح فى عهد السادات. ونحن نعلم كيف أعاد السادات الإخوان المسلمين من المنفى من السعودية فعادوا بالحجاب والمال. وهذا هو مصدر المصيبة اللاحقة.

ملك:

لقد كانت لديكم نظرة نقدية تجاه النظام الناصرى منذ البداية فما الذى دفعكم عقب فترة عودتك من فرنسا للعمل بالمؤسسة الاقتصادية، فهل كان لا يزال لديك أمل فى حدوث تغير للأفضل؟

د.سمير أمين:

كنت عضواً فى المنظمة التى كان ينتمى إليها إسماعيل صبرى عبد الله وسعد زهران وفؤاد مرسى أى تنظيم "الراية". فكنا على طرفى النقيض مع الانقلاب حيث كنا نطلق عليه انقلاباً رجعياً، اعتباراً من عام 1952 وحتى عام 1955 إلا أننا غيرنا رأينا عقب مؤتمر باندونج مباشرة جزئياً، ثم كلياً بعد تأميم قناة السويس وحرب أكتوبر 56 فعلقنا آمالاً على احتمال تطوير هذا النظام فى اتجاه لم نكن نسميه بالاتجاه الاشتراكى ولكنه على الأقل وطنى ديموقراطى شعبى. إلا أنه صار شعبوياً وليس شعبياً.

فالإجابة على سؤالكم هى بنعم. فقد كان الأمل يحدونا فى حدوث هذا التغيير بدليل أنه عندما تم تعيين إسماعيل عبد الله مديراً للمؤسسة الاقتصادية (ولم تكن تلك رتبة صغيرة فى مصر) قام بالاستعانة بى ومعه عناصر من المثقفين الشيوعيين، فكان لدينا الأمل.

ولكن اعتباراً من قيام الوحدة المصرية السورية فى فبراير 1958 كنت متأكداً أن هذه الوحدة لن يكتب لها الدوام بسبب مواجهة النظام العنيفة للقوى الديموقراطية والشيوعية فى سوريا.

كما كان لدى شخصياً نظرة سلبية تماماً تجاه عبد الحكيم عامر قائد الجيش، فأذكر فى هذا المقام أن والدى (وكان يعرف الكثير وكان وفدياً ويسارياً وصديقاً لقيادات الوفد فى حقبة العشرينات من القرن الماضى) قال لى عن عبد الحكيم عامر لشخص "تافه وغلبان" فكيف يتم السماح له بقيادة الجيش المصرى، "هايودينا فى داهية".

وعندما وقعت حرب 67 كنت أخشى الهزيمة منذ اليوم الأول، على خلاف رأى أصدقاء عديدين الذين تصوروا أن الجيش المصرى أصبح معداً نتيجة تزويده بشحنات الأسلحة السوفيتية. وللأسف الشديد فقد وقعت الهزيمة. فأصبح نقدى للنظام أقوى من ذى قبل.

وقد تميزت تلك الفترة أيضا بتطور ما يعرف بالنزاع الصينى- السوفيتى حول إشكالية الطريق غير الرأسمالى. وقد أوضحت "الماوية" (نهج بكين الشيوعى) بقوة حدود النظام السوفيتى نفسه ورفضت تماماً نظرية الطريق غير الرأسمالى، فطبعاً انحزت بدورى للجانب "الماوى" تماماً.

ملك:

من خلال متابعتكم فى الفترة بين عامى 1957 و 1959 لنشأة القطاع العآم فهناك رأى يقول إن مشاكل القطاع العام والتخطيط فى مصر كانت بسبب التركيز على السلع الاستهلاكية أكثر من السلع الإنتاجية التى من الممكن أن تطور من هيكل الاقتصاد المصرى، فهل كان لديكم نفس هذا الانطباع؟

د.سمير أمين:

لا أريد الحكم على هذه النقطة لأن معلوماتى محدودة وكانت من الدرجة الثانية ونتاجا لقراءات فقط، ولكن أعتقد أن وجهة النظر المطروحة فى سؤالكم غير صحيحة بدليل إقامة صناعة الحديد والصلب والصناعات الكيماوية الأساسية. علماً بأن إدارة الصناعات بشكل عام، الأساسية والحقيقة، ظلت إدارة تعسفية ومفتتة فعانت من كل العيوب التى تحدثنا عنها.

ملك:

وأخيراً بالنسبة للفترة التى أعقبت عودتكم من فرنسا إلى مصر حيث عملت فى عدد من الدول الأفريقية فى مجال التخطيط، فعلى أى مدى أفادت خبرتكم فى مجال التخطيط فى مصر فى عملكم بالدول الأخرى؟

د.سمير أمين:

كانت مفيدة للغاية بالنسبة لى. وقد تحدثت عن ذلك الأمر فى مذكراتى حيث سيجد القارىء جزءًا خصصته للحديث عن مصر وآخر عن مالى. وبالتالى أقول نعم، فقد استفدت كثيراً من تجربة التخطيط فى مصر.

وكانت لى ثلاث تجارب مهنية أساسية فيما يتعلق بالتخطيط. المدرسة الأولى كانت فى

مصر ومع المؤسسة الاقتصادية وقد شرحت كيف استفدت منها. المدرسة (التجربة) الثانية بالنسبة لى عندما أمضيت ستة أشهر فى فرنسا عقب ترك مصر، فكان التخطيط فى فرنسا حقيقياً ولو فى إطار رأسمالى في عهد الرئيس الفرنسى الأسبق شارل ديجول فى الستينيات. وكان فى فرنسا نمط رياضى أيضًا وقد أشرت إلى ذلك فى مذكراتى.

التجربة الثالثة هى تجربتى فى مالى. توجهت عقب ذلك إلى مالى لأننى لم أكن أريد أن أصبح لاجئاً سياسياً فى الغرب. فقررت اختيار هذه الدولة الأفريقية. وترجع معرفتى بالقيادات الوطنية اليسارية الجذرية والشيوعية الأفريقية إلى أيام دراساتى الجامعية بفرنسا فعملت بمالى، واكتشفت أن تجربة مالى قد كررت إلى حد ما نفس سلبيات التجربة المصرية، ولنفس السبب، وإن كان لكل بلد خصوصياته. وبالتالى فقد استفدت كثيراً من هذه التجارب.

ولكننى لا أقول إن الاشتراكية قد فشلت وانتهى أمرها، وإنما أقول إن صفحة الموجة الأولى من الاشتراكية قد طويت وأننا فى سبيل بلورة موجة تالية متجددة أكثر تقدماً وأن النقطة الأساسية فيها هى إشكالية الديموقراطية.

(حديث مع ملك لبيب)

الكتابة الثالثة

الشيوعية المصرية

عندما توجهت لباريس في عام 1947، لم أكن أعرف شيئاً عن المنظمات الشيوعية المصرية، أو تاريخها. و لم أتعرف عليها إلا من بعض أعضاء حدتو الذين طردوا من مصر، وانتقلوا إلى فرنسا منذ 1947، أو 1948، وخاصة يوسف حزان وشقيقته ميمي، وأندريه بيريسي، وآخرين. و لم ألبث أن سمعت وجهة نظر أخرى تنتقد حدتو من إسماعيل، ومصطفى صفوان، وريمون أجيون، الذين قابلتهم في دورية "الشرق الأوسط" التي تحدثت عنها أعلاه. وبالتدريج مِلت إلى وجهة النظر التي تنتقد حدتو، وعندما تقرر إنشاء حزب جديد، هو الحزب الشيوعي المصري، الذي عرف باسم صحيفته وهي "راية الشعب"، قررت الانضمام لهذا الحزب. وقد انضممت للحزب رسمياً في عام 1952، وكما قلت من قبل، كنت أقوم ببعض المهام لهذا الحزب في باريس خلال الفترة من 1952، وحتى 1957. فكنت أتلقى تقارير الحزب التي تحلل الأوضاع، وأقوم بترجمتها للفرنسية تمهيداً لنقاها للحزب الشيوعي الفرنسي، وعن طريق ريمون أجيون عادة، للحزب الشيوعي الإيطالي. وعند مرور فؤاد مرسي بباريس (ولا أذكر التاريخ بالضبط)، ترك لي رزمة من مطبوعات الحزب الشيوعي المصري، وحدتو، وطلب مني إعداد تقرير يقارن بين آراء التنظيمين بما يتمشى مع وجهة نظر الحزب. وقد قمت بهذه المهمة بأسلوب جدلي رصين أعجب فؤاد، وهكذا تبنت قيادة الحزب هذا التقرير. وقد سلمت جميع هذه الوثائق (مجلات ومنشورات الحزب الشيوعي المصري، وحدتو) إلى لجنة توثيق الحركة الشيوعية المصرية، كما أرسلت نسخة منها لمعهد التاريخ الاجتماعي بأمستردام، الذي يقوم بجمع كل ما يتعلق بتاريخ الحركات العمالية والاشتراكية في العالم أجمع.

وقد تعرفت بعد ذلك، على الكثير من قدامى المناضلين في الحركة الشيوعية المصرية، والكثير ممن بقيوا منهم على قيد الحياة، موجودون حالياً في حزب التجمع (حزب اليسار المصري الذي يرأسه حالياً رفعت السعيد، ورئيسه الشرفي خالد محيي الدين). وقد نُشرت كتب كثيرة عن تاريخ الحزب الشيوعي، منها كتب رفعت السعيد (وهو من أعضاء حدتو)، وكذلك ذكريات عدد من الأعضاء القدامى مثل شريف حتاتة، وديدار فوزي، وغيرهما، وكذلك مقابلات وتسجيلات لذكريات. وفي رأيي أن هذا التاريخ لم يكتب بعد. وذلك لا لمجرد أن أغلب هذه الشهادات متحيزة، بشكل صارخ في بعض الحالات، للأصول التي ينتمي إليها أصحابها، وهو أمر مفهوم بالطبع، بل ومقبول، ولكن لأن أصحابها لم يهتموا بإعادة قراءة هذا التاريخ بروح انتقادية (وبالتالي بروح النقد الذاتي)، وفي ضوء مرور الزمن القيام بتحليل موضوعي غير متحيز للرؤى والاستراتيجيات الصريحة أو الضمنية، للمجتمع المصري، بل والاتحاد السوفييتي. ويلفت نظري أنه لا يوجد تقريباً في هذه الشهادات شيء يخص الاتحاد السوفييتي، فهو يبقى الفردوس البعيد للاشتراكية، ولا يهتم أحد بمشاكله. وينطبق هذا بشكل أكبر على الصين، والماوية التي تكاد تكون مجهولة. وقد لاحظت أن "الخطاب ذو الخمس وعشرين نقطة" الذي وجهه الحزب الشيوعي الصيني للحزب الشيوعي السوفييتي (1963)، وكذلك الجدل الذي صاحب صياغة الاستراتيجية الماوية "لنظرية العوالم الثلاثة"، والتي اختُصِرت – على الطريقة الصينية المعتادة – في المقولة: "الدول تطلب الاستقلال، والأمم تطلب التحرر، والشعوب تريد الثورة"، التي تنادي بالتعبير عن قضايا السلطة، والثقافة، وصراع الطبقات، بشكل جديد يختلف عن أسس الثورة الثقافية ("البرجوازية ليست خارج الحزب، بل هي داخله")، تبقى جمعاً مجهولة للشيوعيين المصريين والعرب، أو معروفة بشكل عمومي، وعن طريق التشويه – إن لم يكن التزوير – الذي تفننت فيه الدعاية السوفييتية.

ولا أنوي هنا أن أجتزئ أو أفسد كتابة هذا التاريخ، والذي آمل أن يحظى بجهد جاد لكتابته (وأفضل وضع هو أن يقوم عليه فريق من المؤرخين الأكفاء)، ولا أن أتابع المجادلات الماضية، رغم أن البعض من القدامى لا يتصورون التوقف عن ذلك. وأكتفي هنا بالقول إن هذا التاريخ في مجموعه، كان مجيداً، وأن من شاركوا فيه كانت أغلبيتهم الساحقة من أفضل أبناء مصر، والأكثر إحساساً بمأساتها، والأكثر شجاعة في النضال لمواجهة هذه المآسي. وهذا لا يستبعد أن البعض منهم أخطئوا هنا أو هناك، أو أنهم جميعاً قد أخطئوا، بمعنى أن الحركة

في مجموعها ارتكبت أخطاءً. أو على الأقل، أن الآراء تأخذ في حسبانها اليوم، ما حدث من تطورات تاريخية.

لذلك سأكتفي هنا بذكر القضايا الرئيسية التي واجهت الحركة الشيوعية (القضية الفلسطينية، وقضية الوحدة العربية، وقضية علاقتها بالمشروع الناصري)، لأوضح وجهة نظري اليوم بشأن موقفها من هذه القضايا، وخاصة القصور في هذه المواقف.

لقد كانت القضية الفلسطينية مصدر انشغال رئيسي ودائم لنا. وقد أثار موقف الاتحاد السوفييتي في ديسمبر 1947، بقبول تقسيم فلسطين، والذي أيدته جميع الأحزاب الشيوعية في حينه، بما فيها الأحزاب الشيوعية العربية، محلاً للكثير من المناقشات والصراعات. كذلك أثارت، فيما بعد، الكثير من النقد الذاتي، المخلص بلا شك، ولكنني لا أجد لهذا النقد الذاتي ما يكفي من المبررات، أو حتى الحجج. لقد أدانت الدولية الثالثة، والحركات الشيوعية المصرية والعربية، بحق الصهيونية، التي رأت فيها باستمرار، لا مجرد كونها حركة قومية عنصرية، وإنما أنها تخلق مستعمرة في فلسطين تنكر حق الوجود نفسه لسكان البلاد "الأصليين" من الفلسطينيين. ومن حق الحركة الشيوعية المصرية اليوم، أن تفخر بأنها منذ الأربعينيات من القرن الماضي، دعمت التيار المعادي للصهيونية لدى اليهود التقدميين في مصر. بناءً عليه لا أرى محلاً للنقد الذاتي في هذا المجال، حتى إذا أخذنا في الاعتبار الجهود المحمومة للدعاية الصهيونية للخلط بين معاداة الصهيونية، ومعاداة السامية.

أما موضوع تقسيم فلسطين فيحتاج، في المقابل، إلى نظرة أكثر تدقيقاً. وفي هذا المجال، علينا ألا ننسى (الأمر الذي يتناساه الكثيرون في الجدل الدائر حول الموضوع) أن الاتحاد السوفييتي والقوى الديمقراطية العربية، والفلسطينية، والمصرية، قد أيدت في أول الأمر، قيام دولة فلسطينية مستقلة، علمانية موحدة تضم جميع سكان البلاد، بمن فيهم اليهود الذين هاجروا حديثاً للبلاد. وكان ذلك تنازلاً كبيراً في حد ذاته. أما الصهيونية فكانت ترفض دائماً هذا الحل، وبمساندة دولة الانتداب التي سمحت لها بالتسلح، وتكوين "دولة داخل الدولة"، في حين كانت تنزع سلاح حركة التحرر الوطني الفلسطينية، خلقت جواً من الإرهاب والعنف داخل البلاد، دفع لجنة التحقيق التي أرسلتها الأمم المتحدة لتقصي الأوضاع في يونيو 1947، لاقتراح تقسيم فلسطين (وكانت الوكالة اليهودية قد صرحت في 4 أغسطس 1946: "باستعدادها لمناقشة اقتراح بإقامة دولة يهودية قابلة للحياة على جزء

مناسب من فلسطين")، وكان هذا التقسيم قد صار أمراً واقعاً لمصلحة المشروع الصهيوني التوسعي. ويمكن المجادلة بأنه في ظل هذه الظروف، كان قبول التقسيم، من الناحية التكتيكية، أفضل الحلول السيئة، للحد من الضرر (وكان جروميكو قد اقترح: "إقامة دولة عربية يهودية موحدة في فلسطين، فإذا تعذر ذلك، تقسيم البلاد إلى دولتين"). وألاحظ أن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي أقر التقسيم قد ساندته جميع البلدان الغربية، وكذلك بلدان العالم الاشتراكي، ورفضته جميع البلدان الأفريقية والآسيوية الأعضاء في المنظمة في ذلك الوقت. ولعل بعض الاعتبارات التكتيكية العامة هي التي جعلت الاتحاد السوفييتي ينضم إلى خطة التقسيم، فقد كان في حينه يعاني من عزلة كبيرة في المجال الدولي، ويحاول جاهداً كسر الاحتكار الذري للولايات المتحدة. ولعل انضمام الشيوعيين المصريين لهذا التكتيك، يستحق المناقشة، ولكن يبدو لي أن "النقد الذاتي" فيما بعد، قد قلل من تقدير تعقد الظروف في عام 1947 / 48، وأنه بالغ في تشدده

كان من حق الفلسطينيين "المبدئى "أن يرفضوا التقسيم، ولكن الرفض لا يصلح كاستراتيجية للتحرك. ما الذى كان سيحدث لو أنه فى يوم 15 مايو 1948، أعلن الفلسطينيون دولتهم المستقلة على الجزء المخصص لهم، فى الوقت الذى أعلن فيه الصهاينة دولتهم؟ وذلك دون قبول ضرورى لمبدأ التقسيم فى حد ذاته، بله الحدود المرسومة فى تنفيذه. فكان الدولتان ستقبلان فى عضوية الأمم المتحدة فى اليوم ذاته، وكان سيكون من الصعب جدا على إسرائيل أن تقوم بها قامت به بحجة رفض الفلسطينيين. وربما كان سيكون الوضع اليوم أن هناك 7 إلى 8 ملايين عربى فى فلسطين وربما عدد من اليهود فى إسرائيل يقل عن عددهم فيها الآن. لقد علق فيشنسكى وزير الخارجية السوفيتى فى ذلك الوقت على عدم تلقيه ردا على عرضه على العرب أن يعلنوا دولتهم بالقول: "هؤلاء" "الأفندية" (بنص تعبيره) لا يفهمون شيئا فى الاستر تيجية السياسية"، وكم كان على حق! يزعم البعض أن الصهاينة كانوا قد نفذوا قرارهم بالاعتداء عل الفلسطينيين مهما كانت الظروف، أى ولو انضمت الدولة الفلسطينية إلى الأمم المتحدة. لست أدرى. ولكن لا شك أن الامتناع عن أخذ هذا الموقف قد شجع طموحات تل أبيب وقدم لها مساعدة قديرة.

ومع أن التاريخ قد أثبتت غباء الاختيار "العربى"، فكثيرا ما نسمع اليوم- ومن أناس مثقفين المفروض أنهم يفكرون قبل إلقاء الكلام، القول بأن قرار التقسيم يثبت أن العالم

كله – الاتحاد السوفيتي والغربيون – قد انحاز للصهاينة. وأن يثبت "أنهم جميعا يكرهون العرب والمسلمين بشكل عام"!

لقد كان للحركة الشيوعية المصرية في مجموعها، مواقف سليمة فيما يتعلق بقضية الوحدة العربية، فهي لم تقبل أبداً بنظرية الأمم العربية المختلفة، والاعتراف "بالدول" كالهدف النهائي لمشروع التحرر. ولكنها لم تُغفل أبداً الخصوصية الإقليمية الموروثة عن تاريخ يسبق بكثير التقسيم الإمبريالي للعالم العربي، ولم تتبنَ أبداً النظريات المثالية للقوميين من أنصار الجامعة العربية بهذا الشأن. وفي حين كانت الحركات الوطنية للبرجوازية المصرية (ممثلة أساساً في الوفد)، والسودانية (ممثلة بالاتحاديين)، تتجاهل الخصوصية السودانية، كانت الحركة الشيوعية المصرية، والسودانية، تحددان استراتيجيتهما في الكفاح المشترك للشعبين الشقيقين ضد العدو المشترك الخارجي والداخلي. وفيما بعد، عندما كونت مصر وسوريا الجمهورية العربية المتحدة (1958)، وبعدها عندما لاحت فرصة تقدم هذه الوحدة بعد قلب النظام الملكي العراقي، لم تتوانَ الحركة الشيوعية المصرية عن توجيه الانتقاد لأساليب النظام الناصري المعادية للديمقراطية، التي تتجاهل الواقع الخصوصي لكل من البلدان المعنية. وقد أثبت التاريخ صحة موقفنا، فقد كانت هذه الأساليب مسئولة لحد بعيد عن فشل هذا المشروع. أما الاختلافات التي وقعت بين بعض المنظمات الشيوعية بهذا الشأن، فتبدو لي كمجرد اختلافات في الظلال: فالبعض (حدتو) كانوا يخففون من نقدهم لجمال عبد الناصر، في حين كان الآخرون (الحزب الشيوعي المصري) يؤيدون موقف عبد الكريم قاسم، الرئيس العراقي وقتها، بوضوح. ويبدو الموقفان – لي اليوم – أضعف مما يجب، وإن كانا يدخلان في إطار الخط السياسي الصحيح.

وكان من الواضح لنا جميعاً، أن تعدد التنظيمات الشيوعية طوال الفترة من تاريخ إحيائها (في 1942)، وحتى الحل الذاتي للحزبين في 1965، أمر غير مقبول. وكان الجدل العنيف بين هذه المنظمات يرجع إلى الخلافات الشخصية بأكثر مما يعود للدراسة الجادة للاختلافات في التحليل والاستراتيجية. وأتساءل اليوم، ما إذا كان الجري وراء الوحدة (أو بديلها وهو أن تفرض إحدى المنظمات نفسها في الواقع)، كان نتيجة لسيادة فكرة "الحزب" الوحيد، والحائز بالضرورة على "الخط الصحيح". ولعل سيادة موقف يتقبل الديمقراطية في الحركة، سواء أكانت داخل الحزب الواحد، إذا كان كذلك بالفعل، أو داخل "الأحزاب"، كان

سيخلق مناخاً أكثر مواتاة للنقاش، دون استبعاد قيام جبهة مشتركة في الكثير من المجالات.

ومع ذلك، فتعدد المنظمات كان يخفي تقديراً مختلفاً للاستراتيجية العامة للثورة الحالة في تاريخنا. فكان البعض يعطي الأولوية للتحرر الوطني – وأنا أستخدم هنا تعبيرات قد تبدو متطرفة، ولكنني أرجو ألا تؤخذ في إطار الجدل – بالقول إن مصر، طبقاً لتحليلهم، تحتاج إلى الثورة البرجوازية الوطنية الديمقراطية. في حين ركز الآخرون على الإمكانية، القريبة والضرورية من وجهة نظرهم، للانتقال من هذه المرحلة إلى بناء الاشتراكية. ولا أظن انه من الممكن تحديد اسم أي من المنظمات المختلفة تعود لأي من هذين الخطين الفكريين، وقد مرت جميعها بهما، حتى وإن كانت الدوجماطيقية الأيديولوجية السائدة في تلك المرحلة تمنع من رسم الخطوط الواضحة لها. وكانت جميع المنظمات تستخدم أسلوب "الاقتباسات"، من مواقف الاتحاد السوفييتي، أو قراءة "الديمقراطية الجديدة" لماو (1952)، الخ. وأدي التباس الجدل، إلى جانب المشاكل "الشخصية"، إلى هشاشة الوحدة وقصرها (عام واحد، 1958)، وإن كنا فرحنا جميعاً لتحقيقها أيامها.

وأدى انقلاب الضباط الأحرار في يوليو 1952، ثم تبلور الناصرية على مراحل في 1955، و1961، إلى أن صار اختيار الاستراتيجية المستقبلية، قضية ملحة لا يمكن تجنبها، فهل نؤيد النظام الجديد، أم ننتقده، أم نعارضه؟ وهنا أيضاً لا أرى أن العودة للوراء، وإعادة قراءة مواقف هذا الطرف أو ذاك، سواء بالتأييد أو الإدانة، الأمر الذي تزخر به الأدبيات التقدمية المصرية اليوم، تمثل أساس المشكلة. فمثلاً الحجة التي يقول بها بعض رفاق حدتو، بأنه بسبب نشاط بعض رفاقهم في التنظيم السري للضباط الأحرار، فإن حزبهم كانت لديه فرصة أفضل لتقدير الطبعة التقدمية – بشكل صحيح كما يقولون – للناصرية منذ قيامها، لا يبدو لي أنه يضع القضية في منظورها الصحيح.

وفيما يخصني، فمنذ 1960، أقول بأن المشروع الناصري مشروع برجوازي وطني في جوهره، من البداية وحتى النهاية، وأنه لم يتجاوز أبداً هذه الحدود. وطبيعته الشعبوية لا تتناقض مع هذا المحتوى، فقد كانت الأسلوب الوحيد الممكن لتنفيذ هذا المشروع البرجوازي الوطني، آخذاً في الاعتبار ضعف البرجوازية المصرية "اللبرالية" وطابعها التاريخي الكومبرادوري من جهة، والخوف من تخطي الطبقات الشعبية، التي كان من الضروري الاعتماد على دعمها، لحدود هذا المشروع (ومن هنا الإصرار على معاداة الديمقراطية من

جانب الناصرية) من الجهة الأخرى. بناءً عليه لم يكن أسلوب إدارة الدولة بأي شكل من الأشكال "مرحلة على طريق الاشتراكية"، وإنما الأسلوب الفعال الوحيد لإدارتها. ومن سوء الحظ، أن التحالف الاستراتيجي للاتحاد السوفييتي مع حركات التحرر الوطني في العالم الثالث بعد باندونج (1955) من جانب، وطبيعة "نظام الدولة" السوفييتي من الجانب الآخر، قد ساعدا على الخلط بين "نظام الدولة" والاشتراكية.

وأعتقد أن التاريخ يثبت اليوم وجهة نظري، فالناصرية حلت محلها الساداتية، كما حل يلتسين محل بريجنيف، دون أن نستطيع أن نصف هذه التحولات القاسية بأنها "ثورة مضادة"، بل إني أرى فيها مجرد إسراع بالاتجاهات الداخلية الخاصة بكل من النظامين. فالطبقة (البرجوازية) الجديدة التي تنشأ في داخل نظام الدولة، وبفضله، تحتاج إلى "تطبيع" أوضاعها. ومع ذلك، فقد قلت وكتبت، أن ذلك لم يكن تطوراً حتمياً، فقد كان من الممكن حدوث تطور آخر – نحو اليسار – في كل من الحالتين، ولكن حدوث ذلك كان يتوقف على نضج القوى الاشتراكية في كل من المجتمعين (وغيرهما). ولذلك أشعر بالارتياح اليوم عندما أصف المشروع البرجوازي الوطني بأنه يوطوبيا خيالية.

وفي ضوء هذا التحليل، أعيد قراءة مواقف الحركة الشيوعية المصرية بطريقة تختلف عن تلك المتبعة عادة. فأنا أعتقد إذن، أن موقف التأييد، حتى وإن كان انتقادياً، أو مشكوكاً فيه تحت ضغط معاداة الشيوعية من جانب السلطة، خاطئ من الأساس، أنه كان نابعاً من فكرة أن "مرحلة برجوازية وطنية" كانت ضرورية، وإيجابية، وستنفتح على تجاوزها نحو الاشتراكية. وأنا أرى أن الرأسمالية القائمة بالفعل، بوصفها نظاماً عالمياً مستقطباً يُسبغ على أي مشروع برجوازي طابعاً كومبرادورياً بالضرورة، وأن رفض هذا الرأي معناه بالدقة تقبل الوهم باليوطوبيا البرجوازية الوطنية. وأعبر عن أطروحتي هذه اليوم بوضوح أكبر مما كان لدي منذ ثلاثين عاماً، ولكن كان لدي أكثر من مجرد إلهام بصحتها في ذلك الوقت.

وبناءً عليه، فقراءتي اليوم لمواقف الحزب الشيوعي المصري (الراية) الذي كنت أؤيده تماماً منذ 1950 / 51، تختلف عن الانتقادات القاسية التي وُجهت إليها بأنها قد وقعت في خطأ أساسي في تقييم طبيعة المشروع الناصري. وهذه الانتقادات التي كان من بينها النقد الذاتي للحزب الشيوعي المصري ذاته ابتداءً من 1956، تتكرر اليوم باستمرار، وتبدو لي وحيدة الرؤية، وتقوم على أساس وجهة نظر استراتيجية أثبت التاريخ فشلها. وأترك جانباً القضايا

الثانوية المتعلقة باختيار الألفاظ (مثل نظام "فاشي")، أو التآمر مع الإمبريالية، الخ. فهل كان من الخطأ اعتبار هذا المشروع، مشروعاً برجوازياً محكوماً عليه بالفشل؟

وبصراحة، أعتقد أن الشيوعية المصرية لم تستوعب أبداً تحليل ماو كما ورد في كتاب "الديمقراطية الجديدة. فحدتو لم تقترب من هذا التحليل في أية لحظة من تاريخها، أما الحزب الشيوعي المصري (الراية)، فرغم أنه سار في هذا الطريق لفترة ما قبل 1956، إلا أنه تخلى عنه نهائياً بعد ذلك التاريخ. والدليل على ذلك التباين الواضح بين تقريرين متتاليين للحزب، فتقرير عام 1955، كان شديد الانتقاد للمشروع البرجوازي الناصري (الذي لم يرَ فيه مرحلة ممكنة نحو الديمقراطية الجديدة، بما يعني الابتعاد عن وهم البرجوازية الوطنية)، وتقرير عام 1957، الذي لم يكتفِ بتأييد أطروحة الطبيعة "التقدمية" لوطنية البرجوازية (وبالتالي تأييدها تكتيكياً بهدف تعميق التناقض بينها وبين الإمبريالية)، وإنما تجاوز ذلك إلى تحليلها كمرحلة (جرى وصفها بعد قليل بأنها "طريق غير رأسمالي") في التقدم نحو الاشتراكية. واليوم، يمكن توجيه النقد "للديمقراطية الجديدة" بدورها، وكذلك لقيود الماوية التي نتجت عنها، في ضوء التطورات اللاحقة في الصين ذاتها. ولكن ذلك الانتقاد يجب إلا يؤدي لما هو أسوأ، ألا وهو الوهم البرجوازي الوطني الذي أثبت عُقمه التطور الكارثي للاتحاد السوفييتي، ولبلدان العالم الثالث.

وهكذا "فالموقف اليساري"، في أوائل الخمسينيات، تبنى مشروع الثورة الاشتراكية المستمرة على مراحل، بدلاً من الثورة البرجوازية الوطنية. وأقرر اليوم أن هذه الأطروحة ونقيضتها، تقومان على أساس تحليل مشترك بينهما يقلل من أثر الاستقطاب الكامن والأصيل في التوسع الرأسمالي. وأقرر اليوم أن الماركسية قد تجمدت لأنها لم تستوعب هذا البعد. فالاختيار بين الثورة البرجوازية (وهو موقف الاشتراكية الديمقراطية، والوطنية الراديكالية في العالم الثالث) أو الثورة الاشتراكية (وهو موقف اللينينية-الماوية)، يتجنب السؤال الحقيقي، وهو : ما هي طبيعة الثورة المطلوبة اليوم، في الوقت الذي يجعل فيه الاستقطاب كلاً من الثورة البرجوازية والثورة الاشتراكية، مستحيلة؟ ورغم أن هذه الصياغة لتحليلي حديثة، إلا أن جذورها تعود إلى تلك الفترة، أي إلى سنوات الخمسينيات.

وأنا ممن وجهوا انتقادات قاسية للناصرية، كما يدل على ذلك كتابي "مصر الناصرية"، ومع مرور الزمن، صرت أكثر راديكالية في انتقادي لها. فالنظام الناصري لم يكن يعاني من نقص

في الديمقراطية، وأسلوبه الشعبوي لم يكن شكلاً بدائياً وناقصاً من الانفتاح الديمقراطي، بل هو كان في الواقع يرفض تماماً فكرة الديمقراطية. وأنادي بأن وراء هذا الرفض، كانت تقف المصالح الطبقية للبرجوازية. ولهذا السبب ذاته، يتحمل هذا النظام ببساطة، تبعة ما تلاه من انفتاح، ومن صعود الإسلام السياسي.

تستحق مقولة محمد سيد أحمد بأن "عبد الناصر قد أمم السياسة"، عناء التفكير، فهي ليست مجرد عبارة ذكية. لقد منع عبد الناصر أي جدل فكري، كما حطم القطبين الذين احتلا واجهة السياسة منذ العشرينيات من القرن الماضي، وهما: القطب الليبرالي البرجوازي الحداثي، وإن كان ديمقراطياً بدرجة محدودة، وذا اتجاهات علمانية بالكاد (وإن كانت هذه القيود سببها ضعف البرجوازية المصرية)، والقطب الشيوعي الذي كان يربط بين التحديث وبين التحرر الوطني والاجتماعي. وقد حطمهما بشكل منتظم، لا فقط عن طريق القمع البوليسي الأكثر قسوة في التاريخ الحديث للبلاد، وإنما عن طريق إغلاق جميع منافذ النقاش بين الأفكار. وبهذه الطريقة خلق فراغاً ثقافياً خطيراً، وفتح بذلك الباب واسعاً لعودة التقليدية الإسلامية التي كانت في طريق الانحسار منذ قرن ونصف القرن، أي منذ أيام محمد على. بل إنه ساعد حتى على إحيائها من جديد بسياسته التي ظن أنها ناجحة تكتيكياً على المدى القصير، ولكنها خطيرة على المدى الأبعد.

ومنذ قرن من الزمان، كان الفكر التقليدي السابق على الرأسمالية في طريقه للأفول، فقد كان الأزهر، وهو مركز هذا الفكر يبدو باهتاً بالمقارنة بالجامعات الحديثة، وكان من الممكن تركه يسير في طريق الموت البطيء. وبدلاً من ذلك، بدأ عبد الناصر في عملية "تحديث" الأزهر، ظناً منه – شأنه شأن جميع الدكتاتورين – أنه يستطيع التحكم فيه على الدوام، بل والاستفادة منه. وشجعه على ذلك تقديم البعض لبعض التفسيرات الانتهازية الاشتراكية للإسلام، وهي تفسيرات يمكن عكسها بكل بساطة كما هو معلوم. وكان التوجه التقدمي الصحيح، يقضي بترك الدين وتفسيراته للمجال الديني البحت، وإبعاد الجدل السياسي عن هذا المجال بالمرة. وكان مثل هذا الموقف سينتج، في رأيي، ثماره في داخل المجال الديني ذاته، بترك التفسيرات الدينية المختلفة (تقدمية ورجعية) تتفاعل بحرية في داخل مجالها الخاص. فكيف جرى "تحديث" الأزهر؟ لقد ذكرتني إيزابل بأنها عندما أخذتها لزيارة الأزهر في الخمسينيات، دهشت لما رأته من أن القرن الثاني عشر ما زال يعيش للآن، فقد رأت الطلبة

الجالسين على الحصير، وهم يحفظون النصوص التي قدمها لهم أساتذتهم. وبدلاً من هذه الأوضاع، قدم التحديث للأزهر مباني ضخمة، وقاعات للمحاضرات، ومساكن للطلبة ومطاعم، في تقليد لهيئات التعليم الحديث، ولكن دون أي تغيير في طبيعة التعليم أو روحه. وهكذا حصل التقليديون على منبر، وعلى شرعية لم تكن لهم من قبل. والنتيجة مع الأسف، نراها بجلاء، فإلى جانب عشرات الآلاف من الطلبة من النوعية التي وصفتها من قبل، لدينا الآن الآلاف من "الدكاترة" من ذات النوعية الفكرية. وتحضرني في هذا المجال قصة لم أكن لأصدقها لولا أن صديقاً أميناً أكد لي أنه سمعها بأذنه. فقد ألقى أحد "الدكاترة" (ولا أعرف تخصصه) من جامعة الأزهر "الحديثة" في أسيوط محاضرة عامة عن "الجن"، وفي المحاضرة أكد أنه يمكن للرجل أن يمارس اتصالاً جنسياً مع "جنية" في أثناء نومه، وأن مثل هذا الاتصال حدث له، بدليل ما لاحظه من آثار على ملاءات السرير عندما استيقظ من النوم! وقد سأله أحد الحضور الساخرين ما إذا حدث العكس بين "جني" وإحدى النساء، فأجاب بأن ذلك مستحيل فهو لم يرد في الشريعة، فضلاً عن انه "عيب"، وأنه على أي حال، لم تقل إحدى النساء أبداً إنها حملت من "جني"! ويبدو أن هذا "الأستاذ" من المعتدلين الذين قد يدينون "رسمياً" أعمال "الإرهاب"، ولكن تعاليمه ستنتج العشرات من المتهوسين الدينيين. ونحن نقرأ في بعض المجلات الأمريكية الجادة، ولدى بعض المنادين بما بعد الحداثة من الفرنسيين، أنه بما أن الحقيقة نسبية، فإن مثل هذه الآراء (مثل الايمان بوجود الجن)، لها نفس قيمة آراء أخرى (مثل نظرية الكم في الفيزياء). وهذا يضع الأمور في نصابها، وخاصة يضمن مصلحة الأقوياء، فللبعض تخصص "الجن"، وللبعض التخصص في الفيزياء النووية، والكل راضٍ عن تخصصه!

وينسحب نفس القول على إصلاح القضاء الذي ألغى المحاكم الشرعية، ونقل قضاء الأحوال الشخصية إلى المحاكم المدنية، مع الاستمرار في تطبيق أحكام الشريعة في هذه القضايا. وبدلاً من الوضع الذي كان في السابق يحفظ التشريع في مجموعه، باستثناء الأحوال الشخصية، في إطار القانون المدني، فتح الأبواب أمام الظلاميين، الذين يعملون على توسيع نطاق تطبيق أحكام الشريعة على بقية مجالات القضاء. وهنا كذلك، كان الموقف التقدمي لتحقيق التطور المطلوب، يقضي بوضع قانون مدني حديث للأحوال الشخصية، وإعطاء الحق للمواطن للاختيار بين تطبيق قوانين الشريعة في المحاكم التقليدية، أو القانون الحديث أمام المحاكم المدنية. ومن المؤكد أن اختيار المواطنين كان سيتجه بالتدريج نحو القانون

المدني. وفي المقابل، فإن ضم المحاكم الشرعية للمحاكم المدنية، ساهم في تدمير الطبيعة المدنية لهذه الأخيرة، وبالتالي في الدولة المصرية. لقد ساهمت الناصرية في تقوية التداخل بين الدولة والدين، بدلاً من إضعافه، وهكذا عاد القضاء المصري بفضل هذا "الإصلاح" إلى ظلامية العصر العثماني.

فعلى المستوى الثقافي، كانت الناصرية رجعية بدرجة عميقة، ومن الصحيح أن هذه الرجعية كانت مسيطراً عليها في حياة عبد الناصر، ولكن الدودة كانت تأكل الثمرة من الداخل. وبمجرد أن اختار خليفته السادات سلاح الإسلام لتمرير الانفتاح، والكومبرادورية، والاستسلام أمام الإمبريالية، والصهيونية، حتى استطاعت القوى الظلامية، التي كانت قد تغلغلت في اثنتين من مؤسسات الدولة وهما التعليم والقضاء، أن تحقق السيطرة شبه الكاملة. ولا أعلم كم من الوقت يلزم مصر، في أحسن الفروض، للخروج من هذا المستنقع. أما محاولة تبرير هذه الخطوات الكبيرة إلى الوراء بحجة "الخصوصية" التي يدعون أنها "قوة مقاومة ثقافية ضد الإمبريالية الغربية"، فتكاد أن تكون نكتة وإن كانت مأساوية. فالظلامية لا يمكن إلا أن تخدم استراتيجيات الإمبريالية، وهي لم تكن أبداً، ولا يمكن أن تكون قوة لمواجهة تحدي هذه الأخيرة.

كان تأييد نظرية المرحلة البرجوازية الوطنية، والنظرية السوفييتية عن "الطريق غير الرأسمالي" شائعاً في صفوف الشيوعية العربية. وبالتأكيد فإن الوحدة بين الشيوعيين السوريين والعراقيين، المنظمين في حزبين يقلدان النموذج السوفييتي بشكل يصل إلى حد السخرية (مثل عبادة الفرد متمثلة في شخص خالد بكداش مثلاً)، كانت تجعلهم يبدون أرقى بكثير من الشيوعيين المصريين الموزعين بين منظمات متنافسة، ويدفعهم للتعالي على المصريين. ومن الممكن أن الشيوعيين العراقيين كانوا أكثر ارتباطاً بالجماهير الشعبية من الرفاق المصريين، وحتى السوريين، ولكن لا هؤلاء ولا أولئك كانوا قادرين على الوقوف كبديل عن البعثية، وهي صيغة أيديولوجية قريبة من الناصرية، والراديكالية القومية الشعبوية البرجوازية، التي ازدهرت في الكثير من بلدان العالم الثالث في تلك الحقبة. وأكد ذلك التشابه بين هذين النموذجين من نفس العائلة، الاندماج بين البعثية المدنية، والعسكريين القوميين، والانقلابات التي حملت هؤلاء الأخيرين إلى السلطة. وكما حدث في مصر، انتهى الشيوعيون في سوريا والعراق بالانضمام لهذه الأنظمة، لتكوّن الجناح اليساري لها، حتى ون كان يتخذ مواقف انتقادية، ولكنه ليس البديل لها.

وأدى تدهور اليوطوبيا البرجوازية الوطنية ثم انهيارها، إلى سقوط مصداقية الاختيار التاريخي للشيوعية العربية معها. فالقليل من الرفاق في هذه الحركات كانوا يتصورون انهيار النظام السوفييتي، والقليل منهم الذين أخذوا في الاعتبار تحذيرات ماو من أن الطريق المتبع هو "طريق رأسمالي" وأنه سيؤدي بالضرورة – في الاتحاد السوفييتي وكذلك في الصين – إلى تحريك الشهية البرجوازية للطبقة الجديدة. ولذلك لم تكن الحركة الشيوعية في مجموعها مستعدة لمواجهة تحديات عالم تحول بهذا السقوط المزدوج للنموذج السوفييتي، والنموذج الذي انبثق عن حركات التحرر الوطني لمرحلة باندونج. ولا يبدو لي أنه حدث تقدم كبير على هذا المستوى، كما يتضح من الجدل المصري الأخير بشأن مستقبل الاشتراكية، وأثره على برنامج التجمع. وهكذا تبقى الحركة تحت تأثير الحنين للماضي، والحنين للنموذج السوفييتي، والحنين للحقبة الناصرية. ولا يمكن، على هذا الأساس، تجاوز الحدود القديمة للماركسية التاريخية في هذا الجزء من العالم، أو في غيره. كذلك لا يمكن الاستسلام، وهذا بديهي من وجهة نظري، أمام التطور المزدوج في اتجاه كومبرادورية المجتمع الفعلية، المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بنقل المعركة إلى عالم الأسطورة، و"الخصوصية الثقافية".

القسم الثالث

كتابات حول الإطار العالمى

الكتابة الرابعة

(1945-1957): قيام النظام العالمي الجديد

وبعد مرور الزمن، يتبين أن السنوات العشر التالية لانتهاء الحرب، كانت الفترة التي وُضعت فيها أسس النظام العالمي الذي استمر خلال الستينيات ليدخل في أزمة خلال السبعينيات والثمانينيات. وقد وصفت في كتابي "سيرة ذاتية فكرية" (ص ص 23-34) قراءتي لهذه الفترة من الزمن كما عشتها في وقتها، وكما أراها اليوم بعد مرور الزمن. وتعود أهمية إطار الرؤية إلى أنه كان المحدد لاختياراتي الخاصة، ولذلك أرجو من القارئ الرجوع لتلك الرؤية، التي سأكتفي هنا بتحديد محاورها الرئيسية، دون إهمال ذكر التحولات التي حدثت في المناطق التي كانت على صلة مباشرة بالحركات التي كنت مرتبطاً بها مباشرة.

لقد حققت الاستراتيجية الأمريكية في أوروبا واليابان نجاحاً سريعاً وكاملاً بفضل الانضمام غير المشروط لجميع برجوازيات هذه البلدان، ولأحزاب الاشتراكية الديمقراطية لها. وركزت استراتيجية الهيمنة هذه منذ البداية على تكوين كتلة عسكرية معادية للسوفييت، وكانت الخطوات لفرض هيمنة الولايات المتحدة هي مشروع مارشال (1947)، ثم حلف الأطلنطي (1949)، ثم معاهدة سان فرانسيسكو (1951).

وفي مواجهة هذه الاستراتيجية، بقي الاتحاد السوفييتي حتى منتصف الخمسينيات معزولاً وفي وضع الدفاع، واضطر للدخول في سباق التسلح ليضع حداً لاحتكار الولايات المتحدة في هذا المجال. وكان الاتحاد السوفيتي قد نجح في يالطا في الحصول على حق إقامة منطقة حماية في أوروبا الشرقية، ولكن إقامة أنظمة موالية في تلك البلدان واجهت مقاومة لم يتم التغلب عليها أبداً في واقع الأمر.

ولم يبدأ الاتحاد السوفييتي في اتباع استراتيجية جديدة تنهي عزلته التي عاش فيها بإقامة تحالف مع بلدان العالم الثالث التي ظهرت بعد مؤتمر باندونج (1955)، إلا بعد وفاة ستالين، وخاصة بعد المؤتمر العشرين. ومع أن النظام السوفييتي أعلن اللحاق في المجال العسكري (بإطلاق سبوتنيك عام 1957)، إلا أنه بقي هشاً كما يدل تمرد بودابست عام 1956.

وكانت العقبة الحقيقية أمام تحقيق استراتيجية الهيمنة الأمريكية هي حركة التحرر الوطني لآسيا وأفريقيا، التي صممت منذ 1945 على استعادة استقلال البلدان غير الأوروبية الخاضعة للاستعمار. ولم تنجح الإمبريالية حتى اليوم في إيجاد الحل الوسط الاجتماعي والسياسي الذي يسمح لها بتثبيت أساليب ممارسة السلطة في بلدان التخوم للعالم الرأسمالي، لمصلحتها. وأفسر هذا الفشل بأن مثل هذا الحل الوسط هو أمر مستحيل التحقيق موضوعياً، وأن الاستقطاب الذي ينتجه التوسع الرأسمالي في هذه التخوم يخلق أوضاعاً موضوعية ذات طبيعة ثورية كامنة، وفي جميع الأحوال غير مستقرة بل متفجرة.

وفي خلال الخمسة عشر عاماً التالية للحرب العالمية، حدث تغير راديكالي في هيكل النظام السياسي العالمي، فلأول مرة في التاريخ الحديث، امتد نظام الدول المستقلة ليشمل الكوكب بكامله. وفرض هذا التغير النضال من أجل التحرر الوطني الذي عبأ جميع شعوب آسيا وأفريقيا. ولم يحدث أي تنازل من الإمبريالية في اتجاه هذا التغيير إلا تحت ضغط الصراع من أجل انتزاعه. إن تكوين النظام الدولي القائم الآن لا يعود لعوامل داخلية في النظام الرأسمالي تتطلبه، أو تخطط له، وإنما هو بالعكس، نتيجة لصراعات تندرج ضمن منطق يتعارض مع التوسع الرأسمالي العالمي، وإن كانت الرأسمالية العالمية قد نجحت في التأقلم – على الأقل في المدى القصير – مع هذا التغير. وفي ظل هذه الأوضاع، فإن القوة المهيمنة في نظام ما بعد الحرب – الولايات المتحدة – لقدرتها على التأقلم بأكثر من بقية القوى الاستعمارية السائرة في طريق الاضمحلال، بدت في بعض الأحيان، وكأنها تحبذ هذا التطور. وهنا ألاحظ أنه إذا كان هذا التأييد الظاهري يحتوي قدراً من الحقيقة في حالة التنازلات المقدمة لحركات التحرر الوطني الضعيفة، والتي تقبل، لهذا السبب، الحلول الوسط الاستعمارية الجديدة، فإن الولايات المتحدة، بالعكس، تبوأت قيادة الحلف الإمبريالي لمحاربة الحركات الراديكالية، سواء أكانت تحت قيادة أحزاب شيوعية (الصين وفيتنام وكوبا الخ.)، أو تحت قيادات وطنية متشددة ومستندة إلى حركات شعبية متجذرة (الناصرية، والحركات الاشتراكية العربية والأفريقية).

وفي هذا الإطار، فإن مرحلة المد الكبير للتحرر الوطني (1945–1975) التي سبقت مرحلة التراجع، قد حققت مكاسب كبيرة لا يمكن الطعن فيها لمجموع بلدان آسيا وأفريقيا، كما حققت تضامناً مع حركات التقدم في أمريكا اللاتينية.

وتحقق أكبر تقدم في الصين حيث اختلط النضال من أجل التحرر الوطني مع النضال من أجل الاشتراكية. وعندما قرأت كتاب "الديمقراطية الجديدة" لماو تسي تونج عند صدوره عام 1952، اقتنعت بوجهة النظر الأساسية بأن العصر لم يعد عصر الثورات البرجوازية، التي صارت مستحيلة لانضمام البرجوازيات المحلية للمشروع الإمبريالي التوسعي، بل عصر الثورة الاشتراكية. فهذه الثورة، على تخوم النظام الرأسمالي، ستتطور وفقاً لاستراتيجية مستمرة على مراحل، فثورة التحرر الديمقراطية ضد الإمبريالية، بقيادة البرولتاريا وحزبها الشيوعي، وفي تحالف وثيق مع الفلاحين، ستحيد البرجوازية، وتعزل العدو المكون من كتلة الإقطاع/الكومبرادور، وبذلك تخلق الشروط التي تسمح بانتقال سريع لمرحلة بناء الاشتراكية.

وعندما طُبقت هذه الاستراتيجية في فيتنام وكوريا الديمقراطية ووجهت بالعدوان العسكري الإمبريالي. فقد أثبتت حرب فيتنام الأولى (1945 – 54)، وحربها الثانية (حتى 1975)، وحرب كوريا (1950 – 53)، الإرادة الجماعية للإمبرياليين للوقوف في وجه هذه الحركة.

وهكذا فتقدير مدى نجاح حركة التحرر الوطني يقاس بقربها من تحقيق هذه المكاسب الجوهرية، وكان من الواضح لنا أن أية حركة تحرر لم تصل لهذه الأهداف، فإنها لم تصل لمداها. وكنا نعتقد أن الظروف الموضوعية لتحقيق هذه الأهداف قائمة بالنسبة لجميع بلدان آسيا وأفريقيا بدءاً من مصر.

وكنت، كجميع شباب مصر في تلك الحقبة، متحمساً للراديكالية التي بلغتها الحركة الشعبية المعادية للإمبريالية التي تُوجت بمظاهرة 21 فبراير 1946، وبنجاح الحركة الشيوعية التي رغم حداثتها، قد كسبت تأييد كل مصري لديه شعور بالوطنية وبالعدالة الاجتماعية. فقد كانت القوة الوحيدة التي جرؤت على معارضة الملكية المكروهة من الفئات المسيَّسة من الطبقات الشعبية والبرجوازية الصغيرة الراديكالية. ولذلك بدت مؤهلة لقيادة جبهة موحدة على غرار التجربة الصينية أو الفيتنامية. و لم يمنع الكبت المتواصل – فمصر لم تتمتع

بأي قدر من الديمقراطية الحقيقية طوال تاريخها الحديث، فالخوف من الشيوعية كان يرعب الطبقات المستغلة والسادة الإمبرياليين – "الراية الحمراء" من الخفقان فوق وادي النيل، كما كان يقال حينئذ. وكان هذا صحيحاً، فلو كانت هناك ديمقراطية حقيقية في تلك الفترة لكان الشيوعيون قد كسبوا الجماهير الغفيرة، بل ربما الانتخابات. ولكن لا البرجوازية، ولا القوى الغربية، كانت مستعدة للمخاطرة بهذا الاحتمال.

وأعطى قيام إسرائيل، وحرب فلسطين الأولى (1948) للقوى الرجعية المحلية فرصة لالتقاط الأنفاس، ولكن هزيمة 1948 في حد ذاتها، كانت تعني الانهيار الأكيد للملكية وهي الركن الأساسي للسيطرة الإمبريالية والرجعية. ومنذ 1950، وانتصار الوفد في الانتخابات، الذي اضطر لإلغاء معاهدة 1936 غير العادلة، وقيام حركة مقاومة شعبية في منطقة القنال، كانت تعني إمكانية قيام ثورة ضد الإقطاع والكومبرادور. وأدى حريق القاهرة (يناير 1952) وطرد حكومة الوفد، وتعذر حكم البلاد بعد ذلك، إلى قيام انقلاب الضباط الأحرار (يوليو 1952)، الذي أعطى الأمل في إحراز بعض التقدم الاجتماعي، وفي الوقت نفسه، سحب البساط من تحت أقدام القوى التقدمية التي يمكن أن تحقق المستقبل المنشود.

وبعد أن قدمت الناصرية جميع التنازلات المطلوبة للحصول على تأييد الغرب الذي كانت تأمل فيه، وصلت إلى فهم أنها لا يمكن أن تتوقع أي عون من الولايات المتحدة، التي كان هدفها، منذ الإعلان الثلاثي في عام 1950 (الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا)، هو السيطرة المباشرة على المنطقة بكاملها اعتماداً على أنظمة تابعة، واستناداً إلى امتدادها العسكري – إسرائيل وتركيا – وأن تفرض على العرب الانضواء تحت معاهدات عسكرية تعتبر امتداداً للحماية البريطانية والفرنسية المنتهية. وعندما رفض عبد الناصر حلف بغداد المقترح (1954) صار هدفاً للهجوم لإزاحته. وكانت هذه هي اللحظة التي تبلورت فيها جبهة باندونغ (1955)، والتي كسر فيها الاتحاد السوفييتي طوق العزلة بعرض مساعدته على حركات التحرر الوطني في العالم الثالث التي تناضل ضد الإمبرياليين. وأدى وصول الأسلحة التشيكية لمصر إلى القرار بضرب عبد الناصر (أكتوبر 1956) الذي اتخذته فرنسا رداً على تأييد مصر لجبهة التحرير الجزائرية، وبريطانيا رداً على قرار تأميم قنال السويس (يوليو 1956). وأدى فشل هذه المغامرة الاستعمارية الأخيرة التي اشترك فيها المحافظون

البريطانيون مع الاشتراكيين الفرنسيين، الذين فاتهم أنهم لا يستطيعون التحرك إلا وفقاً للخطط الأمريكية، وحسب تعليماتها، إلى فتح فصل جديد للتحرر الوطني في مصر، في ظل ظروف تختلف تماماً عن العقد السابق. لقد بدا أن البرجوازية أمسكت بزمام حركة التحرر الوطني والتحكم فيها على العكس من النظريات الأساسية السائدة منذ 1945.

لقد كان المشرق العربي يستعد لمنازلة الاستقرار الهش السائد منذ فترة ما بين الحربين، فقد لاحظنا نشأة حزب البعث الذي لعب دوراً مصيرياً في المنطقة ابتداءاً من أواخر الخمسينيات. كما راقبنا المنافسة بين الحركة الشيوعية وحزب البعث الذي كنا نشك في صدق مواقفه المعادية للاستعمار، وتقلقنا توجهاته الفاشية الطابع. وبعد التمرد في سطيف عام 1945، وفي تونس عام 1952، كان من الواضح أن أيام الاستعمار في المغرب قد صارت معدودة، ولكن من الذي عليه أن يقود حركة التحرر؟ هل ستستطيع الملكية المغربية، والبرجوازية التونسية، اللتان سلمتهما فرنسا السلطة في عام 1956 (كنتيجة مباشرة لقيام الثورة الجزائرية في أول نوفمبر 1954)، أن تفرضا نظام الحكم الاستعماري الجديد؟ وهل ستستطيع الحركة الشعبية القوية التي مثلتها جبهة التحرر الوطني الجزائرية، التغلب على معاداة قادتها للشيوعية؟ وهو الموقف الذي ساعد عليه مع الأسف، الموقف الذيلي للشيوعيين المغاربة المرتبطين بالحزب الشيوعي الفرنسي، الذي كان موقفه ملتبساً على أحسن الفروض.

وفي إيران، كان موقف حزب توده يملؤنا بالحماس، على الرغم من التراجع السوفييتي في عام 1945، عندما تخلى عن جمهوريتي أذربيجان وكردستان ذوات الاستقلال الذاتي. فما راهن عليه الشاه من شوفينية بهذه المناسبة، كان قصير العمر، ففيما بين 1951 و1955، سبق مصدق الآخرين كثيراً بتأميمه للبترول في بداية معارك المستقبل. وسمح فشل حركة مصدق للشاه بالاستمرار في دكتاتوريته الدموية لربع قرن آخر. ولذلك، فمنذ 1954، شاركت إيران تركيا والولايات المتحدة في محاولة فرض سلسلة الأحلاف الأمريكية على المنطقة بأكملها.

وكانت صراعات التحرير في آسيا وأفريقيا تحتل واجهة المسرح العالمي منذ عام 1945، وكنا مقتنعين بذلك. وفضلاً عن ذلك فقد كنا نرى أنه نظراً لانعزال الاتحاد السوفييتي والصين واتخاذهما مواقف دفاعية، لا تسمح إلا بالتأييد الأدبي، فقد كان علينا أن نعتمد على قوانا الذاتية.

وباتخاذ الصين وفيتنام مقياساً لنجاح حركات التحرر الوطني، تصورنا أن حروب التحرير الجارية منذ عام 1945 في جنوب شرقي أسيا، لها ذات الإمكانيات. فلما أخذت السلطات المحلية الرجعية، أو الوطنية المعتدلة تنتصر بالتدريج ابتداءً من الخمسينيات، تصورنا أن ذلك لا يعدو أن يكون أمراً مؤقتاً. و لم يخطر في بالنا أنه في المرحلة الجديدة، مرحلة باندونج، فإن شكل الصراع بين الإمبريالية وأمم العالم الثالث سيختلف عما كان عليه في المرحلة السابقة.

وحتى قرب نهاية الخمسينيات، كنت مقتنعاً بالنظرة "الماركسية اللينينية" السائدة بشأن القضايا الرئيسية المتعلقة بطبيعة الاشتراكية وبنائها الفعلي في الاتحاد السوفييتي. و لم أقدر أن نظرية الاستقطاب الرأسمالي التي كنت قد بدأت في صياغتها، تفرض إعادة النظر في طبيعة التحدي الحقيقي الذي يفرضه توسع الرأسمالية القائمة بالفعل، بتعبيرات تختلف عن تلك المتضمنة في التعارض بين ثورة برجوازية أو ثورة اشتراكية في تخوم النظام، وهي التعبيرات التي استخدمتها الماركسية اللينينية، أو حتى الماركسية الكلاسيكية.

ومع ذلك، فالبعض منا لم تكن تخدعهم الصورة الوردية التي تقدمها الدعاية السوفييتية عن كمال الاتحاد السوفييتي. فقد زار البعض البلدان "الاشتراكية" ولاحظوا غياب الديمقراطية، أو قرءوا ما يكفي لمعرفة مقدار الكبت العنيف هناك. وهناك حقيقتان لا تؤخذان في الاعتبار بما فيه الكفاية، ولكنهما كانتا في نظرنا، أكثر أهمية من "عيوب" الاتحاد السوفييتي.

وأول هذه الحقائق هي أن العداء والكراهية من السلطات الغربية تجاه الاتحاد السوفييتي (ولنذكر المكارثية، أو حتى رؤية "إمبراطورية الشر" لريجان أو بوش بعد ثلاثين عاماً) جعلتنا نظن أن نظام هذه البلاد يمثل خطراً حقيقياً على الرأسمالية. لا لأنه كان يتخذ مواقف عدوانية، بل بالعكس، فقد رأينا أنه كان دائماً في موقف الدفاع، و لم أكن أظن أن سياسياً غربياً في كامل قواه العقلية يمكن أن يعتقد أن ستالين كان ينوي فعلاً اجتياح أوروبا الغربية. و لم يكن تضامننا مع الاتحاد السوفييتي يحتاج إلى اقتناع كامل بالطبيعة الكاملة للنظام. لقد اعتدنا أن نرى، وبحق، أنه منذ عام 1492 لم تتدخل القوى الغربية في أي مكان من العالم دفاعاً عن قضية عادلة، وأن تدخلاتها كانت دائماً، وبلا استثناء، ضارة بشعوبنا. ولذلك كان من المفهوم لدينا، وبشكل شبه تلقائي، أن الرأسمالية الإمبريالية لا يمكن أن تقبل أن بلداً ما يمكن أن ترفض الخضوع لأوامرها، وأن هذا هو سبب عداء الغرب للاتحاد السوفييتي.

والحقيقة الثانية هي أننا كنا نتخذ موقفاً أكثر انتقاداً للديمقراطية البرجوازية من الكثير من التقدميين الغربيين، فقد كنا نرى كيف أنهم يرفضون بإصرار تطبيق هذه الديمقراطية على شعوبنا، وأنهم لا يطالبون بتطبيقها إلا إذا كان في ذلك مصلحة تكتيكية لهم. و لم يتغير شيء على هذا المستوى، إلا أن هذه الحجة – على المستوى السيكولوجي – غير صحيحة، لأنه بالتأكيد، فإن الاشتراكية، أو حتى أي تقدم شعبي في اتجاهها، يجب بالضرورة أن تكون أكثر ديمقراطية من أية ديمقراطية برجوازية. وقد كنا ندفع الأمور أكثر من اللازم في الاتجاه الآخر. ومع ذلك، فعندما يتعلق الأمر ببلادنا، كنا أكثر تشدداً – وبحق – في مهاجمة نقص الديمقراطية في الأنظمة الوطنية الشعبوية. وكنا عل حق في هذا، ولكن كان من الواجب أن نرى أن الحجة تنطبق في حالة الاتحاد السوفييتي كذلك.

أما بشأن "الأزمة العامة للنظام الرأسمالي"، باستخدام التعبير السوفييتي لتلك الفترة، فقد كنا متفائلين جداً. فقد كنا نعتبر أن الظروف الموضوعية في جميع بلدان العا لم الثالث كانت مماثلة لأوضا ع الصين، وأنه لذلك، فإن تجذر حركات التحرر الوطني، ومتابعتها حتى الثورة الاشتراكية كانت على جدول الأعمال. ولكن بروز مبادرة برجوازية وطنية جديدة ابتداءً من باندونج تثبت، بناءً على ما حدث في الواقع، أن تحليلنا كان تبسيطياً أكثر من اللازم. ومع ذلك، لم نكن نعتقد أن الثورة الاشتراكية كانت على الأبواب إلا في تخوم النظام.

الكتابة الخامسة

في أصول مشروع باندونج
نشأة المبادرات المستقلة في آسيا وأفريقيا

للمرة الثانية في التاريخ المعاصر، يتعرض البعد الإمبريالي للرأسمالية للتحدي، وكانت المرة الأولى في غداة الحرب العالمية الثانية.

فمنذ عام 1947 أعلنت الولايات المتحدة، وهي القوة الإمبريالية المسيطرة في ذلك الوقت، انقسام العالم إلى معسكرين: "العالم الحر"، و"الشمولية الشيوعية". وتجاهلت هذه النظرة "العالم الثالث" الذي اعتبرته تابعاً "للعالم الحر" نظراً لأنه "غير شيوعي"، واقتصرت هذه "الحرية" على حرية تحرك رأس المال متجاهلة الاستبداد الاستعماري أو شبه الاستعماري الذي يتعرض له العالم الثالث. وفي العام التالي صدر تقرير جدانوف الشهير (وهو في الواقع يعود لستالين)، والذي على أساسه جرى تأسيس الكومنفورم (وهو الصيغة المخففة للدولية الثالثة). وقسم هذا التقرير بدوره العالم إلى مجالين: العالم الاشتراكي (الاتحاد السوفييتي وأوروبا الشرقية)، والعالم الرأسمالي (أي بقية العالم). وتجاهل هذا التقرير التناقضات في داخل المجال الرأسمالي بين المراكز الإمبريالية وبين شعوب وأمم التخوم التي تناضل من أجل التحرر.

وكان الهدف الأساسي لمبدأ جدانوف هو فرض التعايش السلمي وتخفيف التوجهات العدوانية للولايات المتحدة وحلفائها التابعين في أوروبا واليابان. وفي مقابل ذلك قبل الاتحاد السوفييتي أن يهدئ من حماسه، وأن يمتنع عن التدخل في شئون المستعمرات التي كانت القوى الإمبريالية تعتبرها من شئونها الداخلية. بل إن حركات التحرر أيامها بما فيها

الثورة الصينية، لم تحظ إلا بتأييد محدود من الاتحاد السوفييني، وفرضت نفسها بجهودها الذاتية. وفرض نجاح هذه الحركات، وبالدرجة الأولى بالطبع، انتصار الثورة الصينية، تغيراً في علاقات القوى الدولية. و لم تقدر موسكو هذه التغييرات حق قدرها إلا بعد باندونج، حيث أدت مساعداتها للبلدان التي تناضل ضد الإمبريالية إلى كسر طوق العزلة حولها، وإلى تحولها إلى لاعب رئيسي في الشئون العالمية. وهكذا يمكن القول دون مبالغة، أن التحول الرئيسي في النظام العالمي قد جرى بفضل هذه "الصحوة الأولى للجنوب"، والتي بدونها لا يمكن تقدير عملية ظهور القوى الجديدة "البازغة".

وقد تقبلت الأحزاب الشيوعية في أوروبا وأمريكا اللاتينية في ذلك الوقت تقرير جدانوف بلا تحفظ. وفي المقابل، تعرض التقرير لمعارضة مباشرة من الأحزاب الشيوعية في آسيا والشرق الأوسط، وكانت معارضة مستترة في خطاب تلك المرحلة حيث كانت تؤكد "وحدة المعسكر الاشتراكي" وتقف وراء الاتحاد السوفييتي. ولكن هذه المعارضة بدأت في الظهور مع تطور النضال من أجل الاستقلال، وخاصة بعد انتصار الثورة الصينية (عام 1949). وفيما أعلم، لم تجر كتابة تاريخ صياغة نظرية البدائل التي تبلورت في مؤتمر باندونج عام 1955، ثم في حركة عدم الانحياز ابتداءً من عام 1960 (وهي الحركة المسماة: آسيا وأفريقيا وكوبا). ويبقى هذا التاريخ مستتراً في أرشيفات بعض الأحزاب الشيوعية (في الصين والهند وإندونيسيا ومصر والعراق وإيران وغيرها).

ويمكنني على أية حال ذكر شهادتي الشخصية عن هذا التاريخ، فقد كان من حسن حظي أن شاركت في مجموعة للتأمل والتمحيص تضم بعض الشيوعيين المصريين والعراقيين والإيرانيين وآخرين في عام 1950. و لم تكن قد بلغتنا أنباء الجدل الذي أثاره تشو إن لاي في الصين إلا بعد ذلك بمدة طويلة في عام 1963 عن طريق الرفيق وانج (الذي كان يمثل حلقة الاتصال مع هيئة تحرير مجلة ريفوليسيون [الثورة] التي كنت عضواً بها). وكنا قد استمعنا إلى أصداء الجدل الهندي الذي أدى فيما بعد إلى الانقسام الذي انتهى بقيام الحزب الشيوعي الماركسي، كما كنا قد علمنا أن الجدل قائم في داخل الحزبين الشيوعيين في إندونيسيا والفلبين بنفس الشأن.

ويقتضي الأمر كتابة هذا التاريخ حتى يصحح الفكرة الخاطئة بأن باندونج قد نتجت عن اختمار الفكرة في رؤوس بعض الزعماء الوطنيين (خاصة نهرو وسوكارنو، وبدرجة

أقل عبد الناصر). فالحقيقة هي أنها كانت نتيجة للنقد الراديكالي اليساري من جانب بعض الأحزاب الشيوعية. وقد انتهى تفكير هذه المجموعات إلى النتيجة التالية: إن النضال ضد الإمبريالية على الصعيد العالمي يجمع القوى الاجتماعية والسياسية التي سيؤدي انتصارها إلى فتح الطريق أمام التقدم نحو الاشتراكية في العالم المعاصر.

وتركت هذه النتيجة الباب مفتوحاً أمام التساؤل: من الذي "سيقود" هذه المعارك ضد الإمبريالية؟ أو بعبارة أخرى: هل ستقودها البرجوازية (المسماة أيامها بالوطنية) وبالتالي على الشيوعيين تأييدها، أو جبهة من الطبقات الشعبية "يقودها" الشيوعيون لا البرجوازية (المعادية للوطنية بالفعل)؟ وبقيت الإجابة على هذا السؤال متراوحة بل ملتبسة أحياناً. وفي عام 1945 انتظمت الأحزاب الشيوعية المعنية وراء النتيجة التي توصل إليها ستالين، وهي أن البرجوازية في جميع أنحاء العالم (في أوروبا المرتبطة بالولايات المتحدة، كما في البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة – طبقاً للتعبير السائد أيامها) قد "ألقت بعلم الوطنية في الوحل" (طبقاً لتعبير ستالين)، وأن الشيوعيين وحدهم هم القادرون على تجميع جبهة متحدة من القوى التي ترفض الخضوع للنظام الأمريكي الإمبريالي/الرأسمالي. وكانت هذه النتيجة متفقة مع ما توصل إليه ماو في عام 1941، والتي لم نعرفها إلا بعد ترجمة كتابه "الديمقراطية الجديدة" إلى اللغات الأوروبية في عام 1952. وكان معنى هذه الأطروحة أن الطريق الطويل نحو الاشتراكية لأغلب شعوب العالم لا بد أن يمر عبر "ثورة وطنية ديمقراطية شعبية ضد الإقطاع وضد الإمبريالية (بنص العبارات السائدة وقتها) تحت قيادة الشيوعيين". وكان ذلك يعني ضمناً أن التقدم نحو الاشتراكية غير وارد في المناطق الأخرى بما فيها المراكز الإمبريالية، فلا يمكن توقعها هناك إلا بعد أن توقع شعوب التخوم هزائم حاسمة بالإمبريالية.

وساهم انتصار الثورة الصينية في تأكيد هذه النتيجة. وبدأت الأحزاب الشيوعية في بلدان جنوب شرق آسيا، وخاصة في تايلاند ومالبزيا والفلبين حروباً تحررية مقتدية بالمثال الفيتنامي. وفي عام 1964، اقترح تشي جيفارا في إطار الروح نفسها قيام "فيتنام ثانية وثالثة..".

وكانت الاقتراحات الطليعية بمبادرات "لشعوب آسيا وأفريقيا" مستقلة ومعادية للاستعمار، التي قدمتها المجموعات الشيوعية المعنية مبكرة ودقيقة، وظهرت في برنامج باندونج وعدم الانحياز، والتي عبرت عنها في كتابي "صحوة الجنوب". وتركزت هذه

المقترحات حول ضرورة استعادة السيطرة على عملية التراكم (أي التنمية المرتكزة على الذات وفك الارتباط).

وما حدث هو أن هذه المقترحات قد جرى تبنيها، مع الكثير من التخفيف، في الأعوام 1955 / 60، من أغلبية الطبقات الحاكمة في القارتين، وفي الوقت ذاته، هُزمت جميع حروب التحر الوطني في بلدان جنوب شرق آسيا (فيما عدا فيتنام بالطبع)، وماذا بعد؟ كانت النتيجة التي بدت منطقية هي أن "البرجوازية الوطنية" لم تستنفذ بعد كل طاقتها للنضال ضد الإمبريالية. وتوصل الاتحاد السوفييتي هو أيضاً لذات النتيجة وقرر دعم جبهة عدم الانحياز في حين أعلن الثالوث الإمبريالي الحرب المفتوحة ضدها.

وهنا انقسم الشيوعيون في البلدان المعنية بين اتجاهين متعارضين وقامت بينهما معارك عنيفة ملتبسة في كثير من الأحيان. فالبعض استنتجوا ضرورة "تأييد" السلطات القائمة التي تناضل ضد الإمبريالية مع اتخاذ المواقف "الانتقادية"، ودعمت موسكو هذا التوجه باختراع نظرية "الطريق غير الرأسمالي". أما الآخرون فتمسكوا بجوهر النظرية الماوية التي تقول بأن الطبقات الشعبية المستقلة عن البرجوازية هي وحدها القادرة على السير في النضال ضد الإميريالية. ودعم الصراع بين الحزب الشيوعي الصيني والاتحاد السوفييتي، الذي بدا منذ عام 1957، ثم ظهر إلى العلن في عام 1960 هذا الاتجاه الثاني في صفوف الشيوعيين الآسيوين والأفريقيين.

ولكن بعد ما يقرب من خمسة عشر عاماً كان زخم باندونج قد قد قارب على الاختفاء دلالة على محدودية البرامج المعادية للإمبريالية "للبرجوازيات الوطنية". وهكذا تحققت الشروط لنجاح الهجمة المضادة للإمبريالية، وتحويل اقتصاديات الجنوب مرة أخرى للكومبرادورية، بل في الحالات الهشة، إلى إعادتها للأوضاع الاستعمارية.

ولكن، في تحول بدا كإنكار للرجوع إلى الأطروحة القائلة بأن "البرجوازيات الوطنية" قد تخلت تماماً عن التطلعات الوطنية – حيث كانت مرحلة باندونج مجرد مرحلة عابرة في إطار الحرب الباردة – ها هي بعض بلدان الجنوب تفرض وجودها كبلدان "بازغة" في إطار ذات العولمة التي تسودها الإمبريالية. ويبقى السؤال: "بازغة" بأي معنى؟ هل هي عبارة عن أسواق مفتوحة أمام احتكارات الثالوث في المراكز الإمبريالية، أو هي أمم بازغة قادرة على فرض مراجعات جادة لشروط العولمة الإمبريالية؟ وهل ستتمكن من الحد من سلطات

الاحتكارات في داخل هذه العولمة، وتوجيه التراكم نحو التنمية الوطنية لبلدانها؟ وهكذا يعود التساؤل حول المضمون الطبقي للسلطات الحاكمة في البلدان البازغة (وفي غيرها من بلدان التخوم) للأولوية على جدول الأعمال للنقاش الحتمي حول ما سيكون عليه – أو قد يكون – العالم "بعد الأزمة".

إن الأزمة المتأخرة للرأسمالية الإمبريالية للاحتكارات المعممة المأمولة والمعولمة باتت مفتوحة. ولكن حتى قبل أن تدخل المرحلة الجديدة التي أنتجها الانهيار المالي في عام 2008، كانت الشعوب قد بدأت تنفض عنها حالة السبات التي رزحت تحتها بعد استنفاد زخم الموجة الأولى من نضالها لتحرير العمال والشعوب.

وتبدو أمريكا اللاتينية (التي غابت عن مرحلة باندونج (رغم جهود كوبا وحركة القارات الثلاثة) وقد حققت سبقاً ملحوظاً في هذا الاتجاه.

وتعود إلى جدول الأعمال، وإنما في ظروف مغايرة بشكل كبير، ذات الأسئلة التي كانت قائمة في أعوام الخمسينيات. فهل سيستطيع الجنوب (ببلدانه البازغة وغيرها) اتخاذ مبادرات استراتيجية مستقلة؟ وهل ستستطيع القوى الشعبية فرض التحولات في السلطات الحاكمة التي ستسمح دون غيرها بالتقدم الثابت في الاتجاه الصحيح؟ وهل سيمكن إقامة الجسور التي تربط بين النضال الشعبي للجنوب ضد الإمبريالية، وبين تقدم الوعي بحتمية الاشتراكية في الشمال؟

ولا أستطيع أن أتقدم هنا بإجابات متسرعة على هذه الأسئلة الصعبة التي لن يحسمها إلا النضال. وهنا لن نقلل من أهمية النقاش الذي يجب أن يخوضه المثقفون الراديكاليون المعاصرون والمقترحات التي قد تنتج عن هذا النقاش.

والنتائج التي توصلت إليها مجموعات النقاش في الخمسينيات، قد عبرت عن التحدي باستنتاجات لا تختلف كثيراً عن تلك الصحيحة اليوم، ألا وهي: على شعوب التخوم أن تقوم ببناء اقتصادها الوطني بالاعتماد على الذات مع فك الارتباط (مستندة إلى التجمعات الإقليمية وإلى الجنوب ككل)؛ وأنها لا يمكن أن تحقق ذلك إلا في إطار التوجه نحو الاشتراكية؛ وأنها في سبيل ذلك، عليها أن تتحرر من الوهم البديل وهو "اللحاق" في إطار النظام الرأسمالي المعولم. وقد جسدت باندونج اختيار الاستقلال في الحدود التي بينها تاريخ تلك الحقبة.

فهل سيكون الرد أفضل اليوم مع قيام "الصحوة الثانية للجنوب"؟ وخصوصاً هل سيمكن هذه المرة تحقيق الالتقاء بين نضالات الشمال والجنوب؟

والواقع أن هذا الالتقاء كان مفتقداً بشدة في مرحلة باندونج، فقد بقيت شعوب الشمال حينئذ سائرة وراء طبقاتها الحاكمة الإمبريالية. والبرنامج الاجتماعي الديمقراطي لتلك الحقبة لم يكن ممكناً دون الاستناد إلى الريع الإمبريالي الذي استفادت منه مجتمعات الشمال المرفهة. وكان يُنظر إلى باندونج في تلك الأيام على أنها مجرد حلقة في الحرب الباردة، بل ربما أنها من ألاعيب موسكو. أما أن البعد الحقيقي لهذه الموجة الأولى من حركات التحرر في آسيا وأفريقيا قد أقنعت موسكو بدعمها، فقد تعذر فهمها.

ويبقى التحدي كاملاً، وهو تأسيس الدولية المعادية للإمبريالية للعمال والشعوب.

الكتابة السادسة

انتشار وتدهور مشروع باندونج

مع اجتماع مؤتمر باندونج عام 1955، بدأ التساؤل حول صحة النظرية التي تأسس عليها تفكيرنا في الفترة التالية مباشرة للحرب العالمية، فقد كنا نعتبر أن الثورة الاشتراكية، كمرحلة من الثورة المستمرة على مراحل، صارت على الأبواب في كل آسيا وأفريقيا، وأنه لم يعد هناك مكان لقيادة البرجوازية للتحرر الوطني، وأن البرجوازية – التي صارت كومبرادورية في كل مكان – لا يمكن إلا أن تكون الوسيط للسيطرة الاستعمارية المتجددة تحت سيطرة الولايات المتحدة. ولكننا فوجئنا – بعيداً عن الصين وفيتنام وكوريا الشمالية – بأن الأنظمة التي نشأت عن الاستقلال في آسيا قد استقرت أوضاعها، وأن قوات حرب العصابات قد فقدت زخمها. إذا بالهند بقيادة الكونجرس ونهرو، ومصر بقيادة عبد الناصر، وإندونيسيا بقيادة سوكارنو، تتخذ مبادرات جديدة، سواء على المستوى الداخلي، أو في مجال علاقاتها مع الإمبريالية من جهة، ومع الاتحاد السوفييتي والصين من الجهة الأخرى. وبدا أن هذه المبادرات غير المتوقعة، تشير إلى أن البرجوازية لم تستنفد دورها التاريخي بعد.

وقد انشغلت الفترة التالية لعام 1955، بالنقاش حول السؤال المركزي، ألا وهو: هل من الممكن قيام نظم رأسمالية وطنية في بلدان العالم الثالث؟ وهل يمكن تحقيقها فعلاً، وما هي حدودها؟ وهل عليها أن تُحضِّر للاشتراكية التي ستتجاوزها؟ ومع ذلك، فحركة المد والجزْر للمشروع البرجوازي الوطني في العالم الثالث، تتمحور حول التطور العام للرأسمالية في الغرب، وحول السياسة الدولية المبنية على ثنائية القطب العسكرية، والدور الذي لعبه الاتحاد السوفييتي في المجالات الدولية، وحول الخلافات بين السوفييتية والماوية، وبين الاتحاد السوفييتي والصين.

وأضع تطور الصين في مركز النقاش، لأنها بدءاً من 1960، أعطتنا صورة للتحرر من ربقة السوفييتية، التي اتهمتها الماوية بالسير في طريق يؤدي للعودة إلى الرأسمالية. وقد وصلت السلطات السياسية في الصين من ذلك إلى استنتاجات مهمة، سواء على مستوى الاستراتيجيات الثورية في العالم الثالث الذي اعتبرته "منطقة الزوابع"، أو على مستوى الموقف الدولي بين استراتيجيات الإمبريالية من جانب، و"الإمبريالية الاشتراكية" من الجانب الآخر. ويجب أن أعترف بأنني قد تبنيت تحليلات الحزب الشيوعي الصيني بالكامل تقريباً طوال المدة بين عامي 1957، و1980، ولكنني بدأت منذ عام 1980، انظر بعين الانتقاد للانفتاح على الرأسمالية الذي أخذ في الظهور هناك.

وقد بينت حرب كوريا (1950 – 53)، وحرب فيتنام الأولى (1945 – 54)، حدود القدرة العسكرية للإمبرياليين الغربيين؛ كما بينت حرب فيتنام الثانية (1965 – 75)، وحرب كامبوديا (1970 – 75)، أنه من الممكن السير بالتحرر الوطني في طريق الراديكالية، بل وهزيمة الجيوش الأمريكية. كذلك أثبت انهيار الاستعمار البرتغالي في أفريقيا (1974) المكاسب التي يمكن أن يحققها الصراع العسكري الطويل الأمد. ومع ذلك، فقد انتهت حرب الجزائر(1954 – 62) بقيام نظام وطني راديكالي – نظام بومدين – لم يبدُ لنا أكثر تقدماً من الناصرية.

و لم يتوقف التاريخ، لا عند الثورة الثقافية الصينية، ولا عند حرب فيتنام في عام 1975. ومهما كان الأمر، فقد بدا لنا أن المد والجزر للقوات الاشتراكية في الصين، وكوريا، وفيتنام، وكامبوديا، نابع من الخلافات الاجتماعية الداخلية، وليس بالمرة من التدخل الأجنبي. و لم أغير رأيي على هذا المستوى، فالتحرر المتقدم يقلل من وزن العنصر الخارجي، وهو بالضرورة غير موات، ويعيد لصراع الطبقات الداخلي أثره الحاسم. ولكن العنصر الخارجي لا يختفي مع ذلك، فإلى جانب المد للقوى الاشتراكية في شرق آسيا، بدأت في المنطقة التنمية الرأسمالية الواسعة، التي أعترف بأنها لم تكن متوقعة لا لنا، ولا لبقية العالم.

وفي مصر، كانت السنوات من 1955 – 1967، هي الفترة الذهبية لمشروع باندونج. ومع ذلك فنقاط الضعف كانت متعددة: بدءاً من فشل الوحدة مع سوريا (1958 – 61)؛ والتشبث بمعاداة الشسوعية؛ والتساهل تجاه الخطاب الإسلامي التقليدي؛ والتخبط تحت تأثير الفساد، وانتهت جميعها إلى الهزيمة. وقد فرحت عندما رأيت الشبيبة المصرية،

التي ما زالت تتطلع للاشتراكية، تهاجم "الطبقة الجديدة"، ولكن ما أثار قلقي، هو أن النظام، بدلاً من السير في الطريق الذي اقترحته الشبيبة، قدم التنازلات لما صار بعد موت عبد الناصر (1970)، وانقلاب السادات على الجناح اليساري للناصرية (مايو 1971)، الانفتاح والكومبرادورية. وتخفت هذه السياسة قليلاً حتى حرب عام 1973، ثم ظهرت على حقيقتها وبصراحة، على المستويين الدولي والإقليمي، بالانضمام للمعسكر الأمريكي، وزيارة السادات للقدس، واتفاقية كامب ديفيد (1977). ولذلك لم أرَ في الانفتاح "ثورة مضادة" كما رأى ذلك الشيوعيون المصريون الأقل انتقاداً للناصرية، وإنما كإسراع في تطور النظام الناصري ذاته. وبعد ذلك بعشرين عاماً حللت عودة الرأسمالية الصريحة للاتحاد السوفييتي السابق بنفس المنطق.

ورغما عن ذلك، وبغض النظر عن تحفظاتي الشخصية بالنسبة للناصرية، فقد رأت فيها الشعوب العربية حركة تحريرية تقدمية. وكم من الانتقادات التي وُجهت لي وقتها! وقد رأيت أن الأنظمة البعثية، والنظام في الجزائر، تشترك معها في بعض القسمات الأساسية، وهي: الرؤية البرجوازية للمستقبل، والمعاداة الأساسية للديمقراطية، والفلسفة البراجماتية المبتذلة، والمغالاة في تقدير الدعم السوفييتي (باعتباره أساساً دعماً عسكرياً، وهي الحقيقة)، ودرجة من تغليب المصالح الآنية الرخيصة جعلتهم يعتقدون أنهم يستطيعون "اللعب بالورقة الأمريكية" إذا اقتضى الحال.

وقد كنت أشعر بشيء من الأمل من جهة الأطراف الفقيرة من العالم العربي (السودان واليمن الجنوبي)، وبالنسبة للصراع الفلسطيني. ففي عام 1964، أنشأ الشعب الفلسطيني أخيراً منظمته الخاصة، مبتعداً بذلك عن الأنظمة العربية، وجاء هذا التوجه الراديكالي متزامناً مع مثيله في عدد من الحركات الشعبية في تلك المرحلة، ولذا توقعنا منه الكثير. ومع ذلك، فانحراف بعض العناصر الفلسطينية نحو الإرهاب، وكذلك تصرفها تجاه البلدان المضيفة (الأردن ولبنان)، قد سهل للقوى الرجعية المحلية، والإمبريالية القيام بهجومها المضاد. واستمرت الأوضاع كما هي إلى حين أخذ الشعب الفلسطيني زمام المبادرة، ونقل الصراع إلى داخل الأرض المحتلة، بالقيام بانتفاضة 1988، وفتح بذلك آفاقاً جديدة للصراع.

وواكبت السنوات التي قضيتها في باماكو (1960 – 63) الموجة الأولى للراديكالية في أفريقيا، فالإجابة "بلا" في غينيا عام 1958، واستقلال غانا في نفس العام، واختيار

مالي في سبتمبر 1960، كانت التعبيرات الرئيسية عن ذلك، ولكنها لم تكن الوحيدة. فقد انتصرت اللومومبية في الكونغو، وكان من المنتظر توجه الكونغو ليوبولدفيل إلى راديكالية مماثلة خلال الأعوام 1960 – 63. وفي 1963، وضعت الثورة الشعبية في برازافيل نهاية لحكم فولبير يولو النيوكولونيالي.

وفي الوقت نفسه، لم أكن أشترك في التفاؤل – الصبياني في رأيي – مع أولئك الذين رأوا في "الاشتراكيات الأفريقية" طريقاً جديداً مفعماً بالأمل. وفي رأيي كان التشابه مع الناصرية يفرض نفسه، ولكن المرء لا يخسر المعركة طالما لم يخضها بعد، وكان لا بد من خوضها. وقد انتهت المعركة بالفشل لذات الأسباب: النضج غير الكافي للطليعة، والأوهام التي راودت "الأصدقاء" السوفييت، والتدخلات الإمبريالية، وشهية البرجوازية الجديدة حتى وإن كانت جنينية ونابعة من الدولة. ومع ذلك، فالموجة الأولى في أفريقيا تبعتها صحوة راديكالية جديدة. ففي 1964، قامت زنجبار بثورتها وتخلصت من السلطان؛ وفي 1967، اختار نيريري الاشتراكية بمقتضى ميثاق أروشا. ولكن الأمر اقتضى الانتظار حتى 1983، لتتبلور في بوركينا فاسو، تحت قيادة توماس سانكارا، محاولة جديدة، تستفيد من دروس الفشل السابقة، وتركز على أساليب التحرك الأكثر شعبية وديمقراطية. وفي عام 1974، أزاح العسكريون الإمبراطور هيلا سيلاسي، في بلد بدت فيه القوى الثورية قوية، ولكنها انقسمت إلى مجموعات متنافرة، مثلما رأيت في مصر، وتعرضت للشلل على يد الدكتاتورية العسكرية، التي انغمست بدورها في الحرب مع إريتريا. وهذه الحرب اتخذت أوضاعاً ملتبسة، تحت تأثير القوى الإمبريالية وعملائها من جهة، والتأييد الكامل من الاتحاد السوفييتي وكوبا للأنظمة الوطنية من الجهة الأخرى (خاصة في حرب أوجادن عام 1978، وبعد تحول زياد بري في مواقفه)، لم يتمكن الثوريون الإثيوبيون، رغم شجاعتهم الفائقة، من منع تفكك بلادهم. ويُعتبر سقوط تسيرانانا في مدغشقر (عام 1972)، ومحاولات اتباع سياسات راديكالية في مرحلة حكومة راتسيماندرافا القصيرة (1973)، ثم تدعيم النظام بعد تقلد راتسيراكا مقاليد السلطة (في 1975)، من مكاسب هذه الحركة.

وهناك تطورات أخرى، لعلها أقل في ما تثيره من توقعات، لكنها تشير، رغم ذلك، إلى عجز الأنظمة النيوكولونيالية عن الخروج من أزمتها الدائمة. فالانقلابات المتتالية في الكونغو، وفي بنين (وصول كيريكو للسلطة في 1972)، وانزلاق نظام كاوندا في زامبيا

خلال سنوات السبعينيات نحو نظام دولتي (بمعنى سيطرة الدولة على الاقتصاد) وُصف بالاشتراكية، تشهد على هذه الأزمة المستمرة للنظم النيوكولونيالية. وعمت هذه الأزمة في نهاية الثمانينيات، بانتشار المطالبة بالديمقراطية، أحياناً ذات بعد شعبي حقيقي (في مالي حيث أنهت حكم الدكتاتورية العسكرية لموسى تراوري)، وفي أحيان أخرى ذات طابع صوري، يسهل على السادة الإمبرياليين التلاعب به.

وأدى طول حرب التحرير في المستعمرات البرتغالية، إلى إضفاء طابع راديكالي على هذه الحركات، على الأقل في توجهاتها الأيديولوجية، مع أنني كنت أتحفظ شخصياً على نظرية أميلكار كابرال التي تنادي بأن هذه الراديكالية قد تقود البرجوازية الصغيرة إلى "الانتحار كطبقة". ومع ذلك، فإن السقوط الكامل للنظام البرتغالي في عام 1974، قد عجل بالحصول على الاستقلال، وقلل بذلك كثيراً من فرصة تحقيق ذلك.

كانت النواة الصلبة لاستعمار أفريقيا هي جنوب أفريقيا بالذات، التي تصور البيض في روديسيا أنهم سيربطون عربتهم وراءها بإعلان الاستقلال من جانب واحد (عام 1965)، تساندهم في ذلك بريطانيا، وطنهم الأم، بأسلوبها المنافق المعتاد. ولكن النضال من أجل التحرر قاد في النهاية إلى استقلال زيمبابوي عام 1980، ولكن بأي ثمن؟ فقد سارت الجبهة الوطنية، بتوقيعها على اتفاق لانكاستر الذي منع أي إصلاح اجتماعي أو زراعي حقيقي، في طريق أدي بها إلى الشيزوفرينيا. فهي تتمسك بخطابها اليساري، بإخلاص ولا شك، في حين يزيد التكيف الهيكلي المفروض عليها من حدة الأزمة الاجتماعية.

فهل هناك حل مماثل يرتسم أمام جنوب أفريقيا؟ وأركز في تحليلي للظروف الخاصة لهذا البلد على قَسَمتين مميزتين قليلاً ما يراهما المراقبون. والقسمة الأولى هي أن مشروع السلطة البيضاء لجعل "بلدهم" قوة صناعية حديثة – بتحويل العمال السود إلى حالة من شبه العبودية – وهو مشروع بدأ منذ الاستعمار الإنجليزي في بداية القرن العشرين، وتضاعفت شدته خلال العقود الأربعة الأخيرة من نظام الأبارتيد، قد باء بالفشل. فصناعة جنوب أفريقيا لا تملك القدرة التنافسية، ولا تزيد من هذه الناحية – وهي المعيار الأساسي للعولمة الرأسمالية – عن أي بلد مُصنع في أفريقيا أو الشرق الأوسط، وإن كان الغربيون المؤيدون لجنوب أفريقيا على طول الخط يمتنعون عن الاعتراف بذلك من باب التحيز العنصري. وهذا الفشل يعود بالتأكيد لمقاومة الطبقة العاملة السوداء، في شاربفيل(1960) وسويتو (1976)، ثم العصيان

المدني العام الذي أجبر ديكليرك على القبول بالتفاوض ابتداءً من التسعينيات. ولكن الفشل يعود كذلك، إلى التبديد الخطير الراجع إلى الأقلية البيضاء التي تستهلك مثل الغربيين دون أن يكون لها مثل قدراتهم الإنتاجية.

والقَسمة الثانية لهذا البلد هي أنه يحتوي نوعاً من النموذج المصغر للنظام الرأسمالي العالمي فهو يجمع بين أقلية من المستهلكين من العالم الأول، وجيش عامل كبير مركز في المناجم والمصانع والزراعة الاستعمارية، ويسكن في مدن السود: وجيش آخر من الاحتياطي لا يقل عنه حجماً، من الفلاحين في البانتوستانات، وفي القطاع غير الرسمي المحيط بمدن السود. فما الذي سيؤدي إليه في ظل هذه الظروف، الحل الوسط السياسي الذي اتفق عليه في نهاية نظام الأبارتيد؟ إن الضغوط الخارجية تزين للأغلبية السوداء المزايا التي ورثتها بهذه "البنية التحتية الصناعية الممتازة"، وكل ما يُطلب منها هو أن تقود البلاد نحو المزيد من القدرة التنافسية، تمشياً مع روح العصر. أو بعبارة أخرى، أنه يُطلب من الأغلبية الكادحة أن تقدم المزيد من التضحيات لتحقق ما فشل رأس المال في تحقيقه رغم أساليبه الاستغلالية البغيضة، والتأييد العالمي له مالياً واقتصادياً، وسياسياً.

وفي آسيا، استطاع مشروع باندونج تحقيق مكاسب أقل هشاشة، خاصة في شرق آسيا، وسنعود إلى ذلك فيما بعد.

لا شك أن الفكرة السائدة عن الهند تحت حكم حزب المؤتمر براقة أكثر من اللازم وتبرز ديمقراطيتها البرلمانية، وصناعاتها ذات القدرة التنافسية العالية، ولكن اليسار الهندي يخفف بحق من مغالاة هذه الأحكام المتعجلة. فالبرجوازية الصناعية الهندية، المتحالفة مع كبار ملاك الأرض في الشمال، لم تتصور أبداً مشروعها، حتى أثناء حياة نهرو (المتوفى عام 1964)، في تعارض مع رأس المال عابر الجنسية. وهي تدفع ثمن ذلك، فتفوقها التكنولوجي والمالي، ظاهري أكثر منه حقيقي. أما الديمقراطية البرلمانية، وهي الأسلوب الوحيد المعقول لإدارة محاور التحالفات الاجتماعية الهيمنية، التي تختلف من إقليم لآخر في هذه البلاد الشاسعة، لا تلغي التهميش السياسي للطبقات الشعبية، بل لعلها تعتمد على هذا التهميش. وهكذا يفقد هذا المشروع، الذي اتخذ في بدايته طابعاً وطنياً، اليوم قوة الدفع التي بدأ بها.

دفعت دكتاتورية شاه إيران، الذي استعاد نفوذه بعد إسقاط مصدق في عام 1953، البلاد نحو مشروع للتحديث اعتماداً على الدولة، حقق بعض النتائج الإيجابية رغم بعده

الاجتماعي المحافظ. ولكن الروح المعادية للديمقراطية التي قام عليها المشروع، إلى جانب مغالاته في الاختيار الثقافي الغربي، كانت نقطة الضعف القاتلة فيه. ولكن الثورة الإسلامية في 1978 / 79، التي وضعت حداً لهذه التجربة لباندونج يمينية، غير قادرة على تبني بديل حقيقي يتجاوز الطنطنة الإسلامية.

فإذا كانت إيران لا تمثل تهديداً للرأسمالية المسيطرة، فهل كانت أفغانستان قادرة أن تمثل مثل هذا التهديد؟ لقد كانت الثورة الصغيرة التي أسقطت نظام داود في عام 1978، لتحل مكانه مجموعة شعبوية تهدف للتحديث، كفيلة أن تصل من نفسها، إلى حدود مشروعها. فقد كانت الأيديولوجية الشبيهة بالشيوعية، التي عبر عنها المثقفون التحديثيون، في رأيي، في طريقها للتعديل بالتدريج. ولكن التدخل السوفييتي (عام 1979) أخذ يضرب هذه "الأحزاب الواحد بالآخر، فأعطى بذلك للولايات المتحدة فرصة لم تكن تحلم بها، لتُغرق القوات السوفييتية في المنطقة، ولتقتل مشروعات التحديث الأفغانية في مهدها. وأثبتت القوى الغربية، بدعمها للإسلاميين الذين بعد أن انتصروا عام 1992، أغرقوا البلاد في حرب دائمة، أكثر ضراوة من سابقتها، مقدار استخفافهم بمصالح شعوب المنطقة، ومدى النفاق الذي يشوب حديثهم عن الديمقراطية.

لم تشارك أمريكا اللاتينية في باندونج، كما لم تفكر أبداً في الانضمام لمجموعة بلدان عدم الانحياز. وهناك ثلاثة أسباب على الأقل لذلك، أولها أن أمريكا اللاتينية تتكون من بلدان حصلت على الاستقلال منذ القرن التاسع عشر، وسيادة الثقافة الأوروبية فيها، والنفوذ الذي تمارسه الولايات المتحدة عليها بموافقة الطبقات الحاكمة فيها.

ومع ذلك، فقد سارت أمريكا اللاتينية بعد الحرب العالمية الثانية، في طريق موازٍ لذلك الذي سارت عليه بلدان آسيا وأفريقيا تحت راية باندونج. وهناك سبب أساسي واضح لهذه الأوضاع: وهو أن رأسماليتها ذات الطبيعة التخومية، تجعلها موضوعياً، في وضع مشابه لبلدان باندونج في مواجهة النظام العالمي. وهناك ثلاث تجارب يمكن إدراجها ضمن مجموعة التجارب الراديكالية في العالم الثالث.

والحالة الأولى هي حالة كوبا، فقد حررت نفسها عام 1959، ولم تلبث الولايات المتحدة أن رأت في نظام كاسترو خطراً حقيقياً عليها، كما يدل على ذلك محاولة خليج الخنازير الفاشلة لإعادة السيطرة عليها (عام 1961). وفرض الحظر الأمريكي، الذي تمثل

في المقاطعة الاقتصادية لأمريكا وحلفائها الأوروبيين، على كوبا أن تعتمد بالكامل على الاتحاد السوفييتي. وأدت أزمة الصواريخ (عام 1962)، التي ناور خلالها حروشتشوف وكاسترو بمهارة، إلى انزلاق نظام كاسترو لتقليد النموذج السوفييتي مما عرقل من تطور النظام في اتجاه أكثر ديمقراطية، وأقل اصطناعاً.

أما الثانية، فكانت محاولة نظام أليندي إقامة نظام ديمقراطي، بالمعنى التقليدي للكلمة، في شيلي (1970 – 73). وقد سقطت الديمقراطية الشيلية تحت الضربات الأمريكية، لأن قيود هذا النوع من الديمقراطية كانت تشل حركتها. فهل حققت كومبرادورية دكتاتورية بينوشيه الدموية التي أيدتها الولايات المتحدة وأوروبا، ذلك النجاح الذي يدعونه لدرجة أن تصبح النموذج الذي يفتخرون به في أروقة البنك الدولي، بل صار الإلهام للرأسماليين الجدد في وارسو وموسكو؟ بالتأكيد لا أرى ذلك، لا فقط لأن الثمن الاجتماعي لهذا "التكيف" باهظ، وإنما لأنه حتى في إطار الرأسمالية المعولمة، فإن وضع شيلي هو وضع المنتج التابع، وسيبقى كذلك. وأقصى ما يطمح إليه هو العمل "من الباطن" لحساب رأس المال المسيطر وعملائه المحليين، وبذلك لن يفتح للطبقات الشعبية أي مجال لمستقبل مقبول.

وكانت المحاولة الثالثة، هي انتصار الساندينيين على الدكتاتور سوموزا عام 1979، في نيكاراجوا. واستفاد الساندينيون من دروس التاريخ فحاولوا تجنب المغالاة في دور الدولة الذي يُطلق عليه الاشتراكية، وساروا على نهج ديمقراطي حقيقي، مع التنويع في علاقاتهم الخارجية. ولكن هذا لم يشفع لهم لدى الولايات المتحدة التي ساندت حرب الكونترا ضدهم، بتأييد من أوروبا الجبانة. وفي هذه الظروف، يعتبر انسحاب الساندينيين من الحكومة بعد انتخابات عام 1989، نوعاً من الخروج المشرف الذي يسمح بادخار القوى الشعبية لمعارك أخرى فيما بعد.

وكانت مطالبة بلدان العالم الثالث "بنظام اقتصادي دولي جديد" (عام 1975)، هي نهاية انتشار مشروع باندونج. فقد شعرت أنظمة باندونج أن مواصلة مشروعهم البرجوازي الوطني تفترض "تكيف" الشمال مع ضرورات متابعة التوسع الرأسمالي المعولم بشروط مقبولة، فقد اقترحوا إصلاح النظام الدولي بما يتمشى مع هذا التفكير. ولكن القوى الغربية رفضت هذا المشروع، بما يدل على أن البناء البرجوازي الوطني في التخوم هو خيال محض.

وما حدث فعلاً هو تكيف التخوم من جانب واحد مع متطلبات رأس المال المعولم المسيطر، أو بعبارة أخرى، التحول إلى الكومبرادورية مرة أخرى.

وقد يبدو من المغالاة تركيز تاريخ هذه المرحلة حول انتشار المشروع البرجوازي الوطني للتخوم. ولكنني أتمسك بوجهة نظري، وهي أن النظام العالمي قد انتظم طوال دورة ما بعد الحرب، حول المحور الرئيسي الذي يتمثل في التحولات السياسية والاجتماعية الجبارة التي غيرت من الأساس شكل مجتمعات القارات الثلاث، ومن هنا المجتمع العالمي ذاته، حيث تمثل القارات الثلاث أغلبية سكانه العظمى. وكانت هذه تحولات كيفية كبرى، لا مقارنة بينها وبين التطورات الهادئة نسبياً في بلدان المركز، وذلك بالنظر لحجم آثارها في المدى البعيد. ومع ذلك، فالتحولات التي حدثت للرأسمالية في هذه المراكز المسيطرة – التي سأعود لها فيما بعد – كان لها دور مهم في تطور النظام العالمي.

ألا يدل على الأهمية المركزية للتحولات التي أصابت تخوم النظام، ما يتردد اليوم من الاعتراف الضمني، بأن بلدان شرق آسيا في طريقها اليوم لتصير "المركز" للعالم الجديد تحت التكوين؟ وهو قول يبدو لي مغالى فيه، ولكنه لا يخلو من المغزى. وسواء تعلق الأمر بمعجزة أم لا، فإن التنمية الرأسمالية للمنطقة، التي بدأت في كوريا وتايوان، مستندة إلى ظروف جيوستراتيجية غير عادية (تميزت بتنازلات لم تقدمها الولايات المتحدة في أي مكان آخر، وصحبتها إصلاحات من أهمها الإصلاح الزراعي تحت ضغط منافسة العالم الشيوعي)، امتدت، في ظل إطارات مختلفة الواحد عن الآخر، إلى جنوب شرق آسيا، وإلى الصين الشاسعة. وإذا كان الأمر يتعلق، فيما يخص جنوب شرق آسيا، برأسمالية كومبرادورية تسيطر عليها الشركات متعدية الجنسية بدرجة كبيرة، فإن الأمر يختلف بالنسبة لكوريا والصين. فهل يتعلق الأمر بأشكال من التنمية الرأسمالية الوطنية التي يثبت التاريخ إمكانية تحققها، رداً على تساؤلنا السابق؟ وهل ستتمكن هذه الأشكال من سد الفجوة بين المركز والتخوم بالتدريج، أي أن تقيم في المنطقة مراكز رأسمالية جديدة؟ أم أنه مع اتخاذ الاستقطاب أشكالاً جديدة، فإنه رغم النجاحات التي تحققت، ستتحول هذه المناطق إلى التخوم الحقيقية للرأسمالية المعولمة غداً، في حين يجري تهميش الآخرين ببساطة؟

وتدل التطورات الأخيرة في المنطقة – الأزمة المالية في جنوب شرق آسيا وكوريا – في رأيي، على أن حرباً طويلة الأمد قد بدأت. فقد انتهزت الولايات المتحدة الأزمة المالية التي

تمر بها كوريا، وهي في الواقع ثانوية (فقد مرت فرنسا وبريطانيا بعدد من الأزمات الأشد بكثير في مرحلة ما بعد الحرب)، لتفرض على كوريا تفكيك شركاتها الاحتكارية الكبيرة، و"فتحها" أمام رأس المال الأجنبي. وتستخدم أشد الحجج خداعاً لهذا الهدف، فهل يمكن تصور أن صندوق النقد الدولي ينادي بأن حل الأزمة المالية للولايات المتحدة (العجز المالي الخارجي لكل فرد من السكان يتجاوز مثيله في كوريا، واستمر لأكثر من عشرين عاماً!) يقتضي بيع شركة بوينج لمنافسها الأوروبي إيربوس (وبوينج شركة احتكارية لا تقل عن الشركات الكورية)؟ فالهدف من هذه الحرب واضح إذن، وهو: هل ستتمكن كوريا من اللحاق بوضع المركز الرأسمالي الرئيسي، أم هل ستتحول إلى تابع في إطار الاستقطاب العالمي المنتظر؟ وإذا لم يكن هناك شك في النتيجة بالنسبة لأغلب بلدان العالم الثالث الجديدة (بلدان جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية)، وهي التبعية والكومبرادورية، فإن الأمر يختلف، في رأيي، بالنسبة لكوريا، ومن باب أولى للصين، وربما للهند، فإن الحرب لم تكد تبدأ. فقد يحدث هجوم مضاد في مواجهة الولايات المتحدة، يبدأ في المرحلة الأولى بالتحكم في حركة المضاربة برؤوس الأموال. وباب التاريخ يبقى مفتوحاً.

وفي جميع الأحوال، فإن هذه التحولات في العالم الثالث، وتصنيعه – غير المتوازن– ليست نتيجة لمنطق التوسع وحيد الجانب لرأس المال المسيطر، وإنما هي نتيجة لنضال المجتمعات المعنية ضد هذا المنطق، وإن بدرجات مختلفة. وهكذا تتخذ باندونج أشكالاً متعددة، فبحسب الظروف الاجتماعية والسياسية الخاصة بكل بلد، وتفاعل القوى العالمية والإقليمية، نجد أربع عائلات من التحولات التي انتشرت بالتدريج خلال الدورة التالية للحرب العالمية:

العائلة الأولى: ذات تنمية رأسمالية صريحة، مع أيديولوجية مسماة "البرالية"، وإن كانت كثيراً ما تتميز بتدخل الدولة، وتعمل بوضوح على التحديث، ومنفتحة على النظام العالمي (مع محاولة التحكم في هذا الانفتاح)، ومعادية للديمقراطية في جميع الأحوال. وتمثل هذه العائلة، كوريا الجنوبية، وتايوان، والمكسيك، والبرازيل، وإيران الشاه.

العائلة الثانية: تجارب شعبوية، تعتمد على الدولة لحد كبير، لا تعرف الديمقراطية إطلاقاً، غير واضحة بالنسبة للانخراط في غمار العولمة، وتسمي نفسها عادة "بالاشتراكية"، ويؤيدها الاتحاد السوفييتي في الكثير من الأحيان. وقد استطاعت بعض هذه التجارب أن تسير في

اتجاه التصنيع لحد كبير، في حين لم تتقدم البعض الآخر كثيراً في هذا الاتجاه، وذلك طبقاً للظروف التاريخية لكل منها.

العائلة الثالثة: وهي التجارب التي عاشت "الماركسية"، وهي الصين وكوريا الشمالية، وكوبا. ولهذه التجارب تاريخها، فقد نتجت أول الأمر، عن ثورات راديكالية مثل الثورة السوفييتية، تسترشد بمبادئ الدولية الثالثة. وهي تتجه حالياً، وبصراحة فيما يختص بالصين، نحو رأسمالية، تدعي السيطرة على علاقاتها مع النظام العالمي المسيطر.

العائلة الرابعة : التجارب التي لم تتجاوز أبداً الإطار النيوكولونيالي المعتاد، ويدخل نموها (ساحل العاج، وكينيا، الخ)، أو ركودها الدائم (مثل بلدان الساحل وغيرها)، تحت مظلة الخضوع المستسلم والمطلق للمؤثرات الخارجية.

وأياً ما كان الأمر، فهذه التحولات الكبرى، تترك أوضاعاً تختلف بالكامل عن الأوضاع عام 1945. وعلينا هنا أن نستخدم كمفتاح للتحليل المعيار الذي تستخدمه الرأسمالية المعولمة، ألا وهو وجود قطاعات محلية للإنتاج ذات قدرة "تنافسية" على المستوى العالمي، أو قادرة أن تصير كذلك بجهد قليل. ومن هنا، نواجه عالماً "ثالثاً"، وآخر "رابعاً" يختلفان الواحد عن الآخر بوضوح.

والعالم الثالث الجديد يتكون من مجموع البلدان التي نجحت في "تحديث" نفسها بدرجة كافية وفقاً لمعايير المنافسة الدولية. وهي تضم بصفة عامة جميع البلدان الكبرى في أمريكا اللاتينية وفي شرق آسيا (الصين والكوريتان وتايوان)، وبلدان أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي السابق، فهذه في رأيي، التخوم الحقيقية غداً. أما العالم الرابع فيضم بقية بلدان العالم، أي بصفة عامة أفريقيا، والعالم العربي، والإسلامي. وبالطبع توجد اختلافات واضحة وكبيرة بين هذه المجموعة الأخيرة، فبعضها حققت بعض الخطوات على طريق التصنيع، ولكنها فشلت في أن تكون منافسة في هذا المجال (مصر وجنوب أفريقيا مثلاً)، وبعضها لم تدخل أصلاً في مرحلة الثورة الصناعية (أفريقيا جنوب الصحراء، وباكستان، وبنجلاديش، وإندونيسيا). وتوجد ضمن هذه المجموعة بلدان "غنية"، مالياً، مثل البلدان البترولية بدون سكان، وبلدان "فقيرة" بدرجات متفاوتة (من ساحل العاج وحتى الصومال). والمعيار الذي أستخدمه هنا ليس الدخل لكل فرد من السكان، وإنما القدرة على الانخراط في النظام العالمي للإنتاج. وهناك بالطبع، بلدان تختلط فيها هذه المعايير لحد ما، والهند واحدة منها.

وتواجه جميع شعوب هذا العالم الثالث والرابع – الأغلبية من الطبقات الشعبية – التحدي ذاته، ولكن ظروف نضالها ضده تختلف. والتحدي هو أن رأسمالية التخوم لا تقدم أي خيار مقبول على أي من المستويات الاجتماعية والسياسية، للأغلبية الشعبية. ومع ذلك، فالتكوينات الاجتماعية لبلدان التخوم من العالم الثالث، تضم جيشاً كبيراً من العاملين، إلى جانب جيش كبير من الاحتياطي الذي لا يمكن استيعابه، ولذلك تتوفر الفرصة الموضوعية لقيام تحالف اجتماعي شعبي قوي، يستطيع أن يتبلور عبر النضال في الساحة الحقيقية من أجل إدارة نظام الإنتاج، ومن أجل ديمقراطية السياسة والمجتمع. وبالطبع هناك عقبات حقيقية، ومختلفة في طبيعتها، أمام هذا التبلور، والعقبة الأيديولوجية – ميراث السوفييتية، والقيود التاريخية للماوية – ليست من أقلها خطورة. وبلدان شرق أوروبا من هذه المجموعة، فهل ستتمكن شعوبها من التحرر من أوهام الرأسمالية، وتتجنب السقوط في القومية الشوفينية؟ والصين تقع هي الأخرى ضمن هذه المجموعة، فهل ستتمكن طليعتها من تجديد الماوية، مع إضافة مكون ديمقراطي بالمعنى الحقيقي – أي التنظيم المستقل للطبقات الشعبية لموازنة التنازلات الممنوحة للرأسمالية؟ وفي المقابل، تتعرض التكوينات الاجتماعية في "العالم الرابع" – "الغنية" أو "الفقيرة"، غير المصنعة أو المصنعة بدرجة قليلة (وبذلك تتعرض صناعتها للتفكيك في ظل سياسة الكومبرادورية السائدة) – في الواقع العملي للتناقض بين "الشعب" (غير المحدد وغير المرتبط بنظام للإنتاج يُعتمد عليه) و"السلطات". وفي هذه الحالات، فإن تدهور الصراعات نحو مجال الغيبيات يصير أحد المعطيات – الكارثية بالتأكيد – الحقيقية للأوضاع. وفي العالم العربي والإسلامي، يعطي التحالف بين أموال البترول والخطاب المنهجي التقليدي الماضوي، رغم ادعائه "الأصولية"، أكبر ضمان لنجاح الخطط الإمبريالية لفرض الكومبرادورية على المنطقة. وفي أفريقيا جنوب الصحراء، تتخذ الاتجاهات الغيبية في بعض الأحيان أشكالاً أخرى مثل الإثنية، التي قد تؤدي لتفكيك بعض البلدان.

ألا يعطي انهيار مشروع باندونج لنا الحق – بأسلوب الاستدلال – في الرأي الذي تمسكنا به خلال الفترة 1945 – 55، من أن البرجوازية القومية قد استنفدت دورها التاريخي؟ وأن مشروع التنمية الرأسمالية القومية في التخوم صار خيالياً، وانتهت فعاليته؟ ألم يكن الاتهام "باليسارية" ضد من ركزوا على مأزق مشروع باندونج، وطبيعته البرجوازية، غير جدي؟ وكذلك المفهوم المزيف عن "الطريق غير الرأسمالي"؟ وعندما أعيد قراءة ما كتبته في تلك المرحلة، أخلص إلى الرأي أنها كانت في مجموعها تحليلات صائبة، بل قد أصل إلى القول

بأنها كانت في بعض أجزائها، تنبؤية، مع ما في ذلك من غياب التواضع! وها هي بعض الأمثلة:

- التحذير المسبق في حينه – عام 1960 – بأن النهاية "الطبيعية" للناصرية قد تتخذ الطابع الذي اتخذته في "الانفتاح".
- التحذير من إمكانية الوصول إلى حل عام نيوكومبرادوري في الشرق الأوسط يُدخل إسرائيل ضمن الحل الإقليمي.
- التحليل الذي قدمته في 1965، عن "المعجزة" في ساحل العاج، والذي عارض توقعات البنك الدولي التي كذبها الواقع.
- الموقف الذي دافعت عنه في عام 1975، بأن الحل الأمثل في أنجولا هو العمل من أجل قيام حكومة تحالف بين مختلف حركات التحرر. ولست متأكداً من أن الجهد لتحقيق مثل ذلك التحالف كان سينجح، ولكنني لست متأكداً كذلك، من أن جهداً كافياً قد بُذل في هذا الاتجاه. واليوم، بعد سبعة عشر عاماً من حرب عبثية، ربما يفرض هذا الحل نفسه، ولكن بشكل يكاد يكون عبثياً!
- المخاوف التي عبرت عنها منذ عام 1972 – 74، بشأن زيمبابوي وجنوب أفريقيا، بأن حلاً وسطاً ممكن في تلك المنطقة – وهو الحل المسمى اتفاقية لانكاستر هاوس عام 1980، و"الحل الفدرالي" في جنوب أفريقيا بعد الأبارتيد.

الكتابة السابعة

الأسباب الموضوعية لفشل الثورات الاشتراكية الأولى

1 - مأساة الثورات الكبرى

تتميّز "الثورات الكبرى" بواقع أنها تندفع بعيداً إلى الأمام نحو المستقبل، خلافاً "للثورات العادية"، التي تكتفي بالاستجابة لمتطلبات التحولات المطروحة على جدول أعمال اللحظة.

في المرحلة الحديثة هناك ثلاث ثورات كبرى فقط (الفرنسية، والروسية، والصينية). الثورة الفرنسية لم تكن مجرد "ثورة برجوازية"، أحلّت النظام الرأسمالي محل النظام القديم، وسلطة البرجوازية محل سلطة الأرستقراطية. فهي أيضاً ثورة شعبية (وفلاحية تحديداً) طرحت مطالبها التساؤل حول النظام البرجوازي نفسه. فالجمهورية الديمقراطية المدنية الجذرية، التي تستوحي مثالها من فكرة تعميم الملكية الصغيرة على الجميع، ليست نتاج منطق تراكم الراسمال المباشر (القائم على اللامساواة)، بل إنكار له (في إعلانها الواعي بأن الليبرالية الاقتصادية عدو للديمقراطية). بهذا المعنى، كانت الثورة الفرنسية تحتوي، مذ ذاك، بذور الثورات الاشتراكية القادمة، التي لم تتوافر شروطها "الموضوعية"، طبعاً، في فرنسا آنذاك (تشهد على ذلك الحركة البابوفية).، الثورتان، الروسية والصينية (ويمكن أن نضيف لهما ثورتي فيتنام وكوبا)، فوضعت لنفسها الشيوعية هدفاً. وهذا متقدم جداً، بدوره، على الموجبات الموضوعية لحل المشكلات المباشرة في المجتمعات المعنيَّة.

لهذا السبب، تتلقى كل الثورات الصدمة الناجمة عن استباقها زمنها. فبعد لحظات تجذرها القصيرة تتلاحق التراجعات، والعودات إلى الماضي. تعاني هذه الثورات، إذاً، صعوبات

كبيرة، دائماً، في الاستقرار (استغرق استقرار الثورة الفرنسية قرناً كاملاً). في المقابل، تدشن الثورات الأخرى (كالأميركية والإنكليزية) عملية انتشار النظام بشكل ثابت وهادئ، مكتفية بتسجيل موجبات العلاقات الاجتماعية والسياسية القائمة في نطاق الرأسمالية الوليدة. لذلك، بالكاد تستحق هذه "الثورات" اسمها. فتسوياتها مع قوى الماضي، وغياب رؤياها للمستقبل، سمتان بالغتا الوضوح.

رغم فشلها، تضع الثورات الكبرى التاريخ على مدى أبعد. فمن خلال القيم الطليعية التي تحدد مشروعها، تسمح للطوباويات الخلاّقة بمتابعة غزوها للعقول، وتحقيق طموح الحداثة الأسمى، أي جعل الكائنات الإنسانية صنّاع تاريخهم. وهذه القيم تتباين مع قيم النظام البرجوازي، النابعة من مسلكيّات التكيُّف السلبي مع مقتضيات توسع الرأسمال، المسمّاة موضوعية، التي تمدُّ الاستلاب الاقتصادي بكامل قوته.

2 – وزن الامبريالية، المرحلة الدائمة في التوسع العالمي للرأسمالية

كان التوسع العالمي للرأسمالية استقطابياً دائماً، منذ أصوله، وفي كل مرحلة من تاريخه. لم تَلْقَ هذه الميزة في الرأسمالية القائمة بالفعل، على أهميتها، الاهتمام الضروري، وذلك بسبب النزعة المركزية الأوروبية التي تسيطر على الفكر الحديث، بما في ذلك الصياغات الأيديولوجية الطليعية الخاصة بالثورات الكبرى. ولم تنجُ الماركسية التاريخية للأمميات المتعاقبة إلاّ جزئياً من هذه القاعدة العامة.

إنَّ فهم البعد الهائل لهذا الواقع الإمبريالي، واستخلاص المسائل الستراتيجية المتعلقة بتغيير العالم، تبعاً لهذا الفهم، يشكل ضرورة لا حياد عنها لكل القوى الاجتماعية والسياسية ضحايا توسع الراسمالية، في مراكزها كما في أطرافها. لأن ما طرحته الإمبريالية على جدول أعمال اليوم ليس نضوج الشروط التي تسمح "بالثورات الاشتراكية" في مراكز النظام العالمي (أو تسريع التحولات الذاهبة في هذا الاتجاه)، بل التشكيك بهذا النظام انطلاقاً من تمرد أطرافه وانتفاضاتها. وليس صدفة أن تكون روسيا 1917 "الحلقة الضعيفة" في النظام، ولا أن تنتقل الثورة باسم الاشتراكية نحو الشرق لاحقاً (الصين، مثلاً)، في حين تخيب توقعات انهيار الغرب، الذي وضع لينين آماله فيه. من هنا، تواجه المجتمعات المثوَّرة المعنية مهمة مزدوجة ومتناقضة في آن، هي "اللحاق" (وهذا يقتضي اللجوء إلى وسائل ومناهج مماثلة لما

في الرأسمالية)، و"صناعة شيء آخر" (بناء الاشتراكية). كانت المزاوجة بين هذه المهمات كما كانت عليه، هنا أو هناك. كان يمكن لها أن تكون أفضل، ربما، بمعنى أن تسمح بتقوية التطلعات الشيوعية بالتزامن مع إنجازات اللحاق. ولكن يبقى أن هذا التناقض الفعلي يقع في صلب تشكل الشروط الموضوعية للتطور التاريخي في المجتمعات ما بعد الثورية. كانت أشكال التنظيم والعمل السياسيين، التي ابتدعتها "الأحزاب الثورية" (شيوعيو الأممية الثالثة بالدرجة الأولى) أسيرة الفكرة القائلة بأن الثورة "قادمة حتماً"، وأن شروطها الموضوعية قد اجتمعت. ولا ينقص "الحزب" إلاَّ بناء التنظيم المكلف بمهمة "فعل الثورة". وكان هذا يفترض في تلك الظروف أن يتم التركيز على التجانس ("الوحدة الفولاذية"، فيما بعد)، وعلى النظام شبه العسكري. احتفظت الأحزاب المشار إليها بأشكال التنظيم هذه حتى بعد التخلي عن خيار الانقضاض الثوري المباشر منذ سنوات 1920. عندئذ وضعت في خدمة هدف ذي أولوية مختلفة: حماية الدولة السوفياتية، من الداخل كما من الخارج.

في أطراف الرأسمالية المعولمة - "منطقة العواصف" في النظام الإمبريالي - ظل شكل آخر من الثورة على جدول الأعمال. إلاَّ أن هدفه ظلَّ ملتبساً ومشوشاً: هل هو تحرر وطني من الإمبريالية (والإبقاء على الكثير، بل على الأساس من العلاقات الاجتماعية الخاصة بالحداثة الرأسمالية)، أم أكثر من ذلك؟ وظلَّ التحدي نفسه: "اللحاق" و/أو "صناعة شيء آخر"؟ أكان ذلك متعلقاً بالثورات الجذرية في الصين وفيتنام وكوبا، أو غير الجذرية في مناطق أخرى من آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية. وكان هذا التحدي يتمفصل بدوره مع مهمة أخرى اعتبرت أولوية كذلك هي الدفاع عن الاتحاد السوفياتي المحاصر.

3 – الدفاع عن الدول ما بعد الثورية في صلب الخيارات الاستراتيجية الطليعية.

وجد الاتحاد السوفياتي، وبعده الصيني، نفسيهما في مواجهة استراتيجيات عزل منهجي من جانب الرأسمالية المسيطرة والقوى الغربية. هل يجدر بنا أن نذكر بأن الولايات المتحدة، على مدى ثلث عمرها القصير، بنت استراتيجيتها، كقوة مهيمنة في النظام الرأسمالي، على هدف محدد هو تدمير هذين الخصمين، إشتراكيين كانا أم غير اشتراكيين؟ وهل نذكر بأن واشنطن تمكنت من أن تلحق بهذه الاستراتيجية حلفاءها في مراكز الثلاثية الأخرى وفي الأطراف، وأن تحل تدريجياً سلطة طبقات كومبرادورية محل السلطات النابعة من حركة

التحرر الوطني ذات التوجه الشعبي؟

يفهم عندئذ لماذا أعطيت الأولوية عموماً لحماية الدول ما بعد الثورية، طالما أن الثورة لم تعد على جدول الأعمال المباشر. كل الاستراتيجيات السياسية التي وضعت - في الاتحاد السوفياتي أيام لينين وستالين وحلفائه، وفي الصين الماوية ثم بعد ماو والبلدان التي حكمتها أنظمة وطنية شعبوية، والطلائع الشيوعية (أكانت تحت راية موسكو، أو بكين، أو مستقلة)- كل هذه الاستراتيجيات تحددت بالقياس إلى المسألة المركزية أي حماية الدول ما بعد الثورية.

لقد عرف الاتحاد السوفياتي والصين في آن معاً ترددات الثورات الكبرى وتواجهها بنتائج التوسع المتفاوت للرأسمالية العالمية. وضحّى كل منهما، تدريجياً، بأهدافه الشيوعية الأولى في سبيل مقتضيات اللحاق الاقتصادي المباشرة. لقد حضر هذا الانزلاق، في التخلي عن هدف الملكية الاجتماعية الذي يعرِّف شيوعية ماركس، وإبداله بالإدارة الدولتية المترافقة مع أفول الديمقراطية الشعبية التي خنقتها الديكتاتورية الفظّة والدموية أحياناً،تسارع التحول نحو عودة الرأسمالية. وهو تحول مشترك في التجربتين كليهما على اختلاف المسارات التي أدت إلى ذلك. في الحالتين كانت الأولوية "للدفاع" عن الدولة ما بعد الثورية، وترافقت الوسائل الداخلية المستخدمة لهذا الغرض مع استراتيجيات خارجية مناسبة لها. عندئذ دُعيت الأحزاب الشيوعية إلى الالتحاق بهذه الخيارات، لا في الاتجاه الاستراتيجي العامّ وحسب، بل في التكيفات التكتيكية اليومية. وما كان هذا لينتج إلاّ شحوباً سريعاً في فكر الثوريين النقدي، الذين ابتعد خطابهم المجرد بشأن "الثورة المرتقبة" عن تحليل التناقضات الفعلية في المجتمع، واستمرت لديهم أشكال التنظيم شبه العسكرية رغم كل المتغيرات.

حتى الطلائع التي رفضت الالتحاق، وتجرأت أحياناً على النظر إلى واقع المجتمعات ما بعد الثورية، لم تتخلَّ عن المقولة اللينينية الأصلية (الثورة المرتقبة)، دونما اعتبار لكون الوقائع تكذب هذه المقولة بشكل أكثر وضوحاً من يوم إلى آخر. ذلك كان حال التروتسكية وأحزاب الأممية الرابعة، وحال عدد كبير من المنظمات الثورية التي تستلهم الماوية أو الغيفارية. والأمثلة على ذلك كثيرة، من الفلبين إلى الهند، ومن العالم العربي إلى أميركا اللاتينية.

4 – بناء اشتراكي في الأطراف المجذّرة أو بناء وطني

اصطدمت حركات التحرر الوطني الكبرى في آسيا وأفريقيا، التي دخلت في نزاع مفتوح مع النظام الإمبريالي، مثلما اصطدمت الثورات التي قامت باسم الاشتراكية، بمقتضيات "اللحاق" وتحويل العلاقات الاجتماعية في صالح الطبقات الشعبية. على المستوى الثاني هكذا كانت الأنظمة ما بعد الثورية أقل جذرية من الأنظمة الشيوعية. ولهذا السبب أطلق على الأنظمة الأولى صفة "الوطنية – الشعبوية". مع ذلك استوحت هذه الأنظمة أشكالاً من التنظيم التي وضعتها تجارب "الاشتراكية القائمة فعلياً" (الحزب الأوحد ، لا ديمقراطية السلطة، إدارة دولتية للاقتصاد). إلاّ أنها أذابت فاعلية هذه الأشكال بخياراتها الأيديولوجية المشوشة والتسويات التي ارتضتها مع الماضي. في هذه الشروط تحديداً دعيت هذه الأنظمة القائمة، مثلما دعيت الطلائع النقدية (الشيوعية التاريخية في البلدان المعنية) إلى دعم الاتحاد السوفياتي، والصين بنسبة أقل، والحصول على مساعدتهما. لا شك أن بناء هذه الجبهة المشتركة ضد العدوان الإمبريالي للولايات المتحدة وشركائها الأوروبيين واليابانيين كان مفيداً لشعوب آسيا وأفريقيا. فقد أتاح هامشاً من الاستقلالية لمبادرات الطبقات الحاكمة من تلك البلدان ولعمل طبقاتها الشعبية، في آن معاً. البرهان على ذلك يقدمه الواقع الذي أصبحت عليه هذه البلدان بعد الانهيار السوفياتي. وحتى قبل هذا الانهيار لم تحصل الطبقات القائدة ذات التوجه "الغربي" على أية فائدة تذكر (المثال الأبرز على ذلك يقدمه السادات الذي اعتبر أن الولايات المتحدة تمتلك 90 % من أوراق القضية الفلسطينية، وأن الصداقة معها تسمح بقلب الأوضاع لمصلحة القضية العربية والفلسطينية). على العكس من ذلك شجع استسلام هذه الأنظمة توسيع الاستراتيجيات الهجومية لدى الإمبريالية (وعزز بالمناسبة محور واشنطن – تل أبيب).

أما ما كان يمكن أن يثير الجدل فهي الشروط التي فرضها الاتحاد السوفياتي على القوى السياسية الملتزمة جانب الطبقات الشعبية في البلدان الحليفة (وتحديداً الأحزاب الشيوعية). كان يمكن للمرء أن يتصور أن هذه الأحزاب ستحتفظ، في الجبهة المعادية للإمبريالية، باستقلالية كاملة في حركتها، كاعتراف بالإزدواجية الإشكالية في المشاريع والمصالح الاجتماعية للشركاء الملتزمين بهذه الجبهة. لأن الطبقات القائدة كانت مستمرة في مشروع ذي طبيعة رأسمالية، رغم كونه "وطنياً"، في حين أن تلبية مصالح الطبقات الشعبية كانت

تفترض تجاوز هذا الأفق الذي كشف التاريخ حدوده الضيّقة. على العكس من ذلك غذّت خيارات الدولة السوفياتية الأوهام التي حملها المشروع الرأسمالي الوطني في ذاته، وأضعفت بالتالي تعبيرات الطبقات الشعبية المستقلّة. وكانت بدعة "الطريق اللاّرأسمالي" المزعوم تعبيراً عن هذا الخيار.

لا شك أنه في تلك المرحلة ـ مرحلة باندونغ (1955 – 1975) كان من الصعب التمييز بين مصالح الأنظمة ومصالح شعوبها. فالسلطات هذه كانت قد انبثقت لتوها من حركات تحرير ضخمة هزمت الإمبريالية في أشكالها القديمة (الاستعمارية وشبه الاستعمارية)، وترافقت أحياناً مع ثورات حقيقية (الصين وفيتنام وكوبا). كانت هذه الأنظمة لا تزال "قريبة" من شعوبها وتتمتع بمشروعية راسخة.

قَبِلَ الشيوعيون العرب، في غالبيتهم، مقترحات القيادة السوفياتية: إذ تحوّلوا، في أحسن الأحوال، إلى "جناح يساري" للأنظمة الوطنية الشعبوية المعادية للإمبريالية. وقدموا بالتالي دعماً لا نقد فيه تقريباً، وعملياً بلا شروط. ولعلّ أبرز الأمثلة على هذا حل الحزب الشيوعي المصري نفسه سنة 1965 على أملٍ وهمي أن يُسمَح له بإعادة تنشيط الحزب الاشتراكي الناصري. وكذلك التحاق خالد بكداش في سوريا بمقولة أن ما هو قائم على جدول الأعمال لا يمكن أن يكون أكثر من بناء وطني، وإخفاء طبيعته الرأسمالية. لقد عبَّرت عن رأيي في هذه المسألة المركزية في مكان آخر، وتحديداً في مناسبة نشر مذكرات عدد من مناضلي تلك المرحلة في مصر. وكانت خلاصتي أن الشيوعية العربية، بمجملها، لم تخرج من الإطار الأساسي للمشروع "القومي الشعبوي"، متجاهلة أنه يندرج في خيار راسمالي صرف في نهاية المطاف. لم يكن هذا الخيار ظرفياً، ولا "إنتهازياً"، بل كان من طبيعة بنيوية يعكس النواقص الأصلية لدى هذه الشيوعيات، وتشوُّش الإيديولوجيات التي تحملها، وأخيراً جهلها بالطبقات الشعبية التي كانت مدعوّة للدفاع عن مصالحها الاجتماعية المباشرة والبعيدة المدى. وكانت نتيجة هذا الاختيار البائس أن فَقَدَ الشيوعيون مصداقيتهم ما إن بلغت الأنظمة القومية الشعبوية حدودها التاريخية، ودخلت مشروعيتها في مرحلة التآكل. وبما أن اليسار الشيوعي لم يقترح بديلاً يتجاوز الشعبوية القومية فقد نشأ فراغ على المسرح السياسي فتح الطريق أمام انتشار الإسلام السياسي.

لا شك أن بعض الشيوعيين العرب هنا وهناك رفضوا هذا الالتحاق اللامشروط بالدفاع

عن سياسة الدولة السوفياتية. وأمثلة "القوميين" في اليمن الجنوبي، وبعض الكتل "الماوية" تقدّم شواهد على ذلك. إلاّ أنّ هؤلاء أيضاً لم يخرجوا من فرضية اللينينية الأصلية القائلة "بأن الثورة أصبحت وشيكة". وكانوا في هذا يشاطرون الغيفاريين في أميركا اللاتينية والنكساليين في الهند الرؤيا نفسها. ويُثبت فشل الحركات الشجاعة التي استلهمت هؤلاء أن المقولة اللينينية تنبع من تبسيطية مأساوية، وأنها خاطئة في النهاية.

5 – فتح النقاش حول الانتقال الطويل إلى الاشتراكية العالمية

بعد الاعتراف بخطأ لينين في تقديره للتحديات الواقعية ونضوج الشروط الثورية، علينا أن نذهب أبعد من النقد الذاتي لتاريخ الشيوعية في القرن العشرين، لكي نفتح نقاشاً مبدعاً ومكشوفاً في شأن الستراتيجيات الإيجابية البديلة للقرن الواحد والعشرين.

لن أعود هنا إلى ما سبق أن اقترحته في مكان آخر، بل ألخّص الجوهري في النقاط الآتية:

I. علينا ان نتلمّس ستراتيجيات تجيب على تحدي خيار "الانتقال الطويل"من الرأسمالية العالمية إلى الاشتراكية العالمية.

II. ستتمازج خلال هذه المرحلة منظومات اجتماعية واقتصادية وسياسية ناتجة عن الصراعات الاجتماعية لعناصر إعادة إنتاج المجتمع الرأسمالي، وعناصر تُطلق وتطوِّر علاقات اجتماعية اشتراكية. منطقتان متنازعتان في مزيج وتناقض دائمين.

III. الإنجازات على هذا الطريق ممكنة وضرورية في كل مناطق النظام الرأسمالي العالمي، في مراكزه الإمبريالية كما في أطرافه التي حُوِّلت إلى كومبرادور. بالطبع يجب أن تكون الستراتيجيات المرحلية لمثل هذه التحولات واقعية وخاصة بقوة الأشياء نفسها، وتحديداً فيما يتعلق بالتناقضات بين المراكز والأطراف.

IV. هناك قوى اجتماعية وأيديولوجية وسياسية تعبِّر من خلالها المصالح الشعبية عن نفسها، ولو في حالة من الغموض، بدأت تفعل في هذه الاتجاهات. إلاّ أن هذه الحركات تقطر خيارات مختلفة، بعضها تقدمّي، وأخرى حاملة أوهام أو رجعية بوضوح (مثل الإجابات شبه الفاشية على التحديات). إنّ تسييس السجالات بالمعنى

الإيجابي والفعلي للكلمة يشكل شرطاً لبناء ما أسمّيه "التلاقي في التنوع" بين القوى التقدمية.

V. تشكّل ضحايا التوسع الرأسمالي الليبرالي أكثرية في كل مناطق العالم. وعلى الإشتراكية أن تكون قادرة على تجنيد هذه الفرصة التاريخية الجديدة. وهي لا تستطيع ذلك إلاّ إذا أخذت في الاعتبار التحولات الناتجة عن الثورات التكنولوجية التي غيّرت في العمق هندسة البنى الاجتماعية. يجب ألاّ تظل الشيوعية علم "الطبقة العاملة الصناعية" بالمعنى القديم للكلمة، فقط. لأنها تستطيع أن تصبح راية المستقبل لأكثريات واسعة من العاملين، بصرف النظر عن تنوُّع مراتبهم. إنَّ إعادة بناء وحدة العاملين، مَن يتمتّع منهم بوضعية مستقرة في النظام، ومَن هم مستبعدون منه، تشكّل اليوم تحدياً رئيسياً للفكر الإبداعي للتجديد الشيوعي. في الأطراف يقتضي هذا البناء أيضاً تنظيم حركات واسعة قادرة على فرض حق الحصول على الأرض لكل الفلاحين. وتزداد إلحاحية هذا التجديد عندما نعرف أننا انتهينا بنسيان واقع أن الفلاحين يشكّلون نصف سكان الأرض، وأن الرأسمالية في جميع أشكالها عاجزة عن حلّ المشكلة الزراعية.

VI. إن استراتيجية عملٍ فعّال ضمن هذا الخيار المطلوب يجب أن تكون قادرة على إحداث اختراقات في اتجاهات ثلاثة: التقدُّم الاجتماعي، والديمقراطية، وبناء نظام عالمي متعدد المراكز. إن الديمقراطية السياسية المقترَحة كرفيق طريق لخيار الرأسمالية الليبرالية الاقتصادي هي على شفير إفقاد الديمقراطية كل مصداقيتها. وفي الاتجاه المعاكس، لم يعد مقبولاً فرض تقدُّم اجتماعي من فوق، بديلاً عن إبداع السلطة الديمقراطية للطبقات الشعبية لصيغ هذا التقدم وأشكال توسعه. لن تكون هناك اشتراكية من دون الديمقراطية، ولكن لا منجزات ديمقراطية من دون تقدُّم اجتماعي. أخيراً، ونظراً لواقع التنوع القومي (وتحديداً في الثقافات السياسية التي ترسم هذا التنوُّع)، واللامساواة الناتجة عن تاريخ توسع الرأسمالية العالمية، فإن فتح الآفاق التي تمكن من تحقيق اختراقات اجتماعية وديمقراطية يفرض بناء نظام عالمي متعدد المراكز. والشرط الأول لذلك، هو، بالطبع، إلحاق الهزيمة بمشروع واشنطن الرامي إلى السيطرة العسكرية على الكوكب.

المؤلف فى سطور

سمير أمين

- تخرج من جامعات فرنسا وعمل أستاذا للاقتصاد والعلوم السياسية بعدة جامعات فرنسية.
- عمل خلال السبعينيات من القرن الماضى أستاذا ثم مديرا لمعهد التخطيط التابع للأمم المتحدة فى داكار.

أما مؤلفاته المنشورة باللغة العربية فتتجاوز حتى اليوم الأربعين كتابا منها:

- "التراكم على الصعيد العالمى"، بيروت 1973؛
- "التبادل غير المتكافئ وقانون القيمة"، بيروت 1974؛
- "التطور اللا متكافئ"، بيروت، 1974؛
- "ما بعد الرأسمالية"، بيروت، 1988؛
- "الأمة العربية"، الجزائر، 1990؛
- "من نقد الدولة السوفييتية إلى نقد الدولة الوطنية"، القاهرة، 1992؛
- "مناخ العصر"، رؤية نقدية، القاهرة، 1999؛
- "ما بعد الرأسمالية المتهالكة"، دار الفارابى، 2003.

ساهم مع آخرين فى تأليف أكثر من عشرين كتابا باللغة العربية.

أما مقالاته ومساهماته الأخرى فيصعب حصرها!

حول الناصرية والشيوعية المصرية

أنشر هنا نصا كُتب عام 1960 تحت عنوان "مصر الناصرية" بقلم حسن رياض. أما النصوص التالية فهي مستخرجة من مذكرات كُتبت فيما بعد، ساعيا إلى إحاطة الأجيال الجديدة علما بما كنا نحن الشيوعيون نقدمه من آراء وأطروحات فى الفترة ما بين عام 1947 وعام 1967، وهى تخص تحاليلنا للنظام الناصري. أن للنص المعنون "فى أصول مشروع باندونج" أهمية مركزية. فأسعدني الحظ بالمشاركة فى حوارات هيأت تبلور المشروع. وأعتقد أن شهادتي تضيف إلى ما ورد فى "النصوص الكبرى" حول الموضوع. ثم تأتي نصوص متعلقة بتجربتي الخاصة التى عشتها من الداخل فى النظام الناصري بين 1957 و 1960. فبصفتي موظف مسئول فى المؤسسة الاقتصادية كنت على علم بواقع الممارسات المثبتة فى إدارة الاقتصاد. كان حكمي فى الناصرية قاسيا من الوهلة الأولى. ولا يزال. فالانقلاب الأول لعام 1952 ثم الانقلاب الثانى لعام 1954 لم يمثلا "نشأة الثورة" (ثورة يوليو كما يقال) بل كانت الناصرية محصلة لفترة المد الثوري انطلاقاً من 1919. فأنتج النظام ما كان يستطيع أن ينتجه فى ظرف 10 سنوات لا أكثر ثم فقد نفسه. وانتهز الاستعمار الأمريكى عن طريق الصهاينة هذا الضعف وضربه فى عام 1967م. ما حدث بعد ذلك أن بدأ جمال عبد الناصر نفسه الانفتاح عبر تفضيله خيار تقديم تنازلات لليمين عن طريق فتح باب انفتاح اقتصادى على خيار تجذير النظام. ثم عمق السادات الانفتاح وربطه بالتحيز والخضوع للولايات المتحدة والصهاينة واستمر مبارك فى نفس الط[illegible] بعد المد الثورى الأول الذى استمر 50 عاما، فترة من أربعين سنة أخرى [illegible] وحتى 2011، استغرق فيها المجتمع المصرى فى النوم، دون أن يكون [illegible] ولا فى العالم. إننا ندخل اليوم فى مد ثورى جديد، يمكن أن تكون حدو[illegible] الثورى الطويل السابق. وأعتقد أن التوعية فى ظل الظروف العالمية والمح[illegible] أن يكون لها دور فى تحقيق ذلك.

الغلاف: بسمة صلاح

فوتوغرافيا: Bernd Zimmermann


9 789774 901812

